الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

الكلية: الحقوق و العلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية

مخبر التوطين: الدراسات القانونية البيئية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: حقوق و علوم سياسية القسم: علوم سياسية

الإخنصاص: علاقات دولية و تعاون

من إعداد: نميري عزالدين

بعنوان:

التعاون الثقافي الدولي: دراسة في جهود منظمة اليونسكو

بتاريخ : 18 أكتوبر 2023 أمام لجنة المناقشة المكونة من

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
السيد : جمال منصر	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيدة: وداد غزلاني	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا و مقررا
السيد عبد الحق بن جديد	أستاذ تعليم عالي	جامعة باجي مختار عنابة	عضوا ممتحنا
السيدة : صورية تريمة	أستاذ تعليم عالي	جامعة باجي مختار عنابة	عضوا ممتحنا
السيدة: سميرة شرايطية	أستاذ محاضر – أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

خطـــــة البحث

مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري
المبحث الأول : مفهوم التعاون الثقافي الدولي و المفاهيم المتداخلة معه
المطلب الأول : مفهوم الثقافة
المطلب الثاني:مفهوم التعاون الثقافي الدولي
المبحث الثاني: مفهوم المنظمة الدولية للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)
المطلب الأول:التعريف بالمنظمة، نشأتها، المبادئ، والأهداف
المطلب الثاني:هياكلها
المطلب الثالث :مجالات العمل و التعاون الأساسية للمنظمة
المطلب الرابع:منشورات اليونسكو
الفصل الثاني: جهود منظمة اليونسكو لتفعيل التعاون الثقافي الدولي
المبحث الأول: حماية و تعزيز أشكال التنوع الثقافي
المطلب الأول : التمكين من الحق في التنوع الثقافي
المطلب الثاني: حماية اللغة وصيانة الدين كتعبير ثقافي
المطلب الثالث: المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة
المبحث الثاني: الحفاظ على الخصوصيات الثقافية و تجسيد مبادئ حقوق الإنسان
المطلب الأول: حماية و صيانة الخصوصيات الثقافية
المطلب الثاني: جهود اليونسكو في الحفاظ على الخصوصيات الثقافية
المطلب الثالث: تجسيد مبادئ حقوق الإنسان
المبحث الثالث: حماية التراث الثقافي و الآثار والممتلكات أثناء النزاعات الثقافية المسلحة
المطلب الأول: حماية و صيانة التراث الثقافي
المطلب الثاني: جهود اليونسكو في حماية التراث الثقافي
المطلب الثالث : حماية الآثار و الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة
المطلب الرابع: جهود اليونسكو في حماية الآثار و الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة
الفصل الثالث :معيقات تحقيق التعاون الثقافي و الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو
المبحث الأول: تأثير العولمة و تداعياتها على البعد الهوياتي الثقافي
المطلب الأول: تأثير العولمة الثقافية على البعد الهوياتي للأمم و الشعوب

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على سيادة الدول
المطلب الثالث: تجليات العولمة على حقوق الإنسان
المبحث الثاني: الصراع بين القوى الكبرى لبسط النفوذ و الهيمنة الثقافية
المطلب الأول: بروز متغير القوة الناعمة في حقل العلاقات الدولية
المطلب الثاني: صراع القوى الكبرى من أجل الهيمنة الثقافية
المطلب الثالث:هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار القطب الواحد
المبحث الثالث: الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو لتحقيق التعاون الثقافي الدولي
المطلب الأول: بناء مجتمع المعرفة و مواجهة الهيمنة الثقافية
المطلب الثاني:مكافحة الفقر و الجهل و تحقيق التنمية الشاملة
المطلب الثالث: تشجيع الحوار و تحقيق التعايش و السلام
المبحث الرابع: السيناريوهات الممكن حصولها
المطلب الأول: السيناريو الأول
المطلب الثاني: السيناريو الثاني
خاتمة

الإهـداء

- إلى الذي وعدته بالدكتوراه و كان ذلك بفضل الله ،إلى والدي رحمة الله عليه و طيب الله ثراه و جعله في جنات الخلد و الرضوان.
- إلى مصدر الإلهام و القوة و النجاح ،و الدعوات بالخير و البركة أمي أطال الله في عمرها.

-إلى زوجتي التي صبرت و تحملت الكثير من أجل مواصلة مسيرة طب العلم و أبنائي ندى و هميس و آية و أحمد كريم.

- إلى أخواتي سامية وفوزية و ناصر و هدى و فاتح ،و أزواج أخواتي نبيلة و سهام.

- إلى أبناء أخواتي ،محمد علي و حنين عائشة و عبد الرحمن و يقين و زكرياء.

-إلى أخ لم تلده أمي لروح المرحوم أخي عبد الحليم موردي الطاهرة.

- إلى روح أم زوجتي و أبوها رحمة الله عليهما.

التشكرات

- الشكر لله أولا.

و ثم الشكر الكبير موصول إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة غزلاني وداد التي أتعبتها كثيرا لأجل إنجاز هذه الأطروحة.

- إلى كل الأساتذة الذين منحونا كل شيء بجامعة 8 ماي 1945 و جامعة 20أوت سكيكدة (قسم العلوم السياسية).
- إلى كل زملاء الدفعة 2019.
- إلى الذين وقفوا إلى جانبي الدكتور محمد محمدي ،و الدكتور عبد الوهاب فاطمي ،و الأساتذة عمارة بورابحة و الطيب كناي و عيسى بوشاقور ،و صديقي العزيز طارق بوخشة.

الملخص:

بشعار "بناء السلام في عقول البشر" تسعى منظمة اليونسكو ببذل الكثير من الجهود لأجل تحقيق التفاعل و التلاحم و التقارب بين شعوب المعمورة الذي يساهم في تحقيق الأمن و السلم الدوليين بتكريس تعاون ثقافي دولي حقيقي، فالمجهودات التي تبذلها منظمة اليونسكو متعددة و متنوعة و تمس كل المجالات الثقافية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية التي تتعلق بالأفراد و الجماعات و الدول، و من خلال هذه الأطروحة ركزت على بعض المواضيع المهمة في الوقت الراهن خاصة بما يتعلق بالحفاظ على الخصوصيات الثقافية و البعد الهوياتي للشعوب و الأمم، و كذا حقوق الإنسان بما يتناسب مع تنشئتهم الاجتماعية و يلائم نسيجهم الاجتماعي.

و تطرقنا لأهم المعيقات التي تواجه المنظمة و التي تحد من تحقيق أهدافها و تجسيدها على أرض الواقع خاصة في عصر العولمة و التطور الكبير في مجال الاتصال و التواصل بين الناس في كل أصقاع العالم، و التي تعمل على توحيد القيم و الأفكار و التصورات في إطار مسار واحد لا يمكن الخروج عنه، و تنفي أي تعدد أو تنوع أو اختلاف و هو ما أستغلته القوى الكبرى لأجل تمكينها من فرض سيطرتها و هيمنتها الثقافية على الكل.

و لهذا فالتحديات التي تواجه منظمة اليونسكو كثيرة و هو ما يجعلها تعمل على إنجاز الوظائف المطلوب تجسيدها على أرض الواقع، ولعل أبرزها هو كيفية بناء مجتمع المعرفة الذي يساهم في تكريس الحوار كلغة مشتركة بين الشعوب و الأمم، و الذي يشجع على تحقيق السلام و الطمأنينة و يمكن من تحقيق التعايش السلمي، وهي أهم المحطات التي تعمل المنظمة على تحقيقه خاصة إذا ما تم الإجماع على مكافحة الجهل و الفقر هي مسؤولية البشرية جمعاء.

فمها يكون فمنظمة اليونسكو تسعى لتحقيق الأهداف وفق الجهود التي تبذلها و التي تجعلها تكرس فعليا السلام فكرة ترسخ في عقول البشر على كوكب الأرض.

الكلمات المفتاحية :

منظمة اليونسكو، التعاون الثقافي، الهيمنة الثقافية، التعايش السلمي.

Summary:

With the slogan “Building peace in the minds of humanbeings,” UNESCO seeks to makemany efforts to achieve interaction, cohesion and rapprochement among the peoples of the world, whichcontributes to achieving international peace and security by devotingtrue international cultural cooperation. The efforts made by UNESCO are numerous and diverse and affect all... The cultural, political, social, economic and securityfieldsthat relate to individuals, groups and countries, and throughthisthesis I focused on some important topicsat the present time, especiallywith regard to preserving cultural specificities and the identity dimension of peoples and nations, as well as humanrights, including It is compatible withtheir social upbringing and fitsintotheir social fabric.

Wediscussed the most important obstacles facing the organizationthatlimit the achievement of its goals and theirembodiment on the ground, especially in the era of globalization and the greatdevelopment in the field of communication and communication between people in all parts of the world, whichworks to unify values, ideas and perceptions within the framework of a path One cannotbedepartedfrom, and itdeniesanypluralism, diversity, or difference, whichiswhat the major powers have exploited in order to enablethem to impose their control and cultural hegemony over everyone.

Therefore, the challenges facing UNESCO are many, whichiswhatmakesitwork to accomplish the tasksthat are required to beembodied on the ground. Perhaps the mostprominent of themis how to build a knowledge society thatcontributes to establishing dialogue as a commonlanguagebetween peoples and nations, and that encourages the achievement of peace, tranquility and It enables the achievement of peaceful coexistence, whichis the most important milestonethat the organizationworks to achieve, especially if thereis consensus thatcombating ignorance and povertyis the responsibility of all humanity.

Whateveritis, UNESCO seeks to achieve the goals according to the efforts itmakes, whichmakeitactuallyestablishpeace as an ideathatisfirmlyestablished in the minds of people on planetEarth.

keywords :

UNESCO, cultural cooperation, cultural hegemony, peaceful coexistence

مقدمـــة

تتعدد الدراسات و تتباين أطروحات الباحثين بخصوص مصطلح الثقافة، و التي يمكن حصرها في اتجاهين أساسيين، فالأول ينظر للثقافة على أنها تتكون من القيم و المعتقدات و المعايير و التفسيرات العقلية و الرموز و الإيديولوجيات و مشاكلها من المنتجات العقلية، وفي حين يعتبرها الثاني أنها تسير النمط الكلي لحياة شعب ما، و العلاقات الشخصية بين أفراده و كذلك توجهاتهم[1]، فالقيم كأفكار و تصورات و أحكام و دوافع تعبر عن شيء ايجابي مرغوب فيه و لها دور في التأثير على قرارات و اختبارات الإنسان، و أنها مبادئ و قوانين متعارف عليها اجتماعيا أي موضوعة بواسطة المجتمع و نابعة منه كما أنها تختلف من مجتمع لآخر و من جماعة لأخرى في ذات المجتمع[2].

فكل صياغة لنمط الحياة يتعلق بمجتمع أو جماعة مرتبط بمدى قدراتهم على التوافق و الالتفاف بين بعضهم البعض حول مجموعة من القيم و المعتقدات و الأعراف، و حتى لا نجادل بين الاتجاهين لابدا أن نصل إلى درجة من الوضوح و أن نميز بين ثلاث مصطلحات أساسية هي التحيزات الثقافية و العلاقات الاجتماعية و أنماط الحياة، فالتحيز الثقافي يشير إلى القيم و المعتقدات المشتركة، والعلاقات الاجتماعية تعرف بأنها أنماط العلاقات الشخصية بين الأفراد، أما عندما نود أن نرمز إلى تركيبة حية من العلاقات الاجتماعية و التحيز الثقافي فنحن نتحدث إذن على نمط من الحياة[3].

إن التغيرات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية، وأدت إلى الاعتراف بالبعد الثقافي من قبل جميع البلدان تقريبا وليكون عنصرا أساسيا في إدارة العلاقات الخارجية، فأصبحت الثقافة تشكل مرتكزا مهما في العلاقة بين الشعوب و الدول لتأثيرها الواضح في تشكيل السلوك الإنساني، فهناك ترابط كبير بن الأنماط الثقافية للشعوب و علاقاتها بالآخر[4]، كما أن للتواصل الثقافي دور في إزالة كل الصور السلبية عن الثقافات الأخرى، و تزايد الاهتمام به ليصبح للمجتمع و الأوطان على المستوى المحلي، وهذا يخلق التجانس بين الشعوب و الأمم، و الابتعاد عن الصراع على المستوى الخارجي، و الذي يؤثر على الأمن و الاستقرار الدولي.

---

[1]مجموعة من الكتاب، ترجمة علي سيد الضاوي، "نظرية الثقافة"، مجلة علم المعرفة،(العدد 223 ،جانفي 1978)، ص.29.

[2]سلوى السيد عبد القادر ،محمد عباس إبراهيم ،الإنثربولوجيا و القيم ،(القاهرة: دار الجامعة المعرفية ،2010) ،ص ص 312-313 .

[3]مجموعة من الكتاب ،ترجمة علي سيد الضاوي،نظرية الثقافة،مرجع سابق،ص ص 29-30 .

[4]سعيد رحاب، "الثقافة قنطرة..العلاقات الدولية" ،ص.1 ،في ،(2013/10/28) .

https://alarab.qa/opinion/28/10/2013/266518%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A

وقد تجسد عدم التوافق الإيديولوجي و الفكري أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظمتين،من خلال محاولة كل طرف تحقيق مصالحه الحيوية و الإستراتيجية، و هو ما دفع بهما للعيش في حالة صراع دائم في مسعاهم لفرض تصوراتهم و قيمهم على باقي الأمم و الشعوب ،حيث يرى الماركسيون أن هناك عوامل ثقافية في الأحداث السياسية، فالعقائد و المذاهب و التصورات الجماعية و المؤسسات و الثقافات ليست إلا صورة تمثل الطبقات ،فهي من المجتمع في بنيانه الفوقي و مؤثر في القاعدة، إلا أن تأثيره يكون ثانويا و محدودا في الجانب الأخر وعلى خلاف الماركسيين[1]، و يضع الغربيون العوامل الثقافية في منزلة الصدارة و يولونها شأنا كبيرا، بحيث يرى المحافظون أن الأمم (المجموعات الثقافية في العالم الراهن) تولد نتيجة الصراعات السياسية الأساسية، ويرى الليبراليون (أن السياسة أفكار)، فالصراعات السياسية نزاعات بين عقائد قبل كل شيء و المؤسسات في رأي هؤلاء تلعب دورا كبيرا لما لي العوامل الثقافية من مساهمة في توليد النزاعات و في مفاقماتها أو تخفيفها[2].

لقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في مختلف عناصر النظام الدولي كانهيار الإتحاد السوفيتي و حل حلف وارسو و تراجع الشيوعية كإيديولوجية سياسية نتيجة استقلال دول شرق أوروبا و تبني هذه الأنظمة عملية التحول الديمقراطي، و تغير طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى باختفاء الصراع بين القطبين[3]، و أثرت على منظومة النظام الدولي و توازن القوى الذي ساد بين القوى العظمى، و كذا على طبيعة العلاقات بين أطرافه و انتشرت مفاهيم جديدة كالقيم الديمقراطية، اقتصاد السوق، الحكم الراشد، وحقوق الإنسان و الأقليات، و الكثير من المواضيع و المفاهيم الجديدة التي ظهرت على مستوى حقل العلاقات الدولية، و التي لها أصبح لها تأثير مباشر على صناعة السياسة الدولية، وهندسة الحلول لمختلف القضايا التي تهم البشرية جمعاء.

---

[1]موريس دوفرجي ،ثرجمة جمال الأتاسي ،سامي الدروبي ،مدخل إلى علم السياسة،(دمشق :دار دمشق) ،ص.103 ،على الرابط:

file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/Noor-

[2]المرجع نفسه.

[3]سليمان خليل عرنوس ،"الأزمة الدولية و النظام الدولي ،دراسة في علاقة التأثير المتبادل بن ادارة الأزمات و الاستراتجية الدولية و هيكل النظام الدول " ،مجلة دراسات أوراق بحثية ،(الدوحة: نوفمبر 2011) ،ص.5 ،على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_9059DF7E.pdf.

وأدت هذه التغيرات إلى ظهور نظام دولي جديد يتسم بقطبية أحادية و تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نموذج معرفي و إستراتيجي متكامل يمكنها من السيطرة و الهيمنة على العالم [*]، و تحاولا من خلالها بسط هيمنتها و سيطرتها على العالم بدمج مفاهيم جديدة باستعمال مبدأ القوة في تنفيذها، و التي قد لا تتماشى مع قيم و عادات و أفكار الكثير من الشعوب و الأمم.

و قد اثر ذلك على طبيعة العلاقات الدولية، و في إطار نظام دولي جديد استخدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الأمم المتحدة كأداة لتكريس المفاهيم الغربية و الهيمنة الأمريكية فقد صاغ مجلس الأمن في 31 جانفي 1991 عدة توصيات، و تشكل مظلة قانونية لإطلاق يد الولايات المتحدة الأمريكية في توجيه و إدارة العالم،و هذا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة، والتي قد تجعل من الديمقراطية و حقوق الإنسان محددا للعلاقات الدولية ومحاولة مقصودة بنية التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

و هو ما يجعل من هذا الطرح الجديد الذي يفترض أن توحد الثقافة لدى كل البشر، و سوف يسهم في إقرار التفاهم و التقليل من التدافع، لذا لم يكن غريبا أن يضمن هذا التصور في خطاب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي الذي عقد بباريس من 19 إلى 21 نوفمبر 1990 حين قال: " إن وحدة الثقافة في دول العالم بأن تسود قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان هي الطريق الوحيد للتفاهم و التعاون الدولي و لأن يسود الاستقرار و السلام، و ليس هذا موقف فرنسا فقط بل موقف الغرب ككل"[2]، و قد عبر عن ذلك أيضا الرئيس الأمريكي بل كلينتون بعد توليه الرئاسة في 20 جانفي 1993 بقوله: " إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، و إننا نستشعر أن علينا التزاما مقدما لتحويل العالم إلى صورتنا "[3]، فالتحولات المهمة التي يعيشها العالم على عدة مستويات، ولدت فواعل جديدة على مستوى المسرح الدولي، و هذا ما يتطلب القيام بمراجعة شاملة و جذرية للمنظومات التحليلية و

[*] ففي بحث أعدته مؤسسة راند الشهيرة حول الإستراتجية الأمريكية المعلنة و الذي في مضمونها الأساسي منع ظهور أي منافس أو ند للولايات المتحدة الأمريكية (يسين السيد ،الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر و السلام العالمي ،(القاهرة: مكتبة الأسرة، 2003) ،ص .375.

[1]شريفة فاضل محمد بلاط ،"الأبعاد الدولية للتنمية المستدامة (رؤية مستقبلية)"،مجلة العلوم السياسية و القانون،(المجلد 5 ،العدد 21،مارس 2020)،ص.194.

[2]فوزي محمد طايل ،نهضة أمة كيف نفكر استراتجيا ،(مركز الإعلام العربي،ط 1،1997)،ص.400.

[3]نفس المرجع.

الفكرية السائدة على مستوى دراسة الظواهر الدولية، فلم يعد من المفيد عمليا الاستمرار في الاعتماد على الأدوات التنظيرية الكلاسيكية لفهم السياسة الدولية، التي أصبحت اليوم تكتسي أبعاد جديدة، و في ظل بيئة مغايرة بشكل جدري لعالم ما بعد الحرب الباردة[1].

و لقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام الرقمي و الاتصالات، وبسرعة رهيبة و بدقة متناهية في اندماج العالم، و تلاشي الحدود الوطنية و القومية و السياسية و الثقافية، وأمام التحول العالمي الرهيب الذي اقترن بإشاعة مصطلح العولمة أو الكوكبية و تسميتها بالقرية الواحدة، والتي تهدف لجعل من الرأسمالية الليبرالية الجديدة النموذج الأفضل للاقتصاد، والذي يقوم على مبدأ قوانين السوق و تحرير التجارة، و فتح الأسواق أمام المنافسة، و تروج للقيم الديمقراطية المثالية، كالحكم الراشد و حقوق الإنسان و الأقليات، و التي تتيح للجميع الحق في المشاركة السياسية، و تحرر الإنسان من كل أشكال القمع السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي، و تضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع، و دون مراعاة خصوصية تلك المجتمعات التي تختلف ثقافتها و منظومة قيمها الذاتية التي تحكمها مع هذا الطرح، مما يجعلها تتشبث بخصوصياتها و عدم التفريط فيها، و هو ما أفرز تحديات عديدة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، فكرية، وثقافية أدركها مسبقا المفكر الفرنسي "روجيه غارودي" عبر خروجه على العالم بنظريته الشهيرة التي تهدف إلى خلق أرضية مشتركة للتفاهم بين شعوب الأرض[2].

إن المجتمع الدولي اليوم يعيش تقاربا بين أعضائه المنتمين إلى ثقافات و حضارات مختلفة، بفعل العولمة التي قربت بين أجزاء المعمورة، و فرضت نفسها بقوة في السنوات القليلة الأخيرة، و لقد ساعد هذا التقارب على إلغاء المسافات، إلا أنه بالمقابل لم ينتج التجانس المطلوب،و لا التعايش السلمي المراد، و ذلك لأسباب عدة ،و منها ما يعود إلى تعارض الأنظمة إيديولوجيا ،و كذا تضارب المصالح و الاختلافات في التوجهات،حسب القيم و الحضارة التي تنتمي إليها كل مجموعة[3].

فالمتمعن في أثار العولمة، فيلاحظ أن هناك الكثير من السلبيات التي نحملها في طياتها على الرغم من الكثير من الايجابيات، و أن أخطرها هي العولمة الثقافية، فهاته الأخيرة تهدف أولا و

[1] محمد سعدي،مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)،ص-ص.264-265.

[2] د ياسين السيد،الحوار الثقافي العالمي من الأزمة إلى الإستراتجية ،مجلة قضايا ،(المركز الدولي للدراسات المستقبلية الإستراتجية ،العدد 16،أفريل 2006) ،ص.4.

[3] صادق لعلالي،العلاقات الثقافية الدولية (دراسة قانونية سياسية) ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2006)،ص.295.

أخيرا إلى تعميم ثقافة واحدة في كل المجتمعات، وبعيدا عن خصوصيات الأمم و الشعوب ،وقد يساعدها في ذلك التطور التكنولوجي من خلال وسائل متعددة، و أهمها وسائل الإعلام التي أسهمت في غرس و تعميق العولمة الثقافية[1].

و قد ساهمت هذه المتغيرات و العوامل على ظهور دول جديدة على الخريطة السياسية، وتشكلت لتداعيات عرقية و اثنيه و حتى دينية، مما أدى إلى انفجار حروب أهلية، وساهمت في تقوية النزعة الانفصالية عن الدولة، و خلق حالة من الاصطدام المستمر بين هذه الاثنيات على المستويين الوطني و الدولي، و قد استغلت بعض القوى العالمية هذه النزاعات، و أنعشت معها سوق السلاح بتزويد المجموعات المتناحرة بالأسلحة تحقيقا لمصالحها و أهدافها، مما جعل مثل هذه القضايا المتعلقة بالفرد و الجماعات أحد أهم و أبرز المواضيع التي يجب التطرق إليها في حقل السياسة الدولية، و ضرورة معالجتها للحد من حدة النزاعات و بؤر التوتر في العالم، و البحث في ذات الوقت عن آليات تضمن الحفاظ على حقوق الأفراد و المجتمعات على جميع الأصعدة.

إن العامل الثقافي هو تعبير عن الهوية المستقلة لمجتمع معين، و لكون العولمة تقتضي ذوبان و تلاشي الهويات المستقلة ليصير العالم واحد، فلا بد إذن من طمس الثقافة المحلية لما تحمله من خصوصية عبر وسائل متعددة في مقدمتها الإعلام الموجه[2]، و هو ما لاحظه والكر بأن:" الثقافة كميدان معرفي منشغل بالتنوع الثقافي بين الناس هناك اهتمام ضئيل بالأمور التي تصنف عادة ضمن مسمى الثقافة ، و حيث يرى أن النقاشات العظمى لم تجر حول الثقافة"[3].

و لأن أشكال الصراع قد أخذت منحى آخر، بحيث انتقلت من السياسة و الاقتصاد إلى ميادين أكثر خصوصية لصيقة بشخصية الشعوب ألا و هي الثقافية و الحضارية، و مما جعل البعض يجمع على القول بأن العلاقات الثقافية سوف تكون في المستقبل من الأسباب الرئيسية لنشوب النزاعات في العالم[4].

و يتجلى ذلك في رؤية صموئيل هنتغتون الذي يرى أن السياسة العالمية الجديدة ستكون فيها الثقافة هي الباعث الرئيسي للانقسامات بين الشعوب، و المصدر المسيطر و السائد للصراع

---

[1] صادق العلالي ،العلاقات الثقافية الدولية (دراسة قانونية سياسية)،مرجع سابق،ص.336.

[2] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي،أطروحة دكتوراه،(جامعة وهران 02 :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015/ 2016)،ص. 07.

[3] مورثن فالبيورن ،"الثقافة و العلاقات الدولية و الثقافة في العلاقات الدولية"،مجلة العربية للدراسات الدولية،(المجلد 09 ، العدد 01 ،2005)، ص.5.

[4] برهان غليون ،ثقافة العولمة و عولمة الثقافة ،(سوريا : دار الفكر،1999)،ص.53.

الدولي، حيث يؤكد بروز الهوية الثقافية في عصرنا الحاضر كفاعل أساسي لإدارة الصراع الدولي، و ستكون المصدر الأساسي للنزاعات في العالم فلن تكون إيديولوجية أو اقتصادية المصدر، بل أن الانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، فيقول في هذا الشأن "لفرض الذي أقدمه هو أن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا ايدولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول، فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، و ستظل الدول و الأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، ولكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم و مجموعات لها حضارات مختلفة، و يسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، وذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل "[1].

فإذا كانت نزاعات الحرب الباردة مصدرها استراتيجي في إطار الصراع بين القطبين، و كانت هناك قواعد للعبة في إدارة النزاعات، فإن النزاعات الجديدة و المتجددة مصدرها اثني هوياتي، و بعض النزاعات عبارة عن نزاعات اجتماعية ممتدة، أي أنها تتغذى على ذاتها و تعيد إنتاج نفسها بسبب قدراتها التعبوية[2]، فقد برزت مع النظام الدولي الجديد أحادي القطبية نزاعات مؤثرة على الأمن و السلم الدوليين.

فاليوم نحن نعايش تحول في الثقافة نتيجة عولمة الإنتاج و التبادل و الاستهلاك ،حيث تنساب المعلومة بسرعة كبيرة إلى الجميع في ظل توفر مجموعة من التقنيات الناجعة التي تؤمن بالعملية الاتصالية، فمند اختراع المطبعة و و سائل الاتصالات و اكتشاف العالم الجديد و مسار عولمة التبادلات ما فتىء يزداد و يتوسع و يتضاعف[3].

إن هذه الأوضاع دفعت بالمجموعة الدولية إلى أن تؤسس لفضاء جديد، يكون السبيل لتحقيق التعاون الثقافي بين كل الفواعل الدولية، من دول و منظمات عالمية و إقليمية حكومية كانت أو غير حكومية، بالتركيز على فتح نقاشات جدية تسهم في تطوير التعاون الثقافي ،و بصياغة تشريعات و سن قوانين تحمي المكتسبات الثقافية للشعوب و الأمم، وتكرس مبدأ التنوع الثقافي من خلال مساهمة صناع القرار في تجسيده كبعد أساسي من أبعاد الحوار بين الثقافات، ليكون له الأثر في تفعيل التنمية المستدامة، و يضمن الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان و لكل الحريات المتعارف عليها عالميا، و يعزز التماسك الاجتماعي و الحوكمة الديمقراطية.

---

[1] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي،مرجع سابق ،ص.09.

[2] فوزي نورالدين ،"تحليل الصراعات الدولية المعاصرة – بين البعاد الثقافية و الاعتبارات الإستراتجية –مجلة العلوم الانسانية ،(العدد 36 /37 ،نوفمبر 2014) ص.178.

[3] زهير الخويلدي ،تشريح العقل الغربي مقاسات فلسفية في النظرة و العمل ،(الجزائر :دار الروافد الثقافية ،ط1 ،2013)،ص.17.

و لعل أبرز المنظمات التي عهد لها أساسا مهمة تحقيق هذا التعاون ،و خلق نوع من التجانس و التخفيف من التباين بين شعوب المعمورة، وهي منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة **United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization**(UNESCO –اليونسكو) التي تبذل جهود في الدعوة إلى الحوار بين الثقافات و الحضارات، و صيانة التراث الثقافي للإنسانية، و لن يتوقف دورها على تبني الاتفاقيات و الإعلانات الدولية فقط، بل تسعى منذ تأسيسها لتأكيد دورها في حماية التراث العالمي بإجراءات تمثلت في حشد الدعم الدولي لجمع الأموال اللازمة، و لإعادة ترميم ما يتم تهديمه و تدميره في الكثير من المناطق و الدول.

و على الرغم من هذه الجهود التي تبذلها المنظمة ،لتحقيق التعاون الثقافي و تجسيده على أرض الواقع، إلا أنها تتعرض لمعيقات و مشاكل تمنعها من تحقيق أهدافها ،كحالات الحروب و النزاعات، وأين تقف عاجزة على حماية الممتلكات الثقافية لتلك الدول خاصة فيما يتعلق بالتراث التاريخي، و تقف عاجزة أمام الدول الكبرى، والتي تقوم بانتهاكات واسعة للقوانين، و عدم قدرتها على مواجهة تأثير المنظمات الدولية و المؤسسات المالية و الشركات المتعددة الجنسيات الأخر، أضف إلى ذلك قلة مواردها المالية التي تضمن لها تحقيق طموحاتها و توسيع نشاطها، و كذا تحدياتها في إقناع جميع الدول للانضمام إليها.

1-الإشكالية:

في ظل المتغيرات الحاصلة على مستوى حقل العلاقات الدولية، ومع بروز مفاهيم و مواضيع جديدة مرتبطة بالأفراد و الجماعات، و أصبح العمل الثقافي عنصرا مؤثرا في تحقيق التعاون الدولي، بسبب الاختلافات و التمايز الموجود بين الأمم و الشعوب، وهذا خاصة بعد بروز طاهرة العولمة و التطور الرهيب في مجال الإعلام و التكنولوجيا، و وسائل الاتصال و الرقمنة، مما سهل من تدافع و انتقال المعلومات و الأفكار دون حواجز و عراقيل مكن الجميع من الإطلاع على ما يدور في العالم حتى سمي بالكوكبية، مما نتج عنه زيادة حجم الصراع بين الدول بمحاولة كل طرف تكريس سيطرته و هيمنته الثقافية على جميع الأطراف، و هو ما جعل منظمة اليونسكو تعمل على بذل جهود و محاولة لعب ادوار على المستويين الوطني و الدولي قد تساهم في تكريس التعاون الثقافي الدولي، و تحفظ من خلاله الأمن و السلم الدوليين بتقريب وجهات النظر بين شعوب المعمورة، و عليه نطرح موضوع إشكاليتا: هل نجحت الجهود المبذولة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو) في تفعيل التعاون الثقافي

الدولي يحقق السلام للبشرية جمعاء في ظل العوائق الموجودة، و هذا بقدرتها على انجاز الوظائف التي تسعى لتحقيقها؟.

و تتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي :

1-ما مفهوم التعاون الثقافي الدولي ؟

2-ماهي اليونسكو و ماهي الظروف و الغايات التي ارتبطت بتشكيلها؟

3- ماهي الجهود التي بذلتها اليونسكو لتفعيل التعاون الثقافي الدولي ؟

4- ماهي أهم العراقيل و أبرز الوظائف التي يتوجب على المنظمة القيام بها لتحقيق مسعاها، و أي مستقبل يمكن استشرافه لها لتكريس هذا التعاون الثقافي ؟

2-الفرضيات:

إن تحليل الإشكالية السابقة يكون عن طريق اختبار الفرضية التالية: كلما توفرت الإرادة السياسية للجماعة الدولية في تكريس مبدأ التعاون الثقافي الذي تدعوا إليه منظمة اليونسكو، كلما ساهم في إنجاح مسعاها و دورها بتخطي مجمل العوائق و مواجهة كل التحديات بتجسيد الوظائف التي تسعى لتحقيقها ميدانيا.

و كفرضيات فرعية للأسئلة الفرعية نضع :

- كلما كان تطبيق الاتفاقيات و البنود و التوصيات مجسدا بين الدول ،كلما سهل من قدرة منظمة اليونسكو على تحقيق غاياتها.

- إن كل الجهود المبذولة من طرف منظمة اليونسكو لأجل تفعيل التعاون الثقافي و تحقيق الأهداف، وتبقى مرهونة بتجاوزها للمعيقات و إنجاح الوظائف المطلوبة منها تحقيقها.

3-أهمية الموضوع :

أ.الأهمية العملية:

و لأن العالم أصبح فضاء مفتوح و متاح لكل المجتمعات على اختلافها، فإنها تكون معرضة أكثر فأكثر لمخرجات الثقافات التي قد لا يكون لهم اتصال بها أبدًا كنتاج لمخرجات التحولات التي تحدث في الكثير من الجماعات، و التي تصبح مؤثرة لمجتمعات أخرى تعمل على الاقتداء بسلوكياتها و قيمها و أعرافها، و التي كان لها تداعيات سلبية على خصوصياتها الثقافية و

موروثاتها التاريخية، وانعكست بحالات من الفوضى و لا أمن و لا استقرار داخل الكثير من المجتمعات و الدول.

و هذا ما شجعنا على الخوض في هذا الموضوع المهم خاصة أن الكثير من الأزمات و النزاعات كانت لأسباب عرقية و اثنية أثرت على الأمن و السلمي الدوليين.

ب.الأهمية العلمية:

و لهذا نحاول إبراز أهم الجهود و مختلف الأدوار التي تحاول منظمة اليونسكو من خلال التوصيات و المواثيق و الاتفاقيات المبرمة، و محاولة الإحاطة بأبرز العوائق التي تحد من تحركاتها بالتركيز على طاهرة العولمة و استراتجيات الإعلام و الاتصال المعوقة لأي جهد، وكذا الصراع بين القوى العالمية لبسط الهيمنة الثقافية، و نحاول تشخيص أبرز التحديات التي تواجهها، و أبرز الوظائف المنوطة لها في ظل عالم متغير على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و نجتهد لوضع مدى نجاح أو فشل المنظمة في تحقيق ذلك من خلال رسم أهم السيناريوهات الممكنة.

4-أسباب اختيار الموضوع:

أ.أسباب موضوعية:

- أهمية دور منظمة اليونسكو في تعزيز التعاون الثقافي بين الدول من خلال التزام الجماعة الدولية بمواثيقها و توصياتها و العمل على تجسيدها على أرض الواقع .

- التنبيه إلى خطر طاهرة العولمة و انعكاساتها السلبية على الدول و الشعوب الضعيفة في ظل موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب، و التي تعمل على استغلال الثروات و المقدرات باستعمال مفاهيم و تشريعات تتعارض مع خصوصياتهم، و كذا وجب التنبيه على عدم النظر من زاوية واحدة للعولمة على أساس أنها سلبية و فقط، لا بدا من مراعاة ايجابياتها و عدم التحجج دائما بنظرية المؤامرة و البقاء في حالة انتظار دون أي رد فعل تجاهها.

- التأكيد على أن احترام الخصوصيات الثقافية للأمم و الشعوب، و الإيمان بالتعدد و التنوع هو حق للجميع، ولا يمكن الإجبار و القهر لإتباع مسار واحد و الذي لا يمكن الحياد عنه، و لأن هذا يؤسس للكراهية و الحقد بين الشعوب، و يقطع جسور التواصل، و يسهم في خلق الصراعات و الصدامات التي قد تتحول إلى نزاعات و حروب .

ب.أسباب ذاتية:

– تتمثل في وجود اهتمام شخصي بالموضوع بسبب ظهور نزاعات و حروب لأسباب ثقافية متعددة و متنوعة أثرت على الأمن و السلم الدوليين، وكذا لفضولي في التأكيد على أن إعطاء أهمية أكبر للمنظمة من طرف المجموعة الدولية كفيل بزرع التعايش بين شعوب المعمورة.

– التنويه على أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل فعلا على أمركة العالم من خلال طاهرة العولمة، و هذا لبسط هيمنتها و نفوذها على العالم بأسره في جميع المجالات، و جعل الكل ينهج نهجها و لا يجوز لأي طرف أن يحيد عن سياستها أو تصورها للعالم كيف يكون.

– طبيعتي الشخصية إنسان مسالم و محاور، ويمقت العنف و لغة السلاح في التعامل مع حل القضايا و النزاعات، و منظمة اليونسكو تتمسك كثيرا بالحوار و التعاون.

– محاولة إثراء مكتبة العلوم السياسية بمجال جديد من الدراسة لنفتح الأفاق لمواضيع جديدة.

5.حدود الدراسة:

أ.الحدود المكانية:

تركز الدراسة على التعاون الثقافي الدولي، و التركيز على جهود منظمة اليونسكو في تفعيل هذا التعاون من خلال التوصيات و المواثيق التي تتفق عليها الدول الأعضاء في المنظمة، و هدفها الأسمى هو تحقيق السلم و الأمن الدوليين، و نبذ كل من شأنه أن يخلق الصراع و النزاع بين الأمم و الدول بسبب العامل الثقافي، و هذا بسعيه الدائم للوصول إلى مبتغاها المتمثل في تحقيق التعايش بين شعوب العالم، و ممارسة نضالها على مستوى العالم ككل.

ب.الحدود الزمانية:

تمتد الدراسة من بداية التأسيس لمنظمة اليونسكو مند نوفمبر 1945 حتى إلى الوقت الحالي، و هذا لمعرفة كل الجهود المبذولة من طرفها لتحقيق التعاون الثقافي الدولي، و مراعاة كل المتغيرات التي حدثت أثناء هذا السياق التاريخي، و معرفة أهم المواضيع و المفاهيم الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية، و كيف تعاملت معهم المنظمة في إطار مهامها التي أسست لأجلها.

ج.الحدود المعرفية:

حتى نتمكن من شرح و تحليل و تفسير كل ما يحيط بموضوعنا، و العمل على إعطاء إضافة و نصور آخر وفق نظرتنا الخاصة، وحتى نجعل من شخصية الباحث تتجسد في البحث و تظهر بشكل جلي ،و كذلك جعل أفكارنا و أرائنا قابلة للتجسيد و التطبيق على أرض الواقع بالتوافق مع المفاهيم و النظريات التي يتم التركيز عليها في عملية البحث.

6.صعوبات الدراسة:

نعتقد أن أي بحث علمي لا يخلوا من الصعوبات مهما كان الموضوع المبحوث فيه ،على الرغم من توفر المراجع و سهولة الحصول عليها، و نحن كباحثين مطالبون على البحث و التحري في أي موضوع في مجال التخصص.

7.الدراسات السابقة:

رغم قلة أدبيات الدراسة التي تتناول بشكل صريح التعاون الثقافي الدولي من جهة ، و دراسة في جهود منظمة اليونسكو من جهة أخرى ،لكننا اعتمدت على مجموعة متنوعة من الكتب و المقالات و الرسائل العلمية التي تساعدنا على انجاز البحث، و لعل أبرزها :

أ.الكتب:

-كتاب بعنوان: العلاقات الثقافية الدولية (دراسة قانونية سياسية) تأليف: العلالي صادق ،و نشر عن طريق ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2006، بالجزائر، و الذي يتناول هذا الكتاب العلاقات الثقافية دراسة سياسية و قانونية، بإبراز دور العامل الثقافي في العلاقات الدولية و دمقرطتها، و على اعتباره الوسيلة المثلى للحوار و التفاهم و الفاعل في تحقيق التقارب و التعاون بين الدول و الأمم و الشعوب، و أنا أريد أن أضيف جانب أخر هو دور منظمة اليونسكو في تفعيل هذا التعاون الثقافي الذي هو أحد الأسباب الرئيسية التي أنشئت من أجله هذه المنظمة.

و هذا خاصة مع التطور التكنولوجي المذهل و الإعلام و الاتصال و الرقمنة، مما قرب بين أجزاء كل المعمورة، مما سهل من التواصل و التبادل في المعلومات، و العمل في إطار حوار و تشاور يمكن من الحفاظ على الخصوصيات الثقافية و كل أشكال التعبير الثقافي في إطار علاقات تفاعلية تسهل من معرفة الآخر و التجاوب معه في عالم يسوده الأمن و السلم الذي تدعوا إليه البشرية جمعاء، و هنا نسجل عدم وجود أي إشارة لدور منظمة اليونسكو في هذا

المجال خاصة و أنها المنظمة الأكثر حضورا في تجسيد علاقات ثقافية بين الدول، ولهذا نحاول التطرق إلى هذا الجانب المهم من الأدوار التي تقوم بها منظمة اليونسكو.

-كتاب بعنوان: العرب و اليونسكو، تأليف:حسن نافعة، و نشر عن طريق عالم المعرفة، العدد135، مارس 1989، يتطرق فيه الباحث إلى نبذة تاريخية لنشأة منظمة اليونسكو و جذورها التاريخية و المؤشرات و الإرهاصات التي سبقت تأسيسها، و يعرض أهم الأهداف التي تسعى اليونسكو تحقيقها، و الرسائل التي تحاول إيصالها للمجموعة الدولية.

و يوضح فيها آليات عمل المنظمة مع الدول و المنظمات الأخرى الحكومية و غير الحكومية، و يركز على فيه على العوامل المتعلقة بطبيعة العمل العربي داخل المنظمة، و يشير إلى أن المجموعة العربية تستطيع أن تتصرف داخل هذه المنظمة ككتلة واحدة إذا ما قرنت بالمجموعات الأخرى، ولأنها تملك تراثا ثقافيا و حضاريا فريدا يعطي لها وزنا خاصا داخل منظمة اليونسكو.

-كتاب بعنوان: الأنثربولوجيا الثقافية، تأليف محمد الخطيب، و نشر عن طريق دار علاء الدين بدمشق، الطبعة الثانية سنة 2008، و الذي يتناول فيه الباحث الجانب المفاهيمي لمفهوم الثقافة و المفاهيم المترابطة و المتداخلة معها كالحضارة و الأنثربولوجيا ، و ركز كذلك على أهم ما يميز الاختلاف في الثقافات من عوامل: اللغة، الدين.

-كتاب بعنوان: طاهرة العولمة، تأليف بركات محمد مراد، حيث يرى أنه بعد أن أصبح العالم قرية واحدة، اختزل فيها المكان و الزمان، و بروز طاهرة العولمة إلى درجة أنها لا تتيح الفرصة للإنسان لاستيعابها و التعرف عليها و كيفية التعامل معها، فهو يرى بأن العولمة تعمل على جعل المجتمعات تنسلخ من خصوصياتها الثقافية وإرثها التاريخي.

و يؤكد على ضرورة إعادة النظر في المناهج التربوية و الإعلامية للتصدي لها، و يؤكد على عدم النظر بعين الريبة و الاشمئزاز للعولمة، أو النظر إليها بايجابية، فهو يرى بأنه من الضرورة التعامل معها كواقع معاش و نعترف بوجودها و نسعى لنكون قادرون على مواجهة تحديات هذه الطاهرة و التجاوب معها وفق ما يحمي مصالح الأمم و الشعوب، و يحافظ على ثقافتهم و حضارتهم، و يحقق السلام العالمي للبشرية جمعاء.

ب.المقالات العلمية:

-مقال للباحثين:كمال لعطراوي و محمد الصغير سليني، بعنوان:دور منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) في حماية حقوق الإنسان، المنشور بمجلة الدراسات

القانونية و الاقتصادية،العدد: 04، ديسمبر 2019، و التي تم فيها التعريف بالمنظمة و تطرق إلى أهم هيئاتها و أبرز مجمل وظائفها، كما ركز على مساهمتها في إقامة التعاون بين الدول في ميادين التربية و العلوم و الثقافة، بما يكفل احترام العدالة و التعاون و حقوق الإنسان و حرياته الأساسية.

و أبرز فيها أهم الأدوات و الوثائق الدولية الصادرة بشأن حقوق الإنسان، و أهم الإعلانات، وبخاصة الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الثقافي الدولي سنة 1966 ،و كذا المحطات التي برزت بها المنظمة من خلال مساعيها الحميد في حلحلة النزاعات التي تنشأ بين الدول، لكن عدم تطرقه لأهم العوائق خاصة في ظل محاولة القوى الكبر الهيمنة و السيطرة الثقافية باستعمال مقاربة القوة الناعمة للتغلغل في المجتمعات الأخرى بطريقة جذابة دون استعمال وسائل القوة و الإكراه.

–مقال بعنوان: دور منظمة اليونسكو في حماية الممتلكات الثقافية أثناء زمن النزاعات المسلحة، العدد:06، جوان 2016، حيث يعتبر الباحث منظمة اليونسكو إحدى الآليات التي تعمل في مجال حماية الأعيان الثقافية زمن النزاعات المسلحة من خلال الدور الذي تضطلع به في هذا المجال، و يركز على مبدأ اليونسكو " بناء السلم في عقول البشر ".

و يوضح دورها في حماية التراث العالمي من الكتب و الأعمال الفنية و غيرها من الآثار التي لها أهميتها العلمية و التاريخية زمن النزاعات المسلحة، و هذا بالتركيز على مدى مساهمتها في إبراز الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع، و يستشهد في خاتمته بالنزاعات المسلحة في سوريا و ليبيا و العراق و مالي، و ما خلفته من تدمير كبير لموروث إنساني كبير و متميز، و الذي يجعل المنظمة تسعى أكثر فأكثر لتحقيق هدفها بتكثيف الجهود لحماية التراث الإنساني من النهب و السرقة و التلف أثناء النزاعات المسلحة ،و هنا نريد أن نستحضر أبرز الوظائف التي تمكن المنظمة من التأكيد على ضرورة تطبيق هذه الاتفاقيات و التوصيات بين جميع الدول للحفاظ على الموروث الحضاري و الثقافي، و جعله إرث للبشر ككل.

–مقال للباحثين: صلاح الدين بوجلال، و شافية بوغابة، بعنوان: حماية الخصوصية الثقافية بين الاعتبارات القانونية و تجاذبات المصالح السياسية و الاقتصادية – اتفاقية اليونسكو بشأن حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي نموذجا –، منشور بمجلة العلوم الاجتماعية، المجلد:15، العدد:28، 2018، حيث ركز الباحث على التكريس القانوني للخصوصية الثقافية ضمن أحكام اتفاقية اليونسكو لحماية و تعزيز التنوع الثقافي.

ففي ظل التداعيات التي خلفتها طاهرة العولمة التي تؤدي إلى تغيرات هامة في الثقافات، و تؤثر في البعد الهوياتي للأمم و الشعوب، كما تطرق إلى الحق السيادي للدولة في حماية خصوصياتها الثقافية من خلال إبراز دور المنظمة و الجهود التي تبدلها من خلال التوصيات و المواثيق و الاتفاقيات و الإعلانات التي تسهم في تحقيقها للهدف.

كما نوه بمحاولة القوى العالمية و على غرار الولايات المتحدة الأمريكية لعرقلة مسار المنظمة في تحقيق التعاون الثقافي الدولي الذي يكفل للجميع الحق في التنوع و التعدد.

ج.الرسائل العلمية:

-أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه للطالبة:فاطمة بلحنافي، بعنوان:مبادئ التعاون الدولي الثقافي، جامعة وهران 02 محمد بن احمد، 2016/2015، حيث تطرقت فيها إلى أولويات منظمة اليونسكو و عملها، و إيجاد الشروط الملائمة للوصول إلى احترام القيم و الأفكار لكل حضارة و ثقافة خاصة في عصر العولمة، فأعطت تعاريف للمنظمة و بينت أهم هيئاتها و أبرز مجالات عملها في التربية و العلوم الطبيعية و العلوم الاجتماعية و الإنسانية و الثقافة و الاتصال، و هنا نريد الإضافة إلى القوى الكبرى التي تحاول تحقيق مصالحها باستعمال المتغير الثقافي في رسم سياستها الخارجية لأجل تحقيق المكاسب.

-أطروحة تخرج لنيل شهادة الماجسيتر، للطالبة:عياشي حفيظة، بعنوان: العولمة و السيادة في ظل العلاقات الدولية المعاصرة، 2007/2006، حيث ركزت في بحثها على العولمة و الحقوق الثقافية، و النظر إلى العولمة كعائق أمام منظمة اليونسكو لتحقيق أهدافها و التمكن من فرض جهودها و إسهاماتها في التأكيد و تجسيد الحق في التنوع و التعدد.

8.تقسيم الدراسة:

في الفصل الأول و كان إطارا مفاهميا و نظريا حاولت أن أعرج على مفهوم التعاون الثقافي الدولي و مختلف المفاهيم المتداخلة معه، و مع التركيز أكثر على مفهوم الثقافة، و الوقوف عند أبرز مستوياتها نظرا لأهميتها في مساعدة منظمة اليونسكو على تثمين جهودها، و هذا دون أن أغفل عنصر مهم في هذا الجانب و المتعلق بالثقافة الفرعية لما لها من تأثير داخل المجتمع الواحد، و هي ثقافات لا يجب إهمالها أو تجاهلها و لا بدا من إبلائها حقها في التعبير عن وجودها لكن لا تخرج عن نطق الثقافة الوطنية داخل الدولة الواحدة، و قد ينتقل امتداده إلى خارج الدولة الواحدة خاصة إذا ما تعلق الآمر بالخصوصيات و التنوع الثقافي، و كان التركيز

كذلك على مفاهيم العولمة و الهيمنة و السيطرة الثقافية، و كذا مفاهيم مجتمع المعرفة و السلام و التعايش السلمي إحدى الوظائف التي تسعى منظمة اليونسكو لتحقيقها.

أما الفصل الثاني و المتعلق مضمونه بجهود منظمة اليونسكو في تفعيل التعاون الثقافي، فإنني ركزت على نقاط رئيسية لها ارتباط بعناصر الأمن و الاستقرار و قد يكون لها تأثير في حدوث أزمات و انزلا قات قد تصل إلى الصراع و الصدام، فكان التركيز على حماية و تعزيز كل أشكال التنوع الثقافي ما حاولت منظمة اليونسكو تكريسه بين دول العالم من خلال مواثيق و مواد و أيام عالمية دولية.

أما الفصل الثالث تعرضت الدراسة فيه إلى أهم المعيقات التي من شأنه سد الطريق أمام منظمة اليونسكو لتحقيق تعاون ثقافي دولي ،و كذا أبرز الوظائف التي يتوجب على المنظمة القيام بها، ومع محاولة إدراج السيناريوهات الممكنة لفشلها أو نجاحها في تحقيق ما تصبوا إليه.

9.مقاربات الدراسة:

1.المقاربة النيوليبرالية ومكانة الجانب التعاوني في تفاعلات العلاقات الدولية:

في ظل تلاشي الحدود الفاصلة بين الدول، والتحول الحاصل على مستوى محركات ومحددات السياسة الدولية، والتي أصبحت تنبع من داخل الدول أو السياسات المحلية، برزت مرحلة جديدة من التفاعلات جوهرها التفاعلات التعاونية التنسيقية وليس الصراعية فقط، و في ظل ما عرف بالاعتماد المتبادل، وهنا يجادل أنصار المدرسة النيوليبرالية بتغير مصادر تفسير السلوك الخارجي للدول، و هذا بالانتقال من الاعتماد على بنية النظام الدولي إلى الاعتماد على بنية الدولة ذاتها، وهذه التطورات تشكل محورا لظاهرة الاعتماد المتبادل[1]Interdependance، والذي عرفه كل من جوزيف ناي وكيوهين بأنه:"انخفاض لأهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم"[2]، بمعنى أنه يفرز تراجع للجانب الأمني والعسكري لصالح الجانب الاقتصادي ومن ثم الجانب الاجتماعي والثقافي.

كما أن النتائج الإيجابية التي أحرزها رواد المدرسة النيوليبرالية على المستوى الدولي، وخاصة في الميدان الاقتصادي والسياسي، و قد شكلت دافعا لهم لتعميم النموذج فكريا وقيميا ليشمل الحياة الدولية بما تشمله من تفاعلات اقتصادية وثقافية، وبرزت هذه الرؤية لدى العديد من المفكرين والمنظرين أمثال روبر كابلان و جامس روزنان حيث ذهبوا إلى أن الثقافة تعمل على تآكل الحدود فيما بين الدول، ومن ثم فهي تخدم السلام وتنحوا بالنظام الدولي نحو المزيد من التعاون[3] ، وهو ما يعتبر مؤشرا على أهمية البعد التعاوني في شقه الثقافي، و في تحقيق مصالح الدول والحفاظ على أمنها واستقرارها.

2. مقاربة القوة الناعمة:

و هي للعالم الأمريكي "جوزيف ناي" الذي يقول عنها، أنها القدرة على الحصول على ما تريده عن طريق قوة الجاذبية بدلا من الإرغام و دفع الأموال، و هي تنشأ من خلال جاذبية ثقافة بلد ما و سياستها المتبعة، فعندما تبدوا سياستنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع معها قوتنا

---

[1]- Steve Smith, Ken Booth &MarysiaZalewski, International Theory: Positivism and beyond, (UK: Combridge University Press, 1966), p.66.

[2]أحمد محمد أبو زيد،"تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"،المجلة العربية للعلوم السياسية،(العدد44، 2012)،ص.96.

[3]أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات،(القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات،2007)،ص.128.

الناعمة[1]، و هو ما يسهل من تحقيق مصالحنا و رسم أهدافنا بكل دقة دون الحاجة إلى القوة الصلبة التي تتطلب توفير إمكانيات بشرية و مادية ضخمة للوصول إلى الغرض المطلوب تحقيقه على مختلف المستويات و الأصعدة.

و هو ما يجعلنا نستخلص من كلامه أنه يجعل من أن الشق العسكري و الاقتصادي هو ليس مؤشر لتحقيق الهدف بالقوة كما كان سابقا، و الابتعاد عن وسائل العنف و الإكراه باستعمال وسائل الجذب بالطرق السليمة و التعاونية.

3.مقاربة الثقافة العالمية:

ترى هذه المقاربة بأن المجتمعات البشرية و الأفراد يعيشون مع بعضهم البعض في نفس الفضاء، فوجود العالم ككل متكامل هو الذي يشكل مشهد الثقافة العالمية، بحيث يصف لنا عالم الاجتماع الانجليزي رولاند روبرتسون إلى جانب مايك فيدرسون، وسكوت لاش أن العولمة بأنها عملية انضغاط للعالم، وتكثيف للعالم ككل[2]، فالثقافة العالمية تبحث عن تشكيل المواطن العالمي الذي تكون له نفس السلوكات، و نفس التصورات و القيم، و لا وجود لحالات التمايز و الاختلاف، و تعمل على القضاء على الخصوصيات الثقافية للأفراد و الجماعات بالتحول نحو التأسيس لعالمية واحدة في نمط العيش و الحياة لكل شعوب المعمورة.

4.مقاربة الدور : نتناول فيها الدور الذي تقوم به اليونسكو على المستوى الدولي، لتفعيل التعاون الثقافي الذي يعزز الحفاظ على الخصوصية الثقافية للشعوب و المجتمعات المختلفة و تكرس جهودها لحماية كل أشكال التنوع الثقافي.

5.المقاربة البنائية : تركز البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبرها مسألة جوهرية في عالما بعد الحرب الباردة، و بخاصة مع بروز قضايا الأقليات، و تحول الصراع ما بين الدول إلى داخل الدول، و قضايا الإرهاب و تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري.

---

[1] أبو أكريم منصور،"القوة الناعمة بين: تأصيل المفهوم و دلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة و الصين دراسة مقارنة)"، مجلة السياسة العالمية، (المجلد 07، العدد 02، 2023).ص.05

[2] جون ماير ،جون بولي ،جيوفري توماس ،نظريات العولمة ،ص.1 ،في:(2016/03/24).

https://katehon.com/ar/article/nzryt-lwlm.

10.المناهج :

1.منهج دراسة الحالة :دراسة حالة اليونسكو كطرف يبحث عن تفعيل جهوده و أدواره على مستوى العلاقات الدولية، بتوسيع مهامه و أنشطته على مستوى العالم ككل لتحقيق الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

2.المنهج الوصفي التحليلي :من خلال وصف تفصيلي لمنظومة اليونسكو و مهامها و دورها و تحليل التقارير و الوثائق و التوصيات الصادرة عنها، و التي تساهم في تفعيل التعاون الدولي الثقافي.

3.منهج تحليل المضمون : لتحليل مجمل الوثائق و الاتفاقيات و القرارات الصادرة عن اليونسكو في كل مجالات عملها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري

إن الإلمام بمختلف جوانب البحث يتطلب التركيز على الإطار المفاهيمي و النظري حتى نتمكن من فهم الكثير من المفاهيم و المصطلحات، و العلاقة التي بينها و بين مختلف المفاهيم الأخرى المتداخلة و المترابطة معها ، فمفهوم التعاون الثقافي الدولي يختلف حسب رؤية كل مدرسة أو دارس و مهتم لأن كل واحد يبني منطلقاته الفكرية من زاوية معينة، و من الغير ممكن الحصول على تعريف واحد و موحد للثقافة، والتي تتشابك و تترابط معها الكثير من المصطلحات، وهو ما نصبوا إليه في دراستنا النظرية العمل على الإلمام بمختلف جوانب المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بهذا الموضوع.

المبحث الأول : مفهوم التعاون الثقافي الدولي و المفاهيم المتداخلة معه

على اعتبار أن التعاون يشكل أهم و أبرز المسائل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، و لأن الهدف منه أساسا تفادي الصراع الذي قد ينتج عنه حالات آلا استقرار، مما يؤثر على طبيعة العلاقة بين الدول، فلهذا اعتبرت دراسة التعاون الدولي و إمكانية تحقيقه من ابرز المهام المسندة و الملقاة على عاتق العلماء و المهتمين بالشأن الدولي، و هذا خاصة عندما يتعلق الآمر بالتعاون الثقافي مما يجعلهم يبحثون عن أهم و أبرز الآليات التي تحقق لهم مبتغاهم و كذا معرفة الصعوبات و العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول : مفهوم الثقافة

تناول مفهوم الثقافة العديد من المفكرين و العلماء، وتعددت التعاريف بتعدد توجهاتهم و الزوايا التي ينطلقون منها في تفسيرهم لمعنى الثقافة، وعلاقاتها بالمفاهيم المترابطة و المتداخلة معها.

ففكرة الثقافة موجودة مند قرون عدة، و تزخر بالكثير من الكتابات و الدراسات الفاعلة و التي تحاول أن تفسر دور العنصر الثقافي كفاعل في حياة الأفراد و المجتمعات، وهو ما تطرق إليه دنيس كوش، حيث يقول: ' تشهد مسألة الثقافة أو بالأحرى مسألة الثقافات، تجدد يجعل منها مسألة راهنة سواء على المستوى الفكري بفعل الثقافة الأمريكية، أو على المستوى السياسي، ففي فرنسا على الأقل لم يكن الحديث في الثقافة أوسع مما عليه اليوم[1]" ، و هو ما يجعل من الثقافة عامل مهم في بناء العلاقات بين الشعوب و الأمم، و فاعلا في تحقيق الحوار و نشر الأمن و السلم بين البشرية جمعاء من خلال الإيمان باحترام كل طرف للأخر.

[1] زكي الميلاد ،المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة ،(بيروت: مكتبة مؤمن قريش ،ط2،2010)،ص.11.

الفرع الأول: تعريف الثقافة

إن لكلمة الثقافة مفهوما واسعا و متشعبا ،فقد نقول على إنسان أنه مثقف، لما له من أفكار و معارف في شتى الميادين، و لتمكنه من الاطلاع و مواكبته للأحداث، و إدراكه لمشاكل الساعة و تصوره لحلول لها، و هو ما جعل من الصعب تحديد تعريف محدد و دقيق لمصطلح الثقافة.

أولا: التعريف اللغوي للثقافة

بالنسبة للثقافة لغويا فهي لفظة جذرها في اللغة العربية ثلاثي الأحرف " ث.ق.ف "، و لها صورتين، الصورة الأولى ثقف الشيء بمعنى صادفه و أدركه و أظفر به، و الصورة الثانية ثقف بمعنى صار حاذقا و فطنا و كيسا[1].

و كذلك تعني كلمة أو مصطلح ثقف في اللغة العربية " قوم " الشيء، أي قومه عندما كان معوجا و غير سوي ،فقال العرب ثقف الرمح أي قومه[2].

و يبين ابن منظور في " لسان العرب " معنى ثقف، جدد و سوى، ويربط بين التثقيف و الحذق و سرعة التعليم[3].

و يعرف المعجم الوسيط الثقافة " العلوم و المعارف و الفنون التي يطلب فيها الحذق "[4].

و أصل كلمة الثقافة عند العرب من الفعل الثلاثي (ثقف) و تعني : تقويم الاعوجاج و الثقاف هو الآلة التي تسوى بها الرماح، و الملاعبة بالسيف و الخصام و الجلاد و الإدراك و الظفر و ضبط المعرفة الملقاة، و التأديب و التهذيب و الحذق و الفهم [5].

فالثقافة في اللغة تأتي بعدة معان هي : الحذق الفطنة، و الذكاء و سرعة التعلم و الضبط و الظفر بالشيء، و معنى هذه الكلمات في المعاجم العربية للغة يأتي من باب (ثقف)، و قد ورد هذا في القرآن الكريم (فإما تثقفتهم في الحرب ...)، و في قوله تعالى (و أقتلوهم حيث ثقفتموهم) ،أي وجدتموهم و أدركتموهم[6].

---

[1] جيلالي بوبكر،"الهوية و العولمة ،مفاهيم تأسيسية"،مجلة التبيان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،(العدد03 ،أوت 2017)،ص.20.

[2] محمد زغو،"أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب" ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،(العدد04 ،2010)،ص.94.

[3] جيلالي بوبكر،الهوية و العولمة ،مفاهيم تأسيسية ،مرجع سابق ،ص.20 .

[4] المرجع نفسه

[5] جميلة بنت عيادة الشمري ،مفهوم الثقافة في الفكر العربي و الفكر الغربي ،ص.5.
file:///C:/Users/DELL/Desktop/elktab.pdf.

[6] صباح محمد جاسم ،"مفهوم الثقافة الإسلامية و تحدياتها" ، مجلة ديالي،(العدد 44 ،2010) ،ص.279.

فالثقافة إذن في اللغة عند العرب هي: "الفهم و سرعة التعلم، وضبط المعرفة المكتسبة في مهارة حذق الفطنة، فالمدلول اللغوي العربي للفظة (ثقافة) هي أنها تشمل على عدة معان لها من العمق و الثراء و الشمول لكافة جوانب الحياة التي تخص الجماعة المتنوعة و المختلفة بما يعرف بحاجة موضوع البحث في التنوع الثقافي في المجتمع "[1].

و عند الغرب ظهرت كلمة ثقافة في أواخر القرن الثالث عشر في التعبير الفرنسي منحدرة من cultura اللاتينية، التي تعني العناية الخاصة بالحقل و الماشية، و ذلك للإشارة إلى قسمة الأرض المحروثة[2]، فهي كذلك مشتقة من كلمة cultura الذي يعني الاهتمام بالأرض، و لكن في القرن 18 تعمم هذا المفهوم ليعني الثقافة الخاصة بالآداب و الفنون و العلوم[3].

و مع نهاية القرن الحالي استخدم في تحديد التكوين و التربية، إذا اقترن بأفكار العقل و التطور و التقدم[4]، كما أن كلمة تشير إلى لفظ cultural باللاتينية و التي تعني الثقافة و التهذيب و الحراثة، و قد تأخذ معنى الحضارة، و هذه الكلمة جذرها cult، ومعناها: العبادة و التدين، و من مشتقاتها cultivation، ومعناها حراثة، تعهد، تهذيب، رعاية[5].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للثقافة

الثقافة اصطلاحا بالرجوع إلى المصادر المعرفية و الثقافية وجدنا أن المفكرين اختلفوا في مفهوم الثقافة، و تعددت و تنوعت المفاهيم تجاهها على اختلاف مشاربهم و رؤيتهم للمصطلح وفق الزاوية التي ينظرون منها، و لعل أن هذا الكم الهائل من التعاريف يساهم في الوصول إلى مفهوم شامل و دقيق، لأنه ليس من السهل دراسة هذا المصطلح بشكل سطحي، و هو ما يتطلب التعمق فيه بمعرفة أهم مكونات الثقافة و أبرز خصائصها، و مختلف المفاهيم التي تتداخل معها، حتى نتمكن فعلا من إبراز الثقافة كعامل مهم و محوري له أبعاد محلية و وطنية و حتى دولية من خلال ترابطها و تشابكها و علاقاتها بالكثير من القضايا البشرية.

---

[1] جميلة بنت عيادة الشمري ،مفهوم الثقافة في الفكر العربي و الفكر الغربي،مرجع سابق ،ص.5.

[2] دنيس كوتش ،مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ،ترجمة :منير السعداني ،(بيروت :المنظمة العربية للترجمة ،ط1،2007)،ص.17.

[3] المرجع نفسه.

[4] لمياء مرتاضى ،نفوسي ،دور الشعر الملحون في التنمية الثقافية المحلية – دراسة سيوسيو انثربولويجة بمستغانم - ،أطروحة دكتوراه،(جامعة وهران :كلية علم الاجتماع ،2013/2012)،ص.77.

[5] جيلالي بوبكر،الهوية و العولمة ،مفاهيم تأسيسية ،مرجع سابق ،ص.20.

فيرى البعض " أنها المعرفة التي تؤخذ عن طريق الإخبار و التلقي و الاستنباط، كالتشريع و اللغة و التاريخ و الفلسفة و غيرها من المعارف الإنسانية و العقلية[1]، و هي تؤثر في سلوكات الإنسان أفرادا و جماعات كما تؤثر في نظام حياته و اتجاهاته.

وعرفتها المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم "الأليسكو" " الثقافة هي تشمل مجموع النشاط الفكري و الفني بمعناها الواسع و ما يتصل بها من مهارات، و يعين عليهما من وسائل، فهي موصولة الروابط لجميع أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى متأثرة بها معينة عليها مستعينة بها "[2].

بالنسبة لمالك بن نبي تعتبر الثقافة هي الحالة الأولى مجرد اهتمام دهني له علاقة بجمع الوثائق أو بالثانية العلمية، و نواجه هنا مجرد مشكلة تصور لواقع قائم في التقويم الفعلي لثقافة معينة كشف إعدادها من قبل، كالحضارة بأثينا، وفي الحالة الثانية يتعلق الآمر بمصلحة اجتماعية أساسية، هذا لتمثيل الآمر في موقف يطلب إلينا اتخاذه لمواجهة فراغ اجتماعي ما[3].

و هو ما جعل مالك بن نبي يرى "أن الثقافة هي مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد مند ولادته، وتصبح لا شعوري العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، و تصبح الثقافة ذلك المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه و شخصيته، و المحيط الذي يعكس حضارة معينة، و يقوم هذا التعريف حسب مالك بن نبي من مقومات الإنسان و مقومات المجتمع[4].

فمالك بن نبي حدد الثقافة بتلك الصفات الخلقية و سائر القيم و المبادئ الاجتماعية التي يتأثر بها الفرد طيلة حياته مند ولادته حتى وفاته، فيرتبط سلوكه بأسلوب المجتمع الذي يعيش و الذي من خلاله يكتسب هذه السلوكات و ينشأ و يترعرع عليها.

و تعرف في المعجم الفلسفي لجميل صليبا على أنها " تنمية بعض الملكات العقلية أو تسوية بعض الوظائف البدنية، و منها تثقيف العقل و تثقيف البدن، ومنها الثقافة الرياضية و الثقافة الأدبية و الفلسفية، فالثقافة بالمعنى العام هي ما يتصف به الرجل الحاذق المتعلم من ذوق و

[1] عزالدين الخطيب التيميمي و آخرون ،نظرات في الثقافة الإسلامية ،(الجزائر:دار الشهاب ،1988) ،ص.11.
[2] جميلة بنت عيادة الشمري ، مفهوم الثقافة في الفكر العربي و الفكر الغربي ،مرجع سابق ،ص.07.
[3] مالك بن نبي ،القضايا الكبرى ،(بيروت:دار الفكر،ط1991،1)،ص.68.
[4] لمياء مرتاضى – نفوسي ،دور الشعر الملحون في التنمية الثقافية المحلية – دراسة سيوسيو انثربولويجة بمستغانم - ، مرجع سابق ،ص.94.

حس انتقادي و حكم صحيح، أو هي التربية التي أدت إلى اكتسابه هذه الصفات، فهي تجمع بين الإنسان و الطبيعة، و بينه و بين المجتمع، و بينه و بين القيم الروحية و الإنسانية[1].

و يرى حليم بركات الثقافة على أنها " مجمل أساليب المعيشة في حياة الشعب اليومية التي تشمل بين عناصرها المترابطة في نسيج متكامل الرؤية العامة و القيم و المبادئ و المفاهيم و العادات و التقاليد و المعتقدات و المعايير و المهارات و الأعراف، والقوانين و الأمثال و الروايات و المناقب الأخلاقية، و القواعد السلوكية اليومية، و بمعناها الحضاري مشيرين بشكل خاص إلى مجمل المعارف و الانجازات الإبداعية أو الفنية و الفكرية و العلمية و التقنية[2].

كما أن مالك بن نبي يرى الثقافة كالجو المتمثل في أشياء طاهرة مثل الأوزان و الألحان و الحركات، و على أشياء باطنه كالأذواق و العادات و التقاليد غير أنها الجو العام الذي يطبع أسلوب الحياة في مجتمع معين، و سلوك الفرد فيه بطابع خاص، و يختلف عن الطبائع التي تجدها في مجتمع آخر[3]، و هذا يقودنا للقول أن الثقافة استنارة للذهن و تهذيب للذوق، و تنمية لملكة النقد و الحكم لدى الفرد أو المجتمع، وتشتمل المعارف و المعتقدات، والفن و الأخلاق، وجميع القدرات التي يسهم بها الفرد في مجتمعه، و لها طرق و نماذج علمية و فكرية و روحية، و لكل جيل ثقافته التي أستمدها من الماضي، و أضاف إليها ما أضاف في الحاضر، و هي عنوان المجتمعات البشرية[4].

في حين عرفها هوتسفيد بأنها: "برمجة جماعية للعقل والتي تميز مجموعة عن أخرى"، تحدد فيه الثقافة للأشخاص ماهيتهم و السلوكيات الملائمة و الغير ملائمة في أي مجتمع[5]، فهذا ما يخلق الاختلاف بين الجماعات و يجعلها تكتسب ثقافات مغايرة عن بعضها البعض، و تصبح تحدد سلوكياتهم داخل المجتمعات التي يعيشون فيها، و هذه السلوكيات هي التي تصبح تميز مجتمع عن أخر، و من جماعة إلى أخرى، و هذه الفوارق بينهم قد تخلق نوع من الاختلافات التي قد تكون محطة لصراعات في حالة ما لم يكون هناك اتفاق على قبول كل واحد

---

[1] جيلالي بوبكر،الهوية و العولمة ،مفاهيم تأسيسية ،مرجع سابق ،ص.20.

[2] علي محمد أحمد ،"خطر عولمة الثقافات و الاستبداد بالعلم على الثقافة العربية"،مجلة الصراط ،(العدد 5 ،مارس2002) ،ص.55.

[3] مالك بن نبي ،الأعمال الكاملة،(المجلد 03 ،ط2018،2)،ص.1353.

[4] ناصر محمد الشعلالي ،قراءة في مفهوم الثقافتين عند سي – بي – سنو – المجلة الجامعة،(المجلد 02 ،العدد 20 ،أكتوبر 2018) ،ص.156 ،متاح على الرابط :

https://bulletin.zu.edu.ly/issue_n20_2/Contents/A_08.pdf.

[5] الثقافة و نظرية هوتسفيد للأبعاد الثقافية ،ترجمة هيفاء علي،ص.1 ،في:(2020/05/26).
.https://academy.hsoub.com/entrepreneurship/managementleadership/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-

للآخر كما ذكر لاحقا، كما أن الثقافة تستلزم البرمجة العقلية... أنماط التفكير والشعور والتمثيل المحتمل[1].

و يرى تايلور إدوارد العالم الأنثروبولوجي البريطاني، أنه من غير الممكن النظر إلى الثقافة دون العودة إلى الأنثروبولوجيا التي قدمت أجود تعريف للثقافة، ففي كتابه الثقافة البدائية عرفها بأنها: "هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و العقائد و الفن و الأخلاق، و القانون و العرف، و كل المقدسات والعادات الأخرى، والتي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع[2]، فحسب تايلور فالثقافة عملية اكتساب عن طريق التوريث أو عبر وسائط التربية و التعليم و التنشئة، و عبر التفاعل و التواصل الاجتماعي.

و عرفها هنري لاوست "إن الثقافة هي مجموعة الأفكار و العادات و التقاليد الموروثة التي يتكون فيها مبدأ خلقي لأمة ما، و يؤمن أصحابها بصحتها و تنشأ منها عقلية خاصة بتلك الأمة تمتاز عن سواها[3]، و التعريف يحمل دلالات على أن لكل جماعة أو أمة أو شعب خصوصية ثقافية يؤثر في سلوك الإنسان كفرد أو داخل الجماعات، كما تؤثر في نظام حياته و اتجاهاته ،مما يجعله عرضة لأي تغير في نمط عيشه أو تغير في سلوكه لأي ثقافة خارجية تكون مؤثرة فيه.

و تعرف منظمة اليونسكو الثقافة في مؤتمرها الخاص بالثقافة على أنها " الثقافة بمعناها الواسع، ويمكن أن ينظر إليها على أنها جميع السمات الروحية و المادية و الفكرية و العاطفية، و التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها و هي تشمل الفنون و الآداب، وطريق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان و نظم القيم و التقاليد و المعتقدات"[4]، و يتجلى لنا من خلال تعريف منظمة اليونسكو أنها ركزت على الحقوق الأساسية للإنسان، بمعنى أنه يملك الحق في اكتساب أي خصوصية ثقافية تناسبه و ينشأ عليها، و تعطي الحق للتنوع و التعدد في كل أشكال و أنواع التعبير الثقافي.

فمع كل هذه التعاريف لمفكرين عرب و غربيين يمكن أن نصل إلى هذا التعريف الذي قد يكون ملما و يفي بالغرض في تحديد معنى الثقافة، فهي تتمثل في تلك الحياة الكلية للأفراد

---

[1]Kwasi Dartey-Baah ,"The impact of national cultures on corporate cultures in organizations", Academic Leadership, Vol. 9, Issue 1, (Winter 2011), p. 2,3.

[2]زهيرة مزارة ، "الحوار الثقافي في ظل الشراكة الأورومتوسطية : بين متطلبات تفعيل التعاون و تحقيق التنمية" ، "مجلة سر من رأي ،(المجلد 11 ،العدد 41 ،جوان2015)، ص.31 ،متاح على الرابط :
https://www.iasj.net/iasj/download/f8fb6abcca4878e8.

[3]صباح محمد جاسم ،"مفهوم الثقافة الإسلامية و تحدياتها" ،مجلة ديالي ،(العدد 44 ،2010)،ص.680.

[4]المرجع نفسه ،ص.679.

والجماعات بكل أبعادها ب الفكرية و المادية فهي تشمل مجموعة من الأفكار و القيم و المعتقدات و التقاليد و العادات، و كيفية التفكير و فهم ماهو موجود في الحياة، و القدرة على الاتصال و التواصل و الانتقال من مكان لآخر لتزيد مكاسبه العقلية و الفكرية، و كذلك كل ما يتوارثه الإنسان عن أسلافه فيقتدي بهم و يحافظ على مسارهم، و كذا كل ما صنعه الإنسان و أنتجه فكره، فهي تختلف من مجتمع لآخر، و عن طريقها يحاول كل مجتمع أن يحافظ بقائه و استمراره، و يضمن لنفسه الاستقرار و التقدم و الرقي .

الفرع الثاني: مكونات الثقافة

للثقافة مكونات رئيسية هي :

-مكونات مادية، وهي المكونات المستخدمة بشكل يومي كالمأكل و المشرب و المسكن و الملبس و غيرها.

-مكونات غير مادية، وهي الفن و اللغة و العلم و الدين و غيرها.

-مكونات اجتماعية، و هي المكونات التي تشمل البناء الاجتماعي و هيكلته[1]، و لعل الجزء الأكبر فيه هو عامل الأفكار ،حيث نجد أنها أقوى شيء على وجه الأرض بحسب " شوماشر " فهي لو تأخرت لجيلين أو ثلاث أجيال أو أكثر كي تنتشر و تشيع، لكنها تبقى هي المحرك الأساسي و الديناميكي للحياة على الأرض و لمعنى هذه الحياة[2] .

الفرع الثالث: خصائص الثقافة

إن الثقافة كمجموعة من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك، وكل ما يبنى عليها من تجديدات وابتكارات أو وسائل في حياة المجتمع، و تجعلها تكتسي خصائص تسهل من التواصل بين الأجيال بنقل كل مكوناتها المادية و غير المادية و الاجتماعية، سواء داخل المجتمع و فيما بين المجتمعات، لأنها إنسانية و تكتسب بالتوارث، و متشبعة بالعمل على تحقيق حاجات الإنسان داخل المجتمع الذي يعيش فيه، و أبرز خصائصها هي:

[1] لزهر مساعدية ،"في مفهوم الثقافة و بعض مكوناتها (العادات ،التقاليد ،الأعراف)"،مجلة الذاكرة ،(العدد 9 ،جوان 2017)،ص.35.

[2] منى فياض ،العولمة و الثقافة – الملخص التنفيذي – ،ص.05.
.https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/19dec05fayyad.pdf

أولا: الثقافة تراكمية

إن الثقافة نمو معرفي تراكمي على المدى الطويل، بمعنى أنها ليست علوما أو معارف جاهزة يمكن للمجتمع تحصيلها و استيعابها و يفهمها في زمن قصير، و إنما تتراكم الثقافة عبر مراحل طويلة من الزمن حتى تنتقل من جيل إلى جيل ،فثقافة المجتمع تنتقل إلى أفراده الجدد عبر التنشئة الاجتماعية[1]، فالثقافة ليست كيانات جامدة أو ثابتة لا تتغير تتناقلها الجماعات جيلا بعد جيل دون أن تخضع لتحولات الزمان و المكان، فهي بناء و تحد متواصل، و هي حصيلة تاريخ مستمر من التفاعل و التعدد و التنوع، وكل ثقافة حية في صدام مع ذاتها من خلال تدبير أزماتها و تناقضاتها و حاجاتها الواقعية[2].

ثانيا: الثقافة مكتسبة

إن الثقافة هي تراث اجتماعي يكتسبها الفرد كعضو في الجماعة و يتعلم أصولها و يتعامل بها وفق للعادات و القيم التي أكتسبها، و يعمل على نقلها من جيل لآخر بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية أو بالتوارث، و من مجتمع لآخر بواسطة عملية التثاقف[3].

الثقافة خاصية يرثها و يكتسبها الإنسان، و بطرق متعددة و متنوعة قد يكون بالتوارث للعادات و التقاليد و الأعراف، أو بالتواصل و التفاعل للأفراد بين بعضهم البعض داخل المجتمع الذي يعيشون، أو من خلال انتقال الثقافات عن طريق الهجرة، أو انتشار الثقافات عن طريق الاحتكاك و الاقتباس، فالأكيد أن عنصر الثقافة يبقى ملازما للإنسان منذ ولادته أو عيشه داخل أسرته أو في محيطه الذي يعتبر البيئة التي تشكله و تكونه فهي نتاج اجتماعي إنساني ابحث له[4].

ثالثا: الثقافة إنسانية

أي أنها خاصة بالإنسان وحده دون سائر الحيوانات، فالإنسان هو الحيوان الوحيد القادر على الاختراع والابتكار من أجل تلبية حاجاته المختلفة، وهذا يعود إلى وجود جهاز عصبي متطور عنده وقدرات عقلية متفوقة تصنع الأدوات والآلات المختلفة بالإضافة إلى وجود لغات خاصة به

[1] كريمة بلعز ،"فلسفة التعايش و دورها في التنوع الثقافي" ،مجلة أفاق علمية ،(المجلد 11،العدد 3،2019)،ص.ص 605-606.

[2] محمد سعدي ،"دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم" مجلة ،سلسلة محاضرات الإمارات ،(مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية ،ط 1،العدد 154 ،2012)،ص.13.

[3] عرين البيروني ،خصائص و محددات الثقافة،ص.1 ،في: (23 / 11 / 2020).
https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85-

[4] رالف لنتون ،الأنثروبولوجيا و أزمة العالم الحديث ،ترجمة: عبد المالك الناشف ،(بيروت :مؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر،1968)،ص.222.

،وقيم تنير له الطريق[1] ،فالثقافة عامة لا تفرق بين إنسان و إنسان ،فهي صالحة لكل إنسان بغض النظر عن لونه و ذمه و موطنه ،فهي ليست خاصة بقوم و لا محصورة بمكان و لا محدودة بزمان[2].

رابعا: الثقافة متغيرة ومتصلة ومتنوعة المضمون

إن ثقافة المجتمعات تتغير من وقت إلى آخر، و هذا التحول في الأسلوب و المحتوى و المضمون يكون بدرجات متفاوت بين ثقافة و أخرى، و التغير قد يسير بطريقة بطيئة بسبب صغر أو الجمود الذي يعيشه المجتمع، أو قد يكون عازل لنفسه عن بقية المجتمعات، وقد يحدث التغير بسرعة كبيرة نتيجة الانتشار الثقافي وانفتاح المجتمع وتوافر الحوافز فيه، وقد يتغير المجتمع بصورة معتدلة.

وتختلف الثقافات في مضمونها بدرجة كبيرة قد تصل أحيانا إلى حد التناقض، فهناك مجتمعات تتيح نظام تعدد الزوجات، وبينما مجتمعات أخرى تعتبر هذا العملية جريمة يعاقب عليها القانون، ويرجع هذا التباين في المضمون إلى قدرة العقل البشري على اختراع الأفكار والنظم المتنوعة المتعددة، ونوع الطاقة المستخدمة في المجتمع، وطبيعة البيئة الجغرافية، وحجم الجماعة الإنسانية، والقيم، ومدى الاتصال والتعاون بين الجماعات الإنسانية [3].

خامسا: الثقافة اجتماعية ومشبعة لحاجات الإنسان

تمتاز الثقافة بأنها عملية تتم في مجتمع، وتمارس في أوساط اجتماعية من قبل أفراد جماعة معينة، نظرا لكونها تراثا اجتماعيا وليس وراثة بيولوجية، وهي توفر نوعا من التوافق والوحدة والانسجام في الأفكار والمشاعر بين الأفراد، ومن خصائصها كذلك أنها تشبع حاجات الفرد البيولوجية والنفسية، فهي تحدد للأفراد أنماط حياتهم، وطرق تفكيرهم، وعاداتهم وتقاليدهم، والسمات العامة التي تميزهم عن الأفراد الآخرين في المجتمعات الأخرى[4]، فالثقافة خصوصيات تجعلها تكتسب من طرف الإنسان دون غيره من الحيوانات، لأنه الوحيد القادر على الاختراع و الابتكار، بفعل العقل الذي يميزه عن باقي المخلوقات، و تتميز بخصوصية التراكمية، مثلها مثل باقي العلوم الأخرى، و لأنها تتجاوب مع المتغيرات الحاصلة عبر الأزمنة، و التي تنتقل من فئة إلى أخرى و من جيل لآخر، فهي تتغير نتيجة الانفتاح و الاطلاع على ما يحدث في العالم

---

[1] عبد الرحمن الرشدان ،خصائص الثقافة ،ص.1 في:(26 / 07 / 2016).
https://almerja.com/reading.php?idm=54238.

[2] عزالدين الخطيب التيميمي ،نظرات في الثقافة الإسلامية ،مرجع سابق ،ص.23.

[3] عبد الرحمن الرشدان ،خصائص الثقافة ،مرجع سابق ،ص.01.

[4] جبار محمد هاشم الياسري ،الثقافة (مفهومها – خصائصها – عناصرها)،ص.02 ،في: (13 / 12 / 2016).
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=10&lcid=55817.

الخارجي، ولأن المجتمعات لا تبقى منغلقة عن نفسها، خاصة بعد التطور في مجال الإعلام و الاتصال و الرقمنة، و التي جعلت من الأفراد و الشعوب و الأمم قريبة من بعضها البعض، و هو ما سهل من انتقال القيم و الأفكار من جماعة لأخرى.

الفرع الرابع: المفاهيم المتداخلة مع الثقافة

ترتبط الثقافة بالكثير من المفاهيم وتتداخل وتتشابك معها ومنها أساسا:

أولا: الثقافة والأنثروبولوجيا

الأنثروبولوجيا حرفيا هي علم الإنسان Anthropology، و هذه الكلمة تتكون من مقطعين الأول : Anthropos و معناها الإنسان، و الثاني logy و معناها علم أو دراسة، فهي العلم الذي يدرس الإنسان و أجداده و أصوله منذ أقدم العصور و الأزمنة حتى يومنا هذا، فهو يدرس الإنسان في كل زمان، و كذلك يدرس الإنسان في كل أنحاء العالم، و بصورة أدق أجزاء الكرة الأرضية أي يدرس الإنسان في كل مكان، و هكذا لا يتقيد هذا العلم بفترات الزمان و لا بحواجز المكان[1].

فدراسة السلوك الإنساني يرتبط بالثقافة كما تتجسد الثقافة و تتبلور في مختلف أنماط السلوك الملاحظ، و نظرا للارتباط الشديد بينهما عرّف بعض العلماء مثل "هويل" الثقافة بأنها السلوك المتعلم و المكتسب اجتماعيا[2]، كما أشار "كونراد فيليب كوتاك" إلى الثقافة بأنها السلوك المعتاد و المعتقدات التي تنتقل عن طريق الاكتساب الثقافي[3]، و هذا الاكتساب يتوارث من جيل لآخر تجعله يكتسب سلوكيات تصبح من قيمه و عاداته التي يعمل على الدفاع عنها و لا يقبل بأي محاولة لطمسها أو تهميشها من أي طرف أو قوة كانت.

فالأنثروبولوجيا تركز اهتمامها على كائن واحد هو الإنسان، و تحاول فهم جميع أنواع الظواهر التي تؤثر فيه، و تبقى دائما تحاول فهم طبيعة هذا المخلوق، و فهم سلوكه و تصرفاته، فهي دراسة وصفية تقريرية للعادات والتقاليد والأساليب الحياتية الشعبية، وعناصر الثقافة المادية وغير مادية للشعوب و المجتمعات المتمايزة، و تشكل المادة الأنثربولوجية، قاعدة بيانات تعتمد عليها البحوث المختصة، و بخصائص السلالات و أنماط الأنثربولوجية، وقاعدة بيانات تعتمد عليها البحوث المختصة، بخصائص السلالات و أنماط الاتصال والتفاعل فيما بينها من خلال التواصل بين مختلف الثقافات على اختلاف مكوناتها ومعتقداتها و أفكارها، و هذا هو ما يجعلها

[1] محمد الخطيب ،الأنثربولوجيا الثقافية،(دمشق:دار علاء الدين ،ط2 ، 2008)،ص.11.
[2] -سلوى السيد عبد القادر ،محمد عباس ابراهيم ،الأنثربووجيا و القيم ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،2010)،ص.2
[3] -نفس المرجع ،ص.235.

تشكل خلفية و أساسا للتحليل الأنثربولوجي[1].

فالمعنى العام و الشائع يشير إلى أن الأنثروبولوجيا هي دراسة الثقافة الخاصة بجماعة من الناس،و كما أنها تصور هذه الثقافة من خلال وصفها بما يسودها من نظم و عادات و تقاليد[2].

فالأنثروبولوجيا، والأنثروبولوجيا الثقافية تحديدا هي التي جعلت من الثقافة قضيتها الأساس، واعتمدت بوصفها مدخلا رئيسيا في دراسة المجتمعات، وهي التي أعلت من شأن الثقافة، و واجهت الشكوك التي اعترضتها، وسعت لتحويل الثقافة إلى علم مستقل بذاته[3].

ثانيا: الثقافة والايدولوجيا

لعل أول ما تثيره كلمة إيديولوجيا في الذهن هو التفكير و الأداء بطريقة محددة، و انطلاقا من رؤية موضوعة سلفا أو بحسب ما يقول " أندرو هيوود " هي وعاء و رداء، أي وعاء فكري و قيمي، و رداء سياسي و برغماتي[4]، و قد حصرها " مالكوم هامبلتون " في الكثير من العناصر، و أبرزها أنها تعبر عن سلسلة من القيم و العقائد و الاتجاهات و خليط من المدركات التخيلية و الواقعية، و تهتم بتحديد موقع الفرد و المجتمع في الإطار العالمي، و تعكس الرغبة في تحقيق مصالح بعينها، و تسعى لإنجاز نوع من التغيير المجتمعي، و غالبا ما يكون بطريقة راديكالية و فجائية و ثورية[5].

فالايدولوجيا تضع نفسها في مواجهة الجميع ممن يختلف معها، و ترفض أي أفكار أو ثقافات تقوم على أساس التعدد و التنوع الثقافي و المعرفي و المصلحي، فالأيديولوجيا تختزل مفهوم الثقافة بمفاهيمها، و على مقاسها التي تسعى لتطبيقه على الواقع و على الجميع[6]، و هذا يناقض تماما الفطرة الإنسانية، والتي تقوم على التنوع و التعدد و الحق في امتلاك التصورات و الأفكار التي تتماشى مع خصوصياته و البيئة التي يعيش فيها، و هذا ما تتطلع إليه البشرية جمعاء في ترسيخ التنوع بين بني البشر، و جعله إرث للتواصل و التقارب بين الجميع حتى تتمكن من تحقيق السلام بين الشعوب في كل أصقاع العالم، و هو أحد الدعائم التي يمكن من خلالها تفعيل تعاون ثقافي دولي حقيقي يتجسد على أرض الواقع، إذا ما ترسخت فكرة التنوع و التعدد .

---

[1] محمد عبده محجوب ،القرابة و البناء الاجتماعي ،(الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2006)،ص. 306.
[2] سلوى السيد عبد القادر ،محمد عباس ابراهيم ، الأنثربووجيا و القيم ،مرجع سابق ،ص. 18.
[3] زكي الميلاد ، المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة ،مرجع سابق ،ص.175.
[4] خليل العنابي ،"مأزق علم السياسة بين الايديولوجي و المعرفي"،مجلة سياسات عربية،(العدد 41،نوفمبر2019) ،ص.25.
[5] نفس المرجع ،ص.25.
[6] عبد الرحيم جاموس ،الثقافة و الايديولوجيا ،ص.2 ،في:(01 /01 / 2020).
https://www.addustour.com/articles/1123755-.

و تعتبر الإيديولوجيات من العوامل الهامة التي أثرت و لازالت تؤثر على العلاقات الدولية، حيث نلاحظ أن العلاقات بين الدول، و تحتكم في الكثير من الأحيان إلى العوامل الأيديولوجية التي أصبحت واحدة من أدوات الفرز و التصنيف الهامة، و التي على أساسها تميز الدول بين الخصوم و الأصدقاء، و بين الأعداء و الحلفاء، و هي بهذا المعنى أحد عوامل تحديد سياسة خارجية عدوانية، أو صراعية صدامية، أو ايجابية تعاونية[1].

ثالثا:الثقافة و الحضارة

يمكن تعريف الحضارة في الواقع، وأنها جملة العوامل المعنوية و المادية التي تتيح لمجتمع ما، و أن يوفر لكل عضو فيه جميع الضمانات الاجتماعية اللازمة لتطوره[2]، فالفرد يحقق ذاته بفضل إرادة و قدرة ليستا نابعتين منه، بل و لا تستطيعان ذلك، و إنما تتبعان من المجتمع الذي هو جزء منه.

إن العلاقة بين الثقافة و الحضارة محل تجاذبات بين اتجاهات عدة، حيث يرى البعض أنّ معنى الثّقافة والحضارة واحد، ولذلك استخدم مصطلح (Civilization) للتّعبير عن كليهما معا دون وجود فرق أو تمييز بينهما، فالبعض الآخر يرى أن هناك ارتباط وثيق للثقافة بالحضارة الإنسانية، يظهر في العديد من جوانب الحياة، و منها ساهمت الثقافة في التأثير على الفكر السياسي العام في الدول، والذي انعكس لاحقا على الحضارات الإنسانية، و حرصت الثقافة على أن تكون شاملة، بمعنى أنها لم تغفل أي جانب من جوانب الحضارة الإنسانية، بل أثرت فيها جميعا بطرق و وسائل متعددة[3].

فإذا أخذنا الثقافة بمفهومها الواسع (أي الثقافة المادية و الروحية)، و أن نأخذ الحضارة بمفهومها المادي و التقني في علاقاته مع ميدان النشاط الذهني، فهذا يقودنا إلى التقارب الكبير بين المفهومين، فيمكن القول أن الحضارة هي التجسيد الحي للثقافة في مرحلة تاريخية معينة[4].

و يرى " بيجوفيتش " أن الثقافة هي تأثير الدين على الإنسان، أو تأثير الإنسان على نفسه، بينما الحضارة هي تأثير الذكاء على الطبيعة أو العامل الخارجي، فالثقافة معناها الفن الذي يكون به الإنسان إنسانا، أما الحضارة فتعني فن العمل و السيطرة و صناعة الأشياء صناعة دقيقة، و الثقافــة هــي الخلق المستمر للـذات كما أن الحضارة تعزز التبادل المادي بين الإنسان

[1]محمود علي ، حنان خمش ،"العلاقات الدولية و الايديولوجيا ،مقاربة ماركسية" ،مجلة المفكر، (المجلد 9 ،العدد1 ،2014/01/15)،ص.7.
[2]مالك بن نبي ، الأعمال الكاملة المجلد الثالث ،(دمشق :دار الفكر ،ط2 ،2018)،ص.1773.
[3]كريمة بلعز ،فلسفة التعايش السلمي و دورها في التنوع الثقافي ،مرجع سابق،ص.606.
[4]علي محمد أحمد ،خطر عولمة الثقافات و الاستبداد بالعلم على الثقافة العربية ،مرجع سابق ،ص.60.

و الطبيعة، و كما أن الحضارة تبقى هي التغير المستمر للعالم[1].

و يرتبط مفهوم الثقافة بمفهوم الحضارة، و من ذاك ما ذهب إليه "روبرماكييف" في تمييزه بين المفهومين، و إلى ما يعبر عن الأشياء المادية و عن الأشياء غير مادية إذ يرى أنه إذا كانت الثقافة هي الفكرة المتناقضة للحضارة، و أنها مجال مفتوح للعواطف يتعذر تقييمها موضوعيا و عقليا، فإن الحضارة يمكن تقييمها من خلال استخدام مقاييس محددة للمقارنة بين المنتجات الحضارية، و هذه المنتجات لا تفقد هويتها بينما لا ينطبق ذلك على المنتجات الثقافية من فن و شعر و معتقدات و غيرها، فإذا كانت الثقافة تعني الحصيلة الكلية للتراث الإنساني و الاجتماعي سواء كان مادي أو غير مادي، فإن الحضارة تشير إلى نسق خاص و منظم من الثقافة يتميز بالشمول و الاستمرار[2].

رابعا: الثقافة و الدين

إن واقع العلاقات الدولية الراهن يطرح تحدي كبيرا على العديد من دول العالم، ولا يقتصر هذا التحدي على الواقع و لكنه يمتد إلى الإطار القيمي، مما أعطى لعنصر الثقافة و ربطها بالبعد الديني اهتمام كبيرا من الباحثين و المفكرين على مستوى حقل العلاقات الدولية، و يرى بيجوفيتش أن الثقافة تتطابق مع الدين و تتماشى معه، و أنها تتوافق و تتناغم معه و إنها تنتصر إليه، ويريد أن يرسخ لفكرة الاندماج بين الثقافة و الدين على الرغم أنه لم يقدم تفسيرا برهانينا يحدد من خلاله بشكل مقنع و متماسك هذا النمط من العلاقة[3].

ولا شك أنه توجد بين الدين والثقافة مستويات عدة من العلاقة، وحيث يمثل الدين في مستوى أول ثقافة كاملة لشعب أو أمة ما أو حضارة، لا نتحدث هنا عن الدين بوصفه مجموعة من النصوص والتعاليم والشعائر والقيم فحسب، بل هو كيان مجسد في طقوس اجتماعية وتقاليد وأفعال يمارسها الناس أيضًا، أي من حيث صيرورته بوصفه نظامًا من الممارسات المادية، وقد تقوم مسافة ما بين وضعه النظري الموجودة في النصوص، وبين طريقة استيعابه من قبل العامة والتعبير عنه، وممارسته من طرف المؤمنين به في حقل اجتماعهم المدني، ويمكن اعتبار الدين شكلاً من أشكال الثقافة بوصفه يعبر عن رؤية للعالم والطبيعة والوجود الإنساني[4].

فيمكن أن نقـول أن الدين هو المحرك الأســاسي للبشــرية والمجتمعات والأمم، فالعلاقة بين

---

[1] زكي الميلاد ،المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة ،مرجع سابق ، ص.99.

[2] اسماعيل بن السعدي ،"الثقافة و الثقافة الفرعية تحليل في المحتوى و الخصائص النموذجية "،مجلة الإنسانية ،(العدد 18 ،ديسمبر 2020)،ص. 81.

[3] زكي الميلاد ،المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة ،مرجع سابق ،ص.102.

[4] سلمى بالحاج مبروك ،الدين و الثقافة ... جدل العلاقة و المصير،ص.1.
http://www.maaber.org/issue_march17/spotlights3.htm.

الدين والثقافة هي نوع من التأثر والتأثير، فما يلاحظ على مختلف المجتمعات، وأنها تستمد وجودها من المعتقدات الدينية، والثقافة تعمل على البحث عن مكانة الدين في وسط المجتمع.

خامسا: الثقافة و التثاقف

أفرزت التطورات الحالية و التي شملت جميع الأصعدة المتعلقة بحياة البشرية، والتي تجلت في مختلف مجالات الحياة البشرية، كتعميق الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وغيرها من الأنشطة عبر الحدود الوطنية الناتجة عن عمليات العولمة المتزايدة والتي ساهمت جنبا إلى جنب مع الترابط المتزايد للجهات الفاعلة في تلك العمليات وإضعاف حواجز الزمان والمكان في خلق العديد من المخاطر والتحديات.

1.مفهوم التثاقف:

تتضمن عملية التثاقف تغيرات فردية ناتجة عن اتصال مباشر ومستمر لمجموعة من الأفراد مع مجموعة اجتماعية ثقافية متميزة تختلف عن مجموعتهم، كدراسة مجموعة من الطلاب في بيئة اجتماعية مضيفة في الغرب والتي تكون مختلفة عن سياقهم الاجتماعي بسبب الاختلافات في اللغة والسلوكيات الاجتماعية والأعراف الثقافية، ومن أجل التعامل مع هذه الاختلافات، فقد يلجأ مثل هؤلاء الأفراد إلى إستراتيجية التثاقف.

يجادل Berry بأن الأفراد يواجهون التثاقف من خلال تشكيل تمييز بين توجه الفرد تجاه مجموعته الاجتماعية والثقافية الخاصة وارتباطه بمجموعة ثقافية اجتماعية جديدة، وليظهر الأفراد انجذابهم لواحدة من الاستراتيجيات الأربعة للتثاقف (التكامل، الاستيعاب، والفصل أو التهميش) لأنهم اختاروا إما ربط الشبكات الاجتماعية وتشكيلها، كرعايا مضيفون أو مواطنين أو كليهما[1].

وقد برز الاهتمام الأولي بالتثاقف من الاهتمام بآثار الهيمنة الأوروبية على الشعوب بعد دخولهم واستقرارهم في المجتمعات المستقبلة، وفي الآونة الأخيرة انخرط الكثير من العمل في

[1]Sarah Orosz-Dellinger, Exploring Social Identity and The Acculturation Process of Venezuelan Undergraduate Students at A Midwestern U.S. University, A Thesis Submitted to The Graduate College of Bowling Green State University in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master of Arts, May 2013? P.153.

كيفية ارتباط المجموعات الإثنية الثقافية بعضها البعض، والتغيير نتيجة لمحاولاتهم للعيش معا في مجتمعات متعددة الثقافات.

تعتبر الآراء المبكرة حول طبيعة التثاقف أساسا مفيدا للمناقشة المعاصرة، وحيث تم اقتباس صيغتين على وجه الخصوص وعلى نطاق واسع، الأولى من **Redfield** وزملاؤه في مقال عام 1936[1]:

"يتفهم التثاقف تلك الظواهر التي تنتج عندما تتواصل مجموعات الأفراد الذين لديهم ثقافات مختلفة بشكل مباشر ومستمر، مع تغييرات لاحقة في أنماط الثقافة الأصلية لأي من المجموعتين أو لكليهما...، بموجب هذا التعريف يجب تمييز التثاقف عن التغيير الثقافي الذي يعد جانب واحد منه، والاستيعاب الذي يكون أحيانا مرحلة من التثاقف.

وفي صياغة أخرى عرّف مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في عام 1954 التثاقف بأنه[2]:

"التغيير الثقافي الذي يبدأ عن طريق اقتران نظامين أو أكثر من النظم الثقافية المستقلة قد يكون التغيير التثاقفي نتيجة للانتقال الثقافي المباشر، و قد يكون مستمدًا من أسباب غير ثقافية ،مثل التعديل البيئي أو الديموغرافي الناجم عن ثقافة التأثير، و قد يتأخر كما هو الحال مع التعديلات الداخلية بعد قبول السمات أو الأنماط الغريبة، أو قد يكون تكيفًا تفاعليًا لأنماط الحياة التقليدية".

في الصيغة الأولى يُنظر إلى التثاقف باعتباره أحد جوانب المفهوم الأوسع للتغيير الثقافي (الذي ينتج عن الاتصال بين الثقافات)، ويُنظر إليه على أنه يولد التغيير في "إحدى المجموعتين أو كلتيهما، ويتم تمييزه عن الاستيعاب، والذي قد يكون في بعض الأحيان مرحلة، فبمرور الوقت طور مصطلح "الاستيعاب" دلالة سلبية خاصة بسبب ارتباطه القوي بالإمبريالية والقهر الكامل للسكان غير المهيمنين.

ويمكن رؤية جوانب التثاقف في سلسلة متصلة من الاستيعاب إلى التكامل، بحيث يمكن أن يكون بعض الأفراد أكثر قدرة ورغبة في التكيف بشكل انتقائي مع بيئتهم الجديدة التي يعيشون فيها و يتجاوبون معها، و يتلاحمون حول فكرة توحدهم، و توحد شعورهم بالانتماء إلى جماعة واحدة تحافظ من خلالها على مكتسباتهم و خصوصياتهم الثقافية و الحضارية التي تجعل منهم كتلة واحدة، و يكون هذا وفق خصوصياتها حيث يشعرون بضرورة ذلك بسبب تجاربهم السابقة

[1] J.W. Berry, Acculturation, in Encyclopedia of Applied Psychology, 2004, p.28.
[2] Ipid, p.28.

في مناطق تمتلك كميات كبيرة من رأس المال البشري، و إضافة إلى الروابط الاجتماعية التي شكلها هؤلاء الأفراد، أو رأس المال الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع سلوكياتهم الاجتماعية ورأس المال البشري[1]، وتطلعاتهم المستقبلية، وهذه العوامل (رأس المال الاجتماعي، رأس المال البشري، السلوكيات الاجتماعية) الموجودة في تجربة التثاقف هي جزء من الخصائص الاجتماعية والنفسية التي تؤثر على إستراتيجية التثاقف المستخدمة ومقدار التوتر الذي يعاني منه الأفراد.

2.التثاقف وارتباطاته بالهوية

تقليديا يعرّف التثاقف بأنه التغييرات النفسية والثقافية في الأفراد والجماعات التي تنتج عن الاتصال المباشر المستمر مع أعضاء من ثقافات أخرى، وتشير الثقافة إلى الأعراف والقيم والمعتقدات والمواقف القابلة للتحويل والمشتركة بين المجموعة التي تُعلم السلوكيات الفردية، وغالبا ما يتم قياس العمليات أو النتائج التثقيفية باستخدام الهوية والتعريف، وعليه تعتبر التغييرات في القيم والمعتقدات والمعايير واللغة والممارسات الثقافية والدينية مؤشرات يمكن أن تتأثر بالتغيير التثاقفي[2].

وتتباين مستويات التثاقف بينما هو نفسي أو اجتماعي، فعلى على المستوى الاجتماعي تظهر هذه التغييرات على مستوى الجماعات، بينما على المستوى النفسي يظهر التغير على مستوى اللغة والسلوك والقيم والمعتقدات والأعراف التي تتواجد داخل الفرد أين تتفاعل هذه التغيرات التثاقفية على المستويين، و هو ما يمكننا من فحص ارتباط التثاقف على المستوى النفسي من خلال النظر في المكونات الشخصية والعقلية والاجتماعية للهوية حيث يتم التفاوض عليها بشكل أساسي على المستوى الفردي.

وتشمل النماذج الموجودة للتثاقف ما يلي:

1.2. التثاقف أحادي البعد

يحدث التثاقف أحادي البعد عندما يتثاقف المهاجرون تجاه المجموعة الوطنية أو السائدة لكي يتناسبوا مع المجتمع المضيف، و هذا التناسب يهدف إلى خلق توازن داخل المجتمع الذي يمكن اعتباره جديد لأنه مختلط بأفراد يختلفون في التفكير و الهويات و التنشئة الاجتماعية التي كانت مكونا لشخصيتهم و طرق تعاملهم، وركزت الدراسات حـول التثاقف أحادي البعد على التغييرات

[1]Sarah Orosz-Dellinger, Ipid, p.154.
[2]Byron G. Adams & Fons J.R.Van de Vijver, Identity and acculturation: The case for Africa, Journal of Psychology in Africa, Volume 27, 2017 - Issue 2, 115-121 pages, p.116.

في الشخصية والمواقف كتعديل الهوية الشخصية لأولئك الذين يثقفون تجاه ثقافة مستعمريهم (تعديل الهوية الاجتماعية)، والتأثير على أدائهم النفسي الاجتماعي ورفاههم، وغالبا ما يتم العثور على نتائج اجتماعية أفضل عندما يتكيف الأفراد مع الثقافة الغربية السائدة[1].

2.2.نموذج ثنائي الأبعاد للتثاقف

يسعى نموذج التثاقف ثنائي الأبعاد إلى شرح العمليات التي ينطوي عليها الأفراد عندما يتنقلون بين ثقافتين: ثقافتهم الخاصة، والثقافة التي نشؤوا منها، والثقافة الجديدة التي يتعرضون لها، وبالتالي ينتج عن الدرجة التي يعطيها الأفراد لثقافتهم الخاصة مقارنة بالثقافة الجديدة أربع نتائج للتثاقف:الاستيعاب، التكامل، التهميش والفصل، فالأفراد الذين يتم استيعابهم سوف يتبنون ويتأقلمون مع ثقافة الآخر كبديل عن الثقافة الوطنية، وعلى العكس من ذلك فهناك أفراد يندمجون في الثقافات الغربية من خلال تحقيق موازنة الاحتفاظ بثقافتهم الوطنية مع أحذ جوانب بعض الجوانب من الثقافة الأخرى ،بينما يلجئ الأفراد الذين يعانون نوعا من التهميش إلى رفض ثقافتهم وكذلك الثقافة الأخرى، و في حين يحتفظ الأفراد الذين ينفصلون بثقافتهم الخاصة مقابل رفضهم لثقافة الآخر[2].

3.2.نموذج متعدد الأبعاد للتثاقف

النموذج متعدد الأبعاد للتثاقف هو النموذج الذي يعترف بالتبادلات التي تحدث من خلال التفاعل المستمر والمباشر الذي يحدث بين أكثر من ثقافتين كنتيجة لإفرازات العولمة والتنوع المدفوع بالهجرة، حيث يتفاوض الأفراد على هوياتهم ضمن هذه السياقات الثقافية المتعددة، وتعد التعددية الثقافية مثالا على التثاقف المتعدد حيث يتحد الأفراد مع مجموعات ثقافية مختلفة[3].

3.الثقافة و التثاقف

قد يعرف التثاقف بأنه العملية التي تبنى فيها الناس ثقافة الآخر التي ليست الأصل في ثقافتهم، أو بمعنى آخر قد تتغير الثقافة الأصلية للشخص بسبب تبني ثقافة الآخر، و هنا ما قد يؤدي إلى حدوث الصراع داخل المجتمع الواحد بسبب هــذه الثقافة الجديدة المؤثرة، وهو يصبح

[1] Byron G. Adams & Fons J.R.Van de Vijver, Identity and acculturation: The case for Africa, Journal of Psychology in Africa, Volume 27, 2017 - Issue 2, 115-121 pages, p.116.
[2] Ipid, p.116.
[3]Ipid, p.117.

هؤلاء يقتدون بالثقافات الأخرى، كاللغة و المشرب و المأكل و أسلوب الحياة و طريقة العيش[1].

فالتثاقف هو العملية التي يستطيع الفرد أو الجماعة عن طريقها اكتساب صفات حضارية أخرى عن طريق الاتصال و التفاعل بينهم، فالثقاف بالنسبة للفرد هو عملية تعلم اجتماعي أشبه بعملية التنشئة الاجتماعية التي تلعب اللغة فيها دورا جوهريا، أما بالنسبة للمجتمع فالتثاقف هو عملية انتشار القيم و المقاييس والأحكام الاجتماعية إلى المجتمعات الأخرى مع تعرضها لعملية التبدل التي تجعلها منسجمة مع ظروف وأحوال المجتمعات التي دخلت إليها[2].

و هو ما جعل المنظور ينقلب حيث تم الكف عن الانطلاق من الثقافة لفهم التثاقف، و أصبح الانطلاق من التثاقف لفهم الثقافة، ما من ثقافة توجد على حال صافية مماثلة لذاتها مند الأزل من دون أن يمسها أي أثر خارجي[3]، فالثقافة هي صيرورة دائمة البناء و الهدم و إعادة البناء، و ما يختلف هو أهمية كل مرحلة من المراحل التي تمر عليها من خلال الحالات التي يكون عليها الأفراد و الجماعات.

الفرع الخامس: مفهوم التنوع الثقافي

يعتبر التنوع الثقافي من أهم تجليات هوية الإنسان، ولأن الاختلاف الثقافي هو المعبر الأساسي على هذا التنوع، و أن هذا الاختلاف ناتج على تراكمات من التفاعلات الإنسانية مع الطبيعة، و مما يجعله واجبا على كل الأجيال المتعاقبة من صونه و جعله إرث، كما أن التبادل الثقافي الذي يتم عن طريق تبادل الزيارات و الوفود أو فتح الحدود لوسائل الإعلام المسموعة و المقروءة و المرئية، أو المشاركة في التظاهرات و التبادلات الثقافية في مختلف بقاع العالم[4] حتى تقرب من التعارف أكثر بين ثقافات و حضارات الشعوب و الأمم مما يسمح بالتواصل و خلق جو من التلاقي بعيدة عن الصراع و الصدام، فالتنوع الثقافي مصطلح يشير عموما إلى الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية في الأنماط الثقافية السائدة فيها، و يتجلى هذا التنوع من خلال أصالة و تعدد الهويات المميزة للمجموعات، و المجتمعات التي تتألف منها

---

[1] ابتسام مهران ،الفرق بين الثقافة و المثقافة و التثاقف،ص.1في:(14 / 01 / 2021).

.https://www.almrsal.com/post/987267

2شبكة النبأ المعلوماتية ،مصطلحات انثربولوجية ' التثاقف ' (التكيف الثقافي) ،ص.1 في:(04 / 05 / 2007).

.https://annabaa.org/nbanews/63/16.htm

[3] دنيس كوتش ،مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ،مرجع سابق ،ص.112.

[4] صادق العلالي ،العلاقات الثقافية الدولية ، مرجع سابق ، ص..190

الإنسانية فهي مصدر للتبادل و الإبداع، وكما أنه كما أنه ضروري للجنس البشري مثل ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية[1].

أولا. تعريف التنوع

هو مجموعة الفوارق الملموسة المرتبطة بالموارد البشرية كالعرق و الجنس و العمر و الخبرة .... إلخ، و يؤدي هذا إلى لاختلاف في وجهات النظر و القيم و العادات و التقاليد الخاصة بالعمل، ومما قد يعرقل العمل ما لم يكن هناك ضوابط قانونية و إدارية فعالة تتولى مهمة ضبط و تنسيق التنوع بما يخدم المنظمة[2].

وعرفته منظمة اليونسكو "على أنه كل ما يتوارثه الأجيال عن بعضهم البعض و عن أجدادهم من مكونات ثقافية، مثل اللغة و المعتقدات و القيم و الأخلاقيات و السلوكيات و العادات و التقاليد باختلاف تنوعها في كل مجتمع و كل دولة[3]، فالتنوع كمصطلح هو معرفة كل شخص متفردا في ذاته و إدراك الاختلافات الفردية، كما يشير التنوع إلى كل الخصائص التي تجعل الأفراد مختلفين عن بعضهم البعض، فالتنوع يتضمن العوامل و الخصائص التي تفرق بين الأفراد مثل الشخصية، أسلوب العمل، الدين، العرق، الجنس، المستوى التعليمي و الاقتصادي و الاجتماعي، و كذا الخبرات العاملة في العمل، و هو الاعتراف بالفروق الفردية و تقديرها[4].

كما أن مفهوم التنوع يشمل القبول و الاحترام، و هو يعني معرفة أن كل شخص متفرد في ذاته و له إداركات تختلف عن الآخرين، و هذا الاختلاف في الروئ و التصورات تجاه القضايا المطروحة أو المشاكل الاجتماعية قد تؤثر على الترابط بين أفراد المجتمع الواحد إذ لم يكن هناك تفتح عن ضرورة ممارسة التعدد و التنوع المتعدد، و يمكن أن يكون لذلك أبعاد كبيرة فيما يتعلق بالسلالة أو العرق أو النــوع أو التوجه الجنسي و الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و العمر أو

---

[1] فاطمة يلحنافي ،مرجع سابق ،ص.25.

[2]العسالي جمال ،بن يحي نجاة ،إشكالية التنوع الثقافي في منظمات الأعمال ،مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، (العدد.01)،ص.25.
.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/1/1/22837

[3]المهدي سلطاني ،محمد دحماني ،أثر التنوع الثقافي و العرقي على الاستقرار السياسي للدولة (روندا نموذجا) ،مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ،(العدد.09 ،المجلد 05 ،سبتمبر 2020)،ص.05.

[4]لقائمة القويزي ،الاستراتجيات و الممارسات التنظيمية لإدارة التنوع الثقافي ،ص.03.

.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/200/3/6/25889

أو القدرات النفسية أو المعتقدات الدينية و السياسية، أو غير ذلك من الإيديولوجيات كما يعني استكشاف هذه الاختلافات في ظل بيئة تتسم بالأمان و الايجابية و الرعاية[1].

ثانيا. تعريف التنوع الثقافي

يعتبر التنوع الثقافي سنة كونية، حيث ورد في القرآن الكريم قول الله تعالى "و من آياته خلق السماوات و الأرض و اختلاف ألسنتكم و ألوانكم"[2]، فاختلاف الألسن يعني تعدد القوميات و اختلاف الألوان يعني تعدد الأجناس البشرية و هذا ينجر عنه اختلافات أخرى في أنماط المعيشة[3]، و هذا لقوه تعالى "و لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا و لو شاء الله لجعلكم أمة واحدة و لكن ليبلوكم فيما آتاكم فاستبقوا الخيرات" [4].

فالتعدد في الشرائع و الأديان الواردة في الآية الكريمة يؤدي إلى التعدد الحضاري على أساس أن الحضارة تنشأ بفعل الفكرة الدينية، و إذا تعددت الحضارات فإن الثقافات تتعدد و تتنوع، و بما أن التنوع الثقافي حقيقة كونية فإن الذي يحاول فرض ثقافة واحدة على الجميع بالقوة يتصادم مع هذه الحقيقة، وبالمقابل توجد رؤية أخرى أقرب للصواب تعتبر التنوع له أهمية كبرى لأنه يمثل رافد حقيقي يثري التراث الإنساني بفضل مساهمة جميع الأجناس البشرية في ذلك[5].

كما يؤكد الدكتور "حسن عزوزي" في دراسته عن التنوع الثقافي و أشكاله في الإسلام، و حيث اتخذ هذا الأخير أشكالا كثيرة و عديدة، و تميزت من فترة لأخرى و من حضارة لحضارة و من مكان لمكان، ومن أمة إلى أمة، و من شعب إلى شعب، و حتى من جماعة إلى أخرى، فالإسلام لم يقتصر على نظام واحد و لم يشجع القطبية المركزية الموحدة للتنوع الثقافي، و التي يجب أن تسري على جميع البشر عبر المعمورة بل حاول أن يجعل للإنسانية قوالب متعددة و متنوعة تختلف في المناهج و الطرق، و لكل الحق في هويته التي تميزه عن الفرد و المجتمعات، فالله سبحانه و تعالى تحدث في كتابه الكريم عن الحق في التمايز و الاختلاف[6].

---

[1] المرجع نفسه ،ص.03.
[2] الآية 20 من سورة الروم.
[3] -محمد هشام هامل ، عبد القادر البقيرات ،الحقيقة في التنوع الثقافي في القانون الدولي المعاصر ،المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية ،(العدد.05 ،المجلد.13 ،أكتوبر 2021) ،ص.386.
[4] الآية 50 من سورة النساء.
[5] محمد هشام هامل ،عبد القادر البقيرات ،الحقيقة في التنوع الثقافي في القانون الدولي المعاصر،مرجع سابق ،ص.386.
[6] المهدي سلطاني ،محمد دحماني ،أثر التنوع الثقافي و العرقي على الاستقرار السياسي للدولة (روندا نموذجا) ،مرج سابق ،ص.06.

و يمكن كذلك اعتبار التنوع الثقافي قوة محركة للتنمية و ضمان لعيش حياة فكرية وعاطفية ومعنوية وروحية أكثر اكتمالاً، وهو ما تنص عليه الصكوك الدولية التي تنظم مجال التراث الثقافي والتي تتيح ركيزة صلبة لتعزيز التنوّع الثقافي، و من هنا يُعتبر التنوع الثقافي ميزة ضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة و في خلق الحوار بين الحضارات والثقافات وفي بلوغ تبادل الاحترام والتفاهم[1].

إن اتسام الثقافة البشرية بسمة التنوع و الاختلاف يكرس مبدأ التنوع الثقافي في إطار حقوق الإنسان، فإنه يعتبر حق أساسي شأنه شأن باقي الحقوق الأخرى، فتغييبه عن طريق تغييب الحق في التعدد و الاختلاف إنما هو تغييب لحقوق الإنسان، لأن الحق في التنوع الثقافي يتطلب تعزيز الحريات الأساسية كحرية التعبير و عدم التعرض للتمييز على أي أساس، و كذلك قدرة الأفراد على اختيار و أشكال التعبير الثقافي[2].

فالمفهوم الدولي للتنوع الثقافي يؤكد أن تهتم السياسات الثقافية لبلدان العالم بإتاحة الظروف المواتية لتحقيق ثقافة متنوعة، وتكرس مبدأ التنوع الثقافي لأجل تحقيق الأهداف التي رسمتها منظمة اليونسكو في أكتوبر 2005 و التي تعزز و تحمي كل أشكال التعبير الثقافي و التي نذكرها[3]:

– دعم نظم مستدامة لحوكمة الثقافة .

– تحقيق تبادل متوازن من السلع و الخدمات الثقافية و انتقال الفنانين و العاملين في مجال الثقافة.

– دمج الثقافة في برامج و سياسات التنمية المستدامة.

– تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

فالتنوع الثقافي هو مزيج من مختلف الثقافات التي تعج بها المعمورة، و تختلف بين البشرية التي تجعل منها تتميز عن الآخر، و هو ما يجعل المشهد الثقافي العالمي متعدد الثقافات التي

---

[1] اليوم العالمي للتنوع الثقافي من اجل الحوار و التنمية 21 ماي.

.https://www.un.org/ar/observances/cultural-diversity-day

[2] عبد الرزاق غزال ،وفاء بورحلي ،تكريس التعددية الإعلامية عبر تحقيق التنوع الثقافي في وسائل الإعلام و الرقمنة ،الملامح ،المقومات ،العوائق ،مجلة الباحث الاعلامي ،(العدد.46،جانفي 2020) ،ص.121.

[3] أميمه سيد أحمد ،التفاعل بين الثقافات ... سلام و تنمية ،ص.01 ،في:(2017/05/17).

.https://sis.gov.eg/Story/140513?lang=ar

تحمل في طياتها البعد الحضاري و الإنساني و القيمي للشعوب و الأمم، و تجعل منه وسيلة للتقارب و التعاون ليتمكن كل طرف من معرفة الآخر و فهمه و التجاوب معه على الرغم من كل الاختلافات في طريقة التربية و الاختلاف في اعتناق الأديان و الانتماءات السياسية و الاجتماعية.

ثالثا. أهمية التنوع الثقافي

يكتسي التنوع الثقافي أهمية بالغة وسط الأمم و الشعوب و المجتمعات لأنه أساس تحقيق الترابط بين أفراد المجتمع الواحد، و عامل أساسي لتحقيق التواصل بين الأجيال التي ترث الخصوصيات الثقافية التي نشأ عليها الأجيال بالتوارث و تنقل من جيل لآخر، و تبرز أهميته في[1]:

– يعتبر المحرك الرئيسي للمجتمعات، وكما أنه أساس التنمية المستمرة للأشخاص و الدول مما ينعكس بشكل ايجابي على المشهد العالمي ككل.

– يساهم في التكريس للتنوع و التعدد، و قبول الاختلاف بين الجماعات على المستوى الثقافي و الحضاري.

– يؤثر على مسيرة التعليم سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي و حتى الدولي، و يساهم في تنويع التعليم و زيادة الخبرات و الثقافات و تبادلها بين الشعوب و هذا ما يمكن من دفع و ترقية عجلة التطور و التقدم نحو الأمام.

– يعطي مزيدا من الخيارات للأشخاص و يزيد من تنوع الحياة، و هذا يقلل من الشعور العام بالروتين و الملل.

– يعطي للأفراد حرية التعبير عن أفكارهم و نشر ثقافتهم و تبادل الآراء مع غيرهم من الأشخاص سواء الآراء السياسية أو الأدبية و الاقتصادية و الفنية و الدينية و غيرها، و يثري من وجهات النظر و يشكل بؤرة لتبادل كل ماهو مفيد، وكما يساهم في تحقيق الديمقراطية بصورة راقية.

[1] عاتكة البوريني ،أهمية التنوع الثقافي ،ص.02 ،في:(20 / 11/ 2017) ،ص. 02.
/https://rjeem.com/%D8%A3%D9%87%D9%85

– يزيد من تعاون العلماء و السياسيين و رجال الدولة و صانعي القرار في مختلف مناطق العالم، و يكرس مبدأ الإبداع في مختلف مجالات الحياة.

و على الرغم من أهمية التنوع الثقافي الذي يكرس للحفاظ على خصوصيات المجتمعات و يوسع من دائرة الحوار بين مختلف الطوائف، و يحقق مبدأ المساواة و نشر ثقافة السلام، و يكرس للحق في التعدد و التنوع، إلا أنه يمكن من السلبيات التي تجعل الكثير من الأمم و الشعوب عرضة للانسلاخ و الابتعاد عن خصوصياتها الثقافية و هوياته الوطنية المتوارثة من جيل لآخر، و كذا فقدان للإرث التاريخي التي تأسست و تأصلت عليه مما قد ينجر عنه اضطرابات و أزمات قد تؤدي إلى حروب بين الأطياف و الأعراق.

و رغم أهميته كذلك إلا أن من سلبياته التي قد يؤدي بالتنوع الثقافي إلى تفكيك وحدة المجتمع و ظهور نزاعات اثنيه عرقية ينجر عنها اضطرابات بسبب اختلاف العادات و التقاليد بين شرائح المجتمع، فعدم الاعتراف العام بالأقليات و المجموعات الثقافية في المجتمعات التعددية يعني عدم الاعتراف بالمكونات الثقافية المختلفة، و قد تمس حتى بالتوزيع الغير عادل للثروة و المناصب السياسية السامية[1].

مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار و الفوضى الاجتماعية وهذه الصراعات تكون وخيمة و قد يولد دول داخل الدولة و هو ما يربك الدولة الواحدة، و ينتج عنه التصادم بين الثقافات و عدم الاتفاق على قوانين و تشريعات محددة حتى داخل الدستور الواحد، مما يمس بالسيادة و يؤدي إلى نشوب الحروب الأهلية.

ففي بعض الأحيان يكون التنوع الثقافي من أهم العوامل و الأسباب التي تؤدي إلى اختراق النسيج الاجتماعي للأمم و الشعوب، و هذا بسبب الاختلافات في الثقافات لما تملكه كل ثقافة من نمط حياة و الدين والعادات و التقاليد و الأعراف و التي تعتبر أهم مظاهر التنوع الثقافي، و يسهل لعملية الانغلاق في إطار الثقافة الواحدة و التي لا تقبل بأي ثقافة أخرى مما يفكك الإطار المشترك للجماعات و هو الدولة.

[1] سمير حمياز ،الآليات الإستراتجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية : دراسية على ضوء الأطروحات النظرية "لويل كيملكا" ،مجلة الفكر المتوسطي ،(العدد.01 ،المجلد.09 ، ،2020)،ص.62.

رابعا: تعريف الخصوصية الثقافية

يمكن القول أن هناك مصطلحين أولهم الخصوصية و الثانية الثقافية، فيمكن تعريفهما على حدا، فالثقافية هي قيم و تقاليد و ممارسة، و هي نظام متكامل لا يقبل التحلل و لا يعرف التماسك التصاعدي، فالثقافية أولا الأيمان، و ثانيا امتياز، و ثالثا تضحية و كفاح لكونه يرى تلك القيم محور حياته و وجوده، فهي ميراث الإنسان و تختلف باختلاف الشعوب و الأمم[1].

و الخصوصية يمكن أن يعني بها التمايز عن الآخر و الاتصاف بملامح ذاتية تختلف عنه، و على المستوى القيمي فإنه يعني الوعي بالذات و حقيقتها الوجودية و إدراك تميزها و رسالتها الأخلاقية و ما يرتبط بها من دلالات سياسية و اقتصادية و اجتماعية، و بذلك تكون الخصوصية مزيج بين ماهو وجداني و عقلاني في نفس الوقت[2].

و ترى مدرسة القيم المشتركة أن الخصوصية الثقافية هي ذلك المحتوى الأخلاقي و الفكري الذي يحدد سلوك الفرد في مجموعة سكانية معينة، وتنظر الخصوصية الثقافية كذلك على أنها عبارة عن اهتمامات و قضايا مشتركة أكثر من أنها قيم مشتركة و فقط[3].

و يعرفها "جاك دونللي" على أنها نسبية و هي حقيقية لا يمكن تجاهلها و يؤكد على أن الخصوصية في أكثر أشكالها تطرفا تعني أن الثقافة هي المصدر الوحيد للحكم أي حق أو حكم أخلاقي، في حين نرى أن العالمية في أقصى حدود تطرفها ترى أن الثقافة لا صلة لها بصحة الحقوق و الأحكام الأخلاقية ذات الصبغة العالمية [4].

و يمكن القول كذلك لمعنى الخصوصية الثقافية أنها طريقة خاصة تميز أمة معينة عن الأمم الأخرى و تتمثل في العقائد و النظم و كل ماهو اجتماعي و خلقي، وكما أن الإنسان يخلق شبيها بكل إنسان في شكله و تركيبه البيولوجي، و لكن يختلف إنسان عن إنسان بما يؤمن به كل منهم من عقيدة أو ما يعتنقه من مبادئ و قيم[5].

---

[1] علي محمد أحمد ،خطر الثقافات و الاستبداد بالعلم على الثقافة العربية ،مجلة الصراط ،(العدد 05 ،مارس 2021) ،ص.56.
https://www.univ-chlef.dz/fdsp/wp-content/uploads/pdf/CNEPRU/ZERROUK-Larbi_CCCLA/Cert-MEZARA-Zahira_CCCLA.pdf

[2] بشير عبد الفتاح ،الخصوصية الثقافية ،(مصر: دار نهضة مصر ،ط1،2007) ،ص.07.

[3] المرجع نفسه ،ص.ص .08-09.

[4] محمد محمدي ،منظومة حقوق الإنسان في حفظ الأمن و السلم الدوليين ،أطروحة دكتوراه في الحقوق ،(جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق ،2018 / 2019) ،ص.268.

[5] زغدود جغلول ،عالمية النص القانوني لحقوق الإنسان أم عولمة الإيديولوجية (قراءة في نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان) ،(مجلة الإنسانية ،العدد. 49 ،جوان 2015)،ص.122.

كما أن لمفهوم الخصوصية في الإسلام عدد من التعريفات والتي تصب في نفس المعنى ومنها ما تعرف الخصوصية ،بأنها الصفة التي توجد فـــي الشيء ولا توجـد في غيره، و أما ما يحمله

الشخص من خصوصيات فهي شؤونه الخاصّة به، والتجسس: التفتيش عن العورات الخفية، تجسس على شخص ما للإطلاع و معرفة أخباره و أسراره[1].

و مما سبق يتضح لنا أن الخصوصيات هي أمور خاصة يبتعد بها الإنسان عن أعين الناس الآخرين، فإن قاموا بالتجسس عليه فقد انتهكوا خصوصياته وأسراره وما يخفيه، وقد نهى الله تعالى عن التجسس بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا)[2].

ولقد اهتم التشريع الإسلامي بحق الإنسان في الخصوصية، وجعل الأصل الشرعي لحرمة الحياة الخاصة يقوم على تحريم التجسس وسوء الظن والغيبة بشكل عام، وهذا ما لم تتعرض له القوانين الوضعية، وحيث نهى الإسلام عن سوء الظن لأن حرمة الحياة الخاصة عدوها اللدود سوء الظن الذي يعقبه غالباً التجسس المحرم شرعاً والظن هو التهمة بدون قرينة حال تدل عليه، وقد صح الحديث بتحريم الظن السيئ بقول صلى الله عليه وسلم (إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً)[3].

و كتعريف إجرائي قد يكون شاملا لمعنى الخصوصية الثقافية، فهي تمايز شعوب و أمم عن أخرى من حيث المعتقدات و النظم و المكونات الاجتماعية التي تختلف من بيئة لأخرى ،فهي سلوكات تكتسب من داخل المجتمع الذي تحكمه خصوصيات ثقافية تميزه عن غيره.

الفرع الخامس: مستويات الثقافة

إن للثقافة دورا هاما في إحداث التغير السياسي، وقد كان " لينين "أول من أطلق مصطلح الثورة الثقافية[4]، تأكيدا لأهمية الوعي في إحداث التغير الجدري اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا في أي في أي مجتمع، فالتشبع بالقيم الموروثة عن الثقافة الوطنية لدى الأفراد و الشعوب، وفي

---

[1]زينب اندي ،مفهوم الخصوصية في الإسلام ،ص.01 ،في: (2022/ 03/23).

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9

[2]سورة الحجرات ،الآية 12

[3]رأي في الأنظمة ،حق الخصوصية ،مجلة الرياض ،(العدد. 13668 ،2005/11/25)،ص.01.

https://www.alriyadh.com/110341

[4]-كمال المنوفي ،مفهوم الثقافة السياسية – دراسة نظرية تأصلية - ،مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، (المركز الدولي للدراسات المستقبيلة و الاستراتجية ،أكتوبر 2008)،ص. 04 .

https://www.cia.gov/library/abbottabad

أي مجتمع، فالتشبع بالقيم الموروثة عن الثقافة الوطنية لدى الأفراد و الشعوب، و الإيمان بأن الثقافة الفرعية هي أحد الأجزاء الرئيسية للثقافة الوطنية، ويسهل من اكتساب الثقافة السياسية التي تساعد على تحقيق الاستقرار داخل الأنظمة السياسية.

إن الثقافة هي عامل مهم لفهم سلوك الأفراد والجماعات والأمم على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، ويعتبر التلاحم بين أفراد المجتمع الواحد، و من الركائز التي تسهم في تقوية البيئة الداخلية، وتحقيق تجانس بين السلطة الحاكمة والشعوب.

أولا: الثقافة السياسية

لكل مجتمع خصوصيته الثقافية السائدة بين أفراده، و المرتبطة بمجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف، و التي تحصل عليها من مورثه التاريخي والحضاري، و وفقا لموقعه الجغرافي و طبيعة التركيبة لنسيجه الاجتماعي، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، وإضافة إلى تلك المتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية، والتي لها تأثير و امتداد للداخل والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وهى تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات.

1.تعريف الثقافة السياسية

يمكن اعتبار الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع، و يعرفها "المنوفي " على أنها مجموعة من القيم المستقرة، و التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، و التي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم ،فالثقافة السياسية تؤثر في علاقات المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار و الأنشطة المتوقعة من السلطة، و من حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد و الجماعة[1]، فيمكن قياس مدى قدرة الأفراد على تعاملها مع النظام السياسي و تفاعلاتها معه في كيفية بناء المجتمع و تركيبته التي تتماشى مع طموحاتهم و أفكارهم التي تساهم في تحقيق التواصل و التلاحم بين الحاكم و المحكوم.

و يعرفها ' لوشيان باي ' بأنها " هي مجموع الاتجاهات و المعتقدات و المساعي، التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية، و تقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي"[2] التعبيرية و القيم، و التي تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره[3]،

[1]محمد بوضياف ،"الثقافة السياسية في الجزائر" ،مجلة العلوم الانسانية ،(المجلد 7 ،العدد 11 ،2007/05/08)،ص.112
[2]كمال المنوفي ،مفهوم الثقافة السياسية – دراسة نظرية تأصلية -،مرجع سابق،ص-ص.6-7.
[3]المرجع نفسه ،ص.7.

فالثقافة السياسية هي نتيجة مباشرة للنظام العام السائد تستعمل كأدوات تنظم العلاقات فتسوغ الواقع و تعمل على إجلائه في صور معينة، أو تبحث عن إحلال التغير فيه ،ولهذا فلا مناص من النظر إلى الثقافة السياسية السائدة و مهما كان نمطها هي في الواقع مرآة تعكس منظومة تفاعل الأفراد باعتبارهم وكلاء اجتماعيين يمارسون التأثير على بعضهم البعض[1].

و بالتالي هي جزء من ثقافة المجتمع، وتنحصر في القيم و الاتجاهات و السلوكيات و المعارف السياسية، فهي نظام من القيم و المعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة إلى حد ما، و لا بدا أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من التجانس، و تشتمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية[2].

و كما يسميها "بورديو" الميدان (ميدان التأثير و التفاعل)، و هذا التفاعل و إن كان في وسط اجتماعي واحد فهو ينبعث من أنماط حياة مختلفة، و بغض النظر عن المستوى التعليمي أو مستوى التقدم التقني، أو حتى نوع النظام السياسي[3].

كما عرفها "مايكل سودارو' على أنها نمط و قيم و معتقدات و توقعات و اتجاهات الناس نحو السلطة، و المجتمع و السياسية ،و هي تعكس طرائق تفكيرهم في السياسة و مشاعرهم نحوها[4].

و عليه يمكن القول أن الثقافة السياسية مجموعة من المعارف و القيم و التصورات و التوجهات التي يحوز عليها المواطنون في نظرتهم للنظام السياسي و السلطة، و مدى معرفتهم للمسائل و الموضوعات التي تبين مدى ولائهم للحكام من خلال ما يتمتعون به من ثقافة خضوع أو خنوع أو مشاركة.

2.أبعاد الثقافة السياسية

تحتوي الثقافة السياسية عدد من القيم، و التي نجدها في أي مجتمع مهما كانت مستويات العلمية و الثقافية و المعيشية التي تسود أفراده، فهي تعتبر إحدى المقومات الرئيسية و الفعالة التي تبنى عليها المجتمعات، و يقاس من خلالها درجة التنمية و التطور و التحضر على جميع

[1]سليم بوسيقية ،"الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها"، مجلة الباحث الاجتماعي ،(المجلد 11 ،العدد 1،مارس 2015)،ص.109.

[2]الطيب بلوصيف ،ريمة مشطوف ،ا"لثقافة السياسية و المشاركة السياسية للشباب الجامعي أي علاقة ؟ ،دراسة ميدانية لعينة من طلبة لجامعة سطيف 02"،مجلة المعيار،(المجلد 24،العدد 52،2020)،ص.899.

[3]سليم بوسيقية ،الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها ،مرجع سابق ،ص.109.

[4]كمال المنوفي ،مفهوم الثقافة السياسية – دراسة نظرية تأصلية - ،مرجع سابق ،ص.7.

الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد و مدة دورهم و وعيهم في المساهمة في صناعة القرارات إلى جانب السلطات و لعل أبرز أبعادها يمكن ذكر ما يلي :

أ.الحرية و الإكراه

تركز على قيمة الحرية و مدى طاعة الفرد للسلطة الحاكمة قناعة و ليس خوفا بمعرفة درجة انصياعه للحكومة، و بدرجة الشعور بالقدرة على نقد المسؤولين، و مواجهتهم بكلمة الحق، و يكون الإكراه كقيمة مناقضة للحرية و هذه لا نجدها إلا في المجتمعات التسلطية، و كذا التركيز على مدى توفر عنصر المبادرة الذي يساهم في التوافق بين الحاكم و المحكوم[1].

ب.الثقة و الشك

يعتبر عنصرا هاما و بعد رئيسي من أبعاد الثقافة السياسية، و لأنه يقيس مدى الشك أو الثقة في السلطة الحاكمة، و يكون هذا بمدى العلاقات الإنسانية التي تربط بين الحاكم و المحكوم و على أي أساس مبني ثقة أم شك، و مدى صدق و نزاهة أو كذب الحكومة في تعاملها مع المحكومين، و مدى استجابتها لمطالبهم و تقبل انشغالاتهم و حل مشاكلهم، و توفير كل عوامل و شروط النجاح و الرقي[2].

ج.الولاء المحلى والولاء القومي

و هذا يتجلى في ما مدى بالوطنية و الافتخار بها، و مدى تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، و مدى تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية (أي مصلحة المجتمع ككل)، و مدى الوعي بالمشاركة في حل المشكلات و مختلف القضايا التي تهم العامة[3]، فالبعد الوطني يتجسد في زيادة المشاركة السياسية سواء عن طريق شفافية الانتخابات و مدى تطبيق قيم الديمقراطية و تجسيد الحكم الراشد، وأما البعد الخارجي يظهر في الاقتصاد و الاستثمار و السياسة الدولية، و مدى تفعيل الولاء للوطن و الدفاع عنه[4]، ويتجه من خلاله الفرد بولائه نحو الدولة ككل بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسئولية الكاملة، وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والاهتمام بالقضايا القومية.

---

[1]الطيب بلوصيف ،ريمة مشطوف ،الثقافة السياسية و المشاركة السياسية للشباب الجامعي أي علاقة ؟ ،دراسة ميدانية لعينة من طلبة لجامعة سطيف 02 ،مرجع سابق ،ص.903.

[2]كمال المنوفي ،مفهوم الثقافة السياسية – دراسة نظرية تأصلية - ،مرجع سابق ،ص.35.

[3]نفس المرجع ،ص.36.

[4]الطيب بلوصيف ،ريمة مشطوف ،الثقافة السياسية و المشاركة السياسية للشباب الجامعي أي علاقة ؟ ،دراسة ميدانية لعينة من طلبة لجامعة سطيف 02 ،مرجع سابق ،ص.904.

د.المساواة والتدرج

التركيز على المساواة بين الأفراد، وعدم التمييز و التفرقة بينهم ،و تتجسد في المساواة بالتقليل من التمايز بين السياسي و غير السياسي، و لا فرق بين الحاكم و المحكوم في تطبيق القوانين، و يرى دعاة المساواة أن الحياة العامة المجال الطبيعي لتحقيق حياة أفضل من خلال مشاركة جميع المواطنين فيها صناعة و هندسة السياسات العامة دون استثناء[1]، ويتم نقل الثقافة السياسية أو خلقها أو تغييرها عن طريق عملية التنشئة السياسية، أو نقل ثقافة المجتمع من جيل إلى آخر، ويقوم بهذا الدور عدد من الفواعل الرسمية و غير رسمية، و أبرزها الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المختلفة.

3.أنماط الثقافة السياسية

أ.الثقافة السياسية المحدودة أو الضيقة

و يقصد بها أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف و الغايات السياسية، و يمتازون بنوع من السلبية و اللامبالاة، ولأنهم يفتقدون لروح المبادرة في تقديم التأييد أو المعارضة للسياسات العامة المطروحة من قبل السلطة، و هذا النوع يؤثر سلبا على الثقافات السياسية الوطنية[2].

ب.الثقافة السياسية التابعة (ثقافة الخضوع)

هذا النوع يكون أكثر دراية و معرفة بمؤسسات اتخاذ القرارات السياسية و عملياتها، و معرفة كبيرة بمدخلات و مخرجات العملية السياسية، إلا أنها تنمي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية[3].

ج.الثقافة السياسية المشاركة

إذ يعتمد هذا النمط بشكل كبير على ضرورة توجّه الأفراد نحو الرغبة في المشاركة، و باتخاذ القرارات والسياسات ذات العلاقة بالنظام السياسي، وأن توضع هذه الاتجاهات في قائمة أولوياتهم[4]، و يكون فيها المواطن على قدر عال من الإدراك و الوعي التام، لما يحمله النظام

---

[1]مجموعة من المؤلفين ،ترجمة:علي سيد الصاوي ،مرجع سابق ،ص.317.

[2]-عبد الله محمد عبد الرحمن ،علم الاجتماع السياسي ،النشأة التطورية و الاتجاهات الحديثة المعاصرة،(بيروت :دار النهضة العربية ،ط1، 2001)،ص.438.

[3]الطيب بلوصيف ،ريمة مشطوف ،الثقافة السياسية و المشاركة السياسية للشباب الجامعي أي علاقة ؟ ،دراسة ميدانية لعينة من طلبة لجامعة سطيف 02 ،مرجع سابق ،ص.904.

[4]نفس المرجع،ص.904.

السياسي والأدوار التي يقوم بها صناع القرار ،مما جعلهم قوة تأثير على النظام السياسي بطرق مختلفة من خلال المشاركة القوية و الكبيرة في الانتخابات و الترشح فيها، و الانخراط في الأحزاب و الجماعات الضاغطة و مؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا: الثقافة الوطنية

لا يوجد مفهوم محدد للثقافة الوطنية، و لا بدا من الاعتراف بأن هناك صعوبة في تحديده، و على الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المفهوم خاصة في الوقت الراهن مع بروز طاهرة العولمة التي لا تعترف بالحواجز و الحدود الجغرافية، وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق لمفهوم الثقافة والثقافة الوطنية وأهم المتغيرات التي تحكمها.

1.تعريف الثقافة الوطنية

يعرف عبد الرحمن منيف في مقال له الثقافة واقع و تحديات، الصادر عام 1992، بعدده السادس، و في صفحته السابعة عشر الثقافة الوطنية "على أنها محصلة لمجموعة من الروافد و التعبيرات المتضافرة و المتفاعلة، و التي تؤدي في النتيجة إلى خلق ملامح و أشكال، و هي وحدها التي تعبر عن هموم و طموحات شعب في مرحلة تاريخية معينة، و هي وحدها التي تعكس المزاج النفسي و الاتجاهات الحقيقية"[1]

في هذا التعريف ركز إلا الهموم و الطموحات التي يحملها و في مرحلة تاريخية و فقط، و أعتقد أنه تغاضى على شيء مهم جدا، وهي طبيعة العلاقة بين الشعب كمحكوم، و صناع القرار كحكام تربطهم علاقات مستمرة و دائمة و ليست آنية و لا تبنى على أزمنة و فقط، و يمكن القول أنه نظر من زاوية ضيقة جدا لهذا المصطلح بذكره للبعد النفسي كعامل مؤثر في الاتجاهات، و نسي مختلف الأبعاد الأخرى المتحكمة في العلاقة بين الطرفين من اجتماعية و سياسية و اقتصادية و ثقافية ...الخ، و عليه يمكن القول أن " الثقافة الوطنية هي التأييد للوطن من قبل الأفراد و الجماعات التي تتجسد رمزيا من خلال العلم، و احترام النشيد الوطني ،و الرمز السياسي، و سلطة الدولة و مختلف العمليات التي تحدد علاقات المواطن بالدولة، والانتماء إلى جنسية هذا البلد.

و على هذا الأساس فيمكن القول بأن الثقافة الوطنية لا تخرج عن مفهوم الذي يجعل الفرد يتعلق بوطنه و يعمـل على التعلق به، و الدفاع عنه أمام أي قوة تحـاول المساس بوحدة الأوطان و

[1]أفكار و مواقف ،ما الثقافة و ما الثقافة الوطنية،ص.1 ،في:(2011/07/25).
https://alghad.com/%D9%85%D8%A7-%D8%A

باستقراره وبأمنه، و هو ما يجسد حب الوطن و الولاء الوطني[1].

و يرى سعد الله ونوس على أن " الثقافة الوطنية هي ما يتولد نتيجة الوعي التاريخي المركب على مستويين: مستوى التاريخ المحلي و مستوى التاريخ الكوني حيث التفاعل مع ما في العالم من اتجاهات و غايات "[2]، فكل ماهو محلي يرتبط بحركية و تغير الخارجي و يتأثر بأي سلوك جديد في جميع مجالات الحياة المتعلقة بالفرد و المجتمعات و الشعوب.

فنقول كذلك " أن الثقافة الوطنية هي تلك العلاقة بين فرد و دولة، وكما يحددها قانون تلك الدولة، و بما تضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق في تلك الدولة، و المواطنة على وجه العموم تعطي للمواطن حقوقا سياسية[3].

و قد قدم " هوتسفيد " تصورا للثقافة الوطنية على أنها بناء يتجلى بنفسه نتيجة لموقعها داخل المجتمع، و قد أسند لها أربع أبعاد و خلص إلى أن البلدان تختلف ثقافتها في درجاتها على هذه الأبعاد، و لهذا تبنت كثيرا من الأبحاث تعريفه التي تعني " البرمجة الجماعية للعقل الذي يميز أعضاء جماعة معينة أو فئة من الأفراد عن الآخرين[4].

يمكن القول أن الثقافة الوطنية في مجملها من وجهة نظرنا، فهي لا تخرج عن مفهوم الولاء للوطن، و الإيمان بالجغرافيا و التاريخ، و التشبث بالدين و العادات و التقاليد، و كل الأعراف و القيم، و الدفاع عن الهوية المتجدرة في الفرد و المجتمع، و الحفاظ على ثوابت و رموز الوطن، و الاعتزاز بالانتماء إليه، و الافتخار بتاريخه و موروثة و تراثه الثقافي، و التي تسهم كلها في تشكيل خصوصية له، و تكوين شخصية مميزة عن الآخرين.

2.متغيرات الثقافة الوطنية

يعتبر جيرث هوتسفيد هو أول من نادى بنظرية الأبعاد الثقافية التي من خلالها ينظر إلى اختلافات الثقافات بين القوميات، و ثقافات المؤسسات من المنظور الإداري، فالنظام الثقافي الوطني يتكون من مجموعة متغيرات متنوعة بما في ذلك اللغة، الدين، القواعد واللوائح، النظام

---

[1]علي الصناعي ناجي ،"الثقافة الوطنية بين اشكالية المفهوم و التحديات الراهنة "،مجلة القلم ،(العدد.03 ،جوان.2015 ،ص213 ، متاح على الرابط:

https://alkalm.net/mag-book/3/10.pdf.

[2]أفكار و مواقف ،ما الثقافة و ما الثقافة الوطنية ،مرجع سابق ،ص.01.

[3]علي الصناعي ناجي ،الثقافة الوطنية بين اشكالية المفهوم و التحديات الراهنة ،مرجع سابق ،ص.214.

[4]محمد محمد حسن آل ياسين ،أثر الأبعاد الثقافية الوطنية في محفظة أبعاد أخلاقيات العمل:دراسة مقارنة في ثلاث عينات من العراق و الهند و كوريا الجنوبية ،المجلة العربية للإدارة ،(المجلد 14 ،العدد3 ،ديسمبر 2021)،ص.224.
.https://aja.journals.ekb.eg/article_187487_f339fb5657aa22ca09b4f245c1737db5.pdf

السياسي، التنظيم الاجتماعي، التاريخ ، الاقتصاد، التكنولوجيا، التعليم، القيم، المواقف، العادات والتقاليد ...الخ، و لهذا ركز على خمسة أبعاد تمكنه من تحليل القيم الثقافية السائدة في أي مجتمع، و هذه الأبعاد هي:

أ.مسافة القوة (الاتجاه نحو السلطة)

بعد مسافة القوة بتفاوت درجة الأفراد على مقياس الأبعاد الثقافية أو العالمية، وفي تقبل المعايير و النظم السائدة داخل نسق الجماعة و مؤسساتها التنظيمية المختلفة، فارتفاع درجات الارتباط يعني أفراد يرتبطون ارتباط وثيق و شديد بكل الأنماط السلطوية السائدة، في حين أن منخفض الدرجة يتميزون بعكس هذه الخصائص و هي مخالفة السلطة[1].

ب.تجنب عدم التيقن (تجنيب المجهول)

يعالج هذا المقياس مدى تقبل المجتمع التفاعل مع مسائل الشك و اليقين، و مدى تقبل الأفراد التعامل مع مواقف غير معتادة وذات نتائج غير معلومة و محسومة، و هنا يتم تقييم المجتمعات حسب قدراتها على التعامل مع عوامل القلق و التغير من ناحية القبول بالمخاطر أو تجنبها، مما يجعلها تسعى إلى تجنب التعرض لمثل هذه المواقف، ومن خلال الحفاظ على قواعد سلوكية صارمة[2]، و ينتاب بعض المجتمعات شعور بعدم الراحة و تحديات كبيرة تنتظرها تجاه الأوضاع المتناقضة و غير المتوقعة، بينما ثمة مجتمعات لا تبالي بالمصاعب و الأزمات و تتصرف بحزم و تتخذ القرارات المناسبة دون تردد[3].

فالأشخاص يسعون إلى معرفة ما يحيط بهم، و بكل ما يتعلق بمجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و علاقاتهم حتى بالمجتمعات الأخرى حتى يرسم صورة توضح لهم وضعهم، و لا يتركون مجال للصدفة و الشك و عدم اليقين.

ج.الفردية مقابل الجماعية

يتميز بزيادة الاعتماد على الذات في المواقف الاجتماعية، والتي تضمن تفاعلا مع الأفراد

---

[1] عدنان مترف الفنزي ،بدر محمد الأنصاري ،العلاقة بين الأبعاد الثقافية العالمية و نموذج العوامل الخمسة للشخصية لدى المعلمين الكويتيين و غير الكويتيين ،مجلة الدراسات التربوية و النفسية ،(المجلد 12،العدد 1، جانفي 2018)،ص. 82.
https://www.researchgate.net/publication/322766647_Relationship_between_Dimensions_of_

[2] باسيل الخوري،مخاطر إدارة المؤسسات متعددة الجنسية و الإدارة الدولية – الأبعاد الثقافية - ،ص.08.
https://www.spu.edu.sy/downloads/files/1544103426_INTERNATIONAL%20MGT%20SPRING%20course7%202017-2018.pdf.

[3] نفس المرجع ،ص.09.

داخل نفس المجتمع، و انخفاض مؤشر الترابط و التعاون مع الآخرين[1]، فالفرد داخل بعض المجتمعات يكون مسؤولا بمفرده عن نفسه، ويسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة، و تكون الروابط بين هذه المجموعة ضعيفة جدا، بينما تتولى الجماعة (الأسرة، القبيلة، العشيرة) في مجتمعات أخرى حماية الأفراد و توفر لهم احتياجاتهم مقابل ولائهم المطلق لهذه الجماعة[2].

د.الذكورة مقابل الأنوثة

قياس المسافة بين القيم السائدة بين الرجال و نظيراتها النسوية، و تشير الدراسات إلى أن قيم النساء تختلف اختلافات ضئيلة من بلد إلى آخر، بينما قيم الرجال تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر[3]، فالمجتمعات الأنثوية تعرف بقياس النجاح بالعلاقات الاجتماعية على جودة الحياة و العطف و الإيثار و غيرها من القيم النسوية، أما القيم لدى الرجال تتراوح بين توكيد الذات أو الهيمنة و التملك و التنافس الشديد[4].

و.التوجه طويل المدى مقابل التوجه قصير المدى

هذا من خلال نظرة أفراد المجتمع نحو المستقبل، ومن حيث التركيز على الجانب طويل المدى و تقبلهم للتغيير، في مقابل التركيز على الجانب قصير المدى من خلال تمسكهم بالجوانب التقليدية و اعتزازهم بالماضي و عدم قبولهم للتغيير[5]، و هذا يجسد الصراع بين فئتين من يريد التغير و قبول أفكار و سلوكات و قيم جديدة، و هناك من يرفض كل ماهو جديد و يبقى متمسك بكل ماهو تقليدي.

ثالثا: الثقافة الفرعية

ظهر مفهوم الفرعية لأول مرة في مجال العلوم الاجتماعية خلال البحث الذي أجراه " فرديريك تراشر"حول عصابات مدينة شيكاغوا سنة 1927، حيث يرى ثراشر أن هذه الجماعات لها تقاليدها وعاداتها، و قيمها من خلال البيئة التي ينشئون فيها وجعلت منهم جماعة منفصلة و منعزلة عن الوسط الاجتماعي، و من ثم تم تطوير فكرة الثقافة الفرعية[6].

---

[1]عدنان مترف الفنزي ،بدر محمد الأنصاري ،العلاقة بين الأبعاد الثقافية العالمية و نموذج العوامل الخمسة للشخصية لدى المعلمين الكويتيين و غير الكويتيين،مرجع سابق،ص.82.

[2]باسيل الخوري ،مخاطر إدارة المؤسسات متعددة الجنسية و الإدارة الدولية – الأبعاد الثقافية -،مرجع سابق ،ص.10

[3]المرجع نفسه ،ص.11.

[4]المرجع نفسه ،ص.12.

[5]عدنان مترف الفنزي،بدر محمد الأنصاري ،العلاقة بين الأبعاد الثقافية العالمية و نموذج العوامل الخمسة للشخصية لدى المعلمين الكويتيين و غير الكويتيين ،مرجع سابق ،ص.82.

[6]عبد الغني بوزيان ،"دور الإعلام الثقافي في تقريب الثقافات الفرعية من الشباب"،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،(المجلد 6 ،العدد 1،جوان 2013)،ص.345.

فقد تعددت بدورها المفاهيم حيث أورد " ريدفيلد " مفاهيم لها مثل: الثقافة المتدرجة، الثقافة الرفيعة، الثقافة الدنيا، الثقافة الشعبية، الثقافة الكلاسيكية، و يمكن إضافة إلى ذلك مفاهيم شائعة كالثقافة الهامشية[1]، و هو ما يجعل من الثقافة الفرعية و حتى لو تحمل الكثير من المفاهيم إلا أنها تشير إلى مجموعة من الناس أو شريحة اجتماعية معينة لها تصورات و وجهات نظر معينة تختلف مع مجموعات أخرى، وبالرغم من وجودهم في المجتمع الأكبر الذي يجمعهم في إطار الثقافة الكلية.

1.تعريف الثقافة الفرعية

تعرف بأنها "الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية، وتوجد في أقسام معينة عند شعب بالذات، و لا تتميز الثقافة الفرعية بسمة أو سمتين منفصلتين بل أنها تشكل أنساقا ثقافية متماسكة نسبيا، و تقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة العامة أو القومية"[2].

فكذلك يمكن القول أن الثقافة الفرعية هي مجموعة القيم و معايير السلوك لعدد من الأشخاص يقوم بينهم تفاعل و تواجههم مشكلات مشتركة، فهمي مجموعة من الخصائص الثقافية و الأنماط السلوكية التي تميزها عن الجماعة ككل[3].

و يرى "هوجو ريدنغ" في قاموس العلوم الاجتماعية، وأن الثقافة الفرعية " هي الثقافة الخاصة بالطبقة أو الجماعة الاجتماعية، و التي تتميز بأنها ثقافة مستقلة و متغايرة عن الثقافة الكلية، و لكنها لا تتعارض معها كما أنها تتميز بصفة التكامل و الكلية إذا نظرنا إليها من داخل الجماعة نفسها لأنها تتسم بسمات واحدة[4]، فهي مكتسبات ثقافية موروثة داخل جماعة تختلف عن الجماعات الأخرى في الكثير من العادات و التقاليد داخل الجماعة الكلية، و يرى "ميرتون" أن تشكيل الثقافة الفرعية لا يرجع دائما إلى المجتمع الكبير، و لكن يرجع كذلك إلى نتائج فتاته أو ظروفه، بحيث يكون لغياب الفرص المتاحة لعدد من الجماعات أو تهميشها و إقصائها في العديد من المجالات، و كفيل لها بأن أن تعمل على تشكيل و إقامة ارتباط و علاقات جديدة يسمح لها بتأسيس جماعة داخل المجتمع الأكبر[5].

---

[1]اسماعيل بن السعدي ،"الثقافة و الثقافة الفرعية لتحليل في المحتوى و الخصائص النموذجية" ،(العدد 18،ديسمبر 2002)،ص.82.
.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/23/13/2/91002

[2]حفيظة خليفي،"الثقافة الفرعية المنحرفة و الثقافات الأخرى"،مجلة العلوم الاجتماعية ،(المجلد 16،العدد 1،مارس 2022)،ص.897.

[3]حفيظة خليفي ،"سوسيولجية الثقافة الفرعية الخاصة بالانحراف و الجريمة" ،مجلة أفاق لعلم الاجتماع ،(المجد 11 العدد 1،30 جوان 2021)،ص.247.

[4]عبد الغني بوزيان ،دور الإعلام الثقافي في تقريب الثقافات الفرعية من الشباب،مرجع سابق،ص. 346.

[5]اسماعيل بن السعدي ،الثقافة و الثقافة الفرعية لتحليل في المحتوى و الخصائص النموذجية ،مرجع سابق ،ص.83.

فإذا كانت الثقافات الفرعية في كل زمان و مكان لها تأثيرها البارز في الثقافة العامة للمجتمع، فإن إمكانية إيجاد التوافق أو التكامل بين الثقافيتين يواجه العديد من العقبات خاصة إذا ميز العلاقة بينهما نوع من التناقض أو الصراع أو التمرد[1].

2.خصائص الثقافة الفرعية

–الثقافة الفرعية غير متكاملة دون الثقافة العامة التي تسود المجتمع الكبير، ولأنها تابعة في كثير من الخصائص لهذه الثقافة العامة، و لكنها تمثل نمط من المعيشة يختلف عن الثقافة الكلية، و تتميز بأنماط سلوك و طرائق حياة جماعة معينة تعيش داخل المجتمع الأكبر[2].

–تبقى محتفظة بخصائصها على الرغم من تأثرها بالثقافة العامة، مادامت هناك فوارق و أساليب التهميش و العزل و الإقصاء التي تميز المجتمع ككل.

–إن عناصر الثقافة الفرعية سواء تمثلت في الأشياء المادية أو طرق التنظيم الاجتماعي تميل إلى التجمع إلى أقاليم معينة و التي يسميها "كلارك ويسلر " بالمناطق الثقافية، بحيث أن هذه المناطق تتميز بعناصر مميزة لها، و تتقلص هذه الميزات كلما بعدت عن المركز[3].

3.3.تباين الاختلافات من مجتمع لآخر:

و تختلف الخصائص و تتباين من مجتمع لآخر، أو من ثقافة لأخرى، فالاختلافات كذلك تكون حسب المجتمع و درجة تقدمه أو تأخره و تخلفه، ففي المجتمعات المتقدمة تتميز بالخصائص التالية[4]:

–الاعتقاد الراسخ بالتعليم و العلم و البحث العلمي كوسيلة لحل المشكلات الفردية و الجماعية، و القدرة على الامتداد المكاني لانجاز مشاريع كبرى، و الحركة السريعة في انتشار وسائل النقل و الإعلام و الاتصال من خلال التطور التكنولوجي المذهل.

–الاستجابة لما هو جديد مثير من خلال العمل على التكييف مع المستجدات، و الشعور بالقوة و السيطرة من كل جوانب الحياة المتعلقة بالفرد و الجماعة، و على جميع الأصعدة التي تتماشى مع مصالحه التي تحقق له التقدم و التطور في كل مناحي الحياة ،و التي تمكنه من القدرة على التواصل و الاتصال.

---

[1] نفس المرجع.
[2] نفس المرجع ،ص.82.
[3] نفس المرجع ،ص.83.
[4] نفس المرجع ،ص.84.

بينما تتميز المجتمعات البسيطة و المتخلفة عامة بمجموع من الخصائص المغايرة تماما عن الأولى[1] و هي:

–تتميز بانتشار الأمية، وغياب الوعي الحضاري، باعتماد هذه المجتمعات على العلاقات الأولية من خلال انتشار النظم العشائرية و القبلية، وضعف كبير في النظم التكنولوجية، وبساطة الوسائل المستعملة في الحياة اليومية.

–تحكم مظاهر القرابة في العلاقات الخاصة و العامة لأفراد هذه المجتمعات، و تتميز هذه المجتمعات بسمة التضامن بين أفرادها في كل الظروف و المواقف.

مما سبق يتبين أن الثقافة أسلوب حياة المجتمع ومحتوى العلاقات بين أفراد المجتمع، و هي تشمل جوانب مادية و أخرى غير مادية.

فالثقافة في الجانب المادي تعبر عن الأساليب المكتسبة من السلوك، و التي تستخدم في صنع الأشياء المادية، و أنها بالتحديد تدل على الأشياء التي تشكل جزء من التراث الاجتماعي الذي يعتبر جزء من تشكل بيئة جديدة، و بذلك تشكل جزء من الثقافة الإنسانية، و تتأثر و تؤثر في الجوانب الأخرى غير المادية، فهي ترتبط بالنسق الفكري و الأخلاقي و الديني للإنسان[2].

أما الثقافة اللامادية فتشمل مظاهر السلوك التي تتمثل في العادات و التقاليد، و التي تعبر عن المثل و القيم و الأفكار و المعتقدات السائدة في المجتمع، و المتوارثة جيلا بعد جيل كما أنها تعبر عن أشكال و أساليب التكييف مع الواقع المادي و المنجزات التي يصنعها الانسان[3].

المطلب الثاني:مفهوم التعاون الثقافي الدولي

يتلون التعاون حسب مجالاته و فواعله و اهتماماته، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا و حتى ثقافيا، و لعل التعاون الدولي أحد الظواهر المهمة في تطور العلاقات الدولية المعاصرة، و تداخل العلاقات و تشابكها بين مختلف الفواعل الدولية، و ليتوسع هذا التعاون إلى مجالات عدة التي تهتم بمصالح الأمم و الشعوب على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، و الفكرية التي تهم البشر و تحقق لهم حاجاتهم و رغباتهم، و تسهل لهم ممارسة هويتهم و ما ورثوه من الأجيال السابقة، و هذا بالحفاظ على الموروثات التاريخية و الحضارية المكتسبة، و العمل على جعلها مكسب للبشرية تستفيد منها.

[1] اسماعيل بن السعدي ،الثقافة و الثقافة الفرعية لتحليل في المحتوى و الخصائص النموذجية ،مرجع سابق ،ص.83.
[2] احمد ابو زيد ،محاضرات في الانثربولوجيا الثقافية ،(بيروت: دار الفضة العربية، 1978)،ص.47.
[3] المرجع نفسه.

الفرع الأول:تعريف التعاون الثقافي الدولي

أولا: تعريف التعاون الدولي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون الدولي، ولكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين، و تختلف الآراء في تعريف التعاون الثقافي الدولي كذلك بحسب الزوايا التي ينطلق منها الكثير من المفكرين و العلماء.

إذ قد يعني "التعاون الدولي الارتباط و التنسيق في الميادين الاقتصادية، و قد يشمل مفهوما أوسع، كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد و السياسة و الأمن"[1]، و يمكن القول أنه تلك الروابط بين دولتين أو أكثر، ووفق ضوابط معينة لبلوغ أهداف محددة، و ليست بالضرورة مشتركة، و المؤكد أن التعاون لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية، و من هنا يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة و التكامل"[2].

و يمكن القول أنه "ارتباط مجموعة من الأفراد على أساس مجموعة من الحقوق و الالتزامات المتساوية لمواجهة و للتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية ذات الارتباط الوثيق المباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية و الاجتماعية سواء كانوا منتجين أو مستهلكين"[3].

وكتعريف شامل وإجرائي للتعاون الدولي يمكن القول ' أنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، ويعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المواطنون، ويعني أيضا وجود اتفاق عام في الأهداف، وأن انجازها لن يلحق خسارة بأي طرف، ويتطلب التعاون التنسيق والتشاور"[4].

فالتنسيق و التشاور بين الأطراف الداخلة في مجال التعاون تركز على مبدأ التشاور و التنسيق الدقيق و المركز على تحقيق المصالح العامة للجميع دون استثناء و ليس طرف على حساب آخر، و هذا يتأتى بحفظ الحقوق دون تميز، فما يلاحظ من هذا أن التعاون الدولي يركز على تفاهم و تناسق حول هدف معين يحقق المصلحة للأطراف الداخلة فيه.

---

[1] شكري محمد عزيز ،الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ،(الكويت:عالم المعرفة ،1978)،ص.05.
[2] يوسف صايغ ،التنمية العصيبة ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1992)، ص.87.
[3] غراهام ايفانز ، جيفري نوينهام ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،(الإمارات :مركز الخليج للأبحاث ،2004) ،ص.152
[4] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي / انجيزي) ،ص.107،متاح على الرابط :

https://www.noor-book.com/book/pdfhtml/

إن " لتعاون هو تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا، وجود استعداد وإرادة ورغبة وقدرة من الفاعلين، بشكل جدي ومنسجم، و يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون، ولعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف"[1].

1.تعريف التعاون الثقافي الدولي

يشير مصطلح التعاون الثقافي الدولي إلى كل من القطاعين العام والخاص، وإلى الجهود الوطنية والدولية على حد سواء، ولتعزيز نقل المعرفة والمهارات والفنون والمعلومات عبر الحدود الوطنية، ويشمل أنشطة مثل تبادل الطلاب والعلماء، وبرامج المساعدة الفنية ،والبرامج الإعلامية من خلال وسائل الإعلام[2].

ومن الأمور المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد، والحرص على قيام التعاون الثقافي على أسس متساوية وعادلة، وبعيدة عن الانحياز وطغيان ثقافة معيَّنة على حساب ثقافة أخرى، مع مراعاة حقيقة حساسية بعض القضايا الثقافية.

فالعوامل الثقافية مثل الأفكار، والمعتقدات والقيم هي التي تحدِّد هوية الفرد وشخصيته، وتجعله جزءاً من الحياة الكلية للجماعة التي ينتمي إليه، ولعل من الطبيعي أن تقع خلافات داخل الجماعة الواحدة تماماً كما يحدث في الجماعات التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة.

و يرى "سعود كاتب" أن التعاون الثقافي الدولي هو[3] "جميع أوجه النشاط التي تمارسها المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية، و القطاعان العام و الخاص الهادفة إلى ترويج و نقل المعرفة و المهارات و الفنون و المعلومات ذات الطابع الثقافي للدول إلى دول أخرى، و ذلك بهدف دعم العلاقات بين الشعوب عبر ترسيخ الفهم و الثقة و الاحترام المتبادل بين الثقافات المختلفة.

و يتجسد هذا التعاون الثقافي الدولي على سبيل المثال في برامج التبادل التعليمي، و هي برامج ينخرط فيها طلاب البلد ،في الدراسة بالمؤسسات التعليمية في بلد آخر، و هو ما يساهم

---

[1] جلطي غالم ،بن منصور عبد الله ،إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي ،مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،متاح على الرابط:

https://ebook.univeyes.com/39864/pdf-doc-

[3] سعود كاتب ،القوة الناعمة للتعاون الثقافي الدولي ،ص.1 ،في:(18 / 03 / 2021)،ص.01.
https://www.alarabiya.net/qafilah/2021/02/22/%D9%82%D9%88%D9%84-.

في تبادل القيادات المستقبلية، ومن خلال استهداف استقطاب الطلاب، والذين يحملون سمات قيادية، و يتوقع أن يكون لهم تأثيرا مستقبلا في دولهم.

فالتعاون الثقافي بمفهومه الشامل أساسا، لا يكون إلا من خلال عاملين: الأول هو في الأرض و الوطن و التراث عبر روافد الثقافة كالنشر والطباعة والإعلام، والثاني هو القدرة على استيعاب تجارب الآخرين، وتطويرها بطريقة علمية وعملية مدروسة[1].

2.دوافع اللجوء للتعاون الثقافي الدولي

و من الأمور التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في هذا الصدد، والحرص على قيام التعاون الثقافي الدولي على أسس متساوية عادلة بعيدة عن الانحياز و طغيان ثقافة معينة على حساب ثقافة أخرى، و مراعاة حقيقة حساسة عندما يتعلق الآمر ببعض القضايا الثقافية[2]، وعليه حتى يتجسد التعاون الثقافي ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية للمجتمعات و الشعوب حتى لا يقع أي تعارض في التصورات.

و لا يكون مصدرا للصراع و النزاعات بين الدول خاصة إذا عملت القوى الكبرى على فرض هيمنتها الثقافية على الدول الضعيفة، ولأن المراد من هذا التعاون الثقافي الدولي هو نشر الأمن و السلام بين شعوب المعمورة، وجعل العامل الثقافي إرث للبشرية جمعاء.

و ينطلق تحقيق التعاون الثقافي من تجسيد فكرة التعاون الإنساني بين البشر لأنها تقر بالحق في التعدد و التنوع (شعوب و قبائل)، و تدعوا إلى التعارف الذي يشمل في ما يشمل التعاون بين الناس على كافة المستويات، و في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و كل ما يهم البشرية جمعاء دون إقصاء أو تهميش[3].

وبالمعنى الدقيق للكلمة يقتصر مصطلح التعاون الثقافي الدولي على أنشطة المنظمات الدولية، وبينما الجهود الوطنية التي تستخدم الموارد الثقافية كأدوات للسياسة الخارجية ليست فعلا دولية في الاستخدام الحديث للمصطلح، وتعود دوافع اللجوء للتعاون الثقافي الدولي نتيجة لعدة عوامل في المشهد الدولي المعاصر و أبرزها هي[4]:

---

[1] عبد الله العزام،التعاون الثقافي المتعدد الأطراف وإشكالية الممارسة والتطبيق،ص.1 ،في:(2020/02/11)
https://www.talabanews.net/ar/%D8%A7%D9%84%

[2] سعود كاتب ،القوة الناعمة للتعاون الثقافي الدولي ،مرجع سابق ،ص.01.

[3] عدنان السيد حسين ،العلاقات الدولية في الإسلام ،مرجع سابق ،ص.26.

[4] International Cultural Cooperation

https://www.encyclopedia.com/social-sciences/applied-and-social-sciences-

-الدور الإيجابي الذي كلفته الدول الأعضاء للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام، وفي تطوير الظروف الضرورية لمجتمع يسوده السلم والأمن.

-زيادة التعاون الثقافي يمكن أن تسهم في التفاهم الدولي وتنمية المجتمع العالمي.

-حقيقة الترابط بين جميع الأمم في تنميتها وحاجتها للوصول إلى الموارد الثقافية والفكرية والتكنولوجية للعالم.

-عجز القوة العسكرية مهما بلغت درجة تطورها، و في حل التوترات والصراعات الدولية، وهوما يطرح فرضية قدرة التعاون الثقافي بين الدول على التخفيف من حدة هذه الصراعات عن طريق تعزيز التفاهم الدولي والنهوض بالرفاهية البشرية.

وعليه يعتبر البعد الثقافي مفسرا للعلاقات الدولية ويؤثِر في تفاعلاتها وخاصة الجانب التعاوني، فحسب الدكتورة نادية مصطفى التي ترى أن: "الأبعاد الحضارية الثقافية، وتعني الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وهي ذات تأثير على المستويات التالية: أسسا جديدة لتقسيم العالم، ومحركا للتفاعلات الدولية، ومحددا لنمطها ولحالة النظام الدولي، وأداة من أدوات السياسة وموضوعا من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وأخيرا عنصرا تفسيريا أو تبريريا للتحالفات ومكونا للقوة"[1]:.

فالتركيز على عامل التعاون الثقافي بين الدول من شأنه تحقيق الأمن و السلام مع الذات البشرية و السلام مع الآخر و الجماعة أو المجتمع، و كذا العالم كله ليجسد الطمأنينة بين بني البشر بعيد كل البعد عن العنف و الاضطرابات و النزاعات و كل ما يؤثر على الأمن، كما يساهم في إحلال السلام و تحقيق التعايش السلمي بين الأمم و الشعوب، و يسهل من التواصل بين الناس في فهم بعضها البعض، و يخفف من حدة الصدام و الصراع و يكرس لبناء مجتمعات تتجاوب مع بعضها البعض في إطار محترم، و يجل من المكتسبات الإنسانية من حضارات و ثقافات و موروثات تاريخية إرث للجميع.

المبحث الثاني: مفهوم المنظمة الدولية للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)

اليونسكو(UNESCO)، هي المختصر للإنجليزية United Nations Educational, – Scientific and Cultural Organization–، و هي بالعربية اختصار لمنظمة الأمم الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، و تأسست في الرابع من نوفمبر 1946، و هي تعتبرمن

[1] فاطمة حموته،البعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير العلوم السياسية غير منشورة ،(جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2011) ،ص.65.

أولى المنظمات التابعة للأم المتحدة، و تعود فكرة إنشاء منظمة دولية تعنى بالشؤون الثقافية، بحيث صادقت 20 دولة على ذلك، و تجسد ذلك في الدستور الذي وقع في 16 نوفمبر 1945، و الذي دخل حيز التنفيذ 1946، و الذي يدعوا إلى تعزيز التعاون بين الدول في التعليم والعلوم والثقافة، و هذا للمساهمة في تكريس السلم و الأمن الدوليين بواسطة التربية و العلوم و الثقافة، فمهمتها نشر ثقافة السلم بين الشعوب و في كل الدول.

و تعمل على جعل التعليم للجميع دون استثناء و بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو سبب آخر، و تحاول تجسيد شعارها الذي جاء فيه " لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"[1]

و يقع المقر الدائم للوكالة في باريس بفرنسا، وتضم المنظمة 195 عضواً و 11 عضوا منتسبا من الدول، ولديها أكثر من 50 مكتباً ميدانياً حول العالم و تحتوي المنظمة على العديد من المجالات منها التربية و الثقافة، والعلوم الطبيعية وغيرها[2].

و قد كان تركيز اليونسكو الأولي على إعادة بناء المدارس والمكتبات والمتاحف التي دمرت في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين كانت أنشطتها تهدف إلى مساعدة ودعم واستكمال الجهود الوطنية للدول الأعضاء، وللقضاء على الأمية وتوسيع نطاق التعليم المجاني، و تسعى اليونسكو أيضاً إلى تشجيع التبادل الحر للأفكار والمعرفة، من خلال تنظيم المؤتمرات، وتوفير خدمات وتبادل المعلومات[3].

المطلب الأول:التعريف بالمنظمة، نشأتها، المبادئ، والأهداف

تعتبر منظمة اليونسكو إحدى أبرز الآليات التي تعمل في مجال القضايا الثقافية العالمية في زمن زادت فيه الصراعات و النزاعات بسبب هذا العامل الثقافي الذي أصبح مهددا لأمن و استقرار الأمم و الشعوب، ولهذا انبثقت من ميثاقها التأسيسي مجموعة من المبادئ التي تحرص على تجسيدها على أرض الواقع ببذل جهود رفقة المجموعة الدولية لتحقيق الأهداف التي سطرتها و أبرزها خلق عالم يعيش فيه الجميع في أمن و سلام و استقرار، و يكون عالم يسوده السلم في عقول الناس و الأفراد و الجماعات بخلق برامج تتماشى مع مصالح الشعوب.

[1] محمد محمدي ،منظومة حقوق الإنسان و دورها في حفظ الأمن و السلم الدوليين ،مرجع سابق ،ص.71

[2] هدى فرحات ،اليونسكو ،ص.01 ،في:(19 /05 / 2020).

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%83%D9%88.

[3] نفس المرجع.

الفرع الأول:التعريف بالمنظمة

إن اليونسكو تعتبر منتدى حقيقي يلتقي فيه ممثلوا البشر لتعبئة المعارف و العزائم، و جعلها في خدمة هدف أساسي من أهداف ميثاقها التأسيسي ألا و هو " صون السلم و الأمن بالعمل عن طريق التربية و العلم و الثقافة، وتوثيق التعاون بين الأمم "، و تؤدي اليونسكو دور مختبر للأفكار و هيئة تقنية، و تقوم بإبرام الاتفاقات، وإصدار الإعلانات و التوصيات بشأن القضايا الثقافية المستجدة[1].

و من أجل صيانة السلم و الأمن الدوليين و المحافظة عليه، فإنها تعرف كذلك على أنها " المنظمة التي تعنى بشؤون الثقافة و التربية و العلوم، و هي تقوم بالمساهمة بصفة واسعة في الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي، و كذا لمواجهة الجريمة المنظمة من خلال رسالتها التي تسهم فيها في بناء السلام و القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، و إقامة حوار بين الثقافات من خلال التربية و التعليم و الثقافة و الإعلام و المعلومات.

و كذلك انطلاقا من أن برامجها تمس أكبر شرائح المجتمع عبر إيجاد برامج تحسيسية و توعوية و وقائية عبر أنشطتها في مجالات التعليم و الشرائح المستفيدة منه، ويضاف إليها الندوات و اللقاءات و المؤتمرات، والتي تقام هنا و هناك كما تقوم بتقديم بحوث و دراسات قانونية في مجال محاربة الجريمة المنظمة[2].

كما أنها تعتبر مركز هام لتبادل الأفكار، و هذا من أجل نشر و تقاسم المعلومات و المعارف، بالإضافة إلى ذلك تساعد الدول الأعضاء في عمليات بناء قدراتها البشرية و المؤسساتية في مختلف المجالات[3]، وهي تعمل على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق الحوار الأصيل القائم على احترام الكرامة و القيم المتبادلة لكل حضارة، و كل ثقافة، و خاصة في عصر العولمة[4]، فمنظمة اليونسكو تحمل في طياتها مبادئ و مواثيق تحاول أن تجسدها على أرض الواقع من خلال تجاوزها لكل العوائق التي قد تعترضها، و لعل أبرزها كيفية إقناع الدول بالانخراط في مسعاها الهادف لنشر السلام بين الناس، و تقريب البشر بين بعضهم البعض على الرغم من الاختلافات الاجتماعية والخصوصيات الثقافية التي اكتسبوها، و التي تجعلهم يدافعون عليها و يرفضون أي محاولة من أي أن كان يهمشهم أو يحاول طمس معالم ثقافتهم التي تعتبر أحد الركائز الأساسية في إعداد الأفراد و الجماعات.

---

[1] عبد اللطيف رحال ،"اليونسكو و النظام العالمي الجديد" ،مجلة الثقافة ،(العدد 47 ،1998) ،ص.07.
[2] محمد محمدي ،منظومة حقوق الإنسان في حفظ الأمن و السلم الدوليين ،مرجع سابق ،ص.325.
[3] عبد اللطيف رحال ،اليونسكو و النظام العالمي الجديد ،مرجع سابق ،ص.07.
[4] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ،ص.135.

الفرع الثاني:نشأتها

إن فكرة إنشاء منظمة اليونسكو بمبادرة من رئيس مجلس التعليم البريطاني "بتلر"، و رئيس المجلس البريطاني "سير مالكوم روبرتسون"، بدعوة وزراء تعليم الحكومات الدول المتحالفة للاجتماع بلندن[1]، و أسفرت هذه المبادرة على إنشاء مؤتمر وزراء التعليم في الدول المتحالفة سنة 1942، و الذي بدأ يجتمع بصفة دورية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نوقشت فكرة إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق التناغم بين السياسات التربوية لخدمة أهداف السلام.

و تجسدت فعليا منظمة اليونسكو في أول نوفمبر 1945، بعد المؤتمر التأسيسي الذي عقد في لندن الذي ضم حوالي 44 دولة، أما ميثاقها التأسيسي فقد تم اعتماده يوم 16 نوفمبر 1945، و لم يدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ 4 نوفمبر 1946، و ظهرت كفكرة في مؤتمر وزراء التربية لدول الحلفاء الذي عقد بلندن سنة 1945، بحيث تقرر أنداك استبدال المعهد الدولي للتعاون الفكري التابع للعصبة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة (اليونسكو)، و قد كان شعارها خالي من مصطلح العلم، ولكن أضيف لها بعد ضغط من طائفة من العلماء خاصة من بريطانيا[2].

وفي وقتنا الحاضر ازدادت أهمية اليونسكو وانتشرت وزاد عدد الدول المشاركة فيها حتى أصبحت 195 دولة و هذا لحجم التحديات و الترتيبات السياسيَّة والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتبعة في الدول غير كافية لتأمين الدعم للشعوب من ناحية السلام والحوار والتفاهم المتبادل، فعملت اليونسكو على بناء السلام الذي يعتمد على التضامن في المجالات الثقافية في الدول،و التي تراه غير كافي لتأمين الدعم للشعوب من ناحية السلام والحوار والتفاهم المتبادل، فعمدت على جعل فكرة السلام يعتمد مضمونها على التضامن الفكري والأخلاقي للبشر، وعليه فإنها توفر أدوات تعليمية، وتُساعد الناس على العيش كمواطنين عالميين بعيدين عن الكراهيَّة والتعصب[3].

وقد أخضعت جميع الدول المشاركين في منظمة اليونسكو والمؤيدين لنص الميثاق التأسيسي له، وعلى التزامها بتأمين إمكانية التعليم لجميع فئات المجتمع الواقع تحت حكمها بشكل متساوٍ، دون تفرقة أو تمييز، ومع توفير حرية البحث عن الحقيقة وحرية تبادل الأفكار والمعلومات[4].

---

[1]حسن نافعة ،العرب و اليونسكو ،مجلة عالم المعرفة ،(العدد.135 ،مارس 1989)،ص.38.
file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/kutubpdfbooks-00fty6H7.pdf.

[2]فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ،ص. 136.

[3]المرجع نفسه

[4]أسماء ربابعة ،تعريف منظمة اليونسكو ،ص.1،في: (31 / 07 / 2021).
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%

الفرع الثالث: أهدافها

و تتضح الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة اليونسكو و تفعيلها على أرض الواقع من خلال ما جاء في الميثاق التأسيسي للمنظمة:

-تعزيز الأخوة العالمية بين الناس من جميع المذاهب والأعراق والخلفيات.

-تعزيز رؤية شاملة للعالم من خلال الدراسة المقارنة للفلسفات والعلوم والأديان والفنون.

-تمكين البشر من تطوير إمكاناتهم والعيش في وئام مع الطبيعة من خلال فهم قوانينها[1].

و تهدف كذلك منظمة اليونسكو لتجسيد تصوراتها على أرض الواقع من خلال التفاعل مع الدول حتى تتجاوب معها و تعمل بتوصياتها فهي كذلك تهدف لتحقيق مايلي[2]:

-الانسياب الحر للأفكار و التواصل العالمي للمعلومات.

-التعبير عن التعددية و التنوع الثقافي في وسائل الإعلام، وشبكات المعلومات العالمية.

-المدخل للجميع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و هذا بتمكين الجميع دون الاستثناء من الاستفادة من التطور التكنولوجي و التعامل به.

علاوة على الدورات والمحاضرات و ورشات العمل العادية المتعلقة بالفلسفة شاركت المنظمة أيضًا في الأنشطة الاجتماعية والخيرية مثل حملات جمع المواد الغذائية ، و ورشات العمل الفنية وتنظيف الآثار والحدائق العامة، وكذلك عمليات الإنقاذ في حالات الكوارث.

فمنظمة اليونسكو هيئة تبدل جهود تحاول من خلالها إقناع كل الفاعلون في حقل العلاقات الدولية من دول و منظمات حكومية و غير الحكومية، وبضرورة التعاون لتحقيق الأهداف خاصة و أن المنظمة ترى بأن الحرب العالمية الثانية قد نشبت بسبب التنكر للمثل العليا من الديمقراطية، والتي تنادي بالكرامة و المساواة و الاحترام للذات الإنسانية، و بسبب العزم على إحلال مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا عن طريق استغلال الجهل و الانحياز[3]، و هو ما جعلها تسعى للعمل على ترسيخ بعض الأفكار كالحث على ضرورة الحوار و التجانس بقبول كل واحد للآخر على اختلاف المشارب و التوجهات في إطار متعدد و متنوع.

[1] https://www.noor-book.com/tag/% %D8%B3%D%8A 9.

[2] أسماء فخري مهدي ،دنيا واد شهاب ،اليونسكو حول العالم،مجلة دراسات تربوية ،(العدد.9 ،جانفي 2010)، ص.219. .https://www.iasj.net/iasj/download/426193f2577bce0e

[3] حسن نافعة ،العرب و اليونسكو ،مرجع سابق ،ص.41.

فالمنظمة تسعى على خلق ظروف مواتية للحوار بين الحضارات و الثقافات و الأمم و الشعوب، وعلى أساس احترام الخصوصيات من عادات و تقاليد و قيم مشتركة، وحتى تتطلع لرؤية سليمة و صحيحة لهندسة تنمية مستدامة، وتحقق للجميع الاحترام المتبادل و العيش بكرامة، من خلال التخفيف من حدة الفقر، و بناء مجتمعات المعرفة التي تجعل من العلم الوسيلة الأنجع و الأنجح لتحقيق الأمن و الاستقرار بين شعوب المعمورة، فهي تعمل على تحقيق السلام و الرفاهية المشتركة لجميع البشر، و على اختلاف ألوانهم و أجناسهم من خلال التعاون بين أطراف المجتمع الدولي، وعن طريق التربية و العلم و الثقافة الذي يحث المنظمة على بناء مجتمع معارف أساسه تقاسم المعلومات و تعزيز تنمية الاتصال، و النهوض باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجال التربية و العلم و الثقافة[1].

و تجتهد كذلك منظمة اليونسكو لبذل جهود أكبر لتحقيق هذه الأهداف كذلك:

-العمل على تعزيز الأمن و السلم الدوليين عن طريق التعاون الدولي في المجالات التربوية و العلمية و الثقافية ، و زيادة التفاهم بين الشعوب، و العمل على توطيد مبادئ العدالة.

-تأكيد حقوق الإنسان و حرياته الأساسية التي تضمنها الميثاق الأممي باعتبارها حقوق عالمية تتمتع بها جميع شعوب العالم، و دون تمييز بسبب الأصل أو الدين أو اللغة.

-توحيد جهود العلماء و الفنانين و المربين، و إزالة كل العقبات التي تحول دون انغلاق تيار الفكر الإسلامي.

-تنظيم حملات و برامج التعليم و القراءة و الكتابة و تدريس الحقائق المتعلقة بالأمم المتحدة و حقوق الإنسان[2].

و تشهد اليونسكو اليوم عمليات إصلاح واسعة، و هدفها تكييف المنظمة مع عالم اليوم، و بناءا على طلب المؤتمر العام حيث وضع فريق معنى بالتقييم الخارجي المستقل و تقرير سبتمبر 2010، و الذي حددت خلاله أولويات التغير و التي شملت مايلي[3]:

-زيادة تركيز أنشطة اليونسكو.

-جعل اليونسكو أقرب إلى الميدان.

---

[1] ذياب البدانية ،الأمن و حرب المعلومات ،(عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع ،ط 1 ،2006)،،ص.62.

[2] كمال لعطراوي ،محمد الصغير سليني ،دور منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) في حماية حقوق الإنسان ، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،(العدد.04 ،ديسمبر 2019) ،ص.107.

[3] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ،ص. 136.

-تعزيز المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة.

-تطوير شراكات اليونسكو و تعزيزها.

الفرع الرابع:مهاما

لليونسكو مجموعة من المهام تعمل على تأديتها بشكل فعال ومستمر و أبرزها[1]:

-توفير الأمن والسلام لكافة شعوب العالم ،وذلك من خلال تطوير المجالات التعليمية والثقافية والتربوية، وضرورة حث العالم على تحقيق العدالة بين الشعوب على اختلاف أديانها وجنسياتها وعرقها و اثنياتها.

- توفير للإنسان حقوقه المختلفة اللازمة بشكل ضروري لتحقيق كرامته وحريته.

- مواقع التراث الثقافي العالمي من مهمات اليونسكو للحفاظ عليها والبحث عن المناطق الأثرية والتاريخية المميزة والفريدة من نوعها وشملها مع مواقع التراث العالمي وحمايتها، وذلك من خلال الضغط على المجتمع الدولي، و من أجل توفير ظروف الحماية والسلامة لها.

-تحقيق حريتي الإعلام و التعبير و ذلك لكونهما من الحقوق و الواجبات التي توفرهما كل البلدان دون مراقبة أو ممانعة من الحكومات، و هذا ما جسدته المنظمة بإعلانها لليوم العالمي لحرية الإعلام المصادف للثالث ماي من كل سنة، والذي يلح على التشديد على تحقيق حرية الإعلام لما لهم من دور في تحقيق مبادئ الديمقراطية لكافة المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك تعمل على تجهيز وإعداد توصيات قانونيّة وصكوك دوليّة واعتمادها ،بهدف تحديد المعايير في مجالات العلم والتربية والثقافة و تبادل المعلومات والبيانات المُتخصِّصة، و إعداد دراسات مستقبليّة للكشف عن الأنواع والأشكال التي يحتاجها العالَم في المستقبل في ما يتعلَّق بالعلم والاتِّصال والتربية والثقافة، و هذا من خلال نقل المعرفة التي تعتمد على أنشطة التعليم والحرص على تقدُّمها[2]، فمنظمة اليونسكو تسعى إلى أداء مهامها في مختلف المجالات، و جعلها وظائف تمكنها من ترسيخها في عقول البشر، و كذلك وضعها من المهام الرئيسية التي تسعى الدول لتكريسها في سياساتها الوطنية.

---

[1] إسلام الزبون ، تعريف اليونسكو ،ص.1 في:(19 / 01 / 2016).
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D.

[2] هدى فرحات اليونسكو ،الموسوعة السياسية ،ص.04.

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%

المطلب الثاني:هياكلها

تتكون المنظمة من المؤتمر العام و المجلس التنفيذي و الأمانة:

الفرع الأول: المؤتمر العام

يتألف المؤتمر العام من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة، و الذين يمَثلون عادة على المستوى الوزاري، وتعقد دورات المؤتمر العام مرة كل عامين، ويحضرها أيضا ممثلون من الأعضاء المنتسبين، ومراقبون من الدول غير الأعضاء، كما تحضرها منظمات دولية حكومية وغير حكومية، و تتمتع كل دولة من الدول الأعضاء بصوت واحد فقط، و بغض النظر عن حجمها أو حجم إسهاماتها في ميزانية المنظمة[1]، وكان المؤتمر العام يجتمع مرة واحدة حتى عام 1952 أين تقرر يجتمع مرة كل عامين، و هذا حتى تتمكن المنظمة من دراسة كل القضايا التي تهم الأفراد و الشعوب، و هذا حتى تتجاوب مع التغيرات التي تحدث على جميع المستويات الوطنية و الدولية، مما يمكنها من وضع برامج و سياسات و توصيات تساهم في تحقيق الأهداف و تساير من خلالها متطلبات الدول و الأمم، و يصدر قراراته و توصياته بالأغلبية البسيطة في معظم الأحيان، إلا أن بعض الحالات يتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء[2]، و يعمل على :

-إصدار اللوائح الخاصة بالعاملين.

-يختار المجلس التنفيذي.

-يعين المدير العام، و يجتمع في كثير من عواصم العالم، و لكن غالبا ما يكون في باريس[3].

فالمؤتمر العام بمثابة الجمعية العامة التي يشارك فيها جميع الأعضاء، و يقدمون مقترحاتهم و تصوراتهم إزاء القضايا التي تسهل من عملية تفعيل التعاون الثقافي بين الدول، و كذا مجمل الملفات التي تهم الأمم و الشعوب و على رأسها بناء تواصل بين الجميع فوق الكرة الأرضية.

---

[1] اليونسكو ،الهيئات الإدارية لليونسكو ،ص.01.
.https://ar.unesco.org/about-us/governance

[2] حسن نافعة ،العرب و اليونسكو ،مرجع سابق ،ص.ص.43.44.

[3] مصطفى ربحي عليان ،منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة (اليونسكو) ،مجلة الأمن و الحياة ،(العدد.305 ،أكتوبر/نوفمبر 2007) ،ص.56.
https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/58891/%D9%85%D9%86%D8%

الفرع الثاني: المجلس التنفيذي

يتكون 15 عضوا، و يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات و يمكن إعادة انتخابهم، و يجتمع مرتين على الأقل، و يضع جدول أعمال المؤتمر العام، و يوصي بقبول أعضاء جدد[1]، يعتبر المجلس التنفيذي بمثابة مجلس إدارة لليونسكو، فهو يحضّر أعمال المؤتمر العام، ويسهر على حسن تنفيذ قراراته، وتستمد مهام المجلس التنفيذي ومسؤولياته، وبصورة رئيسية من الميثاق التأسيسي، ومن النظم والتوجيهات التي يصدرها المؤتمر العام، وكما أن بعض قرارات المؤتمر العام، تكمّل هذه القواعد التي يحددها و تتبثق مهام المجلس التنفيذي ومسؤولياته أساسا من الميثاق التأسيسي لليونسكو، أو من القواعد والتوجيهات والسياسات التي تنبثق عن عمل المنظمة[2].

و يعتبر كذلك بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويرشح من يراه مناسبا ليكون المدير العام للمنظمة، و يعرضه على المؤتمر العام، و يناقش طلبات العضوية، و يجتمع مرتين على الأقل كل سنة، و يجوز له أن يجتمع في دورة استثنائية بناء على طلب رئيسه، أو ستة من أعضائه، و يكون تحت سلطة المؤتمر العام[3].

والمؤتمر العام هو الذي ينتخب أعضاء المجلس التنفيذي البالغ عددهم 58 عضواً، ويعتمد اختيار ممثلي الدول الأعضاء بصورة رئيسية على تنوع الثقافات التي يمثلونها وعلى أصولهم الجغرافية، كما تجري عمليات تحكيم معقدة للتوصل إلى توازن فيما بين مختلف مناطق العالم، ويبين هذا التوازن الطابع العالمي للمنظمة.

و ينقسم المجلس إلى خمس مجموعات لكل مجموعة عدد من المقاعد[4]:

- المجموعة الأولى: ستة مقاعد لدول أوروبا الغربية و دول أخرى.
- المجموعة الثانية: سبعة مقاعد لدول أوروبا الشرقية.
- المجموعة الثالثة: عشرة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية.
- المجموعة الرابعة: أثنى عشر مقعد لدول أسيا.
- المجموعة الخامسة: عشرون مقعد أربع عشر للدول الإفريقية، و ستة مقاعد للدول العربية.

---

[1] نفس المرجع السابق.
[2] اليونسكو ،الهيئات الإدارية لليونسكو ،مرجع سابق ،ص.1.
[3] حسن نافعة ،العرب و اليونسكو ،مرجع سابق ،ص.44.
[4] فاطمة بلحنافي ، مبادىء القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ، ص.140.

الفرع الثالث: الأمانة العامة

تتولى إدارة برامج منظمة اليونسكو، ويعمل بها موظفون من معظم الدول الأعضاء في المنظمة، و تضم المديرين وموظفي الخدمات العامة، و مجموعة من الخبراء المتخصصين، و يعمل بعض هؤلاء في المقر الرئيسي للمنظمة و بعضهم في مجالات و أنشطة اليونسكو[1]، و يعمل بها حوالي 700 موظف في مكاتب اليونسكو الميدانية البالغ عددها 53 مكتبا في جميع أنحاء العالم[2].

الفرع الرابع: اللجان الوطنية للدول

تعمل هذه اللجان على تقديم المشورة و الخبرة لحكومات الدول الأعضاء في المنظمة ،كما تساعد مندوبي الدول الأعضاء الموفدين إلى المؤتمر العام، و عادة ما يأتي غالبية أعضاء اللجان الوطنية من المؤسسات الوطنية العاملة في حقوق التربية و العلوم و الثقافة[3].

المطلب الثالث :مجالات العمل و التعاون الأساسية للمنظمة

تنشط منظمة اليونسكو في مجالات متعددة و متنوعة، و تسعى إلى إقامة شراكات لتعزيز التعاون الثقافي الدولي مع الكثير من المنظمات و الوكالات الدولية، لأجل مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف، التي تعمل لتجسديها على ارض الواقع، وبتركيزها على نشر قيم التسامح و الاحترام، و زيادة الوعي بين شعوب العالم، وحتى تعيش البشرية في أمان و استقرار، من خلال مجالات عملها في التربية و العلوم الاجتماعية و الإنسانية و العلوم الطبيعية و الاتصال.

الفرع الأول: في مجالات التربية و التعليم

تعتبر منظمة اليونسكو أن مهامها في مجال التربية و التعليم هي أولوية الأولويات، و التي تهدف إلى نشر التعليم عن طريق مكافحة الأمية، و الارتقاء بمستوى مناهج التعليم عن طريق تبادل الخبراء[4]، وتوفير الخبرات و تعزيز الشراكات لتقوية القيادة التعليمية الوطنية، و قدرة الدول على تأمين تعليم جيد للجميع، وكما تعمل اليونسكو كقائد فكري و وسيط صادق و مركز لتبادل الأفكار، و ترتكز على ثلاث أسس رئيسية تعمل من خلالها على خلق نوع من التنسيق المتبادل تتكامل بين بعضها البعض لتحقيق الأهداف المرجوة من المنظمة و هي[5]:

[1] ربحي مصطفى عليان ،منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة (اليونسكو) ،مرجع سابق ،ص.56.
[2] اليونسكو ،الهيئات الإدارية لليونسكو ،مرجع سابق ،ص.01.
[3] ربحي مصطفى عليان ،منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة (اليونسكو) ،مرجع سابق ،ص.ص.56.57.
[4] كمال لقطراوي ،محمد الصغير سيلني ،دور منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) في حماية حقوق الإنسان ،مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،(العدد.04 ،ديسمبر 2019)،ص.107.
[5] ربحي مصطفى عليان ،منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة (اليونسكو) ،مرجع سابق ،ص.57.

–نحو تعليم أساسي للجميع دون استثناء، وتركز على التعليم كأولوية رئيسية لتحقيق ما تصبوا إليه الشعوب من حياة كريمة و عدالة اجتماعية و مساواة، و حياة أمنة و مستقرة و فرص مباحة للجميع، و هذا بجعل التعليم متاح للجميع دون استثناء مهما كانت الفروق و المستويات الاجتماعية للأفراد من خلال حقها القادة و صناع القرار بضرورة توفير كل الشروط و المقومات التي تجعل من الجميع يستفيد من حقه في التعليم.

–التربية للقرن الواحد و العشرين، و قد جعلت منظمة اليونسكو من عامل التربية شعارا و محفزا و مبتغى يجب الوصول إليه بداية من القرن الواحد و العشرين.

–العمل من اجل تقديم التربية، و هذا من خلال العمل بدون هوادة من أجل تقديم عامل التربية كشرط أساسي و رئيسي لإنجاح أي مشروع يمس الأفراد و الشعوب، ولأن هذا العنصر يساهم في نشر الوعي و يكرس مبدأ بناء مجتمع المعرفة، فالتربية هي عامل مهم و عنصر رئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السلام العالمي و تساعد الدول خاصة الفقيرة على نشر التعليم و جعله متاحا للجميع.

الفرع الثاني: في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانية

تهدف إلى تعزيز التعاون العلمي بين الدول و دعم الهيئات العلمية، و تيسير الاتصال و التواصل بين العلماء، و تركز المنظمة على حقوق الإنسان الأساسية، والقضايا العالمية المهمّة مثل محاربة الفقر و الجهل و التمييز والعنصرية، و تعمل على الحفاظ على الخصوصيات الثقافية للشعوب و الأمم، ومن خلال التأكيد على ضرورة القبول الثقافي للآخر، والحفاظ على التنوع الثقافيّ، وحماية التراث الثقافي، وجعله إرث للبشرية ككل[1].

الفرع الثالث: في مجالات الثقافة

تبذل اليونسكو جهود كبيرة من أجل فرض احترام الخصوصية الخاصة بكل ثقافة، مع التأكيد على ضرورة الانفتاح على الثقافات الأخرى في ظل عالم مفتوح و فضاء يزداد ترابطا و تفاعلا يوما بعد يوم، و لهذا تركز جهودها على تعزيز التنوع الثقافي، وصيانة و حماية التراث المادي و غير مادي، و تؤكد دائما على ضرورة إقامة و تشجيع و فتح قنوات حوار دائمة و مستمرة بين مختلف الثقافات[2]، لأن الحوار المستمر يسهل من التعرف على الخصوصيات الثقافية و الحضارية، و يكرس لمبدأ التنوع و التعدد كحق للإنسانية.

[1] كمال لقطراوي ،محمد الصغير سيلني ،دور منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) في حماية حقوق الإنسان ،مرجع سباق نص.107.
[2] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ، ص.143.

وتساند اليونسكو كذلك إنشاء مركز إقليمي للبحث والتوثيق معني بشؤون المرأة والقضايا الجنسانية وبناء السلام، ويكون مقره في كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، و كما أنها تركز على البحوث المهمة المتصلة بسياسات تتعلق بمسائل مثل الفقر المرتبط بنوع الجنس والعنف ضد النساء، و هذه البحوث في تخطيط وتنفيذ التدابير التي تضمن الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[1].

و تركز منظمة اليونسكو على تعزيز و تفعيل التعاون الثقافي الدولي في المجالات الثقافية المختلفة، وبهدف حماية هذه الثقافات، وتقديم النصائح و الاستشارات للحكومات قصد الحفاظ على الآثار و المعالم التاريخية، و تساهم في دعم و رعاية المعارض الفنية و الأدبية و الموسيقية و غيرها، و تهتم بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتسعى لنشرها في جميع دول العالم، و تعمل على نشر و تبادل المعلومات، و إنشاء الهياكل الأساسية للاتصال، و تأمين الحرية و تعدد وسائلها و تنوعها و استقلالها و تهتم بإدخال التكنولوجيا و جعلها متاحة للجميع[2].

خلاصة لذلك فإنه يمكن القول أن وظائف و أهداف المنظمة تجسد من خلال هذه الهياكل التي تتكفل بهندسة الجهود التي تسعى إلى تحقيقها، و تجسيدها على أرض الواقع فهي لا تخرج عن نطاق الاهتمام بالأفراد و الجماعات و الشعوب و الأمم، و تعمل على نشر ثقافة السلام بينهم، بزرع المحبة بين شعوب المعمورة، و تعزز و تدافع على الحق في الخصوصية و التنوع الثقافي، والذي يساهم في التقارب، و هذا بمواجهة كل الصدامات من خلال تعزيز الحوار بين مختلف الثقافات و الحضارات، كما تكرس جهودها في التخفيف من حدة الفقر و توفير شروط العيش بكرامة للبشر، من خلال تحقيق تنمية مستدامة، بالاعتماد على التعليم المفتوح للجميع دون استثناء، و تسهيل الاستفادة من المعلومات، و لبناء مجتمعات المعرفة التي تسهل من عملية تحقيق الأمن، و حتى تعيش شعوب المعمورة بسلام.

المطلب الرابع:منشوراتها

و لمنظمة اليونسكو منشورات تصدر ب 36 لغة، وطابعها العام علمي إخباري عن التقدم في مجال البحوث ، و في ميادين عمل المنظمة بمختلف تخصصاتها، و التي يمكن ذكرها

–نشرة مناهل اليونسكو الشهرية، والتي ترصد أهم نشاطات المنظمة.

–تصدر دوريات متخصصة أهمها : مستقبليات في مجال التربية و المتاحف ، المجلة الدولية

[1]اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ،الدورة الثامنة و الأربعون ،من 17 جانفي إلى 4 فيفري 2011،ص.11. .http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?

[2]ربحي مصطفى عليان ،منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة (اليونسكو) ،مرجع سابق ،ص.57.

للعلوم الاجتماعية، العلوم و المجتمع، الطبيعة و الموارد.

–نشرة حقوق المؤلف، نشرة مكتب التربية الدولي، بالإضافة إلى مجموعة من المطبوعات الأخرى مثل: الحولية الإحصائية، و فهرس الترجمات و الدراسات في الخارج و القانون الدولي، و التقرير بشأن الاتصال في العالم، و تصدر اليونسكو خرائط و أطالس علمية ،و يوجد دليل عام لمطبوعات اليونسكو باللغات المختلفة[1].

فكل هذه المنشورات و المطبوعات و النشريات و التقارير الهدف منها إيصال المعلومات للدول الأعضاء عن كل الأعمال و المبادرات و الجهود التي تبدلها المنظمة لتحقيق أهدافها في جميع المجالات التربوية و العلمية و الثقافية، و كذا لتحقيق السلام بين الأمم و الشعوب من خلال تقريب وجهات النظر و خلق جسر تواصل بين كل الثقافات المختلفة بجعلها إرث للجميع و مكسب لكل شعوب العالم.

فاليونسكو منظمة دولية حكومية تتبع الأمم المتحدة، و تضطلع بدور فكري و إيديولوجي – التعاون من أجل بلوغ أهداف السلم الدولي – إلى جانب دورها الفني في ميادين التربية و الثقافة و العلوم، و كانت هي التربة التي نشأت فيها أفكار على جانب كبير من الأهمية مثل حوار الثقافات و الحضارات، و التراث الثقافي للإنسانية و غيرها من الأفكار التي تهدف إلى بناء السلام في العقول[2].

[1] نفس المرجع ،ص.58.
[2] حسين ظاهر،معجم المصطلحات السياسية والدولية ،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،2011)،ص.435

خلاصة الفصل الأول:

تعرضت في هذا الفصل على إعطاء مفهوم كامل و شامل للتعاون الثقافي الدولي، و هذا من خلال الإحاطة بأهم المفاهيم المتداخلة معه، فركزت على مفهوم الثقافة و إبراز خصائصها كأهم عنصر في هذا الموضوع، و كذا تحديد أهم المصطلحات التي تتداخل و تتشابك و تترابط معها كالايدولوجيا و الأنثربولوجيا، و كذا الحضارة و الدين لأنها مصطلحات مهمة في محتوى و مضمون البحث لما لها من أهمية في تحقيق التعاون الثقافي بين الدول.

و قد حاولت التركيز في هذا البحث على أهم مستويات الثقافة، كالثقافة السياسية، و الثقافة الوطنية، و الثقافة الفرعية لأن كل مجتمع يتميز بخصوصيات ثقافية سائدة بين أفراده ترتبط بقيم و مبادئ و اكتسابها من خلال موروثة التاريخي و الحضاري، و هو ما يجعلهم لا يقبلون بأي ثقافة أخرى تحل محل ثقافتهم خاصة إذا كانوا لا يملكون تلك الثقافة السياسية التي تغرس فيهم التفتح على الحضارات و الثقافات الأخرى و تحثهم على عدم الاختلاف الذي يؤثر مباشرة على قبول الآخر، و لا يساهم في التواصل بين الأمم و الشعوب بقدر ما يساهم في التباعد و التنافر.

كما حاولت أن أتطرق إلى الدوافع التي تؤدي إلى ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية للمجتمعات و الشعوب، و جعله تعاون يؤسس للتلاحم و التعاون و ليس مصدرا للصراعات و النزاعات.

و تطرقت إلى التعريف بمنظمة اليونسكو من خلال التذكير بكيفية نشأتها و مبرزا لأهم مبادئها، و توضيح أهم أهدافها التي هي في الحقيقة كلها جهود تحاول تحقيقها على أرض الواقع و تجسيده ه ميدانيا، لتحقيق ما تصبوا إليه شعوب المعمورة في ترسيخ السلام في عقول البشر.

الفصل الثاني

جهود منظمة اليونسكو لتفعيل التعاون الثقافي الدولي

الفصل الثاني: جهود منظمة اليونسكو لتفعيل التعاون الثقافي الدولي

إن مسألة التنوع الثقافي في الدول و المجتمعات المتعددة تعتبر من القضايا الأكثر أهمية و خطورة بحكم ارتباطها الوثيق و المباشر بالأمن القومي للدولة، و بالأمن الوجود للأقليات و المجتمعات، ففي بداية التسعينات من القرن الماضي ظهرت في الأفق معطيات حضارية تلوح بحدوث صدام بين مختلف الثقافات مما زرع الخوف من التحول في نوع الحروب إلى الحروب ذات البعد الديني، و هو ما حرك المجتمع الدولي من خلال منظمة اليونسكو للعمل على نشر فكرة التعايش كمبدأ أساسي للحفاظ على الاختلافات و التنوع بين الأمم و الشعوب في إطار ثقافة فهم الآخر و قبول الآخر، و التأكيد على أن الحوار من أهم العوامل المساهمة في الحفاظ على أمن و استقرار الشعوب و الأوطان.

المبحث الأول: حماية و تعزيز أشكال التنوع الثقافي

إن التنوع الثقافي هي الحقوق الثقافية التي يكفلها القانون الدولي، و الذي يضمن الأهمية لكل الثقافات و يعمل على أن يضمن لها الحماية و التنمية، و تعمل منظمة اليونسكو على تجسيده على أرض الواقع و معايشته ميدانيا بوضع الأسس و الآليات اللازمة للإقرار بهذا الحق و ضمان اعتراف الدول به.

المطلب الأول: التمكين من الحق في التنوع الثقافي

نظرا لتأثير التنوع الثقافي في التغيرات الثقافية و الاجتماعية و توجيه مسارها نحو تقدم المجتمعات، فإن كثيرا من المنظمات الدولية و المراكز الثقافية أولت اهتماما كبيرا به، فقد اهتمت المنظمات الدولية بحماية التنوع الثقافي و عقد في سبيل ذلك اتفاقيات دولية تشجع على الحوار و التواصل بين الثقافات المختلفة، و لعل أبرزها اتفاقية حماية و تعزيز التنوع الثقافي الصادرة عن منظمة اليونسكو في باريس بتاريخ 21 أكتوبر 2005 في دورته الثالثة و الثلاثون[1]، و التي أكدت على أن التنوع الثقافي هو سمة مميزة للبشرية يشكل تراثا مشتركا للبشرية جمعاء ينبغي المحافظة عليه لفائدة الجميع، ولأن هذا التنوع يمثل تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات و

[1] بلسم المغدوي ،أهمية تعزيز قيم التنوع الثقافي ،ص.01 ،في:(25 / 11 / 2015).
http://educationtaibah.blogspot.com/2015/11/blog-post_16.html

المجتمعات غن ثقافتها و أشكال التعبير التي يتم تناقلها داخل الجماعات و المجتمعات المطالبة بحمايتها و صيانتها.

فالإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي كان في عام 2001، و الذي اعتمدت فيه اليونسكو هذا الإعلان بصفة رسمية، و ترسم من خلاله في ديسمبر 2002 إعلان الجمعية العامة في قرارها 249/57 يوم 21 ماي يوما عالميا للتنوع الثقافي للحوار والتنمية [1]، و يتجلى هذا التنوع في أصالة و تعدد الهويات المميزة للمجموعات و المجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، بالإضافة إلى ذلك فإن الفقرة 01 من المادة 04 من اتفاقية اليونسكو لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي صادق عليها عدد مزايد من الدول تنص على أنه:

يقصد بعبارة التنوع الثقافي تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات و المجتمعات عن ثقافتها و أشكال التعبير التي يتم تناقلها داخل الجماعات و المجتمعات و فيما بينها، و لا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية و إثرائه و نقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضا من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني و إنتاجها و نشرها و توزيعها و التمتع بها أيا كانت الوسائل و التكنولوجيات المستخدمة في ذلك[2].

و لقد تم تبني مبدأ التنوع الثقافي من طرف منظمة اليونسكو سنة 2001 ،و من خلال إعلان اليونسكو العالمي حول التنوع الثقافي عبر تصويت 148 دولة لصالح الإعلان و اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، و هذا الاعتراض يذل على عدم قناعتهم بحق الدول و الأم في الحفاظ على خصوصياتهم الثقافية و حقهم في التنوع الثقافي و الحفاظ على إرثهم التاريخي، لأن الاعتراف يحد من ممارستهم لتهميش و طمس هويات الآخرين و يحد من تدخلهم في الشؤون الداخلية للدول و بالتالي تصبح مصالحهم مهددة في الكثير من أصقاع العالم، و كذا

---

[1] اليونسكو ،اليوم العالمي للتنوع الثقافي من اجل الحوار و التنمية 21 ماي ،ص.01.
.https://www.un.org/ar/observances/cultural-diversity-day

[2] تقرير الخبيرة المستقلة في مجال الحقوق الثقافية السيدة : فريدة شهيد ، 22 مارس 2010 ، مجلس حقوق الإنسان ،الدورة 14 ،البند 03 من جدول الأعمال.

امتناع الكونغو و لهندوراس و ليبيريا، و بموجبه أصبح يمكن للدول أن تتخذ التدابير المناسبة التي تراها مناسبة لحماية تراثها الثقافي و هذا ما طالب به دول العالم[1]

و فكرة التنوع الثقافي تقوم على نقطتين أساسيتين هما[2]:

أما الأولى: هي على أساس منطقي يتجسد في أن التنوع الثقافي طبيعة بشرية و كونية، كما نصت عليه المادة الأولى تحت عنوان التنوع الثقافي و التراث المشترك للإنسانية، و التي اعتبرت هذا التنوع ضرورة للحياة البشرية كضرورة التنوع الحيوي للطبيعة.

أما الثانية: هو أن التنوع تتفرع عليه بعض القيود التي تتعلق بحقوق الإنسان، و هي الخصوصية التي يتمتع بها حق التنوع الثقافي بالمقارنة مع باقي الحقوق، و ذلك لأن القانون الدولي من خلال جهود منظمة اليونسكو أقر بحق التنوع الثقافي، و لكن بالمقابل يجب رفض بعض الثقافات أو تعديلها ليس بطريقة مباشرة، و إنما بطريقة غير مباشرة بمحاربة بعض عناصر الثقافات التي تكون ضد الإنسانية التي تتميز بالا مساواة و التمييز أو مس بكرامة الإنسان.

فالحق في التنوع الثقافي يعني ضمان التعددية الثقافية في العامل بأسره، و يعطي الحق للجميع اكتساب ثقافات تتماشى مع مرجعيتهم الأصلية و تتلاحم مع موروثهم الثقافي و إرثهم التاريخي الذي توارثه من جيل لآخر، و هو ما يجنب البشرية جمعاء من التصادم و الصراع بإقرار النوع الأوحد و مطالبة الكل بالعمل به، و لهذا كان التنوع عامل أساسي للتقارب بين الأمم و الشعوب كافة على اختلاف مشاربهم و عقائدهم و ثقافتهم.

و قد أكد الإعلان على ضرورة العمل على تجسيد مبادئ التعاون الثقافي الدولي، و هو ما جعل المنظمة تضع بعض التوصيات، فقد نصت المادة الخامسة و الثمانون من الإعلان الخاص بالتعاون الثقافي الدولي على ما يلي[3]" أن تتم المبادلات التي يعبر عنها التعاون بروح السماحة في العطاء المتبادل"، و هذه المادة تحمل في طياتها بشكل واضح و صريح مبدأ المساواة و مبدأ حسن النية حيث أوجبت أن يكون الإطار الذي يتم فيه التعاون الثقافي إطارا

[1] محمد هشام هامل ،عبد القادر البفيرات ،الحق في التنوع الثقافي في القانون الدولي المعاصر ،مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،(العدد.05 ،المجلد 13 ،أكتوبر 2021)،ص.387.

[2] المرجع نفسه.

[3] صادق العلالي ،مرجع سابق ،ص.253.

واسعا في المساواة بين الدول، كما انه تعني القيام بالتعاون طبقا لمبدأ حسن النية و حتى يتحقق التعاون بين الدول و يتجسد واقعيا أشارت المادة الحادية عشر، و على حرص الدول في سعيها لتحقيق التعاون الدولي على احترام المساواة في السيادة بين بعضها البعض، و أن المساواة في السيادة ليست مقتصرة على جانب دون آخر سواء كان الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي[1].

فلهذا ألزم مؤتمر منظمة اليونسكو المنعقد من 17 / 10 / إلى 21 / 11/ 1972 في توصية رقم 3312، و كل الدول الأعضاء على الامتناع عن كل توسع ثقافي أي ضرورة تجنب كل عمل من شأنه جعل الثقافة وسيلة للتدخل[2].

ففي الآونة الأخيرة من سنة 2015، واعتمدت الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو إستراتجية مكملة لتعزيز إجراءات اليونسكو إلى حماية الثقافة، و لعل أبرز مثال على ذلك إعادة بناء الأضرحة في تمكبكتوا بمالي و التي دمرتها مجموعة عنيفة، وإلى جانب ذلك عملت على تدريب الموظفين العسكريين في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، و هو ما يدعوا الدول الأعضاء إلى إدراج مبادئ توجيهية و تعليمات بشأن الممتلكات الثقافية في لوائحها العسكرية بالتعاون مع منظمة اليونسكو[3].

فالمنظمة تحث على ضرورة تجسيد التعاون الثقافي بين الدول على أرض الواقع في إطار يحترم كل طرف الآخر، و يراعي الخصوصية و التعدد الثقافي للمجتمعات و الجماعات المشكلة للنسيج الاجتماعي، و حتى تتفادى أي صراع أو صدام قد يحدث و احترام السيادة كشرط أساسي في كل التعاملات و العلاقات الثقافية، و التأكيد على عدم استخدام و لعب ورقة التعاون الثقافي خاصة القوى الكبرى التي قد تستخدمها كبعد و حجة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول حتى لا تمارس أي شكل من أشكال الهيمنة و السيطرة على الدول الضعيفة، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث صدامات و صراعات دولية.

---

[1]. المرجع السابق ،ص.351.
[2] فاطمة بلحنافي،مرجع سابق ،ص.20.
[3] روجر أوكيف و آخرون ،حماية الممتلكات الثقافية دليل عسكري ،ص.ص.12.11.
https://books.google.dz/books?hl=ar&lr=&id=_lBHDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PA8&dq=%D

المطلب الثاني: حماية اللغة وصيانة الدين كتعبير ثقافي

في مقابل أكثر من 190 دولة ذات سيادة تحصي 5000 اثنية تتكلم لغتها الخاصة و لها ثقافتها الخاصة بالمجموعة، بحيث دشن سقوط جدار برلين سنة 1989 على المستوى الدولي مرحلة جديدة فيما يخص الصراعات الاثنية الداخلية، و ظهرت في عالم ما يعرف إعادة التشكيل بوادر تشجيع أشكال التعدد الثقافي المبنية على احترام الهويات الفرعية و حقوق الأقليات في إطار صيانة الحق في التنوع الثقافي و ساهمت عالمي في إشاعة الخطاب السياسي المرتبط بالتعدد الثقافي[1].

فعلى اعتبار أن اللغة و الدين من ابرز مظاهر التنوع الثقافي، و من أهم العوامل التي تعتبر سلاح دو حدين في الحفاظ على وحدة المجتمعات أو في تفككها لما لها تأثير على الأفراد داخل الجماعات، و لهذا ركزت منظمة اليونسكو على ضرورة حماية هذا التعدد و السعي على جعله أداة للتقارب بين الأفراد و الشعوب و الأمم، و اعتباره مؤشرا فاعلا في تحقيق التعاون الثقافي الذي يصون كل الثقافات على اختلاف مشاربها بالتركيز على الاتفاقيات و التوصيات التي تشمل المجموعة الدولية ككل.

الفرع الأول: حماية اللغة كشكل من أشكال التعبير الثقافي

إن اللغة اليوم أصبحت تعرف على أساس مطهرين متقابلين، واحدهما مادي ملموس و هو اللفظ الذي ينطق أو مجموعة الأشكال الصوتية، و ثانيها ذاتي مجرد و هو المعنى الذي تستوعب فيه اللغة ميادين المعرفة الإنسانية المختلفة من أدب و دين و فلسفة و ثقافة، و هي بهذين المطهرين السبيل الوحيد لترجمة الأفكار و المشاعر إلى ألفاظ و عبارات مفهومة مع أبناء مجتمعه الذين يشارك معهم الثقافة و الانتماء و الهوية[2].

و هو ما يبرز أن اللغة هي من أهم مظاهر التنوع الثقافي و من العناصر الرئيسية التي تحافظ على استقرار النسيج الاجتماعي لدى الأمم و الشعوب، وكما لها أهمية على جميع الأصعدة

---

[1] باتريك سيدفان،الدولة و التعدد الثقافي ،ترجمة المصطفى الحسوني ،(الدار البيضاء: درا توبقال للنشر ،ط1، 2011) ،ص.15.

[2] حاتم علو الطائي ،نشأة اللغة و أهميتها ،مجلة دراسات تربوية ،مركز البحوث و الدراسات التربوية ،(العدد 06 ،مارس 2009) ،ص.198.

التاريخية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و عنصرا مهما للهوية و أساسي للحفاظ على السيادة.

و ترى منظمة اليونسكو أن التعدد في اللغات يعزز الاندماج، و حيث أن اليوم الدولي للغة الأم تؤمن فيه المنظمة بأن التعليم و بخاصة التعليم القائم على اللغة الأولى أو اللغة الأم ينبغي أن يبدأ في السنوات الأولى في إطار رعاية الطفولة المبكرة فضلا على أن التربية هي أساس التعليم[1]، فهي تعمل على حماية اللغات بوصفها شكل من أشكال التعبير الثقافي و أحد المقومات الجوهرية للهوية و الركيزة الأساسية في الاتصال و الاندماج الاجتماعي و التعليم و التنمية، و لقد أحصت اليونسكو 6000 لغة معرضة للاندثار[2]، فهي تسعى جاهدة لحمايتها و صونها لتجسيد التعدد اللغوي و تكريس ثقافة تعدد اللغات الذي يسهم في تحقيق التضامن بين الدول المبني على التفاهم و التسامح و الحوار بين شعوب المعمورة.

لقد كان الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي هو على ما يبدو صك فريد من نوعه من حيث أنه يورد حقوقا مصنفة بصورة صريحة على انه حقوق ثقافية، فقد نصت المادة الخامسة من الإعلان على ما يلي[3]: يقتضي ازدهار التنوع المبدع للإعمال الكامل للحقوق الثقافية، و كما حددت في المادة السابعة و العشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و في المادتين الثالثة عشر و الخامسة عشر من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و بناء على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه و إبداع أعماله و نشرها باللغة التي يختارها و خاصة بلغته الأصلية، و لكل شخص الحق في تعليم و تدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية احتراما كاملا، و ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها، و أن يمارس تقاليده الثقافية الخاصة في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

فاللغة تقف على رأس مظاهر التنوع و هو الركن أساسي الذي تقوم عليه أي هوية ثقافية محلية ،حيث تفتخر كل أمة بمزايا لغتها فهي ضرورية للتعبير عن أي ثقافة لأنها تساعد على إيصال

---

[1] الأمم المتحدة ، اليوم العالمي للغة الأم 21 فيفري ،دور التكنولوجيا في التعليم متعدد اللغات : التحديات و الفرص ،ص.01
https://www.un.org/ar/observances/mother-language-day.

[2] المرجع نفسه.

[3] مجلس حقوق الإنسان ،تعزيز و حماية جميع حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ،الدورة 14 ،22 مارس 2010 ،ص.06.

القيم و العادات و التقاليد، و يعزز مشاعر الهوية الجماعية من خلال التضامن، فاللغة جزء لا يتجزأ من ثقافة الشعوب و الأمم، فلهذا كان هناك إدراك عالمي بأن اللغات تلعب دورا حيويا في التنمية من خلال ضمان التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات و أيضا تحقيق التعليم السليم و الجيد للجميع، و الذي بدوره يعزز التعاون و يبني مجتمعات المعرفة الشاملة و يحافظ على التراث الثقافي[1]، ولهذا ركزت منظمة اليونسكو على حماية و صيانة اللغات من أي سلب سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

و قد كان لمنظمة اليونسكو توصيات بشأن تعزيز التعددية اللغوية و استخدامها و تعميم الوصول إليها، و تم اعتماد الوثيقتين الأخيرتين من قبل المؤتمر العام لليونسكو في أكتوبر 2003، فهي التي تحث على ضرورة تعاون الجميع من أجل اتخاذ الخطوات التالية[2]:

-الحفاظ على التنوع اللغوي و دعم الإبداع و التعبير و النشر بأكبر عدد ممكن من اللغات.

-تشجيع التنوع اللغوي على مستويات التعليم و تعزيز تعلم العديد من اللغات منذ الصغر.

و قد عالجت اليونسكو العديد من القضايا بين الدول الأعضاء بعقدها لمنتديات و مؤتمرات من اجل بناء القدرات و تعزيز السياسات اللغوية في الدول الأعضاء خاصة في القارة الإفريقية، فعلى سبيل المثال المؤتمر الحكومي الدولي المعنى بالسياسة اللغوية في إفريقيا الذي عقد في هراري سنة 1997، و بالتركيز بشكل خاص على لغات الشعوب الأصلية و تعدد اللغات، و في سنة 2004 تم إطلاق مبادرة بناء القدرات لحماية اللغات و التقاليد و التعبيرات الشفهية في إفريقيا حتى جنوب الصحراء الكبرى[3].

و هو ما جعل اليونسكو تعمل على حشد الجميع لتحقيق التعاون الدولي و تعزيز دورها و عملها في مجال اللغات المهددة بالانقراض بخلقها للآليات و مكانز مات، و وضع استراتجيات لحماية اللغات من الاندثار و صيانة التنوع اللغوي الثقافي و تعزيزه ، ففي الجزائر مثلا تضمن التعديل في الدستور الصادر بموجب القانون 16-01 ،المؤرخ في 06 مارس 2016 إدراج اللغة

[1]Ritu mathur ,Language and Cultural Diversity,p.01,to:(24/05/2020).

.https://www.linkedin.com/pulse/language-cultural-diversity-ritu-mathur

[2]Rieks smeets ,UNESCO Activities for Safeguarding Endangered languages ,p.02.

https://lingsib.iea.ras.ru/en/articles/smeets.shtml.

[3]المرجع السابق ،ص.02.

الأمازيغية كلغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية بموجب المادة الرابعة من الدستور، و مع التزام الدولة بترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني[1].

و هذا الاهتمام بالتعدد هو الحفاظ على الخصوصية الثقافية للأفراد و الشعوب و الأمم من خلال إبراز دور و مكانة لفتهم في البحث العلمي الذي من شأنه أن يحقق التعاون الثقافي و اكتساب المعارف بين البشرية جمعاء، و عدم فرض لغة معينة كلغة بحث و معرفة و التي من شانها أن تؤدي إلى حدوث صدام و صراع بين الدول بشكل سلبي على كل ما تسعى إليه منظمة اليونسكو في ضمان الحق في التنوع و تكريس ثقافة التعدد اللغوي.

و للوصول إلى الأهداف التي رسمتها منظمة اليونسكو فإنها خصصت للغة العربية يوم عالمي تحتفل به و هذا بتاريخ 18 ديسمبر من كل سنة، و قد أبرزت السيدة " ايرينا بوكوفا " المديرة العامة لليونسكو سنة 2005 الدور التاريخي للغة العربية في البحث العلمي و نشر المعرفة[2]، و قد أبرزت المتحدثة أهمية التعدد اللغوي للأوساط المعنية بالبحث العلمي في الوقت الحاضر، و أكدت التزام اليونسكو على تعلم العلوم باللغة العربية، و دعت جميع شركاء المنظمة بتعزيز الجهود و المساعي إلى إعداد الكتب المدرسية و المواد التربوية تكون ناطقة باللغة العربية من اجل الصالح العالم للبشرية في إطار دعم و تعزيز تعدد اللغات و تعدد الثقافات في الأمم المتحدة.

فاللغات تبقى من الركائز الأساسية المشكلة لهوية الأفراد و الجماعات و فاعلا مؤثرا في جعلهم يعيشون في كنف السلام، كما أنها مقوم استراتيجي للسير نحو تحقيق التنمية المستدامة و جعله جسر ربط و تواصل بين ماهو محلي و عالمي، و هو ما يجعلنا نؤكد على أن أي محاولة لتغليب لغة عن أخرى أو تهميشها قد ينجر عنه نوع من تهديد العيش بسلام.

لذلك تدعوا منظمة اليونسكو الحكومات و هيئات الأمم المتحدة، و منظمات المجتمع المدني و المؤسسات التعليمية و الجمعيات المهنية، و جميع الجهات المعنية الأخرى إلى مضاعفة

---

[1] صلاح الين بوجلال ،الحماية القانونية الدولية للتنوع الثقافي و أدوات التعبير الثقافي ،مجلة العلوم الإنسانية ،ا(لمجلد أ ،العدد 49 ،جوان 2018) ،ص.140.

[2] أخبار الأمم المتحدة ،في يوم اللغة العربية اليونسكو تبرز الدور التاريخي للغة العربية في البحث العلمي و نشر المعرفة ،ص.01،في:(2005/12/18).

https://news.un.org/ar/story/2015/12/243402

أنشطتها الرامية إلى ضمان احترام و تعزيز و حماية اللغات، و لاسيما اللغات المهددة و ذلك في جميع مجالات الحياة الفردية و الجماعية[1].

و لقد مورست ضغوط كبيرة من اجل تجسيد و إبراز الحق في اللغة كخصوصية ثقافية تميز المجتمعات عن بعضها البعض بسبب عدم التوافق في الآراء و التصورات بين الفاعلون في المجتمع الدولي، و هو ما عزز فكرة تبني هذه الحقوق اللغوية كمعزز لحقوق الإنسان حتى يتمكن من تحقيق ذاته و يكرس له حقه في التنوع و التعدد اللغوي، فكان بيان جيرونا في سبتمبر2011[2]، و إضافة لمنظمة اليونسكو و مؤيدا لكل الخطوات و المساعي التي تقوم بها لتحقيق هذا الهدف و جعله مسألة عالمية يتحمل مسؤوليتها الجميع، بحيث كان البيان بمثابة دعم و مساندة لكل الجهود التي تقوم بها منظمة اليونسكو في حماية و صيانة اللغات و الذي نص على:

–التنوع اللغوي هو تراث عالمي يجب تقديره وحمايته.

–إن احترام جميع اللغات والثقافات أمر أساسي في عملية بناء الحوار والسلام والحفاظ عليهما في العالم.

–يتعلم جميع الأفراد التحدث في قلب مجتمع يمنحهم الحياة واللغة والثقافة والهوية.

–اللغات المختلفة وطرق التحدث المختلفة ليست فقط وسائل اتصال، و هم أيضًا البيئة التي ينمو فيها البشر وتتبنى الثقافات.

–ولكل مجتمع لغوي الحق في استخدام لغته كلغة رسمية في أراضيه.

–يجب أن يساهم التعليم المدرسي في هيبة اللغة التي يتحدث بها المجتمع اللغوي في الإقليم.

–من المستحسن أن يكون لدى المواطنين معرفة عامة بمختلف اللغات، ولأنها تفضل التعاطف والانفتاح الفكري وتساهم في تعميق معرفة المرء بلغته.

---

[1]. فاطمة بلحنافي ،مرجع سابق ،ص.39.

[2] إعلان جيرونا ،سبتمبر 2011 ،ص.01.

https://stringfixer.com/ar/Barcelona_Declaration

–تمثل ترجمة النصوص وخاصة الأعمال العظيمة لمختلف الثقافات عنصرًا مهمًا للغاية في العملية الضرورية لزيادة التفاهم والاحترام بين البشر.

–وسائل الإعلام هي مكبر صوت متميز لإنجاح التنوع اللغوي ولزيادة مكانتها بكفاءة ودقة.

–يجب أن تعترف الأمم المتحدة بحق المرء في استخدام لغته وحمايتها باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية، و هو ما سارت على نهجه الجمعية البرلمانية من خلال لجنة الثقافة و العلم و التعليم بدعمها لجهود منظمة اليونسكو بتعزيز التدابير الخاصة بحماية و إحياء اللغات المهددة بشدة بالانقراض من خلال قرارها رقم 1769، و المؤرخ في 12 / 11 / 2010 في نسخته الأخيرة[1]، و الذي يتضمن إعلان خاص بحماية اللغة و صيانتها لأنها جزء لا يقدر بثمن من التراث الثقافي و التنوع اللغوي عنصرا أساسيا من عناصر التنوع الثقافي، و ركزت على ضرورة حماية اللغات المهددة بالتهميش و الإقصاء في كثير من مناطق العالم.

و لأن منظمة اليونسكو تعمل على تجسيد أهدافها ميدانيا فإنها لاقت مساندة من طرف الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي و الذي يتكون من مهنيين ثقافيين من جميع أنحاء العالم و الذي تأسس في كندا و تقع أمانته في مونتريال بتاريخ 2007/07/19 [2]، و هذا التحرك الكبير للمجتمع المدني للمطالبة باعتماد و تطبيق اتفاقية منظمة اليونسكو لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي و التصديق عليها من الجميع حتى تحقق أهدافها بتكافل جميع جهود مؤسسات و منظمات المجتمع المدني، ليحقق التواصل بين شعوب المعمورة و يعيشون في كنف الأمن و السلام، و بتاريخ 16 ماي 2007 وبموجب قرار المؤتمر العام لليونسكو رقم 5/33 في دورته الثالثة والثلاثين في أكتوبر 2005، وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008 سنة دولية للغات لتعزيز الوحدة في إطار التنوع ولتعزيز التفاهم الدولي من تعدد اللغات والتعدد الثقافي، وأهابت الجمعية العامة بالدول الأعضاء و حثتهم على ضرورة التشجيع على المحافظة لكل اللغات التي تستخدمها شعوب العالم وحمايتها و صيانتها[3].

---

[1]Resolution 1769 (2010) Final version ,Strengthening measures to protect and revive highly endangered languages ,p.01,to :(12/11/2010).

.https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=17930&lang=en

[2]الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي ،ص.01 ،19 / 07 / 2007.

https://ficdc.org/ar/.

[3]اليوم الدولي للغة الأم ،تعزيز التعدد اللغوي من أجل التعليم الشامل والاندماج في المجتمع،ص.01 ،في:(2021/02/21)

https://ayyamsyria.net/amp/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-/

الفرع الثاني : صيانة الدين كعامل للتعبير الثقافي

لقد كان للديانات تأثير كبير على العلاقات بين الدول ،فالمعتقدات و الاعتبارات الدينية كانت وراء أعمق الأحداث و التحولات السياسية العالمية (كالفتح الإسلامي، الحروب الصليبية، أو الحروب الأوروبية في القرون الوسطى)، ففي القرن العشرين برزت بقوة الدوافع الدينية في العمل السياسي العالمي، و تمثل في ذلك في العديد من المؤشرات ولعل أبروزها قيام عدد من الدول على أساس ديني (باكستان و اسرائيل مثلا) و كذا تعدد الجماعات و التيارات العابرة للقوميات و التي لم تقتصر على ديانة بذاتها، بل شملت كل الديانات السماوية سواء المسيحية أو اليهودية أو الإسلام و التي تصاعد تأثير هذه الجماعات لصياغة و تشكيل السياسية العالمية[1].

و تبدو أهمية العامل الديني في العلوم الاجتماعية مركزية في الكثير من النظريات المؤسسة، و قد ابرز "دوركايم" في كتابه "الأشكال النموذجية للحياة الدينية "، حيث أنطلق من فرضية أن كل المؤسسات الاجتماعية الكبرى تقريبا تنشأ عن الدين، و دعا إلى أن نجد في الدين التعبير المختصر للحياة الاجتماعية بأسرها، و بالتالي فهي تمثل المبادئ الكبرى لتأسيس المجتمع[2].

فحتى على مستوى الممارسة نجد أشكال التعبير الديني تشمل مظهر المرء و ما يختاره لنفسه من الثياب، كارتداء الحجاب و النقاب و الرقع و القميص للمسلمين، أو ارتداء اللباس المميز للرهبان و الراهبات المسيحيات، أو ارتداء القلنسوة بالنسبة لليهود، و كما تشمل أشكال التعبير الديني دور العبادة من مساجد و مآذن و كنائس و مقابر و مدافن و مواقع دينية ... الخ[3]، فدولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية تدع لمواطنيها الحرية في اعتنقا أي دين يرونه مناسبا لهم وفق قناعتهم و بتشريعات و قوانين تسمح لهم بذلك، و هو ما من شأنه أن يكون له تأثير على تحقيق التعاون الثقافي بين الدول و تحد من الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو لتحقيق ذلك، ولأن القوانين و التشريعات الأمريكية قد تستغلها لفرضها على بقية الدول في جعل الأفراد أحرار

[1] عبد الخبير عطا محروس ،أماني صالح ،العلاقات الدولية البعد الديني و الحضاري ،(دمشق: دار الفكر،2008)،ص.14

[2] غي هرمية و مجموعة من المؤلفين ،معجم علم السياسة و الدراسات السياسية ،ترجمة: هيثم اللمع ،(بيروت: دار مجد ،ط1،2005) ،ص.219.

[3] صلاح الين بوجلال ،الحماية القانونية الدولية للتنوع الثقافي و أدوات التعبير الثقافي ،مرجع سابق ،ص.136.

في اعتناقهم أي ديانة بكل حرية، و قد تجبرهم على ذلك و تستغلها كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حماية حقوق الإنسان و حرية اختيار المعتقد، و هو ما من شأنه أن يؤثر على النسيج الاجتماعي و المكونات الاجتماعية للأمم و الشعوب، فالدين هو أحد الروابط التي تجمع الشعوب و الأمم و تساعد على تحقيق تماسكهم الوطني بالمعتقد الديني، و هذا عكس ما موجود في الولايات المتحدة الأمريكية التي ليس لها دين راسخ فهناك حرية الأديان تكفلها لائحة الحقوق[1].

و رغم ذلك إلا أن منظمة اليونسكو تسعى جاهدة لتحقيق مبدأ الحق في التنوع و التعدد الديني، فقد تضمنت اتفاقيتها بخصوص الإعلان العالمي للحق في التنوع الثقافي و في ديباجتها أبرزت أهمية التنوع باعتباره إرث للبشرية و ذكرت أن التنوع الثقافي يزدهر في كنف الديمقراطية و التسامح و العدالة الاجتماعية و الاحترام المتبادل بين الشعوب و الثقافات ليحقق السلام و الأمن على الصعيد المحلي و الوطني و الدولي[2]، و تقر بأن تنوع أشكال التعبير الديني يعد عاملا هاما حتى يمكن الأفراد و الشعوب من التعبير عن أفكارهم و قيمهم و عاداتهم و تقاليدهم، و لعل أحداث 11 سبتمبر 2001 بتفجير برجي التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية، و تم ربط الغرب الإرهاب بكل ماهو إسلامي، و هذا من خلال تركيزها على وسائل الإعلام خاصة التلفزيون بتقديمهم لصور على أن المسلمين أوغاد و معتوهين و إرهابيين، و أنهم قتلة و تجار نساء، و يصفون العرب بأنهم قوم أشرار و مغفلين[3].

و لقد ساهم الإعلام الغربي في رسم صورة نمطية لدى مواطنيه بأن المسلمين يتبنون التطرف و العنف و ينبذون العلمانية، و يشوهون مصطلح الجهاد في الإسلام بتأكيدهم على أن الإسلام دين حرب، و ينظرون إلى الدين الإسلامي بأنه دين يتنافى مع الحضارة، و الثقافة الإسلامية قائمة على الإساءة للمرأة و تفرق بين الجنسين، ويروجون لفكرة أن المسلمون كتلة متحجرة مغسولة الدماغ ذات صوت أحادي و لا تتسامح مع الآراء التي تختلف معهم، فهذا الوصف في حد ذاته قد يؤدي إلى حدوث و قيام نزاعات على أساس ديني و هذا يؤدي إلى تصادم، و لا

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي / انجليزي) ،مرجع سابق ،ص.214

[2] اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ،المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ،باريس 2005/10/20 ،المادة 02 ،المبدأ 03.

[3] أسماء فريد الرجال ،الاسلاموفوبيا ،مجلة مفاهيم ،(العدد. 61 ،جانفي 2010)،ص.18.

تحترم تعدديتهم بخلاف الأديان الأخرى[1].

و هذا ما خلق الحقد و الكراهية بين المجتمعات و الشعوب ،فالغرب حاربوا كل ما يمثل الإسلام في أوروبا بالإساءة في العديد من المرات إلى الرسول محمد صلى الله عليه و سلم، و مطالبتهم بغلق المساجد و حضر الآذان ،و تشديدهم على خلع الحجاب و النقاب و البرقع من أوطانهم، و وصل الآمر إلى الاعتداء الجسدي على المسلمين و تصفيتهم ،وقابلهم المسلمون باحتجاجات و مظاهرات وصلت بمطالبة سلطات بلدانهم بقطع كل العلاقات السياسية و الاقتصادية و لثقافية مع الغرب، و حتى أنهم هددوا هذه الدول بقيامهم بعمليات فدائية داخل هذه البلدان الغربية.

و أمام هذه الانزلاقات الخطيرة المهددة للسلم و الأمن الدوليين طالبت منظمة اليونسكو بضرورة احترام حرية التعبير و الابتعاد عن المعلومات المغلوطة لتعزيز و صيانة التنوع و التعدد الثقافي، و هذا ما أكده بيان الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات و أمناء المكتبات (إيفلا IFLA)[2] بشأن كل وسائل الإعلام أن المعلومات لابد أن تضمن الحرية و المساواة و تحقيق التفاهم و السلام على الصعيدين العالمي، و أكد الاتحاد العالمي على أن الحرية الفكرية حق لكل فرد سواء في اعتناق الآراء أو التعبير عنها أو في التماس المعلومات و تكييفها، و هذا هو حق أساس الديمقراطية التي تسعى منظمة اليونسكو لإثرائه و حفظ الحق في التنوع الثقافي، و هي إحدى الوظائف الرئيسية و الجوهرية للمنظمة في ضمان الحق للجميع في التعدد و التنوع على المستوى الثقافي و الحضاري، وأثناء استقبال "إيرينا بوكوفا" المديرة العامة لمنظمة اليونسكو لأعضاء المركز الدولي للحوار بين الأديان في منظمة اليونسكو ركزت على إبراز دور و جهود المنظمة في تعزيز التسامح والاحترام والتفاهم المتبادل بين الثقافات والشعوب بما فيها من عقائد مختلفة، وصرحت المديرة العامة بأن "الحوار بين الثقافات والأديان ضروري اليوم في عالمنا الذي يشهد تغيراً عميقاً وتتحول فيه المجتمعات بسرعة، و أكدت أننا بحاجة إلى بناء جسور جديدة للحوار وتعزيز التسامح ومكافحة جميع أشكال التمييز[3].

---

[1] المرجع نفسه.
[2] فاطمة بلحنافي ،مرجع سابق ،ص.45.
[3] إيرينا بوكوفا تستقبل أعضاء المركز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في اليونسكو،ص.01،في:(2014/01/24)
https://news.un.org/ar/story/2014/01/195762

كما قالت المديرة العامة "من المهم في عصر العولمة هذا أن ندرك أن الناس يعتبرون أنفسهم متعددي الهويات والانتماءات أكثر فأكثر وذلك نتيجة التحول الاجتماعي والتكنولوجيات الجديدة وتدفقات الهجرة، وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن نثمن التنوع والتنوع الديني من أجل احترام وفهم أكبر"[1]، وأكدت على أن العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (2013–2022) الذي عُينت فيه اليونسكو كوكالة رائدة و كإطار مناسب لبناء أشكال جديدة للحوار على المستوى العالمي[2]، و حتى تكون المنظمة أحد الآليات التي تحقق التوافق بين الشعوب و الأمم و فهم الآخر، و هو ما من شأنه أن يحقق التواصل يبتعد كل البعد عن أي شكل من أشكال الصراع و الصدام الذي له تأثير مباشر على الأمن و السلم الدوليين.

و نظرا لحساسية هذا البعد الديني في العلاقات بين الدول و تأثيره المباشر و القوي على التلاحم بين شعوب المعمورة ، فقد وجدت منظمة اليونسكو مساندة و تأييد من طرف العديد من المنظمات الدولية لتكريس و صيانة هذا الهدف، فقد أشارت منظمة التعاون الإسلامي التي شاركت في فعاليات مؤتمر الأطراف[3]، ففي الاتفاقية الدولية لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي بباريس من 10 إلى 12 جوان 2015، على ضرورة تعزيز الحوار و التعاون بين الثقافات، و أشارت إلى وجود قسم بالمنظمة مخصص لدراسات التنوع الثقافي و يكون مدعما بفعالية للأهداف الرئيسية للاتفاقية من خلال تكريس مبادرة تحالف الحضارات، و سعت إلى تدريس التاريخ و الثقافة من أجل القضاء على التحيز و التمييز تجاه الطوائف الثقافية الأخرى، و تعمل على تخفيف كافة أنواع التمييز و أشكال التحيز تجاه نظم المعتقدات الدينية، و هو دعم لكل الجهود المبذولة لمنظمة اليونسكو في تحقيق الأهداف التي ترمي إلى تجسيدها يجعل من العالم خالي من الصراع الثقافي بتفعيل فكرة التعاون من خلال الحق في التنوع الثقافي الذي يكون مكسبا للبشرية جمعاء.

و من الآليات التشريعية كذلك وردت خطة عمل تابعة للإعلان بشأن التنوع الثقافي، وهي خطة جينف 2003 و التي كانت إضافة لكل الجهود التي تبذلها المنظمة، بحيث أنها اعتبرت أن التنوع حافزا لاحترام الهويات الثقافية و الأديان، فالدين عامل جوهري في تطوير المجتمعات

[1] المرجع نفسه.
[2] المرجع نفسه.
[3] مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي ،الدورة 25 ،باريس من 12 إلى 10 جوان 2015 ،ص.09

من خلال الحوار بين الثقافات، فهي تطالب بوضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي و كذا ضرورة احترام و العمل بوثائق و إجراءات و توصيات منظمة اليونسكو[1]، و تلح على ضرورة إنشاء أفواج عمل إقليمية و دون إقليمية لتعزيز جهود التكامل و تكريس التعاون الدولي الثقافي الذي تسعى اليونسكو لتجسيده ميدانيا.

فمنظمة اليونسكو تسعى جاهدة لتحقيق التعايش بين الأديان الذي يؤسس للتعايش بين الحضارات و الثقافات لأنها ترى بأن معيار رقي الإنسان عندما يقبل الثقافة مع الآخر و تجسيد ثقافة التعددية كمؤشر على التواصل بين أبناء البشر، و اكتشاف ثقافة الآخرين في إطار تفاهم الكل بأن الحق في التنوع الثقافي و التعدد الديني هو من أعلى السمات التي تجسد الوحدة و الاتفاق و تكريس جهود المنظمة التي تدعم كل مبادرات خاصة الحوار بين الأديان الذي يحقق فعليا التعاون الثقافي على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة

لقد أعطت منظمة اليونسكو للثقافة دورا محوريا و مركزيا في تحقيق أهداف التنمية الشاملة بأبعادها الثلاث ،البشرية ،الاقتصادية ،البيئية ،و هذا بالتركيز على التعليم و البيئة و النمو الاقتصادي و المساواة بين الجنسين ،و تكافؤ الفرص و التمكين متاح للجميع ،و هو ما تسعى لجعله من أهم الآليات التي تحقق مسعاها في هندسة لتعاون ثقافي بين الشعوب و الأمم تضمن خلاله التنمية للجميع.

لقد تطور مفهوم التنمية و أصبح هناك ما يعرف بالتنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع و ترقية الإنسان ،و كذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع :الفرد ،الجماعة ،المؤسسات الاجتماعية المختلفة ،المنظمات الأهلية ،بالإضافة إلى ذلك استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد و قياس مستوى معيشته و تحسين أوضاعه[2].

فالتنمية البشرية هــي عملية توسيع خيارات السكان، و أهم هذه الخيارات الواسعة هو عيش

[1] خطة العمل جينف – جينف 2003 ،التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي ،ص.01.

https://www.itu.int/net/wsis/outcome/booklet/plan_action_C8ar.html

[2] نصر عارف ،مفهوم التنمية ،ص.02.
https://ebook.univeyes.com/43037/pdf-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

حياة طويلة و صحية و التعليم ركيزة أساسية فيها، و الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى حياة محترمة[1]، فمن خلال هذه التنمية يستطيع الأفراد التمكن من الوصول إلى هذه الخيارات مما يمنحهم الفرصة في عيش حياة لائقة و منتجة تتلاءم مع كل ما يحتاجونه و تحقق مصالحهم.

كما أن التنمية المستدامة التي تأخذ في اعتبارها التوازنات و الأنساق و البيئة من خلال خلق بيئة إنسانية نظيفة قادرة على تجديد مواردها لضمان حق الأجيال القادمة، و في الوقت نفسه يحسن من مستوى معيشة الأفراد و المجتمع[2]، فالتنمية المستدامة تسعى لتحقيق ثلاث أولويات حتى تحقق التنمية الشامة بأبعادها الثلاث فهي تركز على الحفاظ على الآليات البيئية، و استدامة الموارد، و الحفاظ على التنوع الحيوي حتى تتمكن من الاستمرار في دعم الحياة الإنسانية و الحفاظ على نوعية البيئة و المخزون طويل المدى للموارد الحية التي حق الأجيال المقبلة، و يكون للأجيال القادمة الحق في الاستفادة من هذه الثروات باستغلالها استغلالا يكرس لهم الحق في ذلك[3].

الفرع الأول: مبادرات منظمة اليونسكو لتحقيق التنمية الشاملة

لقد كرست منظمة اليونسكو لضرورة إقامة شراكات بين القطاع العام و الخاص و المجتمع المدني (و هي الأطراف الثلاث المجسدة للحكم الراشد)، فهي ترى أن الدولة وحدها غير قادرة على صيانة و تعزيز التنوع الثقافي المحقق للتنمية البشرية و المستدامة، فالمادة الحادية عشر من الإعلان العالمي بشان التنوع الثقافي حث على ضرورة إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني و التي تنص على أنه "لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تكفل صون وتعزيز التنوع الثقافي الضامن للتنمية البشرية المستديمة، ويجدر في هذا الإطار التأكيد من جديد على الدور الأساسي الذي تؤديه السياسات العامة، وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني "[4].

فبمناسبة اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، وناشدت السيدة "ايرينا بوكوفا"

---

[1] مارثن غريفثي ،ثيدي أوكالاهن ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،(دبي: دار روثليدج ،ط1 ،2002) ،ص.146.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي / انجليزي) ،مرجع سابق ،ص.131

[3] مارثن غريفثي ،ثيدي أوكالاهن ،لمفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ،ص.148.

[4] المادة 11 من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ،باريس 02 نوفمبر 2001.

المديرة العامة لليونسكو الأعضاء في اليونسكو على إدراج الثقافة والتنوع الثقافي في برنامج التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام 2015، وقالت السيدة ايرينا " يمثل تنوعنا الثقافي تراثاً مشتركاً للبشرية، فهو مصدر لتجدد الأفكار والمجتمعات، و يتيح للمرء أن ينفتح على الآخرين وأن يبتكر أفكاراً جديدة، ويتيح هذا التنوع فرصة ثمينة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة"[1].

فعلى اعتبار أن التراث الثقافي الغير مادي كقوة دافعة للتنوع الثقافي و محرك للتنمية المستدامة، و صون التراث الثقافي غير المادي يمكن أن يساهم بشكل فاعل في التنمية المستدامة في إطار كل من الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030[2]، إضافة إلى ذلك إسهامها في نشر ثقافة السلام و الأمن كما أنها تقدم إرشادات إلى الدول الأطراف بشأن كيفية تعزيز دور التراث الثقافي غير المادي كمحرك و ضامن للتنمية المستدامة، و كيفية دمج مسألة صون التراث الحي بشكل كامل في صلب خططها و سياساتها و برامجها الإنمائية من خلال تنفيذ الاتفاقية المعتمدة سنة 2016[3].

ويظهر تقرير اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاقتصاد الإبداعي، وأن الاقتصاد الإبداعي هو من أسرع القطاعات نمواً في العالم، فقد حققت التجارة العالمية للسلع والخدمات الإبداعية رقماً قياسيا بلغ 624 مليار دولار أمريكي في عام 2011، أي ضعفي ما كان عليه في عام 2002 [4]، و قالت المديرة العامة لليونسكو "إن التنوع الثقافي يوفر فرص العمل ويعد مصدرا للدخل، كما أنه يحمل هويات ومعايير جماعية، ومعززا بذلك التماسك الاجتماعي والثقة بالنفس في العالم الذي تسوده العولمة"[5].

فمنظمة اليونسكو تبني منظورا مختلفا لخلفياتنا الثقافية من خلال إعادة التفكير في العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، فمفهوم الاقتصاد الثقافي أدى إلى تضمين المجال الثقافي في الاقتصاد، بحيث لا يمكن فيه اختزال الثقافة في قطاع واحد، بل يجب أن تكون الثقافة اليوم أكثر من أي وقت مضى حافزًا لجميع الأنشطة البشرية، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية، و كما تقدم العولمة

---

[1] اليونسكو ،لتنوع الثقافي عامل أساسي في عملية التنمية ،ص.02،في:(2014/05/21).

https://news.un.org/ar/story/2014/05/203152

[2] اليونسكو ،المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ،ص.14.

.https://www.iti-worldwide.org/pdfs/culture_indicators_ara.pdf

[3] المرجع نفسه.

[4] اليونسكو: التنوع الثقافي عامل أساسي في عملية التنمية ،2014/05/21 ،مرجع سابق ،ص.02.
.https://news.un.org/ar/story/2014/05/203152

[5] المرجع نفسه.

إمكانات جديدة تنبع من التفاعلات الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة[1]:

-يشجع الوعي العالمي بالبيئة الثقافية المشتركة الناس على التعرف بشكل أفضل على آثار هذه التفاعلات الثقافية والاقتصادية، و لاسيما عن طريق قياس الأثر الثقافي للمجموعات والأفراد بدقة أكبر.

-علاوة على ذلك فإن التحول نحو اقتصاد ثقافي سيكون له أيضًا تأثير كبير على التوظيف.

و قد نصت المادة الثالثة من الإعلان العالمي للتنوع الثقافي صراحة على أن " التنوع الثقافي بوصفه عاملا محركا للتنمية التي يجب الاهتمام بالفرد لأنه المصدر الرئيسي للتنمية ، فهي لا تعني النمو الاقتصادي فحسب، و إنما حيث هي أيضا وسيلة لبلوغ حياة فكرية كريمة و عاطفية و أخلاقية و روحية مرضية[2].

فالتنمية هي إحدى متطلبات حقوق الإنسان، و قد عملت الأمم المتحدة من خلال هيأتها و على رأسهم منظمة اليونسكو على تثبيت الارتباط بين التنمية و حقوق الإنسان من خلال الإعلان العالمي للحق في التنمية المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1986 و نص هذا الإعلان على تعزيز و تشجيع و احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، و أن التنمية عملية اقتصادية و اجتماعية و سياسة شاملة هدفها تمكين السكان من الرفاهية من خلال التوزيع العادل للثروة[3].

و قد ركز هذا الإعلان على مبادئ تركز على أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية، و لذلك يجب أن يكون هو المشارك الرئيسي في التنمية و المستفيد منها، و تحث الدول على وضع سياسات وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع الأفراد، و يتم ذلك بالاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات و التعاون بين الدول[4].

وفي هذا الصدد تسعى منظمة اليونسكو إلى التقرّب من شركاء رئيسيين لمشاركتهم في الجهود التي تبدلها لأجل إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة بالقضاء على الفقر

[1]Tripathi Santosh Kumar & Jaiswal Snehlata, " Purple Economy:-Component of a Sustainable Economy in India", IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM),(Vol.20, No.12, December 2018), p.01.

[2]المادة 03 من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ،باريس 02 نوفمبر 2001

[3]ليلى لعجال ،واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ،مذكرة شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة قسنطينة: قسم العلوم السياسية ،2010/2009) ،ص.77.

[4]إعلان الحق في التنمية ،اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986

والجوع وتوفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول سنة 2015، ما لم يتم تحسين فرص حصول سكان الريف على التعليم الأساسي، و هذا بالشراكة مع الوكالة الرائدة للتعليم من أجل سكان الريف[1]، فهي تسعى لتجسيد هذا المشروع في العالم بأسره و الوصول إلى كل المناطق المحرومة و المهشمة و المعزولة، و ركزت على دعوته للمنظمات الغير الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني للانخراط في هذا المسعى الذي ترى فيه المنظمة أن عامل التعليم هو الأساس المحقق للتنمية بأبعادها الثلاث البشرية و الاقتصادية و البيئية.

و على اعتبار أن التعليم هو أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فاليونسكو تعمل على رؤية عالم خال من الأمية للجميع دون استثناء و هذا بتحسين المهارات الأساسية للتعليم و من خلال قدرة الجميع على القراءة و الكتابة مما يسهل لكل الناس المشاركة في المجتمع دون أي نقص و يكون فاعلا و محركا لعجلة التنمية و مساهما في تحسين سبل الحياة، ومن أجل النهوض بمحو الأمية باعتباره جزء لا يتجزأ من مجال التعلم مدى الحياة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، و التي ركزت المنظمة على تحقيق الأهداف التالية[2]:

–إرساء أسس راسخة من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير تعليم أساسي جيد لجميع الأطفال.

–تعزيز مستويات محو الأمية الوظيفي للشباب والكبار الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية، و إنشاء بيئات متعلمة.

و جعله برنامج عالميا بعد عقد و خلال انعقاد الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر من سنة 2015، وركزت منظمة اليونسكو على أولويات أساسية يجب تحقيقها حتى تجسد فعليا أهداف التنمية المستدامة، و التأكيد على جعله برنامجا عالميا تستفيد من كل دول المعمورة، و لهذا فقد حددت الأولويات التالية[3]:

–التربية الجامعة وذات النوعية للجميع بهدف ضمان التنمية المستدامة.

---

[1] . موقف صادر عن منظمة اليونسكو.

/https://www.fao.org/erp/erp-fao-position-en/ar.

[2] عن منظمة اليونسكو ،بخصوص محو الأمية ،ص.01 .

.https://ar.unesco.org/themes/literacy

[3] عن منظمة اليونسكو ،اليونسكو وأهداف التنمية المستدامة ،ص.02.

https://ar.unesco.org/sdgs

– حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمقتنيات الثقافية.

– حل أزمة التعليم على مستوى العلم ،التكنولوجيا، والهندسة والرياضيات التي يواجهها عالمنا اليوم.

– الاستثمار في الشباب للحصول على تربية نوعية لسد الطريق على التطرف العنيف.

– التأكيد على دور حرية التعبير والحصول على المعارف في مجالات التنمية المستدامة.

– المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة من أجل التنمية والسلام المستدامين.

و نظرا لتزايد مظاهر عدم التسامح و أعمال العنف و الإرهاب، و كراهية الأجانب القومية العدوانية و العنصرية و معاداة السامية، و الاستعباد و التهميش ضد الأقليات الوطنية و الدينية و الاثنية و اللغوية و اللاجئين و العمال المهاجرون و الفئات الضعيفة في المجتمعات، و تزايد أعمال العنف و الترهيب التي ترتكب ضد أشخاص يمارسون حقهم في حرية الرأي و التعبير، و كل تلك الأعمال دعت منظمة اليونسكو إلى اعتماد (إعلان مبادئ بشأن التسامح) لعام 1995، لأجل اتخاذ التدابير الايجابية اللازمة لتعزيز التسامح لأنه ضروري للسلام و الأمن و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لكل الشعوب[1].

و هو ما يعزز بقبول الآخر و يحد من الإقصاء و التهميش لأي ثقافة و يعزز من الحق في التنوع و التعدد الذي يسهم في خلق التواصل بين الشعوب و الأمم و يحقق التنمية الشاملة بأبعادها الثلاث البشرية الاقتصادية و البيئية.

إن منظمة اليونسكو لا تذخر جهدا في تحقيق التنمية الشاملة في جميع أنحاء العالم من خلال إبرام اتفاقيات أو تنفيذ توصياتها حتى تجسد برنامجها الإنمائي الموجه للبشرية جمعاء، و في إيجاد فرص العمل و توفير الغذاء و التعليم و الرعاية الصحية للجميع.

وبتفعيل عنصر التوزيع العادل للثروة عن طريق ترشيد الحكم و تمكين الجميع من العيش برفاهية في عالم يؤمن بأن التعاون هو المصدر الأساسي و المقوم الفعلي لتحقيق الأمن و الاستقرار للأمم و الشعوب.

[1] م.م عبد الباسط عبد الرحيم عباس ،مبدأ التسامح في إطار المواثيق الدولية و التشريعات العراقية النافذة ،مجلة العلوم القانونية و السياسية ،(جامعة ديالي ،عدد خاص) ،ص.521.

.file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/340-f

المبحث الثاني: الحفاظ على الخصوصيات الثقافية و تجسيد مبادئ حقوق الإنسان

إن البشرية في هذا الكون تشترك في الكثير من ماحي و متطلبات الحياة، و على الرغم من التنوع و التمايز عن بعضها البعض، و لا يمكن لأحد أن يعيش في زاوية بعيدة عن الآخر أو بمعزل عنه دون أن يؤثر فيهم و يتأثرون به، فالأكيد أن الجميع ليس متطابق في كل شيء، بل حياتهم و سلوكاتهم و تصوراتهم تتنوع من مجتمع لآخر سواء على المستوى السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و حتى الثقافي فهي مجتمعات تعددية و قوميات و مذاهب و عقائد.

و للإنسان كل الحقوق و الحريات بأن يحافظ على هويته و عاداته و تقاليده، و يعيش بكرامة في إطار يدافع فيه على خصوصياته الثقافية التي لا يقبل أن تجزأ أو تهمين و تسيطر عليها ثقافة أخرى، فهو يصارع من اجل بقائها و دوامها حتى لا تذوب داخل ثقافات أخرى ،كما أنه يعمل على أن يتجاوب مع كل ماهو جديد دون القبول بأن ينسلخ على مكتسباته الثقافية.

و على هذا الأساس فقد ركزت منظمة اليونسكو على بذل الكثير من الجهود للحفاظ على الحق في التنوع و التعدد الثقافي و الدفاع عن كل أشكال التعبير الثقافي في إطار متعاون بين الجميع للحد من أي صراع قد يؤثر على الأمن و السلم الدوليين سواء على المستوى المحلي أو الوطني و حتى الدولي .

المطلب الأول: جهود اليونسكو في حماية و صيانة الخصوصيات الثقافية

إن كل مجتمع هو نتاج ثقافته الموروثة فهي الخريطة التي تحدد مساراته في الحياة، كما أنها تحدد أوضاعه الاجتماعية و خصوصياته الثقافية التي تكمن في الجوانب الأخلاقية و القيمية التي ينشأ عليها الأفراد داخل المجتمع الواحد فيشتركون فيها و يدافعون عنها، و يمكن اعتبار منظمة اليونسكو فاعلا رئيسيا على مستوى النظام الدولي، بحيث تقوم بدور مهم في ضمان و صيانة كل أشكال التعبير الثقافي و حماية الحق في التعدد و التنوع وفق خصوصيات الأمم و الشعوب، و تبدل جهود كبيرة لتحقيق التعاون الثقافي بين الدول الذي يؤسس للتواصل، و تفادي كل أشكال الصدام و الصراع الذي يؤثر بشكل سلبي على الأمن و السلم الدوليين.

الفرع الأول: الحق في الحفاظ على الخصوصيات الثقافية

لعل أبرز العوامل و الشروط التي تساهم في تحقيق تعاون ثقافي بين الأمم و الشعوب هو التأكيد على الحق في التنوع و التعدد التي تكرس الفعل الحقيقي في الحفاظ عن الخصوصيات الثقافية المكتسبة للأفراد و الجماعات، التي تعتبر سمة أساسية في الجماعات، فإن ديباجة الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي أكدت فيه منظمة اليونسكو على ضرورة احترام تنوع الثقافات، و العمل في إطار ملئ بالتسامح و الحوار و التعاون بين كل الأطراف، و يكون في جو و فضاء مفعم بالثقة و التفاهم، و كل هذه العناصر ضمان حقيقي لتكريس العيس في سلام و أمن في العامل بأسره[1]، فتركيز المنظمة على الاعتراف بالخصوصيات الثقافية للأمم و الشعوب و الحق في التنوع و التعدد على مستوى الثقافات يتطلب توفير مناخ ملائم للحوار و فضاء للتعايش من خلال قبول كل طرف للآخر، و كذا ترسيخ ثقافة الحوار و التعاون بين الدول في إطار تسوده النية الصادقة التي تحقق التواصل و التفاهم و تحقيق التعايش بين كل الثقافات المختلفة التي تحقق الأمن و السلم الدوليين، و على مستوى مبادئ الاتفاقية الخاصة بأشكال التعبير الثقافي ،فقد كرست المنظمة مبدأ تساوي جميع الثقافات في الكرامة و في الجدارة بالاحترام، و الذي يفترض حماية و تعزيز أشكال التعبير الثقافي و الاعتراف بجميع الثقافات بما فيها ثقافات الأشخاص المنتمين إلى الأقليات و ثقافات الشعوب الأصلية[2]، و تحث منظمة اليونسكو على تشجيع السلام العالمي و التعايش بين الشعوب بعدم استغلال البعد الثقافي و توظيفه لتأجيج الصراعات و نشر التعصب و العنف و العنصرية و التطرف الديني داخل المجتمعات و فيما بينها، لذلك تعمل دون هوادة على تحقيق التعايش بين مختلف الثقافات و تراه أمرا ضروريا لاستتباب الاستقرار و السلم في العالم[3]، و هو ما تجلى في الخطوط الأساسية لخطة عمل اليونسكو من اجل تنفيذ الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، أين ألحت على ضرورة التصدي للفجوة الرقمية بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة عن طريق مساعدة البلدان النامية بالتكنولوجيا الجديدة و جعلها تساير التطورات الحاصلة لتتجاوب معها[4]، و هذا التقليل من الفجوة في اكتساب التكنولوجيا المتطورة من إعلام و

---

[1] ديباجة الإعلان ،إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ،باريس نوفمبر 2001.
[2] صلاح الدين بوجلال ،حماية الخصوصية الثقافية بين الاعتبارات القانونية و تجاد بات المصالح ،مرجع سابق ،ص.242.
[3] محمد سعدي ،دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم ،(الامارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية ،ط1،2012) ،ص.05.
[4] الخطوط الأساسية لخطة عمل اليونسكو ،إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق ،ص.01.

وسائل اتصال و رقمنة يجعل من ثقافتها و مكتسباتها و مورثوها التاريخي غير معرض للتهميش و الإقصاء و حتى الزوال من الثقافات الأخرى.

الفرع الثاني: الحق السيادي للدولة في الحفاظ على خصوصياتها الثقافية

تؤكد منظمة اليونسكو على الحق السيادي للدولة في اتخاذ مختلف التدابير و السياسات الوطنية الرامية لحماية التنوع الثقافي، فقد نصت المادة الثانية من اتفاقية اليونسكو لحماية و تعزيز و تنوع أشكال التعبير الثقافي و أنه الأساس القانوني للحق السيادي للدولة بحيث ترى " تتمتع الدول وفقا لميثاق المم المتحدة و مبادئ القانون الدولي بحق سيادي في اعتماد تعبير و سياسات لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي على أراضيها"[1]، فالمنظمة تؤكد حق الدول السيادي في رسم سياسات و هندسة التدابير التي تراها مناسبة لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي على أراضيها و التي تضمن للجميع ممارسة حقوقه الثقافية بكل حرية دون تغليب ثقافة على أخرى، و هو ما يسمح للدول بتحقيق التعايش بين الأفراد على مستوى وطني و تعايش بين الأمم و الشعوب على مستوى دولي.

إن إدراج الحق السيادي في هذا الإطار يطغى عليه الجانب السياسي، فالهدف هو تأمين تكافؤ الفرص في عالم أكثر تعقيدا و محاط بالكثير من الاتفاقيات القائمة التي لها تأثير مقيد لحرية الأطراف، و لهذا فمنظمة اليونسكو تبحث في مجال الخاص بها يتمثل في السياسات الثقافية[2]، و التي تسمح لها بتحقيق أهدافها في نشر ثقافة التنوع و التعدد لمختلف أشكال التعبير الثقافي الذي يبقى ارث مشتركا للبشرية جمعاء يكون عامل لتحقيق التعايش و التلاحم بعيد عن كل أشكال التصادم بين الدول و الأمم و الشعوب.

الفرع الثالث : تشجيع الحوار و التعاون

لقد بدأت اليونسكو دعم و رعاية الحوار خاصة حوار الثقافات مند منتصف القرن الماضي، و كانت البداية عندما اجتمعت لجنة الخبراء في "الدراسات المقارنة للحضارات" في نوفمبر 1949 ،و أصدرت تقريرا جاء فيه، إن مشكلة التفاهم الدولي هي مشكلة علاقات بين

[1] البند 02 ،المادة 03 ،اتفاقية حماية و تعزيز تنوع و أشكال التعبير الثقافي ،باريس 20 أكتوبر 2005.
[2] صلاح الدين بوجلال ،الحماية القانونية الدولية للتنوع الثقافي و أدوات التعبير الثقافي ،مجلة الإنسانية،(المجلد .أ ،العدد.49 ،جوان 2018) ،ص.138.

حضارات، و من هذه الخلافات يجب أن يظهر مجتمع عالمي جديد على أساس التفاهم و الاحترام المتبادل بين الجميع دون استثناء، و يجب على هذا المجتمع أن يبني نزعة إنسانية جديدة، بحيث تتحقق فيه العالمية من خلال الاعتراف بالقيم و المبادئ التي تسود المجتمعات الأخرى، و هو ما يسمح من تحقيق هذا الاعتراف بالقيم و الأفكار المشتركة في الحضارات المختلفة[1].

فالحوار يساهم في التعريف بخصوصيات المجتمعات و يساهم في خلق جو من التعاون في فهم الشعوب لبعضها البعض باحترام متبادل لمختلف الثقافات المتنوعة، و هذا عكس العولمة التي تبحث عن جعل الجميع يسير في مسار واحد بتوحيد للقيم و السلوكيات و طريقة التفكير و المأكل و الملبس، و هو ما يجعل من الخصوصيات الثقافية للأفراد و الشعوب مهددة بالاندثار و الزوال، و هو ما جعل منظمة اليونسكو تعطي لعنصر الثقافة دورا مهما و جعلها قضية حيوية تبنى عليها السياسات و الاختيارات الإستراتجية للدول و تفعيل التكتلات الإقليمية و الدولية[2].

فقد أصبح الوضع في الوقت الراهن أكثر تعقيدا وبالخصوص بعد أحداث11سبتمر 2001، إذ اتخذ الصراع أبعادا أكثر خطورة كان من نتائجها ازدياد الكراهية على أسس ثقافية وحضارية، والذي يميل إلى تكريس رؤية أحادية في كل شيء، و هو الأمر الذي دفع اليونسكو إلى إصدار إعلان عالمي حول الاختلاف الثقافي ،والذي لم تعطى له أهمية كبرى أو تلك كان من المفروض أن يحظى بها، بحيث اعتبر هذا الإعلان الاختلاف الثقافي تراثا مشتركا للإنسانية ينبغي حمايته من الذوبان والاندثار، و يكون محط حماية واهتمام المجتمع الدولي ككل.

وقد جاء في المادة الأولى من هذا الإعلان ما يلي: " تتخذ الثقافة أشكلا متنوعة عبر الزمان والمكان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، والتنوع الثقافي بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد والإبداع هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبهذا المعنى فان التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل "[3]، و بهذا فهي تسعى لتشجيع التعاون و الحوار في الميدان الثقافي الذي يتميز بالتجدد و الابداع، و جعله منبرا تشترك فيه البشرية ككل.

---

[1] محمد سعدي ،دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.61.
[2] المرجع نفسه ،ص.5.
[3] عبد القادر بوطالب ،الاختلاف و التماثل بين الثقافات : روئ انثربولوجية ،المصدر: مجلة العلوم الإجتماعية ،ص.01 https://www.aranthropos.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%84%

ونجد أن المادة السابعة تنص كذلك على " إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية ولكنه يزدهر بالاتصال مع الثقافات الأخرى، ولذلك لا بد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه وحمايته من التلف أو النهب و السرقة، و العمل على جعله مكسب وإرث للبشرية جمعاء تستفيد منه للإطلاع علـــى كل الحضارات، ونقلـــه إلى الأجيال القادمة كشاهـد علـى تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه والحفز على قيام حوار حقيقي بين الثقافات"[1]. فمنظمة اليونسكو تعمل على لعب دور مهم خاصة في شقه التحسيسي و التوعوي لمساهمة الجميع و كل الأطراف في تشجيع فكرة التعاون الثقافي الذي يحقق التواصل بين الأفراد و الأمم و الشعوب بالتعمق في فهم معنى الحقوق الثقافية، و جعلها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان مع الالتزام باحترام الآخر، و التمكين من النظر إلى التنوع الثقافي كقيمة ايجابية و إضافة يسهل من الحفاظ على مكتسبات الدول بخلق حوار بعيد عن كل أنواع و أشكال الصراع، و لهذا وضحت المادة الثانية عشر من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي رسالتها و مهامها و المسؤوليات الملقاة على عاتقها لتكريس التعاون و الحوار و التفاهم و التي نصت على[2]: "التشجيع على مراعاة المبادئ المنصوص عليها في هذا الإعلان عند إعداد استراتيجيات التنمية في مختلف الهيئات الدولية الحكومية، والاضطلاع بدور الهيئة المرجعية والتنسيق فيما بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، و من أجل الصياغة المشتركة للمفاهيم والأهداف والسياسات المراعية للتنوع الثقافي، و مواصلة نشاطها التقنيني وعملها في مجال التوعية وبناء القدرات، و في المجالات ذات الصلة بهذا الإعلان والداخلة في نطاق اختصاصها، و المساعدة على تنفيذ خطة العمل التي ترد خطوطها الأساسية مرفقة بالإعلان الحالي".

المطلب الثالث: تجسيد مبادئ حقوق الإنسان

البشر المنتشرون في القارات الخمس أسرة واحدة انبثقت من أصل واحد ، من أب واحد و أم واحدة ،و لا مكان بينهم لتفاضل في أساس الخلقة ، فالبشر يختلفون في لغاتهم و ألوانهم من الناحية العامة لكن هذا الاختلاف لا يؤخذ به، و لا يخشى ما تقرر من تساويهم في الحقيقة الإنسانية الأصلية، و قد رفض الإسلام رفضا حاسما أن يكون ذلك مثار للتفرقة أو سبب انقسام[3]، فالإســلام في هذا الجانب لا يفرق بيــن الناس على أساس العرق أو الجنــس أو اللـون

[1] المرجع نفسه.
[2] المادة 12 ،إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق.
[3] محمد الغزالي ،حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة ،(برج الكيفان: دار الهناء) ،ص.14.

فالكل سواسية أمام ما شرعه الله، وركز على العيش بين الجميع في إطار سلام و أمن.

و لقد تم الإعلان عن حقوق الإنسان لحماية المواطن العالمي في البداية بتاريخ 4 جويلية 1776عبر الاستقلال الأمريكي و جاء في مقدمة هذا الإعلان مايلي[1]:" نقرر بهذا أن من الحقائق البديهية أن جميع الناس خلقوا متساوين و قد وهبهم الله حقوقا معينة لا تنتزع منهم، و من هذه الحقوق حقهم في الحياة و الحرية و السعي لبلوغ السعادة، و الحكومات إنما تنشأ بين الناس لتحقق هذه الحقوق فتستمد سلطانها العادل من الرضا المحكومين و مواقفهم، و كلما صارت آية حكومة من الحكومات هادمة لهذه الغايات فمن حق الشعب أن يغيرها و يزيلها، و أن ينشأ حكومة جديدة، و ترسي أسسها تلك المبادئ و أن تنظم سلطاتها على شكل الذي يبدوا للشعب أنه أوفى من سواه لضمان أمنه و سعادته ".

فعادة ما يعرف الباحثون حقوق الإنسان بأنها مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنسانا، فهذا التعريف يجد سنده فيما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها "يولد الناس أحرارا و متساويين في الكرامة و الحقوق، و هم قد وهبوا العقل و الوجدان، و عليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء"[2].

و لقد شهد الاهتمام الواسع بشؤون الفرد و متابعة مشاكله و منحه الأساسية و الإنسانية تطورا كبيرا مع مرور الوقت خاصة في مجال اهتمامات القانون الدولي، و في هذا الإطار تقول "ايريكا ايرين" أن هذا التطور في مجال احترام حقوق الأفراد طبيعي جدا، فالعلاقة بين القانون الدولي المعاصر و الفرد تصبح أوثق كلما أصبح المجتمع الدولي أكثر إدراكا للقيم الإنسانية التي تشكل أساس الدعم للقانون الدولي، فهذا الإدراك الذي يولد الإحساس و الشعور بالاعتراف بحقوق الآخر في ممارسة ما نشأ عليه بحرية دون معارضة أو تدخل من طرف أخرى و هو ما قد يحد بحرياته الفردية و الجماعية[3]، و قد يكون سبب في خلق الصدام و الصراع بين الأمم و الشعوب.

---

[1] أحمد قوراية ،ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان ،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2012) ،ص..30

[2] Alasrag, Hussien ,The Economic Human Rights and The Right to Development in Egypt,,to :(10 December 2006) ,p.5.

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2229/1/MPRA_paper_2229.pdf

[3] الجوزي عزالدين ،حقوق الإنسان و قواعد القانون الدولي الإنساني علاقة تكاملية لحماية الفرد في زمن الحرب ،ص.379
file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/%

الفرع الأول: تكريس اليونسكو لمبادئ حقوق الإنسان

إن الاختلافات الإيديولوجية بين الشعوب و الأمم من أهم العوامل التي ندرك من خلالها الخصوصيات الثقافية لكل طرف ،فللعوامل الدينية و الثقافية دورا كبيرا في تباين الروئ و اختلاف المفاهيم حول حقوق الإنسان، فما يعتبره قوم حقا قد لا يبدو بالضرورة كذلك لقوم آخر[1]، فالإنسان يرى أن من حقه أن يتكلم بلغته التي ينشأ عليها و يسلك سلوك أجداده في ممارسة عقائده و عاداته و تقاليده و أعرافه و يجعله أكثر اعتزازا بانتمائه إلى موروثه الثقافي و إرثه التاريخي، و قد تباينت الآراء بين المنادي لعالمية حقوق الإنسان و من ثم تطبيقها على جميع البشر بلا تمييز على أساس الجنس و العرق و اللغة و الدين، لكون هذه الحقوق نابعة أولا من إنسانية الإنسان، و بين المنادي بضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية في تحديد هذه الحقوق، و زادت المخاوف أكثر في ظل العولمة خاصة مع محاولة الدول الغربية بحكم تفوقها التكنولوجي و المادي بناء تصور أحادي يكون عابر للدول و القارات[2].

و كذلك صحيح أن حقوق الإنسان قد أضحت ذات طابع عالمي و أن ذلك غدا حقيقة بادئة للعيان، لكن ذلك لا يمكن بالضرورة نفي الخصوصيات الثقافية و الحضارية للشعوب، ولأن القول بوجود قواسم مشتركة على مستوى المفاهيم فيما بين النظم و الثقافات القانونية و السياسية المختلفة فيما يتصل بحقوق الإنسان كالموقف من التعذيب و الإبادة و غيرها كل هذا لا يلغي خصوصيات موجودة أو يغفلها أو يبتدعها، و هي التي تجد مصدرها في القيم الدينية السائدة أو النظام العام و الآداب الموجودة في كل مجتمع و كل دولة، كما أن الاعتراف بالخصوصية لا يعني انتهاك حقوق الإنسان بل هو طريق نحو تجسدي معنى العالمية في مراعاة التنوع و التعدد و الاختلاف[3].

و هو ما أشارت إليه المادة الرابعة من ميثاق الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي بحقوق الإنسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي، بحيث أكدت على "إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الأشخاص ،فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان

[1]صلاح الدين بوجلال ،الحماية القانونية الدولية للتنوع الثقافي و أدوات التعبير الثقافي ،مرجع سابق ،ص.122.

[2]شناز بن قانة ،الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان في ظل العولمة ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،(العدد. 04 ،جوان. 2014) ،ص.82.

[3]زغدود جغلول ،عالمية النص القانوني لحقوق الإنسان أم عولمة الإيديولوجية (قراءة في نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان) ،مرجع سابق ،ص.121.

والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات والمنتمين إلى جماعات السكان الأصليين، ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي أو لكي يحدّ من نطاقه[1].

فلا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان و إلزام الدول بتطبيقها حتى و لو كانت تتنافى و تتعارض مع خصوصياتهم الثقافية و تنشئتهم الاجتماعية، و التي قد تؤثر على النسيج الاجتماعي و تسلخه من عاداته و تقاليد ه خاصة بعد ظهور بعض المنظمات التي تدعوا إلى ممارسة سلوكات تتنافى مع مبادئ الكثير من الشعوب و الأمم، فاليوم وسائل الإعلام و الاتصال تروج لأنماط جديدة من حياة الأفراد، فمثلا الأسرة المكونة من الأم والأطفال فقط أي الأطفال نتاج العلاقة غير الشرعية ما يطلق عليها بالأم العازية أو العز باء وتعترف بهم دول عديدة منها فرنسا[2]، ويروج لهم إعلاميا مما قد يؤثر في المجتمعات الأخرى بالاقتداء بها ومطالبة دولهم بضرورة سن وتشريع قوانين لهم على غرار ما قامت به تلك الدول، وكذلك ظاهرة زواج المثليين الذي تروج لها وسائل الإعلام وتعترف بها بعض الدول وتجد مساندة مطلقة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية التي تعمل للضغط على الدول لقبول هذه الأفكار من منطلق الحريات الفردية التي ينادي بها المجتمع المدني على المستوى العالمي، و لعل أبرز مثال حركة فيمن Femen التي وصل صداها إلى الكثير من الدول العربية والإسلامية والتي لاقت رواجا وانجر في فلكها الكثير وأصبحت هذه الحركة محل تقليد أعمى، و ما يلاحظ أن الكثير من المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، و كذا رجال الدين من مسلمين و مسيحيين تحركوا للحد من هذه الطاهرة التي تمس بأخلاق و مبادئ و قيم المجتمعات مهما كانت معتقداتها و عاداتها و خصوصياتها و هويتها الثقافية.

كما أكدت منظمة اليونسكو من خلال اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من خلال توجيهاتها و التي ركزت فيه على مبدأ احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية ،بحيث ترى أنه لا يمكن حماية التنوع و التعدد الثقافي و تعزيزه ما لم تكفل حقوق الإنسان مثل حرية التعبير و حرية الاتصال و الإعلام، و ما لم تكفل للأفراد ما يختاره من أشكال للتعبير الثقافي،

[1] المادة 04 ،الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق.
[2] ناهدة عبد الكريم حافظ، الثورة المعلوماتية ...وأثرها في تغيير المجتمع،ص.01 ،في:(2008/02/09).

.https://3dpolice.blogspot.com/2008/02/blog-post_2818.html?m=1

و لا يجوز لأحد التذرع بأحكام هذه الاتفاقية لانتهاك حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المكفولة بموجب القانون الدولي[1].

و هذا ما أكدته المادة الأولى من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي على أن " التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية ،و تتخذ الثقافة أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، وهو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبهذا المعنى يكون التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة[2].

و لقد جاء في ديباجة الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي على أن المنظمة "تتطلع إلى مزيد من التضامن القائم على الاعتراف بالتنوع الثقافي وعلى الوعي بوحدة الجنس البشري وتنمية المبادلات فيما بين الثقافات، ويرى أن عملية العولمة التي يسهلها التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، وإن كانت تشكل خطراً على التنوع الثقافي فهي تهيئ الظروف الملائمة لإقامة حوار مجدد فيما بين الثقافات والحضارات[3].

فالتركيز منصب على أنه لا يمكن لأي طرف أو قوة أن تستغل مبادئ حقوق الإنسان لممارسة تضيق أو تهميش للخصوصية الثقافية التي نشأ عليها الفرد و ترعرع على أنماطها، و لا تستغل العولمة من طرف القوى العالمية لرسم مسار واحد لا يحق لأي طرف آخر الخروج عنه ،فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننظر مثلا إلى المرأة في إفريقيا التي تشتغل بالحقوق الزراعية و تحمل على أكتافها ابنها على انه مخالف لقوانين و التشريعات في حق الأطفال، فهذه خاصية توارثت من جيل لآخر و لا يمكن استغلال مصطلح حقوق الطفل للمساس بهذه الخاصية التي أفرزتها بيئة اجتماعية على مر السنون.

و أثناء مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة عشر من سنة 2011، و بعنوان ،تعزيز و حماية حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بما في ذلك الحق في التنمية، وتم التركيز على اقتناع الجميع على أن التعاون الدولي في مجال تعزيز و تشجيع و احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للجميع ينبغي أن يستند إلى فهم الخصائص

[1] لمبادئ التوجيهية ،اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ،ص.01 ،في:(مارس 2005).
https://www.mohamah.net/law/%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D9%88-
[2] المادة 01 ،الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق.
[3] ديباجة الإعلان العالمي لليونسكو بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق.

الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لكل بلد[1]، و يؤكد على مراعاة أهمية الخصائص الوطنية و الإقليمية و مختلف الخلفيات التاريخية و الثقافية و الدينية.

إن منظمة اليونسكو ساهمت في إقامة التعاون بين الدول في ميادين التربية و العلوم و الثقافة و بما يكفل احترام العدالة و القانون و حقوق الإنسان و حرياته طبقا لميثاق الأمم المتحدة و العهدين الدوليين لحقوق الإنسان[2]، و كذا الإعلان العالمي بتأكيدها على نشر الثقافة و البحث العلمي و تدريس العلوم المختلفة للشعوب، و دعم حرية الإعلام و القضاء على الأمية، و توحيد جهود العلماء في الرفع من مستوى التربية و الثقافة و العلوم في العالم.

فمنظمة اليونسكو من خلال ميثاقها التأسيسي تصب كل جهودها لتحقيق التعاون بين الشعوب و الأمم بالتركيز على عوامل التربية و الثقافة و العلوم، و التي تعزز الاحترام الشامل للعدالة و سيادة القانون و حقوق الإنسان دون النظر إلى اللغة و الدين أو الجنس مع التركيز على مراعاة الخصوصيات الثقافية للأفراد و الشعوب التي يسهم في تعزيز الأمن و السلم الدوليين، و هذا من خلال تفعيل آلية الحوار و التواصل بين جميع الثقافات و التي تجعل من التراث العالمي إرث مشترك للبشرية جمعاء.

المبحث الثالث: حماية التراث الثقافي و الآثار و الممتلكات أثناء النزاعات الثقافية المسلحة

تولي المنظمات الدولية و الإقليمية و على رأسها منظمة اليونسكو أهمية بالغة لحماية التراث الثقافي العالمي بإصدار تشريعات و قوانين و توصيات لأجل صيانته و الحفاظ عليه، و هذا لأهميته في حياة الأمم و الشعوب لأنه يمثل موروث تاريخي و ماضي لحضارات عدة، و مع تزايد حدة النزاعات المسلحة في العالم سواء كانت دولية أو غير دولية أدى ذلك إلى تحطيم الكثير من الحضارات و تدمير العديد من الممتلكات الثقافية التي تعتبر ماضي و تاريخ للشعوب و الأمم، و هو ما يجعل الكثير من هذه الثقافات و الحضارات معرضة للاندثار بفعل هذه النزاعات المسلحة، و قد أخذت منظمة اليونسكو على عاتقها المبادرة لأجل حماية التراث الثقافي للأمم الذي بالنسبة لها يمثل إرث للبشرية جمعا على مستوى العالم بأسره.

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة ،مجلس حقوق الإنسان ،تعزيز و حماية حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بما في ذلك الحق في التنمية ،الدورة 17 ،ص.02 ،في:(10 / 06 / 2011).

[2] كمال معطراوي ،محمد الصغير سيليني ،دور منظمة اليونسكو في حماية حقوق الإنسان ،مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ،(المركز الجامعي بريكة ،العدد .04 ،ديسمبر 2019)،ص.05.

المطلب الأول: حماية و صيانة التراث الثقافي

إن التراث الغير مادي و الذي يعتبر أهم ما تتوارثه الأجيال من السلاف فلأنه يمثل أحد أهم الخصوصيات الثقافية التي تميز الشعوب و الأمم عن بعضها البعض، و التي تنشأ على أشكال للتعبير و على عادات و تقاليد و قيم مختلفة، و لكن اليوم أصبحت هذه الثقافات مهددة بالاندثار بفعل التفاعلات الدولية و المتغيرات الجديدة.

و مع ظهور مفاهيم جديدة تحاول أن تحل محل هذه الثقافات و الهيمنة و السيطرة عليها، مما استدعى بذل مجهودات كبيرة و متواصلة من طرف المنظمات الدولية و الإقليمية و أولهم منظمة اليونسكو التي تسعى جاهدة للحفاظ على الموروثات التاريخية و ضمان استمرارها و ديمومتها و جعلها مكسب للجميع.

فيشير لفظ التراث إلى "كل شيء ورثه الأفراد و الجماعات عن الماضي الذي يعيشون به في الحاضر، و الذي ينقلونه للأجيال القادمة"، و بهذا المعنى يستغرق التراث كل الأشياء التي تتوارثها الأجيال و يتم تداولها لكونها تحمل قيمة معينة و دائمة، و الواقع أن عنصر الزمن يلعب دورا هاما في صون التراث لأن شرط الاستدامة هو الذي يضمن انتقال التراث في سياق التواصل و تعاقب الأجيال[1]، و إذا انقطع المسار فهذا يعني ضياع التراث و فقدانه[2].

فالتراث الثقافي على اختلاف أنواعه و أشكاله هو مبعث فخر للأمم و اعتزازها، فهو ما يحمله من قيم و معان دليل العراقة و الأصالة، و المعبر عن الهوية الوطنية بوصفها صلة بين الأمم و حاضرها[3].

و عليه فإنه ينقسم التراث الثقافي إلى قسمين اثنين، وأولها يتمثل في التراث المادي و الذي يشمل كل المعالم التاريخية و الآثار و مجموع القطع الفنية و الأثرية و التي تكون مادية ملموسة، و ثانيهما التراث اللا مادي و الذي يشمل على كل التقاليد و أشكال التعبير الحية الموروثة من أسلافنا و التي تداولها الأجيال الواحدة تلو الأخرى حتى يصل لكل الأجيال

[1] وسيلة شابو،الحماية الوطنية و الدولية للتراث الرقمي ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،(المجلد.06 ،العدد.01 ،2019)،ص.410.

[2] المرجع نفسه.

[3] ياسر هاشم عماد الهياجي ،دور المنظمات الدولية و الإقليمية في حماية التراث الثقافي و إدارته و تعزيزه ،مجلة أودماتو ،(العدد 34 ،جويلية 2016) ص.87.

المتعاقبة[1]، و حيث ترى منظمة اليونسكو أن التراث الثقافي المادي على أنه ميراث المقتنيات المادية التي تخص مجموعة ما، أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة وظلت باقية في الوقت الحاضر و وهبت للأجيال المقبلة، و يشتمل التراث الثقافي المادي على المباني و الآثار و الأماكن الدينية و التاريخية و التحف من منشأ ت دينية و جنائزية كالمعابد و المساجد و القابر و المواقع من مبان حربية و مدنية مثل الحصون و القصور و القلاع و الحمامات و الأبراج التي تعتبر جديرة بحمايتها و الحفاظ عليها بشكل أمثل لأجيال المستقبل[2]، و للتراث الثقافي المادي نوعين، تراث ثابت يتمثل في المباني و المواقع الأثرية و النقوش و الرسوم الصخرية و المتاحف و المراكز التاريخية، و آخر تراث منقول يتمثل في القطع الأثرية و العملات و الأختام و اللوحات و الرسوم .. إلخ[3].

لقد استخدم التراث غير المادي رسميا لأول مرة في مؤتمر موندیا كونث في مكسيكو سيتي سنة 1982، و قد عرفه مجموعة من الخبراء في اجتماع لهم بتورينو عام 2001، و على أنه الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية، و التي تعتبرها الجماعات والمجموعات وأحيانا الأفراد جزءا من تراثهم الثقافي.

وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية، ولا يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة[4]، خاصة إذا ما لا حظنا أن من المحاولات التي تقوم بها المنظمة التركيز المستمر على مفهوم التنمية المستدامة بشكل كبير.

---

[1]ليندة حاج صدوق ،محمد دمانة ،الجهود الدولية لحماية التراث اللامادي ،مجلة الاجتهاد القضائي ،(المجلد. 12 ،العدد. 22 ،أفريل 2020) ،ص.220.

[2]راوية بو الأنوار ، منال بوكورو ،دور اليونسكو في حماية التراث الثقافي المادي في وقت النزاعات المسلحة – السجد الأقصى نموذجا - ،مجلة الحقوق و الحريات ،(المجلد.01 ،العدد.01 ،2022) ،ص.2178.

[3]ياسر هاشم عماد الهياجي ،دور المنظمات الدولية و الإقليمية في حماية التراث الثقافي و إدارته و تعزيزه ،مرجع سباق ،ص.89.

[4]التقرير النهائي لتقييم الأنشطة التقنية لقطاع الثقافة في اليونسكو ،اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي ص.27،في:(أكتوبر 2013).

https://ich.unesco.org/doc/src/IOS-EVS-PI-129_REV.-AR.pdf

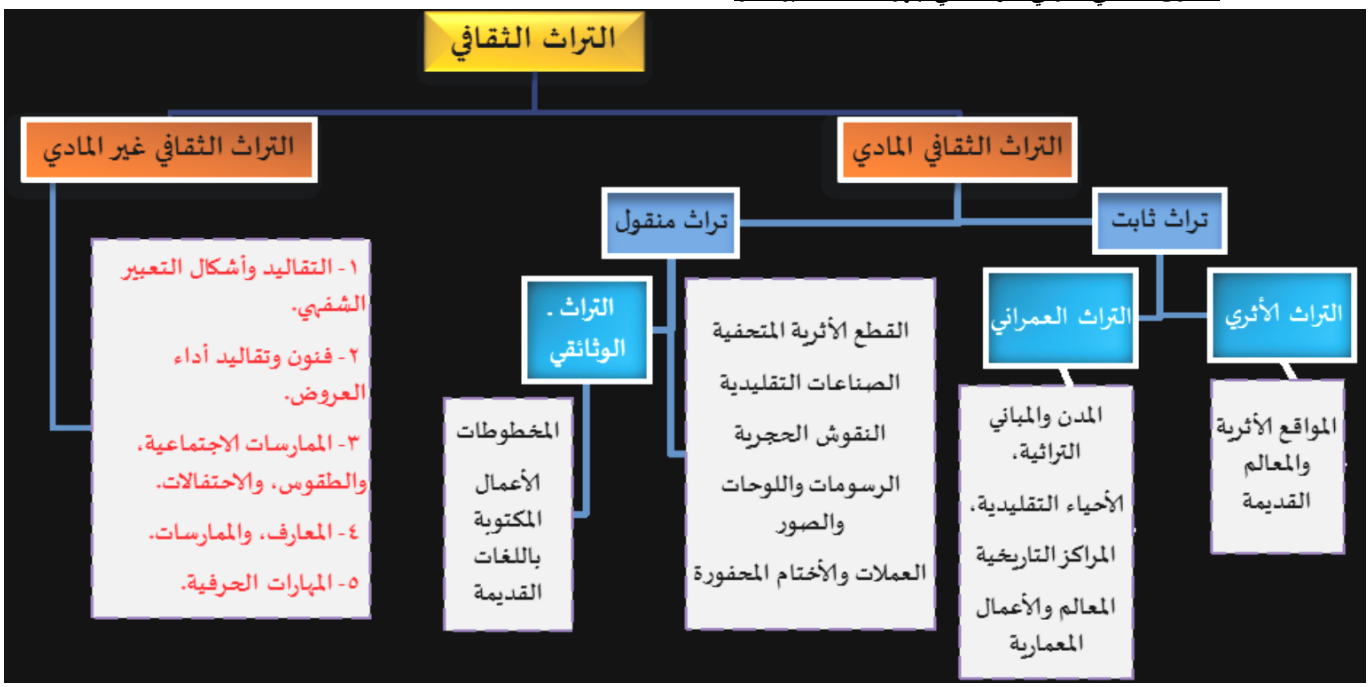

الشكل: (ياسر هاشم عماد الهياجي ،دور المنظمات الدولية و الإقليمية في حماية التراث الثقافي و إدارته و تعزيزه ،مجلة أودماتو ،(العدد.34 ،جويلية 2016) ،ص.89)

المطلب الثاني: جهود اليونسكو في حماية التراث الثقافي

لقد اعتمد مؤتمر اليونسكو العام اتفاقية صون التراث الثقافي الغير مادي في دورته الثانية و الثلاثين سنة 2003، و جاءت الاتفاقية نتيجة جهود طويلة و مستمرة بدأت مع بداية تأسيس المنظمة و التي ركزت على دراسات التنوع في الهويات الثقافية في العام و للاعتراف به، و من جملة الصكوك المعيارية التي وضعتها اليونسكو في ميدان الثقافة تعتبر اتفاقية عام 2003 واحدة من أهمها لتنظيم الأنشطة الرامية إلى الترويج للتنوع و التعدد الثقافي[1]، و تهدف هذه الاتفاقية لتحقيق الغايات التالية[2]:

-صون التراث الثقافي غير المادي.

-احترام التراث الثقافي غير المادي للجماعات والمجموعات المعنية وللأفراد المعنيين.

-التوعية على الصعيد المحلي والوطني والدولي بأهمية التراث الثقافي غير المادي وأهمية التقدير المتبادل لهذا التراث.

-التعاون الدولي والمساعدة الدولية.

---

[1] تنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي ،ص.03.
.https://ich.unesco.org/doc/src/01853-AR.pdf

[2] المادة 01 من اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي ،باريس 17 اكتوبر 2003

-العمل على تكريس التواصل الفعال بين الجميع.

لقد سعَت منظمة اليونسكو إلى تحديد مواقع التراث الإنساني وإدراجها ضِمن قائمة أصبحت تضُم اليوم نحو 900 موقعٍ ، وتتوزّع على 145 بلدا من بينها سويسرا التي لديها عشرة مواقِع في هذه القائمة، وتطمح اليونسكو إلى حماية أثمن كنوز البشرية والطبيعية والفنية والتاريخية والثقافية ، ونقلها سليمة إلى الأجيال القادمة[1].

و ركزت منظمة اليونسكو على حماية التراث الثقافي العالمي و الحفاظ لأنه يمثل تاريخ البشرية مهما كانت ألوانهم الدينية أو العقائدية، و هذا ما جاء في المادة السابعة و التي و هي بعنوان التراث الثقافي بوصفه مصدرا للإبداع حيث جاء فيها "إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الآخرين، ولذلك لا بد من صيانة التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه وإقامة حوار حقيقي بين الثقافات"[2].

و تجسدت مهام و أدوار منظمة اليونسكو في حماية التراث الثقافي بنوعيه المادي و الغير مادي في الكثير من المناطق في العالم، و لعبت دورا هاما في حماية الممتلكات الثقافية في القدس، و حظيت باهتمام كبير أمام الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة و أصدرت مجموعة من التوصيات و القرارات التي تحث على ضرورة صيانة و حماية و كف يد الاحتلال الإسرائيلي و مطالبته بوقف كافة الانتهاكات بحق الأماكن المقدسة الإسلامية و المسيحية، و لعل أبرز قرار كان منح فلسطين صفة العضو كامل العضوية بتاريخ 31 / 10 / 2011[3]، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على الدور الفعال الذي تلعبه اليونسكو في حماية التراث الثقافي خاصة و إن إسرائيل تلقى مساندة و دعم كبير من القوى العالمية، فهذا التحدي في منح فلسطين صفة العضوية يعد جهدا و انجاز كبيرا لمنظمة اليونسكو قي ظل الأوضاع و الظروف الراهنة، و من أبرز جهودها تجاه القدس كذلك القرار رقم 199 عام 2016، و التي أكدت فيه على نفي وجود

---

[1] التراث الثقافي لليونسكو ... مسيرة نجاح ص.01 ،في:(2010/04/26).

https://www.swissinfo.ch/ara

[2] المادة 7 من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق.

[3] راوية بو الأنوار ،منال بوكورو ،دور اليونسكو في حماية التراث الثقافي المادي في وقت النزاعات المسلحة – السجد الأقصى نموذجا - ،مرجع سابق ،ص.2194.

أي ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى و حائط البراق و اعتبرتها تراثا إسلاميا خالصا ،و القرار رقم 212 عام 2021، و الذي أكد كل الإجراءات الإسرائيلية إلى تغير طابع مدينة القدس و وضعها القانوني فهي لاغية و باطلة[1].

و لقد شجعت اليونسكو الجماعة الدولية للعمل على إيجاد ميثاق شرف يحافظ على الميراث الثقافي، و هذا خاصة و أنها تعتبر أن التراث اللامادي يشكل إبداعا فكريا، مما يستوجب حمايته بنفس القواعد التي يتم حماية بها الإبداعات الفكرية و المتمثلة في قواعد الملكية الفكرية، و يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة تعبيرات التراث اللامادي و وجوب المحافظة عليها و صيانتها و تنميتها و نشرها سواء داخل الدولة أو خارجها[2]، و تجلت هذه التوصيات و المواثيق المرفوعة من طرف منظمة اليونسكو مثلا للمجموعة الدولية في الكثير من الدول، و التي تجسد فعلا إرادة المنظمة للقيام بجهود فعلية تمكنها من حماية وصيانة التراث اللامادي، و تعتبر دولة مالي واحدة من الدول التي تعاني أزمة أمنية أين حدث اتفاق بين المنظمة وحكومة مالي لأخذ التدابير اللازمة لحماية التراث العالمي في شمال البلاد بما في ذلك مدينة تومبوكتو الأسطورية بعد تقارير تفيد بوقوع أضرار على الأضرحة في الموقع، وتشمل التدابير المتفق عليها لحماية التراث الثقافي و طلب إدراج موقعي تومبوكتو العالميين ومقبرة أسكيا على لائحة التراث العالمي المهددة، و من ناحيتها ستقوم اليونسكو بمساعدة حكومة مالي في حماية ممتلكاتها الثقافية والقيام بحملات توعية في الدول المجاورة والمجتمع الدولي للمساعدة في محاربة التجارة غير المشروعة في القطع الأثرية[3]، و يرى الكثير من الخبراء التابعين لمنظمة اليونسكو أن هناك عمليات منظمة لنهب و سرقة القطع الأثرية الثمينة من عدد معتبر من المواقع الأثرية العراقية، و يذكرون أن أبرز ما تعرض للنهب متحف بغداد، و على هذا الأساس دق هؤلاء الخبر ناقوس الخطر و طالبوا بضرورة حماية هذه المواقع الأثرية و محاربة كل محاولة للنهب و السرقة[4]، لأن هذه المواقع تعتبر مكسبا و إرثا للبشرية جمعاء شاهدة على

---

[1] المرجع نفسه.

[2] ليندة حاج صدوق ،محمد دمانة ،الجهود الدولية لحماية التراث اللامادي ،مرجع سابق ،ص.226 .

[3] المصدر: اليونسكو / إلوندو أوسومو ،اليونسكو وحكومة مالي تتفقان على تدابير لحماية التراث الثقافي ،ص.01 ،في:(24 / 05 / 2012).

https://news.un.org/ar/story/2012/05/159522

[4] أخبار الأمم المتحدة ،ص.01 ،في:(19 /05 / 2003).

https://news.un.org/ar/story/2003/05/7772

حضارة عريقة عرفها التاريخ الإنساني.

و هو ما أكدته "ايرينا بوكوفا" المديرة العامة لليونسكو على الوضع في دولة العراق الذي يتعرض تراثه للنهب و السرقة و بيعه في الأسواق، ومما جعلها تجارة مربحة للكثيرين في حين هو حق للشعب العراقي قبل كل شيء و يمثل هويته و خصوصياته الثقافية و إرثه التاريخي الذي يجب المحافظة عليه.

و صرحت قائلة أن "القضايا الإنسانية والأمنية لا تنفصل عن الثقافة، فحماية أرواح الناس ترتبط بحماية تراثهم الثقافي وهويتهم، و مؤكدة كذلك على أن "اليونسكو ستواصل حشد منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، و ذلك من أجل صون التراث الثقافي العراقي مع التركيز على مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية"[1].

و تدعوا منظمة اليونسكو الجميع من أفراد و جماعات و مجتمعات و مؤسسات رسمية أو غير رسمية للانخراط في مسعاها لصيانة و حماية التراث الثقافي، و ترى أن الكل مسوؤل أمام هذا و هو ما تجلى في المادة الخامسة عشر من اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي سنة 2003، و التي تنص على " تسعى كل دولة طرف في إطار أنشطتها الرامية إلى حماية التراث الثقافي غير المادي، وإلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات والمجموعات وأحياناً للأفراد المبدعون و المهتمون بصيانة و حماية التراث، و العمل على ضمان إشراكهم إلى جانب الدول و المنظمات في إدارته و الحفاظ عليه[2]، و هو ما ركزت عليه الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي برعاية منظمة اليونسكو و المبرمة في باريس بتاريخ 21 / 11 / 1972، و التي جاء في المادة الثالثة على أن التراث الثقافي و الطبيعي مضمون و مكفول بحماية وطنية و حماية دولية[3]. و حتى تتمكن منظمة اليونسكو من تحقيق أهدافها فقد أعطت حيزا مهما و كبيرا للتعاون الدولي و بصفة خاصة تبادل المعلومات والخبرات والقيام بمبادرات مشتركة، و إنشاء آلية لمساعدة الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى صون التراث الثقافي غير المادي و بأن صون التراث الثقافي غير المادي يخدم المصلحة العامة للبشرية[4].

---

[1] خطة عمل طارئة لحماية التراث العراقي ،ص.02.

https://ar.unesco.org/news/%D8%AE%

[2] المادة 15 ،اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي ،مرجع سابق.

[3] المادة 03 ،الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي ،ص.01 ،في:(21 / 11 / 1972).
/https://marsd.daamdth.org/2018/02/27

[4] المادة 19 ،اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي ،مرجع سابق.

و لقد تجلت تدخلات منظمة اليونسكو لحماية و صيانة التراث الثقافي في كل نقاط العالم دون استثناء و دون النظر إلى الخصوصيات الثقافية لتلك المنطقة، فما يهمها هو تكثيف جهودها لتحقيق أهدافها في تطبيق توصياتها و اتفاقياتها على أرض الواقع و تكون محل قبول و رضا كل الأطراف دون استثناء لتحقق للشعوب و الأمم العيش في كنف السلام العالمي.

و لم يتوقف دور منظمة اليونسكو على تبني الاتفاقيات الدولية بل سعت مند تأسيسها لتأكيد دورها في حماية التراث العالمي بإجراءات عمليات حشد لتقديم الدعم و المالي لتحقيق هذه الغاية، و من أهم هذه الإنجازات في كل أصقاع العالم نذكر[1]، الحماية الدولية لحماية انقاد آثار النوبة في مصر (معابد أو سمبل و معابد الفيلة)، و الحملة التي قادتها لانقاد معالم البندقية (إيطاليا) من الفيضانات، و ترميم معبد يوربودير (اندونيسيا)، و تأهيل أثار كاتماندو (النيبال) و آخر أبول (أثينا).

فقضية التراث الثقافي مرتبطة ارتباط وثيق بالهوية الوطنية و الأخلاق و المبادئ و القيم الأصلية من عادات و تقاليد و أعراف، فالحفاظ عليها مسؤولية الجميع دون استثناء من أفراد و جماعات و شعوب و أمم و هذا ما يتطلب منهم الوقوف إلى جانب منظمة اليونسكو و دعمها لتحقيق ما تصبوا إليه و تتطلع له من جعل التراث الثقافي العالمي مكسب و إرث للبشرية جمعاء يكون جسرا للتواصل و التعارف على حضارات و ثقافات الشعوب المختلفة على الرغم من اختلافهم و تمايزهم و تنوعهم و تعددهم الثقافي.

المطلب الثالث : حماية الآثار و الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة

لقد امتدت النزاعات المسلحة إلى الآثار و التراث الإنساني الثقافي، و الذي يعتبر ركن رئيسي من ذاكرته و تاريخه و يراه موروث مكتسب من جيل لآخر يعمل على الاعتزاز و الافتخار به و الدفاع عنه و حمايته حتى لا يتعرض للتهميش أو الاندثار أو لهيمنة و سيطرة ثقافات أخرى، و أمام هذا الوضع تحركت منظمات دولية و إقليمية و على رأسها منظمة اليونسكو لأجل حماية الآثار و الممتلكات الثقافية أثناء الحروب و النزاعات المسلحة، فمنظمة اليونسكو أصرت من خلال تشريعاتها و ترسانتها القانونية، و من خلال التوصيات الدورية التي توجهها للدول تؤكد على ضرورة حماية الآثار والممتلكات الثقافية في كل أصقاع العالم دون استثناء، لأنها تمثل جزء مهم من تاريخ الأمم و الشعوب و الكل ملزم بالحفاظ على هذه الممتلكات التي

[1] ياسر هاشم عماد الهياجي ،دور المنظمات الدولية و الإقليمية في حماية التراث الثقافي و إدارته و تعزيزه،مرجع سابق ،ص.100.

تمثل حضارات متعاقبة شاهدة على تاريخ البشرية، و قد برزت اليونسكو كطرف فاعل في حماية الآثار العالمية في كل أصقاع العالم و أيضا التراث، و ركزت على النقاط التالية لتحقيق أهدافها:

-عقد العديد من المعاهدات التي تلزم الدول بحماية ما لديها من أثار و الحفاظ عليها ،وتنميه العلوم التي تتعلق بحماية الآثار و ترميمها.

-العمل على إدراج الأماكن الأثرية، و أماكن التراث ضمن قائمه التراث العالمي، والرقابة علي مدي التزام الدول بحماية ما لديها من أثار و تراث.

-العمل علي إعادة الآثار المنهوبة و التي تم إخراجها من أماكنها بدون وجه حق[1].

المطلب الرابع: جهود اليونسكو في حماية الآثار و الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة

لقد أصبحت سرقة الآثار ظاهرة متفشية في العديد من دول العالم و خاصة الدول العربية و التصدي لهذه الطاهرة يحتاج إلى تعاون مكثف بين الدول للحد من سرقة القطع الأثرية و الممتلكات العامة التاريخ و الهوية، و ذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات الدولية و الإقليمية و الوطنية لتحقيق ذلك، و في هذا الصدد تم اعتماد نموذج دولي معروف بهوية القطعة الأثرية يسهل من عملية تعميم هوية الآثار في حالة فقدانها أو سرقتها، و المعممة على 181 دولة في مختلف العالم لتسهيل العثور عليها[2].

و هو ما ركزت عليه اتفاقية لاهاي 1945 في نصوصها على ما يجب أن على الدول اتخاذه من إجراءات وقائية لحماية الآثار أثناء السلم، و ذلك في المادة الرابعة و ذلك بالامتناع الدول عن أي استخدام لهذه الآثار لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حال نشوب نزاع مسلح، و بالامتناع عن توجيه أي عمل عدائي تجاهها[3]، وفي هذا الصدد قدمت منظمة اليونسكو خطة لحماية الآثار السورية بتمويل من الاتحاد الأوروبي لثلاث سنوات وترمي إلى نزع السلاح من

---

[1] حسين سمير ،ماهو دور اليونسكو في حماية الآثار ؟ ،ص.01.
https://ujeeb.com/%D9%85%D8%A7-%D

[2] عبد الرزاق ضيفي ،سرقة الآثار و علاقتها بسرقة التاريخ ،مجلة الإعلام و الإيمان ،(العدد. 38 ،أكتوبر 2008)،ص. 07.

[3] فاطمة حمادو ،الحماية الدولية للآثار أثناء النزاعات المسلحة ،مجلة الدراسات الحقوقية،(المجلد.04 ،العدد.01 ،2017/06/01) ،ص.233.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/137/4/1/28123.

المواقع الأثرية المهددة ومحاربة تهريب الآثار، و حسب المدير المساعد لشؤون الثقافة "فرانسيسكوا بندارين' أن هناك اليونسكو "تمويل أولي بقيمة مليوني ونصف مليون يورو[1]، وهي كلها نجاحات للمنظمة بإقناع المنظمات الدولية للانخراط في مساعيها الرامية إلى تحميل الجميع المسؤولية الدولية لمثل هذه الممارسات التي تهمش و تطمس و تسلب حق من حقوق تاريخ البشرية.

كما أن اليونسكو أنشأت مرصدا للتراث في سوريا مقره بيروت لجمع كافة المعلومات، و مضيفا أن المنظمة الأممية تريد إقناع الأطراف المعنية بنزع السلاح في المواقع الأثرية السورية التي لا تزال مستهدفة مشيرا تحديدا إلى قلعة الحصن (ريف حمص) التي تعرضت للقصف بسبب وجود مسلحي المعارضة داخلها كما تأمل اليونسكو في تبني مجلس الأمن الدولي قرارا بنص على حماية التراث السوري المهرب، وكما تأمل في حماية التراث غير المادي للشعب السوري، وفي هذا إشارة إلى الموسيقى والمسرح والفن والصناعة الحرفية والمطبخ التقليدي[2].

و لهذه الظروف و الأوضاع اهتمت منظمة اليونسكو بهذه المناطق التاريخية و طالبت بضرورة حمايتها و صيانتها نظرا لدورها في الحياة العصرية، بحيث انبثقت عن المؤتمر المنعقد في نيروبي من 26 أكتوبر إلى 30 نوفمبر في الدورة التاسعة عشر التوصيات و المبادئ التالية[3]:

-ينبغي أن تعتبر المناطق التاريخية بمثابة تراث عالمي فريد من نوعه، و ينبغي أن يكون صونها و إدماجها في الحياة الاجتماعية لعصرنا واجبا يقع على حكومات، و مواطني الدول التي توجد بأراضيها تلك المناطق.

-ينبغي أن ينظر إلى كل منطقة تاريخية و بيئتها في مجموعها باعتبارها كلا متماسكا يعتمد توازنه، و طابعه المميز على اندماج كافة العناصر المكونة له.

-صون المناطق التاريخية يساهم في تعميق القيم الثقافية و الاجتماعية لكل أمة، و يشجع على إثراء التراث الثقافي العالمي.

---

[1] اليونسكو ،اليونسكو تقدم خطة لحماية الآثار السورية ،ص.01 ،في(2014/05/28).
https://www.aljazeera.net/cultureandart/2014/5/28/

[2] ليونسكو تقدم خطة لحماية الآثار السورية ،ص.01 ،في:(28 / 05 / 2014).

https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2014/5/28

[3] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ،ص.70.

و لقد حظيت الممتلكات الثقافية في القدس باهتمام كبير لدى اليونسكو، فقد أصدرت مجموعة كبيرة من التوصيات و القرارات الخاصة بضرورة صيانة و حماية هذه الممتلكات و المطالبة بوقف كل الانتهاكات المرتكبة ضد المقدسات الإسلامية و المسيحية، و لا تكاد نمر دورة إلا و القدس على رأس جدول أعمال المنظمة[1]، و لعل حماية المسجد الأقصى و المعابد الدينية في الكثير من العالم كانت محل حماية و اهتمام من طرف منظمة اليونسكو التي تلح في كل مناسبة على ضرورة تطبيق توصياتها حفاظا على هذه الممتلكات التي تمثل تراث مشترك للجميع، و لأن فلسطين شهدت اعتداءات متكررة من طرف الجيش الإسرائيلي بمنع رفع الآذان بمكبرات الصوت، و تعدى الآمر إلى إصدار قرارات عنصرية تهدف إلى محاربة الهوية الإسلامية للشعب الفلسطيني و تكريس يهودية الأرض، و من بينها قرار منع الآذان عبر مكبرات الصوت التي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية سنة 2016، بحيث أدرج ضمن قانون منع الضجيج القائم مند سنة 1961 [2].

بالإضافة إلى استفزازات و تدنيس للمسجد الأقصى ،و ظهرت الكثير من الجماعات المتطرفة التي حاولت اقتحام المبنى، و على غرار جماعة غورشون سلمون المتطرفة بتاريخ : 14 / 08 / 1978، و أفراد أمناء حركة جبل الهيكل المسجد يرافقهم الحاخام موشي شيغل بتاريخ : 13 / 01 / 1981[3]، و كلها انتهاكات صارخة للخصوصية الثقافية للشعب الفلسطيني، و كذا محاولة لتغير الهوية الإسلامية و تجريد أهلها من ما ورثوه من عادات و تقاليد و قيم من الأسلاف بطمس مقوماتهم العقائدية بهيمنة و سيطرة ثقافة جديدة دخيلة عليهم، و يبقى هدفهم الأكبر هو تحويل الصراع إلى ديني، وقد ساهم حصول دولة فلسطين على كرسي كعضو دائم الحقوق بمنظمة اليونسكو و تجاوب الكثير معها و قبولها كدولة على تعزيز وجودها في الكثير من المنظمات الدولية على غرار المنظمة الهندسية العالمية، و كذلك لاقت دعم كبير لتصبح عضو كامل الحقوق بهئية الأمم المتحدة خاصة بعد دعمها من طرف البرلمان الأوروبي[4]، و قد كان لمنظمة اليونسكو دورا هاما في إبراز القضية الفلسطينية للمجتمع الدولي خاصة بعد تحديها للكثير من القوى العالمية في الاعتراف بها كعضو كامل الحقوق بالمنظمة.

---

[1] عبد الغاني حوبة ،آليات الحماية الدولية للممتلكات الثقافية بالقدس ،مرجع سابق ،ص.159.

[2] وردة طيبي ،المسجد الأقصى المبارك و القانون الدولي الإنساني ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،(المجلد. 02 ،العدد. 09 ،مارس 2018) ،ص.921.

[3] راوية بو الأنوار ،منال بوكورو،دور اليونسكو في حماية التراث الثقافي المادي في وقت النزاعات المسلحة – السجد الأقصى نموذجا - ،مرجع سابق ،ص.2187.

[4] وليد العوض ،اليونسكو: فلسطين عضوا منظمة اليونسكو نجاحات فلسطينية و وردود فعل عدوانية هيسترية ،مجلة الحوار المتمدن،(العدد.3535 ،2011/11/03)،ص.01.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282214.

و قد أقرت منظمة اليونسكو بضرورة حماية التراث الثقافي بوصفه مصدرا للإبداع و ضرورة خلق جسر تواصل بين جميع الأطراف حتى يبقى يتوارث من جيل لآخر و جعله مكسبا للبشرية جمعاء ،و تؤكد على ضرورة صيانته و الحفاظ و الدفاع عليه من أي محاولة نهب أو سرقة و أو تحويل طبيعته ،و قد نصت المادة السابعة من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي على "إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية ،ولكنه يزدهر بالاتصال مع الآخرين ،ولذلك لا بد من صيانة التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الأجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته ،وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه وإقامة حوار حقيقي بين الثقافات"[1].

وفي هذا الإطار فقد نجحت منظمة اليونسكو في إقناع عدد كبير من الدول(186بلد) بالاعتراف و بالإقرار بهذه الاتفاقية التي تناولت قوانين و تشريعات لحماية التراث العالمي ،و يقع على عاتق هذه الدول لوحدها المحافظة على الاتفاقية و تطبيقها ،و العمل على اعتبارها إرثا عالمي يخص الشعوب العالم بأسره بغض النظر عن أماكن وجودها[2].

كما أن الغزو الأمريكي بدولة العراق عام 2003 أفرز عددا معتبرا من الانتهاكات في حق التراث العراقي و عرضة للسرقة و التلف و إخراجه من البلاد إلى بلدان أخرى للمتاجرة به ،فحسب الكثير من الشهادات التي أدلي بها فإن التراث الثقافي العراقي خرب بشكل مقصود و عمدي كالمتاحف و الأرشيف الوطني و المكتبة الوطنية ،و الجامعات الكبرى في العراق سيما جامعة المستنصرية التي شيدت في القرن الثالث عشر المشهورة بساعتها الفلكية ،و اتخذت القوات الأمريكية من مدينة أور التاريخية قاعدة عسكرية و قامت بحفريات لخنادق على مواقع ترابية متضمنة لقطع أثرية لا يمكن أن تقدر بثمن[3].

و حتى و إن تذرعت القوات الأمريكية بمبدأ الضرورة العسكرية إلا أن هذا الفعل أظهر للجميع أن عملية هتك الآثار و الممتلكات الثقافية للشعب العراقي ،و طمس تاريخ بلاد الرافدين كان ممنهجا و مقصودا و مدبرا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد أن تجعل من العالم يسير في فلك فكرها و قيمها على جميع الأصعدة بطمس الحضارات السابقة.

فمنذ التدخل العسكري في العراق لم تتوانى منظمة اليونسكو في إرسال توصيات للقيادة العسكرية الأمريكية تحقها فيها على ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي العراقي و حماية أثاره و ممتلكاته من السرقة و النهب و التدمير، و عملت على جمع الرأي العام العالمي حول هذه

---

[1]. المادة 07 ،الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق.

[2] التراث العالمي لليونسكو ... مسيرة نجاح ،ص.01 ،في:(2010/04/02).
https://www.swissinfo.ch/ara/%

[3] كريم خلفان ،واقع حماية التراث العراقي في ضوء التدخل العسكري الأنغلو أمريكي عام 2003 ،ص.161.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/381/8/2/132757

الوضعية التي تمس بإرث بشري و حضاري يضرب في أعماق التاريخ[1]، فما قامت به القوات الأمريكية من أبشع صور التدمير في المنظور المعرفي و الحضاري و الأخلاقي فقد تعرض ثلاثة عشر متحفا عراقيا في اليوم الأول من الاحتلال إلى عمليات نهب و سطو لمحتوياته الأثرية، و من بينها المتحف العراقي في بغداد و الذي يحوي وحده 150 ألف قطعة أثرية، و تعرض الكثير من المواقع الأخرى لعمليات مماثلة خاصة و أن العراق يحصي أكثر مائة ألف موقع أثري ،فمنطقة الناصرية لوحدها تحصي 840 موقعا أثريا[2].

و هو ما جعل منظمة اليونسكو لا تبقى في وضع المتفرج فقررت مباشرة بعد نهب متحف العراق الوطني بتاريخ 17 أفريل 2003 عرض المسألة على مجلس الأمن الدولي بهدف استصدار قرارا يفرض حظرا حول بيع أو شراء أي ممتلكات ثقافية صادرة من العراق، و قد جاء في تقرير منظمة اليونسكو الصادر شهر نوفمبر 2007 و من خلال تحركات و جهود كبيرة و في كل الاتجاهات تمكنت من التوصل إلى استرجاع جزء كبير من الممتلكات المسروقة من المتاحف و المواقع الأثرية خاصة، و أن المنظمة أصبحت هي التي تسلم شهادات التصدير لكل الممتلكات الثقافية[3].

و هذا يعتبر إنجاز و نجاحا و تحديا مميزا للمنظمة التي يعطيها الشرعية في ممارسة مهامها على جميع الأطراف دون استثناء، و يكسبها مزيد من الاحترام على المستوى الدولي، و تجعل من نفسها أداة فعلية لتكريس حق الدول و الشعوب في الحفاظ على خصوصياتهم الثقافية و إرثهم التاريخي و حضاراتهم التي تمتد إلى الآلاف السنين، و تقف موقف المدافع عن هذا التراث حتى و لو كانت قوى عالمية تتحكم في صناعة و هندسة السياسة الدولي، و هذا من خلال التركيز على أداء الوظائف المطلوبة منها و التي يمكن اعتبارها تحديات المرحلة المقبلة، و التي تتمثل في زرع المعرفة و الوعي وسط كل الشعوب دون استثناء.

و على الرغم من الجهود التي المبذولة من طرف منظمة اليونسكو على جميع الأصعدة و خاصة في مجال التعليم، و بالرغم من التوصيات التي ترفعها إلى معظم الدول و الخطط التي ترسمها لجعله ممكن للجميـع دون استثناء، إلا أنهـا أقـرت باحتمالية فشلها في تطبيق أهداف

---

[1] المرجع نفسه ،ص.166.
[2] عبد الرزاق ضيفي ،سرقة الآثار و علاقتها بسرقة التاريخ ،مرجع سابق ،ص.8.
[3] لمرجع نفسه ،ص.168.

الألفية بشأن "التعليم للجميع"[1] و عدم تحقيقه كما كان مخططا مسبقا، و أقرت أن هذا الفشل لا تستثنى منه الدول الأوروبية، و ركزت بالخصوص على مجالات مكافحة الأمية و في التأهيل المهني للشباب.

و خلال عرضها لتقريرها السنوي لسنة 2012، وأقرت المنظمة بأن هناك 250 مليون طفل لا يعرفون القراءة و الكتابة، كما أن 755 مليون شخص من الكبار أميون و ثلثهم من النساء[2]، و هو ما يصعب من أداء دور المنظمة لتحقيق أهدافها و يجعلها تعمل على بذل جهود مضاعفة، و هذا بتخصيص إمكانية ضخمة لتجسيد فكرة التعليم للجميع دون استثناء و بمساعدة الدول كفاعل رئيسي إلى جانب المنظمة لتحقيق الأهداف.

و يبدو واضحا بأن الأهمية التي حضيت بها مسألة حماية التنوع الثقافي و أشكال التعبير و الحفاظ على الخصوصيات الثقافية للشعوب و الأمم، و كذا صيانة الآثار و حماية الممتلكات الثقافية التي تعتبر إرث للبشرية جمعاء و مسار من مسارات التاريخ الإنساني و الحضارات المتعاقبة على العالم، و التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن و السلم الدوليين، و هو ما جعل منظمة اليونسكو تأخذ على عاتقها و تبذل الكثير من المجهودات لتحقيق التفاهم و التواصل بين الشعوب و الأمم و تبحث عن حلول لخلافاتهم حتى لا تتحول هذه الخلافات إلى حروب و نزاعات من خلال فتحها لأبواب الحوار و تشجيعها للتعاون الذي يجعل من تاريخ الشعوب و الأمم مكسب للجميع، و كل الجهود المبذولة من طرف منظمة اليونسكو و معظم التشريعات و القوانين و الاتفاقيات و التوصيات التي أقرتها كان لها الأثر على أرض الواقع و نجحت إلى حد بعيد في الكثير من القضايا، و كما أنها أخفقت في الكثير من المواضيع التي طرحتها و التي تهم الشعوب و الأمم.

[1] عبد الحي العلمي ،اليونسكو: أهداف الألفية في مجال التعليم مهددة بالفشل ،ص.01 ،في:(2012/10/16).
https://www.dw.com/ar/%D8%

[2] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عملت منظمة اليونسكو على بدل مجهودات كبيرة من أجل تفعيل التعاون الثقافي الدولي، و العمل على إقناع عدد كبير من الدول للانخراط في هذا المسعى الذي يساهم في تحقيق الأمن و السلم الدوليين.

و قد ركزت على ضرورة التأسيس لفكرة التعايش كمبدأ رئيسي و عنصر مهما يحافظ على الحق في التنوع و اكتساب الخصوصية الثقافية، و يسهل من التفاعل الايجابي بين الشعوب و الأمم في العالم، و يجعل هذه الاختلافات نقطة تلاقي لفهم الآخر و احترام كل الخصوصيات الثقافية و كل أشكال التعبير و التنوع بين بني البشر على اختلاف مشاربهم و ألوانهم و جنسهم و تنشئتهم.

لهذا سعت لتمكين كل المجتمعات من الحق في التنوع الثقافي لأنه سمة مميزة للبشر و جعله إرثا مشتركا للإنسانية جمعاء، و عدم جعله مجالا للتوسع و وسيلة للتدخل في شؤون الآخر، و هذا بالتركيز على ضرورة احترام كل واحد للآخر، و كما أنها ركزت بشكل كبير على عنصرين هامين هما اللغة و الدين بصيانتهم و حمايتهم لأنهما أبرز مقومات الهوية بالنسبة للأفراد و المجتمعات، و يعتبران عاملان رئيسيان في الحفاظ على وحدة أو تفكك الدول و أي محاولة للمساس بهما يؤدي إلى الصراع و الصدام الذي قد تنجر عنه نزاعات و حروب وطنية أو دولية.

و هو ما جعل منظمة اليونسكو تركز على مبدأ الحوار بين الثقافات و الأديان لتعزيز التقارب بين الشعوب، و التوافق الذي يؤدي إلى تعزيز التسامح و زرع التعايش السلمي بين الناس و كذلك برسمها للسلم في عقول البشر، و هذا بالاعتماد على تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الثلاث البشرية و الاقتصادية و البيئية، و لا يمكن التوفيق في ذلك إلا من خلال تعليم فعال و متاح للجميع دون استثناء.

فمنظمة اليونسكو عملت على وضع خطط لتحقيق هذه الأهداف على المدى المتوسط أو الطويل بإشراك فاعل للدول و تحميلهم مسؤولية تجسيد التوصيات على أرض الواقع، و التي

تمكنها فعليا من تحقيق تعاون ثقافي دولي في جميع المجالات التي تهم كل البشر في كل أصقاع العالم.

فمهما يكن مدى التوفيق أو النجاح الذي أدركته منظمة اليونسكو، أو ما أخفقت في تحقيقه و تجسيده على أرض الواقع، إلا أنه يمكن القول أن منظمة اليونسكو تملك رؤية و تصور عام كيفية بذل مجهود أكبر يمكن من خلاله تحقيق ما تصبوا إليه.

الفصل الثالث

معيقات تحقيق التعاون الثقافي و الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو

الفصل الثالث: معيقات تحقيق التعاون الثقافي و الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو

إن المجتمع الدولي اليوم يعيش تقاربا بين أعضائه المنتمين إلى ثقافات وحضارات مختلفة بفعل العولمة التي قربت بين أجزاء المعمورة وفرضت نفسها بقوة في السنوات الأخيرة، وبالرغم من قدرة هذا التقارب على إلغاء الحدود، إلا أنه بالمقابل لم ينتج التجانس المطلوب، ولا التعايش السلمي المراد، وذلك لأسباب عدة منها ما يعود إلى تعارض الأنظمة إيديولوجيا، وكذا تضارب المصالح والاختلافات في التوجهات حسب القيم والحضارة التي تنتمي إليها كل مجموعة[1]، كما أن الصراع بين القوى العالمية سواء في إطار التعاون بين الدول أو داخل المنظمات والمؤسسات الدولية، و يشهد محاولة هيمنة وسيطرة بفرض تصورات وقيم وأفكار لا تتماشى مع التركيبة الاجتماعية للكثير من الشعوب و الأمم، و إضافة إلى التطور المذهل في التكنولوجيا وتضيقها لرقعة العالم جعل منها عامل للتوحيد في مختلف أنماط الحياة دون مراعاة الحق في التنوع والتعدد.

و قد كانت العولمة إحدى الآليات التي ساهمت في صناعة و هندسة هذا التغير بفعل التطور التكنولوجي المذهل و التقدم في مجال الإعلام و الاتصال الذي وحد الكوكب بفعل السرعة في تدفق المعلومات مما جعل الجميع يسير في فلك واحد على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و قد انعكس هذا على الثقافة الوطنية للدول التي أصبحت مهددة بالتلاشي أمام ظهور قيم و ثقافات جديدة لا تؤمن بالتنوع الثقافي.

و على الرغم من ذلك إلا أن هذه الظاهرة وجدت مقاومة من العديد من الأمم و الشعوب و الأفراد الرافضة لهذا الاختراق الذي يعمل على مسح أي ذاكرة أو موروث تاريخي أو ثقافي لدى الشعوب من خلال محاولتها رسم سياسات قادرة على التحدي و تخفف من قوة التأثير على الثقافة الوطنية.

ولعل العولمة الثقافية التي تسعى إلى الاندماج والتقارب الثقافي بين الشعوب المختلفة، وإزالة الفوارق الثقافية بينها، ودمجها في وحدة ذات خصائص مشتركة، و تهدف إلى هيمنة ثقافة الأقوى على الثقافات الضعيفة، ومن خلال تذويب ثقافة الآخر وتلاشيها ودمجها بثقافة عالمية واحدة[2].

---

[1] صادق العلالي ،العلاقات الثقافية الدولية (دراسة قانونية سياسية)، مرجع سابق ، ص.295.

[2] المعتصم بالله أحمد الخلايلة، "أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية" ،مجلة التراث الأردنية ،العدد.01 ،2018، ص.252.

كما أن القوى الكبرى في العالم تعمل على مواصلة الهيمنة والسيطرة، وفرض تصوراتها وأفكارها وقيمها على الآخر، وفق ما يخدم مصالحها وأجنداتها الدولية، مما يؤدي بهذه القوى إلى التصارع للحصول على مكاسب، وتحقيق المصالح في مناطق عدة، فهي تعمل على إنكار حقوق أي طرف دولي حول مسائل محددة تثير النزاع فيما بينه بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة باستعمال كل مقومات القوة[1].

إن هذه العوائق وضعت منظمة اليونسكو أمام تحديات عدة لمواصلة جهودها في البحث عن السبل و الطرق التي تحقق من خلالها أهدافها بتمكين الجميع من ممارسة حياته وفق خصوصياته الثقافية التي نشأ عليها، و خلق جسر تواصل بين بني البشر في قبول كل طرف للآخر عن طريق تشجيع عملية الحوار و التعاون بين كل الأطراف.

وفي ظل هذا المشهد الدولي الجديد المضطرب والمتسم بالعولمة، أدى بمنظمة اليونسكو إلى إطلاق رسالة أساسية، ألا وهي أنّ السلام يعني أكثر من غياب الحرب " فهو يتمثل في العيش معا على الرغم من اختلافاتنا– أي على اختلاف أجناسنا، وأعراقنا، ولغاتنا، وأديانناء، وثقافاتنا – وفي السعي في الوقت نفسه إلى تعزيز احترام العدالة وحقوق الإنسان اللذين تعتمد عليهما عملية التعايش على الصعيد العالمي، ولذلك يتعين عدم الاستخفاف بالسلام أبدا فهو يشكل عملية مستمرة وهدف طويل الأمد، ويفرض هندسة ويقظة ومشاركة فاعلة من قبل جميع الأفراد، كما يمثل خيار يتعين القيام به في إطار كل حالة على حدة، وقرار يُتّخَذ في الحياة اليومية، وبالمشاركة في حوار صادق مع مجتمعات أخرى وأفراد آخرين أكانوا يعيشون على بعد مبنى واحد أو نقرة واحدة "[2].

فشجعت على تحقيق مبدأ السلام و الحوار و التعاون لأجل مكافحة الجهل و الفقر و تحقيق التنمية المستدامة في كل أصقاع العالم، و حثت على ضرورة تكاثف جهود الأمم و الشعوب و الدول لإنتاج مجتمعات المعرفة التي تبني أنظمتها على العلم و التشجيع على ضرورة البحث العلمي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق طموحات و أمال شعوب المعمورة، و الحث كذلك على الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا و التطور الكبير في وسائل الاتصال و التواصل خدمة للبشرية جمعاء و جعلها آلية لتحقيق التقارب بين البشر في العالم.

ولكن تبقى السيناريوهات مفتوحة لمدى نجاح أو فشل المنظمة في تحقيق أهدافها، و هذا لمدى

---

[1] مصطفى بخوش، "التحول في نظرية الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – دراسة في العلاقة بين الحاجة للاستمرار والحاجة للتحول –"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2005)، ص.17.

[2] *مصطفى*. ق،"باقتراح من الجزائر ..الأمم المتحدة تعتمد 16 ماي يوما عالميا للعيش معا بسلام"،ص.01 ،في:(2017/12/09).

https://www.ennaharonline.com/%

قدراتها على مواجهة كل الصعاب و التحديات و العوائق، و يتوقف كذلك نجاحها على قوة اقتراحاتها و حججها التي تحاول أن تقنع بها القوى العالمية لقبول كل التوصيات و المواثيق و المعاهدات من خلال الالتزام و العمل بها.

المبحث الأول: تأثير العولمة و تداعياتها على البعد الهوياتي الثقافي

إن تحليل الجذور التاريخية لطاهرة العولمة يوضح قيامها و مند بدايتها الأولى بالاعتماد على علم الاقتصاد و السياسة، فبزغ معها رأس المال مع تهميش السلطة و تزايد حركة التجارة التي أسهمت في كسر العزلة الاقتصادية على صعيد الكرة الأرضية[1]، و قد أفرز التطور الديناميكي الحالي والمضطرب في نفس الوقت للحضارة الإنسانية، العديد من المظاهر المتباينة النتائج والانعكاسات، والتي تجلت في مختلف مجالات الحياة البشرية ،كتعميق الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وغيرها من الأنشطة عبر الحدود الوطنية الناتجة عن عمليات العولمة المتزايدة والتي ساهمت – جنبا إلى جنب مع الترابط المتزايد للجهات الفاعلة في تلك العمليات وإضعاف حواجز الزمان والمكان– في خلق العديد من المخاطر والتحديات.

فالمتمعن في الدراسات و الكتابات و البحوث التي تناولت تلك الطاهرة، و منهم من يبشر بقدومها و الداعي لاتخاذ جميع الاستعدادات الفكرية و الثقافية و التربوية لاستيعابها و مواجهتها و التفاعل معها، و نجد طرف آخر خاصة الدول النامية التي تراها مفهوم استعماري، و تقوم على وسائل الإعلام و الاتصال برزت مفاهيم جديدة للهوية والمواطنة العالمية التي قد تحل محل المفاهيم المحلية، وتجعل الأفراد والمجتمعات يسيرون في فلك هذه المتغيرات التي تمس كل مناحي الحياة من طريقة مأكل وملبس وعمل ومعاملات ... إلخ و الهيمنة و السيطرة الاقتصادية بقيادة القوى الكبرى التي تسعى غلى تحقيق الاستيعاب الثقافي الحضاري بين الشعوب باسم الرأسمالية العالمية[2].

فالعولمة تعمل على جعل الشيء منتشرا على مساحة الكوكب من غير عوائق أو حواجز سياسية ،فإذا كان ارتباطها الأولي بالمال و الاقتصاد إلا أنها تحولت نحو الثقافة، فهي تعمل

[1] بركات محمد مراد ، ظاهرة العولمة رؤية نقدية بين رفض العرب و الإسلاميين و الترويج الغربي ،ص.78.

https://books4arabs.com/B2/BA-304.pdf .

[2] محمد عوض الهزايمية ،قضايا دولية ،تركة قرن مضى و حمولة قرن آتي ،مرجع سباق ،ص.271.

على دمج العالم في منظومة واحدة و وسيلة من اجل السيطرة و الهيمنة على العالم في ظل التطور الهائل لوسائل الإعلام و الاتصال و المعلوماتية[1].

فالعولمة تملك النظرة الأحادية و التصور الفردي دون الاهتمام بالآخرين، فهي تنفي الآخر و تعمل على بناء الأفراد و المجتمعات في إطار سلوك واحد، و في مجال و سياق سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي موحد دون الآخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية و التنوع و التعدد الذي يميز البشرية، و لكن رغم ذلك لا يمكن أن نبقى ننظر للعولمة بنظرة تشاؤمية و نعمل على محاربتها بحجة أنها استعمار جديد أو أنها أمركة العالم أو أنها غزو إلى غير ذلك فلها من الايجابيات ما يتطلب منا الآخذ بها و رسم سياسات و هندسة استراتجيات للاستفادة من محاسنها و مواجهة كل سلبياتها بتوفير كامل المقومات البشرية و المادية لذلك.

و حتى نلفت انتباه القارئ فمن الواجب أن نفرق بين العولمة و العالمية، وخاصة في هذا الظرف الذي يتهم فيه الإسلام كذلك بأنه أراد أن يرسم طريق و مسار و فكر واحد دون الأخذ بحق الآخر في التعدد و التنوع، و عليه نقول أن العولمة تعني انسلاخ الأمة عن القيم والمبادئ الخاصة بها والعمل على إلغاء شخصية أمة بحالها وذوبانها في أمم أخرى والعولمة لا تخدم الأمم وإنما تخدم المصلحة الشخصية الخاصة بأفراد بعينهم، أما العالمية هو الانفتاح على العالم والاحتكاك بشكل كبير بالثقافات المختلفة على مستوى العالم على أن تحتفظ الأمة التي تتمتع بأنظمة الانفتاح على العالم بخصوصياتها والفكر والمبادئ الخاصة بها، أي أن العالمية تعني في مجملها الانفتاح على الأخر ولكن مع الاحتفاظ بالهوية الخاصة بكم ولا تعني تغيير الثقافة المجتمعية الخاصة به[2]، فالعالمية هي ثمرة للتفاعل الحر و الاختياري بين الحضارات المتعددة و المتمايزة، و تمثل القاسم المشترك و الجامع لهذه الأمم و الحضارات، أي المشترك الإنساني العام بينهما ، و الذي لا ينفي تمايزها في الخصوصيات و المحليات، و لكن العولمة فإنها القسر و القهر و الإجبار على لون من الخصوصية يعولمه القهر ليكون عالميا[3]، و هو ما يتجلى عند الحديث عن العولمة و التي توحي بأنها تسلك مسار واحد لا يعطي للآخر الحق في التنـــــويع

[1] حسين ظاهر ، معجم المصطلحات السياسية و الدولية ،مرجع سابق ،ص.285.
[2] حيدر سعيد ،الفرق بين العولمة والعالمية ،،ص.01 ،في: (11 جانفي 2021).

https://www.almrsal.com/post/577872
[3] محمد عمارة ، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ،(مصر: دار نهضة ،1999) ،ص.13.

ففي العالمية يختار الإنسان، و في العولمة لا خيار للإنسان لأنه يكون أن يكون تابعا للأقوياء ،فالعولمة تنفي الآخر و ترسم طريق و مسار واحد للجميع يسلكونه دون أي رفض باستعمال كل الطرق من الترهيب و الاستبداد و القوة، و لا يحق لأي أحد أن يفكر خارج الصندوق الذي تتحكم فيه القوى العالمية، أما العالمية فهي تعطي للأفراد و الجماعات حرية الخيار و الاختيار دون إجبار أو إكراه، و تؤمن بالحق في التنوع و التعدد و اكتساب الخصوصية الثقافية و الهوية و تحترم معتقدات و مبادئ و قيم الآخر.

المطلب الأول: تأثير العولمة الثقافية على البعد الهوياتي للأمم و الشعوب

على اعتبار أن الهوية هي صفات و أحاسيس ،و نمط حياة هي في كل شيء الملبس و المأكل ز الموسيقى و الفن و الثقافة ،و في الحرية و المقاومة و الصمود ،و يجب أن نعترف كذلك بأنها نمط معيشي يتفاعل مع المتغيرات المحيطة به دون أن يذوب فيه يتأصل بداخله لكنه يكتسب الجديد دائما ،فالهوية إذن من مكونات الشخصية الوطنية لمن ليس له هوية في طل عولمة بلا حدود[1]، إن العولمة الثقافية هي نتيجة التطور العلمي الحاصل في المعلومات ،و تعد العولمة الثقافية أصل العولمات الاقتصادية و السياسية و الأخلاقية ،لأن الثقافة تهيئ و تمهد الناس للانضمام إلى الهيئات و المؤسسات الثقافية و الإقليمية و الدولية ،و خاصة أن هذه المؤسسات تسيطر عليها القوى و الدول الفاعلة في العولمة و الأطراف القوية فيها[2]، فالعولمة الثقافية تعبر عن شكل من أشكال الاندماج و التقارب الثقافي بين الشعوب المختلفة ،و إزالة كل الفوارق الثقافية بينهما و دمجها في ثقافة واحدة ذات خصائص مشتركة ،مما يجعل هيمنة الثقافة الأقوى على الثقافات الضعيفة ،من خلال تذويب ثقافة الآخر و تلاشيها و دمجها بثقافة عالمية واحدة[3] ،فالعولمة الثقافية هي صياغة كونية شاملة ،تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني ،وهي ظاهرة جديدة تستمد خصوصيتها من عدّة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية ،وقد برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ،ويأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثرها ببعضها البعض[4].

---

[1] نسيمة مخداني ،الهوية المثقف و العولمة ،مرجع سابق ،ص.ص.588.589.

[2] محمد زغو،أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،(العدد.04 ،2010) ،ص.96 .

[3] المعتصم أحمد بالله الخلايلية ،أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية ،مرجع سابق ،ص.252

[4] ناصرر الدين يعقوب ،العولمة الثقافية ،ص.01 ،في (2012/05/29).

https://alghad.com/%D8%A7%D9%

الفرع الأول: تأثيرات العولمة الثقافية

للعولمة الثقافية تأثير على جميع المستويات، ولأنها تحمل مضمون فكري يهدف إلى نشر ثقافة كونية واحدة، و هذا باحتكارها لكل وسائل الإعلام و الاتصال و التكنولوجيا المتطورة لتخترق الحدود الجغرافية و تصبح عابرة للحدود الوطنية لتصل إلى الشعوب و الأمم، و يتجلى تأثيرها في[1]:

-تأثير على مستوى اللغات و اللهجات، بحيث تتراجع أمام اللغات الحية التي تدرس في الآداب و العلوم و الفنون، ما لم تكن اللغة المعبرة عن الهوية هي إحدى تلك اللغات الحية، و تحتل إلى جانبها صدارة التطور.

-على مستوى القيم الدينية و الوطنية، و ستكون مهددة بقيم وافدة لا تقوى القيم المحلية على الصمود أمامها.

-على مستوى العادات و التقاليد و الأعراف التي قد تحل محلها عادات و تقاليد وافدة لا علاقة لها بالهوية المحلية.

-على مستوى التاريخ النضالي للشعب حامل الهوية الذي قد يتعرض للتشويش الممنهج، و

بدل أن يبقى مفخرة للشعب يتحول إلى مذمة، و اختراق الهوية الثقافية للشعوب، و الهدف من هذه الثقافة التطبيع مع الهيمنة، و تكريس الاستتباع الحضاري و القيام بعملية تسطيح الوعي.

-إفراغ الهوية الجماعية و ربط الناس بعالم اللا وطن و اللا أمة و اللا دولة، مما يأتي إلى فقدان الشعور بالانتماء إلى الوطن أو الأمة، و بالتالي إفراغ الهوية من أي محتوى[2].

المطلب الثاني: انعكاسات العولمة الثقافية على الهوية الثقافية للشعوب و الأمم

إن الهوية هي الضمير الجمعي لأي تكتل بشري و محتوى لهذا الضمير في نفس الآن، بما يشمله من قيم و عادات و مقومات التي تكيف وعي الجماعة و إرادتها في الوجود و الحياة

[1] ربيحة نبار ،طاهرة العولمة – تجلياتها و تأثيرها - ،مجلة الشامل للعلوم التربوية و الاجتماعية ،(المجلد.01 ،العدد.02 ،ديسمبر 2018) ،ص.59.
[2] لمرجع السابق.

داخل نطاق الحفاظ على كيانها[1]، و كما قال الفارابي "هي هوية الشيء و عينته و تشخيصه و خصوصيته و وجوده المنفرد له كل واحد ،و قولنا أنه إشارة إلى هويته و خصوصيته و وجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشراك[2].

لقد أثرت العولمة في المجتمعات في شتى مناحي حياة البشر، و على جميع الأصعدة اقتصادية و سياسية و اجتماعية، و لعل العولمة الثقافية كانت من أكثر من المؤثرين على الشعوب و الأمم لما تحمله من معاني و مفاهيم تتعلق بالثقافة و الآداب و اللغة و مظاهر الحضارة، و التي تؤمن بأن تكون بديلا للثقافات المحلية و الوطنية.

إن تداخل الثقافات العالمية و تلاحقها قد شكل أحد مظاهر التبعية الثقافية أو الغزو الثقافي و الهيمنة عليه، و الذي لا يخلوا من مضامين إيديولوجية تختلف من حيث النوع و الوسائل و الآليات قد تحدق تحديات جسيمة على الهوية الشخصية و الوطنية، و الثقافة المحلية[3].

فالعولمة الثقافية تعمل على تذويب الثقافات المحلية داخل الثقافة العالمية بدعواتها إلى التأسيس للمواطن العالمي الذي يحمل قيم و مبادئ عالمية واحدة، و هو ما يجعل الخصوصيات الثقافية للكثير من الأمم و الشعوب مهددة بالاندثار و التهميش و الإقصاء، و هذا عكس ما تدعوا إليه منظمة اليونسكو التي تجتهد لتحقيق الاعتراف بجميع الثقافات و الحضارات البشرية و دفاعها المستميت و الدائم على تحقيق مبادئ التعدد و التنوع فيما يخدم مصالح كل البشر، و هذا ما يتجلى في اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في أهدافه و مبادئه التوجيهية التي تدعوا إلى احترام تنوع أشكال التعبير الثقافي، و تعزيز التواصل الثقافي بهدف تنمية التفاعل بين الثقافات، و هذا بمد الجسور بين الشعوب[4].

فالعولمة الثقافية تعيق نوع الما الجهود التي تبدلها منظمة اليونسكو في تحقيق التعاون المتبادل الذي يضمن للجميع الحق في التمتع بالخصوصية الثقافية، و هذا ما يتجلى في ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو و الذي ينص على "... لما كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة و تنشئة الناس جميعا على مبادئ العدالة و الحرية و السلام، فإن هذا العمل بالنسبة لجميع الأمم

[1]محمد سليماني ،مخاطر العولمة على تراث و هوية الشعوب ،المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية ،(المجلد.02 ،العدد.02 ،ديسمبر 2020) ،ص.315.
[2]نفس المرجع ،ص.314.
[3]المعتصم أحمد بالله الخلايلية ،أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية ،مرجع سابق ،ص.246
[4]المادة 01 من اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ،مرجع سابق ،ص.03.

يعد واجبا مقدسا ينبغي القيام به في روح من التعاون المتبادل[1]، في حين تسعى العولمة الثقافية لهندسة قيم واحدة و خصوصية موحدة للجميع تهمش من خلالها ثقافات عدة، مما قد يولد تأجيج للصراع بين الشعوب، و هو ما يجعل التقارب و التعاون مستحيلا في ظل محاولة طرف واحد السيطرة و الهيمنة بثقافته على الآخرين.

الفرع الأول: تأثيرها على مقومات الهوية الوطنية للأمم و الشعوب

لقد فقدت الدول و الشعوب في نظام العولمة القدرة على التحكم في تدفق الأفكار و القيم فيما بين المجتمعات، فيما حملت العولمة في طياتها أيديولوجية التنميط و الاختراق الثقافي، التي ترتكز على صياغة ثقافة عالمية مندمجة لها قيمها و عاداتها و أخلاقياتها و معاييرها لضبط سلوك الأفراد و الشعوب داخل و خارج أوطانها و أماكن استقرارها مرجع، و بما أن التنميط الثقافي يتعارض مع الخصوصية و الهوية الثقافية للدول و الشعوب، فإن النمطية المطروحة تؤدي إلى تطويع الأفراد و سلبهم إرادة الاختيار، إذا السلع و الخدمات المستوردة و أنماط الإنتاج و الاستهلاك تحمل ثقافة المجتمع القادمة منه، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تغير العادات و التقاليد و القيم، و يبدو أن هذا التأثير الثقافي و الإعلامي أضحى قويا خلال الفترةالأخيرة[2].

و لقد ركزت العولمة لبسط نفوذها على الدول و المجتمعات لتحقيق مصالحها و مكاسبها بالدرجة الأولى بالاعتماد على ما يلي :

-خلق كوادر في هذه البلدان يكون ولائهم للغرب أكثر من ولائهم لأوطانهم

-ربط النظام التعليمي في هذه البلدان بالنظم الغربية ،و هذا بالتدخل في رسم سياستهم العامة ،و وضع مناهجها و نظم التدريس فيها والتي تؤدي إلى ضياع الهوية الوطنية القومية ،و تحقيق التبعية التامة للفكر الغربي، إبعاد كل المفكرين الذين يسعون للخروج من دائرة الهيمنة الغربية من مراكز القرار قي دولهم[3]، و هذا قد يزعزع أركان القيم و العادات و التقاليد داخل الدولة بسبب إدخال مناهج و برامج لا تتماشى مع التركيبة الاجتماعية لها.

فالغـرب سياسيا و ثقافيا و اقتصاديا يرمي إلى تحقيق أهدافه بكل الوسائل الممكنة، فهو يعمل

[1]إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق ،ص.03 .
[2]محمد سليماني ،مخاطر العولمة على ثراث و هوية الشعوب ،المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية ،(المجلد.02 ،العدد.02 ،ديسمبر 2020) ،ص.322.
[3]المرجع نفسه ،ص.309.

على فرض التبعية من خلال الاختراق و الغزو الثقافيين و تخريب قيم الآخرين، و استقطاب الأجيال الصاعدة بتوجيه ميولها نحو ما يصبوا إليه، مما يزعزع ثقتهم ثم تمحى شخصياتهم و مقوماتهم الثقافية الوطنية لأمة من الأمم، اللغة و الدين و بقية السمات و العادات و التقاليد و الأعراف و مكونات الذاكرة التاريخية للأمة[1].

فتأثير العولمة على الهوية الثقافية تعد استعمارا تعريفيا جديدا، لأنها تهدف إلى إحداث خلل في الهويات الثقافية للشعوب، بنشر و هيمنة العولمة الثقافية الأحادية القطب بهدف استيلاء و نهب إمكانيات و حضارة الشعوب خاصة الفقيرة، و تعمل على المستوى الدولي مسخ و نزع الروح من الجسد بإنتاجها للإنسان المادي بالقضاء على جانبه الروحي النفسي و الفكري و صياغته من جديد بتغير مفاهيمه الفكرية[2]، و هذا ما أشار إليه " برهان غليون ' على أن العولمة الثقافية هي نظام جديد من العلاقات بين الثقافات، و كما هو الحال بين الجماعات و الدول و الأسواق تنشأ في سياق صراع بين التكتلات الرأسمالية و أن الأمركة هي إحدى أركان النظام، كما أنها تعني قدرة الثقافة و المجتمع و الحضارة الأقوى تكنولوجيا على اختراق المجتمعات ذات الحضارة الأضعف تكنولوجيا[3].

و هذا عكس ما تدعوا إليه منظمة اليونسكو خاصة المادة العاشرة التي تدعوا صراحة إلى تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي، و هذا إزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل الممتلكات الثقافية على الصعيد العالمي ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، و إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي[4]، إن سياسات و مأرب العولمة في المجال الثقافي التي تستهدف الهويات القومية و مقوماتها الوطنية كاللغة و الدين و السمات التاريخية و أنماط العيش، و السلوك و العادات و التقاليد و معطيات الاختلاف و التمايز بين المجتمعات تضعنا أمام مسؤوليتنا المادية و المعنوية و الروحية الجوهرية في الحياة البشرية [5]، لهذا ركزت منظمة اليونسكو أن الهوية الثقافية هي النواة الحية للشخصية الفردية و الجماعية، و العامل الذي يحدد السلوك و نوع القرارات و

[1]باية بوزغاية ، العربي بن داود ، اشكالية الهوية و العولمة الثقافية ،مرجع سابق ،ص.654 .
[2]محمد زغو ،أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب ،مرجع سابق ،ص.97 .
[3]عماد الدين إبراهيم عبد الرزاق ،الهوية الإسلامية بين مأزق الانغلاق و مطلب الانفتاح ،مجلة التبيان ،(العدد.03 ،أوت 2017) ،ص.25.
[4]المادة 10 من الإعلان العالمي بشان التنوع الثقافي 2001 ،مرجع سابق ،ص.05.
[5]باية بوزغاية ، العربي بن داود ،إشكالية الهوية و العولمة الثقافية ،مرجع سابق ،ص.652.

الأفعال الأصيلة للفرد و الجماعة، و العنصر المحرك الذي يسمح للمجتمع بمتابعة التطور و الإبداع مع الاحتفاظ بمكوناته الثقافية الخاصة و ميزاته الاجتماعية التي بفعل التاريخ الطويل و اللغة السيكولوجية المشتركة و طموح الغد[1].

وأصبح تأثير عولمة الاتجاهات الثقافية على مجموعة متنوعة من الثقافات الوطنية إحدى القضايا البارزة، وغالبا ما ينظر إلى العولمة في هذه الأيام على أنها خطاب مهيمن يغلف ويؤثر على جميع الأشكال الثقافية الممكنة وعناصرها في جميع أنحاء العالم، و سواء في مجتمعات ما بعد الحداثة أو المجتمعات التقليدية، فالعديد من الدول تحولت من مجتمع قريب من مجتمع مفتوح تخضع الآن لقوى عالمية تعمل في العالم المعاصر.

ولذلك يتفق الباحثون على أنه في ظل الضغوط والتفاعلات العالمية الحالية لم يعد من الممكن إهمال أو تجاهل أهم عمليات العولمة العاملة في العالم والمرتبطة بالامتدادات الواسعة لعلاقات السوق والتفاعلات الاقتصادية والسياسية والثقافية ودورات الإنتاج والتكاثر، والتي تم تشكيلها في ظل الظروف الجديدة تمامًا للرأسمالية والنظام العالمي الجديد (توسيع وانتشار الهياكل التجارية العملاقة في جميع أنحاء العالم، فالشركات متعددة الجنسيات، و قنوات الاتصال والإعلام عبر الوطنية، والصناعات الترفيهية وما شابه ذلك)، وإضافة إلى التكهنات حول نهاية التاريخ ونهاية الإيديولوجيا، ونهاية الجغرافيا – وهي مفاهيم ظهرت حتى قبل أن تستحوذ فكرة العولمة على مفردات البحث الأكاديمي والسياسة والاقتصاد والثقافة وحتى الصحافة الشعبية– فأصبحت العولمة مصطلحًا جذابا ،ففي العديد من الأماكن المحلية يتم التعامل مع معنى مصطلحات مثل العالمية والعولمة اعتمادًا على كيفية شعور المجتمعات والثقافات المحلية وتعريف نفسها في أنظمة العالم المتغيرة[2].

وبالتالي فالعولمة تهدد أسس الهوية الوطنية، فعندما يصبح الناس مستهلكين عالميين للسلع والمعلومات، فيصبح إنتاج هوية وطنية متجانسة والحفاظ عليها داخل "القرية العالمية" أمرا صعبا بشكل متزايد ،مما يجعل تدفق المعلومات عبر الحدود من الصعب على كيانات الهوية الوطنية، وهو ما سينعكس على قدرتها على الاحتفاظ بأهميتها الفريدة وتمييز نفسها من كيانات أخرى

[1] محمد جابر محمود رمضان ،دور الجامعة في الحفاظ على الهوية الثقافية لطلابها في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة ،مجلة بحوث التربية النوعية ،جامعة المنصورة ،(العدد.37 ،جانفي 2015)،ص.171.
https://mbse.journals.ekb.eg/article_140495_471c94e1944a8bf93df168cf313eadbb.pdf

[2] Almantas Samalavičius, National identity, culture and globalisation Lithuania wakes up to a , National identity, new social and cultural reality, Eurozine, 10 March 2005, 08 pages, p.01.

مماثلة، ففي عالم سلكي لم تعد النخب الوطنية تمتلك أيضًا القدرة الحصرية على ممارسة السيطرة الثقافية على مواطنيها و/أو إقليمها، فعدم وضوح الحدود يصبح يشكل تهديدا لقدرة المجتمعات على الحفاظ على الهويات المحلية أو الوطنية المميزة[1].

فاليوم يعملون على تصدير ثقافتهم و قيمهم و يفرضونها على البلدان الفقيرة، و في هذا المجال يشير "نبي دجاني " إلى أن تقرير منظمة اليونسكو أن هناك دولا معينة ومتقدمة ثقافيا تستغل مزايا لممارسة شكل من أشكال السيطرة الثقافية و الإيديولوجية تعرض الذاتية القومية لبلاد أخرى للخطر[2]، و يرى "مصطفى عبد الغني" أننا في العولمة نلبس كما يراد لنا أن نلبس، و نأكل كما يراد لنا أن نأكل، و الأخطر من هذا و ذاك أنهم يريدون لنا أن نفكر يس كما يريدون لنا أن نفكر به وفقا لمنهجيات وضعوها هم، و حتى و إن كانت صالحة لمجتمعاتهم ليس بالضرورة صالحة لبقية المجتمعات[3].

بالإضافة إلى ذلك تعمل العولمة على تعزيز الهوية العالمية بدلا من تعزيز الهوية مع المجتمع المحلي أو الوطني الاتجاه نحو العالمية – الرأي القائل بأن البشر يشكلون الوحدة النهائية للقلق الأخلاقي بغض النظر عن الجنسية أو المواطنة أو أي انتماء (انتماءات) مجتمعي آخر– قد ازداد أيضا في ظل العولمة، وهو ما دفع ببعض المفكرين أمثال "ايريك هوبسبوان" إلى المجادلة بأن القومية أصبحت "أقل أهمية تاريخيًا"، وتوقع أنه بمرور الوقت سيصبح العالم "فوق وطني إلى حد كبير"[4].

و هو ما يؤدي إلى ابتلاع ثقافة الأطراف داخل ثقافة المركز، و تخفف بعض المصطلحات الأخرى على من مستوى عدم الندية بين الثقافات فتبرز مفاهيم التفاعل الثقافي و التداخل الحضاري،حوار الحضارات، التبادل الثقافي، و هي مفاهيم تنتهي إلى أن ثقافة المركز هي الثقافة النمطية ممثلة في الثقافة العالمية، و التي على كل ثقافة الاقتداء بها، و يستغل ضعف شعوب الأطراف فيتم تغير النظم و المناهج التربوية، و تطوير الكتب المدرسية و غيرها في مؤسسات التربية و التعليم و التكوين عامة، و بحجة الاستجابة للتحولات التي يشهدها العصر و

[1]Gal Ariely, The nexus between globalization and ethnic identity: A view from below, Ethnicities, Vol. 19, no.05, 763–783pages, 2019, p.765.

[2]علي محمد أحمد ،خطر عولمة الثقافات و الاستبداد بالعلم على الثقافة العربية ،مرجع سابق ،ص.ص.69.70.

[3]المرجع السابق ،ص.70.

[4]Hobsbawm Eric, Nations and Nationalism since 1780. Cambridge: Cambridge University Press, 1992, p. 191.

تماشيا مع التطورات الحاصلة في التربية و التعليم بدول المركز، و استجابة لآليات العولمة و مداخلها المتعددة مثل حاجة شعوب العالم إلى التسامح و إلى حوار الحضارات و إلى حوار الثقافات و الأديان[1]، و هذا له تداعيا وخيمة على الهوية الوطنية للشعوب و الأمم من شأنه طمس الخصوصية الثقافية و السيادة الوطنية و المعتقدات الدينية و تجعل من الجماعات و الأفراد تنسلخ من أصالتها و كل قيمها و عاداتها التي نشأت عليها.

و قد أثرت العولمة بشكل كبير على الجانب الاجتماعي خصوصا القيم و المعتقدات و التقاليد، إذ ركزت على تفكيك المجتمع برفع الأخلاق و قطع الانتماءات، و تذويب دور الأسرة في زرع القيم و المبادئ الأخلاقية و التربوية في الفرد، مما جع هذه المجتمعات تبحث عن مبررات للنزاعات الاثنية و الطائفية، فعملت العولمة على زيادة حدة التفكك و التشتت و التشرد، و زيادة النزاعات في الكثير من بقاع العالم المبنية على عنصر العرقية و القبلية و الدينية الطائفية، و زادت الهوة بين طبقة غنية جدا و أخرى فقيرة جدا[2].

فما يشهده العالم اليوم من أحداث و متغيرات جعلت من الانفتاح ضرورة لمواكبة التطور، و الحصول على التكنولوجيا و استغلالها ايجابيا و بطريقة سليمة، مما يساعد الدول و المجتمعات على مسايرة كل ما يحدث على مستوى البيئة الخارجية من تغيرات على جميع الأصعدة، و التفاعل معها بطرق تساعدها على الحفاظ على هويتها الوطنية حتى لا تهمش أو تقصى أو تتعرض للطمس، فالثورة المعلوماتية كان لها الأثر الواضح في تغير المجتمع بسبب سرعة تطور وتراكم المعلومات وتدفقها السريع بدون ضوابط وامتد أثرها إلى المؤسسات الاجتماعية أي المتغير الاجتماعي، وبالتأثير على الأسرة والتعليم من خلال المنظومة التربوية وكذا على السلطة السياسية للدولة.

الفرع الثاني: تأثيرها على الثقافة العربية و الإسلامية

إن العولمة الثقافية تستهدف ديانة و عقائد المجتمعات، و لعل أبرزها الحروب القائمة ضد الإسلام و المسلمين ،فمصطلح الحرية يعني التحرر من كل قيد ديني، و هناك ظن بأن الإسلام يقيد الحرية، و هذا خطأ لأن الحرية التي تضعها العولمة هي القضاء في نفس الوقت على حرية

[1]بوبكر جيلالي ،الهوية و العولمة مفاهيم تأسيسية ،مجلة التبيان ،(العدد.03 ،أوت 2017)،ص.22.
[2]المعتصم أحمد بالله الخلايلية ،أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية ،مرجع سابق ،ص.262

الفرد و المعتقد و الدين[1]، وحتى مصطلح الإرهاب لم يتم تحديد تعريفا له، و كل طرف يعرفه على حساب ما تمليه مصالحه.

فمثلا تفرض العولمة على الشعوب العربية و الإسلامية مفاهيم المساواة بين الرجل و المرأة إزالة جميع الفوارق بينهما و هذا من خلال اتفاقية سيداو عام 1979، و التي موضوعها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و التي تم اعتمادها و عرضها للتوقيع و التصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 180/34، المؤرخ في 18 ديسمبر 1979، و دخلت حيز التنفيذ 03 سبتمبر 1981[2]، فحسب الاتفاقية و في مادتها الأولى فإنها تركز على عدم تفرقة أو استبعاد أو تقييد حرية المرأة، فالتمييز هو كل هدم لمبدأ المساواة بينها و بين الرجل، و التمييز هو صورة من صور العنصرية و هو إنقاص من قيمة المرأة و النظر إليها نظرة دونية[3].

لكن كل هذا يتنافى مع المجتمع المسلم و حتى مع بعض المجتمعات الغير مسلمة التي لها عاداتها و تقاليدها تجاه المرأة ،فالإسلام أعطى مكانة للمرأة و أكرمها و سن لها القوانين التي تعطيها ما لها و ما عليها، و لا يمكن تجاوز حدود ما شرعه الدين الإسلامي أو المساس بالنصوص السماوية، فمثلا لا يمكن المساواة بينهما في الميراث فالدين الإسلامي فصل في الآمر و كل واحد أعطاه حقه، لكن الغرب ينظر بعين الريبة و يرى بأنه إجحاف في حق المرأة و يتهم الدين الإسلامي بالا عدالة و بلا مساواة، و ما يجعله يتحجج بالتدخل لأن هذه الدول مارقة و يجب أن تحارب أنها عدوة للديمقراطية و حقوق الإنسان و حقوق المرأة ،دون مراعاة أدنى شروط الحق في الخصوصية الثقافية و ممارسة الشعائر الدينية التي نشأت عليها هذه الأمم و الشعوب.

كما أنه منافي لمساعي و مجهودات منظمة اليونسكو في احترام الحق في التعدد و التنوع التي نصت عليه المادة الثانية من المبادئ التوجيهية، و التي تنص على مبدأ احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، فإنه لن يتسنى حماية التنوع الثقافي و تعزيزه ما لم تكفل حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، مثل حرية التعبير و الإعلام و الاتصال، و ما لم تكفل للأفراد إمكانية

[1] محمد زغو ،أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب ،مرجع سابق ،ص.99.
[2] رياض دنش ،منع التمييز في ضوء اتفاقية سيداو(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) ،مجلة العلوم الإنسانية ،(العدد.39/38 ،مارس 2015)،ص.225.
[3] المرجع نفسه ،ص.226.

اختيار أشكال التعبير الثقافي، و لا يجوز لأحد التذرع بأحكام هذه الاتفاقية لانتهاك حقوق الإنسان و الحريات الأساسية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو المكفولة بموجب القانون الدولي أو التقليص نطاقها[1].

فقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة للضغط على الحكومات العربية و الإسلامية لتغير مناهجها التعليمية تحت دعاوي الإصلاح و التطوير، و بما يتناسب مع الروئ الغربية على حساب الثوابت الوطنية و الإسلامية، ولأن ما يجب أن نلاحظه هو أن الهوية الإسلامية هي هوية عامية و أنها تحمل من المميزات و المقومات و الإمكانيات و القدرات ما تستطيع به من مواجهة هذه العولمة و التصدي لها، و خاصة و أن الاستسلام و الانصهار و الذوبان داخل بوتقة العولمة الثقافية غير وارد عندها تماما، مما عمد الغرب على خلق صراع موجود بين العولمة الثقافية و الهوية الإسلامية[2]، و حتى يجدون لأنفسهم مبررات للتدخل في البلاد الإسلامية و العربية بخلق حجج واهية، و في الكثير من الحالات ما يكون التدخل تحت غطاء عقائدي باتهام الدين الإسلامي على أنه متطرف و معادي للتطور و لا يراعي المساواة و ينبذ التجدد و يرفض أي تغير يمس الإنسان.

ولقد أشار "يوسف القرضاوي" إلى مخاطر العولمة بأن أشد ألوان العولمة خطرا و أبعدها هو عولمة الثقافة بفرض ثقافة أمة على سائر الأمم، أو ثقافة الأمة القوية الغابة على الأمم الضعيفة المغلوبة، و بعبارة أخرى فرض الثقافة الأمريكية على العالم كله، شرقية و غربية مسلمة و نصرانية، موحدة و ملتزمة، وثنية إباحية، و وسيلته إلى هذا الغرض الأدوات و الآليات الجبارة العابرة للقارات و المحيطات من أجهزة الإعلام و التأثير بالكلمة المقروءة و المسموعة و المرئية بالصوت و الصورة و البث المباشر و شبكة المعلومات العالمية و غيرها[3].

و لقد طهرت ملامحها في المنطقة العربية من خلال طرح مبدأ حوار الحضارات و التقارب الثقافي بين المجتمعات للوصول إلى دمج كوني للثقافة العربية بثقافة الغرب ، و تجلى هذا على جميع الأصعـــدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعـــية، و هذا كـان من خـــلال المحاولة في

[1] المادة 2 من اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي باريس 2005،مرجع سابق ،ص.04.
[2] عماد الدين إبراهيم عبد الرزاق ،الهوية الإسلامية بين مأزق الانغلاق و مطلب الانفتاح ،مرجع سباق ،ص.26.
[3] رفيق بوبكر ،مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي ،دراسات الجامعة الإسلامية شيتاغونغ ،(المجلد.04 ،ديسمبر 2007) ،ص.ص.10.09.
file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/2372.pdf

التأثير على الأسس و المرتكزات التي تبنى عليها هذه الثقافة العربية[1]، فهذا التواصل الثقافي و الاجتماعي بين ما تسعى إليه العولمة و مكونات و خصوصيات الثقافة العربية، لا يمكن تحقيقه في ظل محاولة العولمة الاختراق التدريجي للقومية، مما يجعلها تعمل على نفي كل المقومات الحضارية و تقوض مبدأ السيادة الوطنية، و بالتالي فالخطر الإيديولوجي يسهم في السيطرة على الوعي على الوعي و الإدراك للفرد العربي و إخضاع نفوسهم لثقافة الغرب، و قد تكون له انعكاسات و تداعيات على أن تكون تابعا للغير مما يضعف دور الثقافة العربية في نمط حياة الفرد العربي[2].

فمن التأثيرات السلبية للعولمة على الشعوب العربية كبارا و صغارا، أن الواقع اللغوي يتسم بطاهرة لغوية تسمى "الثنائية اللغوية"، حيث نجد أكثر لا يتكلمون جملة إلا و فيها إلى كلمة أو كلمتين أو أكثر باللغة الأجنبية، و في كثير من الحالات ما تكون لتزين الكلام أو الخجل من لغته و قد يراها الكثير قاصرة على الاستيعاب، و هنا يقول الباحث "صالح بلعيد " "أخاف على هذا الجيل و من سيأتون من بعده من الذوبان و الزج بأنفسهم في أوهام التحضر بإتقان اللغات الأخرى.

كما أن الترامي على اللغات الأجنبية، و احتقار اللغة الوطنية و إقصائها من الاستعمال بدعوى العجز العلمي"[3]، و هذا لا يعني الاستسلام للعولمة من طرف الشعوب العربية و الإسلامية، فضرورة النظر إليها بايجابية و الاستفادة من كل إسهاماتها التي تساعد على تحقيق التطور و التقدم في شتى مناحي الحياة.

و هذا لا يتأتى إلا بتعزيز الهوية من خلال تربية الأجيال على العقائد الدينية الصحيحة ،و إصلاح الأوضاع الداخلية حتى تكون مؤهلة للتعامل مع متطلبات و مقتضيات العولمة و تحدياتها بهندسة سياسات و قرارات رشيدة لبناء دولة المؤسسات[4]، و كذلك العمل بكل قوة على الدفاع عن الخصوصيات الثقافية، و مقاومة الغزو الذي يمارسه المالكون للعلم و التكنولوجيا، و النظر إلى التحديث بنوع من القبول و فق ما يتجاوب مع العادات و التقاليد، و الانخراط في

---

[1] المعتصم أحمد بالله الخلايلية ،أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية ،مرجع سابق ،ص.257

[2] المرجع نفسه ،ص.261.

[3] باديس لهويمل ـاللغة العربية في عصر العولمة و العلمانية – الواقع و التحديات - ،مجلة التبيان ،(العدد.11 ،سبتمبر 2020) ،ص.45.

[4] جمال نصار ،الهوية الثقافية و تحديات العولمة ،ص.07 ،في: (28 جانفي 2015).
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/01/201512895243715948.html

عصر العلم و البحث العلمي كمساهمين في الحفاظ على مكتسباتها الثقافية و حمايتها من كل أنوع التهميش و الإقصاء و الطمس و الاختراق[1].

وعلى المثقف العربي أن يكون فاعل فكري، و عليه أن يلعب دورا في تغير العالم بخلقه عالما للفكر، و يغير واقع السياسات بإبداع ممارسة فكرية جديدة، و على المثقف العربي في سياق العولمة أن يكون فاعلا و إيجابيا و مبدعا في إنضاج الفكر العربي بأهمية الهوية الثقافية المتمايزة و المتجددة كأساس مركزي للتفاعل مع العولمة و يعتقد "عبد الباسط عبد المعطي أن تحقيق هذا الهدف يجب توفير الأدوات التالية[2]:

–تطوير قدراته المعرفية و المنهجية للمساهمة في إنتاج المعلومات الثقافية و تصنيفها و جعلها قادرة على التوظيف و المنافسة.

–تعميق القيم الضرورية للتفاعل الايجابي مع العولمة، فهي تتطلب نقلة كيفية في الخصائص و الممارسات السلبية.

و لا بدا أن يكون للمثقف العربي موقف إيجابي إزاء العولمة مما يتطلب منه أن ننخرط في المشترك الثقافي العالمي، و أن ندفع بمجتمعاتنا في اتجاه التفاعل المتحرك مع المتغيرات المتسارعة حتى نفهم ما يجري حولنا، و نستوعب التحولات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر و إلا سنبقى عاجزين نتفرج على العالم يتطور[3].

وأن يكون للمثقف إدراك بالعولمة و عليه أن يميز بين الموضوعي و الذاتي، و يكون نقده ما يحيط حوله موضوعيا حتى يتمكن من التفاعل مع العولمة بما يحافظ على خصوصيات مجتمعه، و التي يمكن تطويرها حتى تتجاوب مع كل المتغيرات الحاصلة على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية[4]، و عليه فلا تبقى الدول تتهم في العولمة و تنظر إليها كشيء سلبي و فقط فهمي مطالبة بتحريك مثقفيها و نخبها لأجل مواجهتها و مواكبتهم للتطورات و التغيرات التي تحدث على الساحة الدولية على جميع الأصعدة.

---

[1] المرجع نفسه ،ص.08.
[2] نسيمة مخداني ، الهوية المثقف و العولمة ،مرجع سابق.593
[3] المرجع نفسه ،ص594.
[4] المرجع نفسه.

الفرع الثالث: انعكاسات العولمة على سيادة الدول

لقد برزت مع نهاية الحرب الباردة نمط و نموذج جديد في حقل العلاقات الدولية، و أصبحت العولمة أحد أبرز مظاهره التي أعادت تشكيل الخريطة الجيوسياسية للعالم بسبب التسارع في عمليات التبادل الاقتصادي و زيادة الحركية التجارية، و برزت مؤسسات مالية و اقتصادية أصبحت أكثر قوة من الدولة بإزاحتها للحدود الجغرافية و كل الحواجز الحمائية، مما أثار التساؤل حول العديد من الأمور و القضايا و أبرزها سيادة الدول التي تعتبر أحد أركانها الرئيسية، فالتغيرات التي شملت جميع مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في العالم بأسره أثر بشكل مباشر على سيادة بفضل تداعيات العولمة.

أولا: دور العولمة في التأثير على سيادة الدول

لقد لحق مفهوم السيادة نوع من التغير بفعل مجموعة من الأمور[1] :

-التوسع المتزايد من إبرام الاتفاقيات الدولية ،فلا يمكن مخالفاتها من طرف الدول حتى و لو كان التدرع بفكرة السيادة، و هو ما علها عرضة للتفتيش و التحقيق خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان أو التسلح النووي، أو حقوق الأقليات ....إلخ، والاتجاه المتنامي و اللامتناهي نحو احترام حقوق الإنسان و عدم انتهاكه من طرف الحكومات.

-الاتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسؤولية الدولية و التي تجيز للشخص الدولي المتضرر إمكانية تحريك دعوى في حال وقوع ضرر له، و الاتجاه المتزايد و السريع لإقامة كيانات عابرة للقوميات.

فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها، و إنما تركت المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلى الحد تجاوز في مواقع كثيرة دور الدولة القومية و في الكثير من الحالات حل محلها، و هؤلاء اللاعبين هم الشركات المتعددة الجنسيات (أو عابرة القومية)، و المنظمات غير الحكومية إلى جانب المنظمات الدولية التي تعاظم دورها و اتسعت مجالات أنشطتها، و تزايدات صلاحياتها و اختصاصاتها[2]، و مع بروز

[1] أحلام نواري ،تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية ،ص.07 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/3/4/52765

[2] المرجع نفسه، ص.08

مفهوم الحكم العالمي، و الذي برزت من خلاله شبكة المؤسسات العالمية المترابطة، والتي تضم الدول و المنظمات غير الحكومية و الشركات العابرة للقارات و الهيئات الدولية كالأمم المتحدة، يبحث الأقوياء على التأسيس لقيام الحكومة العالمية الواحدة و هي الهدف الرئيسي و النهائي للعولمة السياسية، و تجلى ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم قوتها و نفوذها لتوظيف الأمم المتحدة و مؤسسات التمويل الدولية لتحقيق مصالحها و مصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة[1].

مما جعل الدولة في طل العولمة مسؤولة مسؤولية دولية مباشرة ليس فقط على سلوكاتها الغير مشروعة، و إنما أيضا عن سلوكاتها ذات السيادة المشروعة و التي يترتب عنها أضرار لغيرها من الدول ،فمثلا قيام دولة بإزالة الغابات و المساحات الشاسعة داخل إقليمها، و الذي له تأثير على التوازن الايكولوجي و البيئي داخل إقليمها، و يحق للدولة المتضررة أن تطالبها بالتعويضات المناسب لها[2]، مما يجعلها محل شك و استفزاز أمام بعض المنظمات الدولية غير حكومية خاصة المهتمة بحماية البيئة مثل منظمة السلام الأخضر، و أحيانا يصل الأمر إلى إحراجها من طرف جمعيات المجتمع المدني على مستواها الداخلي.

و مع ضغط التفاعل المتزايد بين الدول سواء المستوى الرسمي أو غير الرسمي، و نتيجة تنامي طاهرة الاعتماد المتبادل، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية، و قد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات التراب ، بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية و الأوضاع المحلية الداخلية و العكس[3]، فهذا التأثير المباشر على سيادة و خصوصيات الدول بفعل العولمة و ما شكلته من حركية غير مسبوقة في تاريخ البشرية على جميع الأصعدة على داخليا و خارجيا، مما انعكس سلبا على حق الدول في ممارسة سلطاتهم الكاملة على بلدانهم، و أصبح التدخل في صناعة قراراتهم السياسية أمر عادي، و هذا يتعارض مع ما تدعوا إليه منظمة اليونسكو التي تحث على ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية، و عدم المساس بسيادة الدول التي تعتبر ركنا أساسيا من أركان الدولة، بحيث أن المادة 02 من المبادئ التوجيهية، و في الشق الثاني نجد فيها أن كل الدول و وفقا

[1] عبد السلام محمد مخلوف إبراهيم ،تداعيات العولمة و مؤسساتها للتأثير على السيادة الوطنية في طل التدخل الدولي ،مرجع سابق ،ص.442.

[2] جميلة طيب ،مفهوم السيادة بين نظام وستفاليا و تأثيرات العولمة ،مجلة صوت القانون ،(العدد.02،أكتوبر 2014)،ص.325.

[3] أحلام نواري ،تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية ،مرجع سابق ،ص.08.

لميثاق الأمم المتحدة و مبادئ القانون الدولي على أنه حق سيادي لكل دولة في اعتماد تدابير و سياسات لحماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير على أراضيها، و في الشق الثالث تلح على مبدأ التساوي لجميع الثقافات في الكرامة و الجدارة بالاحترام، و تطالب بضرورة الاعتراف بأن جميع الثقافات لها الحق في البقاء و الاستمرار و عدم المساس بها من أي طرف كان[1]، كما تؤكد منظمة اليونسكو على أن احترام تنوع الثقافات، والتسامح والحوار والتعاون في جو من الثقة والتفاهم، و هو الأساس لأجل ضمان تحقيق السلام والأمن الدوليين، وتتطلع إلى مزيد من التضامن القائم على الاعتراف بالتنوع الثقافي وعلى الوعي بوحدة الجنس البشري وتنمية المبادلات فيما بين الثقافات، وترى أن عملية العولمة التي يسهلها التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، وإن كانت تشكل خطراً على التنوع الثقافي، فهي تهيئ الظروف الملائمة لإقامة حوار مجدد فيما بين الثقافات والحضارات[2].

ثانيا: التدخل الأجنبي و تأثيره على السيادة

إن المبدأ القديم و المؤسس على مفهوم السيادة الذي ينص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة، يتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة و حمايتها من العدوان الخارجي المسلح، أما المبدأ الجديد الذي جاءت به العولمة فيتمثل في حماية النظام الدولي من الفوضى و عدم الاستقرار جراء ما يحدث في بعض الدول من أحداث، و أصبحت الأولوية الآن منع هذه الاضطرابات في هذه الدول حتى لا تنتشر إلى باقي الدول الأخرى، و عليه لم تعد هناك اليوم حدود فاصلة بين مسؤولية الدولة و مسؤولية المجتمع الدولي، بحيث أصبحت فكرة السيادة المطلقة بائدة، فالأنظمة السياسية لا يمكن أن تحدد شؤونها الداخلية بالشكل الذي كانت تقوم به في الماضي، إذ أصبح التدخل في بعض هذه الشؤون من قبل المجتمع الدولي أمرا ورادا[3]، فالايدولوجيا اليوم هي المحرك القيمي و العقائدي للدول، فهي تسعى لنشر إيديولوجياتها بالكثير من الدول حتى تتمكن من إقامة نظام سياسي معين، أو نظام اجتماعي معين، أو نظام اقتصادي معين، أو خلق سياسة خارجية معينة يتبعها الجميع[4].

---

[1] المادة 2 من اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي باريس 2005،مرجع سابق ،ص.04.
[2] ديباجة إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سباق ،ص.03.
[3] جميلة طيب ،مفهوم السيادة بين نظام وستفاليا و تأثيرات العولمة ،مرجع سابق ،ص.ص.324.325.
[4] عبد السلام محمد مخلوف إبراهيم ،تداعيات العولمة و مؤسساتها للتأثير على السيادة الوطنية في طل التدخل الدولي ،مرجع سابق ،ص.449.

و قد كان من نتائج تراجع السيادة الوطنية أن تزايد إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و لقد تعددت و تنوعت المبررات كالتدخل لاعتبارات إنسانية، و التدخل لحماية حقوق الإنسان و حقوق الأقليات العرقية، و التدخل بدعوة مقاومة الإرهاب الدولي، و في إطار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات و الهيئات الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال إصدار هيئة الأمم المتحدة قرارات توفر الشرعية الدولية لتدخلاتها حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1441 في نوفمبر 2002 و ضغطت على مفتشي الأمم المتحدة لإدانة العراق و التحرك داخل مجلس الأمن للتأكيد على أن العراق لم ينفذ القرار 1441، و عندما فشلت في ذلك تجاوزت الشرعية الدولية و قامت بالتعاون مع بريطانيا خارج نطاق الأمم المتحدة بغزو العراق في مارس 2003 بهدف السيطرة على المنطقة ككل و السيطرة على مصادر النفط[1].

و حيث كان يرى جورج بوش أن بلاده ستكون العصا الغليظة على مستوى الكوكب، فهو لا يتوانى على التلويح بالقوة و هي إحدى مظاهر الهيمنة، و في خطابه إذ يقول "لكي تمارس الولايات المتحدة الأمريكية دورا قياديا عليها أن تكون قوية قيادتنا الدولية و قوتنا الوطنية متكاملتان[2]، فالهدف بناء نظام عالمي جديد على القيم الأمريكية و حفظ مصالحها، و ضمان العالم يكون في قبضتها و التبعية و الخضوع ها، فتخطط للتدخل و النفوذ و السيطرة على كل أرجاء العالم.

و هذا التصور الأمريكي للهيمنة على العالم ثقافيا يتناقض و يتعارض تماما على ما تسعى إلى تحقيقه منظمة اليونسكو، و هذا من خلال الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي و الطبيعي خاصة في مادته الأولى، و التي تعبر عن الأهداف الرئيسية التي من خلاله يمكن تحقيق التعاون الثقافي بين الأمم و الشعوب في إطار يكرس مبدأ تعزيز أواصر التواصل و الحوار، و الابتعاد تماما عن كل ما من شأنه يخلق أو يؤجج الصراع و التي تنص على :

- صون التراث الثقافي غير المادي.
- احترام التراث الثقافي غير المادي للجماعات والمجموعات المعنية وللأفراد المعنيين.

[1] حسين خليل ،النظام الدولي و المتغيرات الدولية ،(بيروت: دارالمنهل ،ط 1،2009) ،ص.428.

[2] بركات محمد مراد ،طاهرة العولمة ،مرجع سابق ،ص.142.

– التوعية على الصعيد المحلي والوطني والدولي بأهمية التراث الثقافي غير المادي وأهمية التقدير المتبادل لهذا التراث.

– التعاون الدولي والمساعدة الدولية[1].

فهي تستغل العولمة الثقافية بنشرها لقيمها و أفكارها في العالم و هو ما أكده سابقا جورج بوش الأب في مقولاته بأنها المؤثر الأقوى في نشر النمط الأمريكي، و حيث قال "أن ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية قد يصعدها إلى المستوى الثقافي علاوة عن الجانب السياسي و الاقتصادي، حيث أن العالم يشهد انتشارا واسعا للقيم الأمريكية و أنماط العيش و السلوك الأمريكي و السيطرة على الأمم و استغلالها دون القضاء عليها[2]، و كل ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق يتنافى مع قرار الجمعية العامية لسنة 1975، و التي دعت فيه منظمة اليونسكو بتحريم و منع استيراد الممتلكات الثقافية و تصديرها أو نقل ملكيتها، و أكدت على إعادة الأعمال الفنية و الآثار و المخطوطات التي تعتبر خطوة إلى الأمام نحو توطيد التعاون الدولي و الحفاظ على القيم الثقافية[3].

و هو ما تجسد فعلا أثناء غزو العراق سنة 2003، إذ تعرضت المتاحف العراقية لأبشع أنواع السرقة و التلف من طرف الجيش الأمريكي، و الأدهى من ذلك تحويله للكثير من المعالم التاريخية و الممتلكات الثقافية الحضارية إلى قواعد عسكرية، و الهدف هو طمس التراث الثقافي العراقي الضارب في أعماق التاريخ، و تهميش و إقصاء كل الحضارات المتعاقبة على بلاد الرافدين، و هي عملية مقصودة و ممنهجة بعنوان حرب على كل المكتسبات و الخصوصية الثقافية التي يتميز بها الشعب العراقي.

و كما ذكرنا سابقا فقد تدخلت منظمة اليونسكو مع مختلف الهيئات الدولية، و بذلت جهود كبيرة لمنع مثل هذه المجازر التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في حق التاريخ و الإرث الثقافي و الحضاري لدولة العراق، و هنا يجب أن ننوه أن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية كان مقصودا بشكل جلي.

---

[1] المادة 02 من اتفاقية حماية التراث الثقافي و الطبيعي 1972 ،ص.02 ،مرجع سابق

[2] المعتصم أحمد بالله الخلايلية ،أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية ،مرجع سابق ،ص.260

[3] محمد هشام هامل ،عبد القادر البقيرات ،الحق في التنوع الثقافي في القانون المعاصر،مجلة دراسات و أبحاث ،(المجلد.13 ،العدد.05 ،أكتوبر 2021) ،ص.390.

المطلب الثالث: تجليات العولمة على حقوق الإنسان

لقد أصبحت مسالة حقوق الإنسان من المفاهيم المركزية في التحليل النفسي و الاجتماعي و السياسي في وقتنا الحالي و لها صدى عالمي، و من المواضيع الشائكة التي غالبا ما تتهم فيها الدول و المجتمعات بعدم الامتثال للمواثيق و الأعراف الدولية في حمايتها، و هو ما يجعلها تستعمل كذريعة للتدخل و في بعض المرات حتى للتهديد، و هو ما جعل القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و الاتحاد الأوروبي تتحجج بهذا، و هو ما جعل من موضوع حقوق الإنسان وطاهرة العولمة و الحداثة تسهم في خلق واقع جديد ،يجعل من الكل السير في مساره دون أي رفض[1].

فقد أصبحت مثل هذه المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان و الأقليات ذا أهمية بالغة للدول و الأمم و الشعوب، كما أنها أصبحت احد الآليات التي تستعملها القوى العالمية للتدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للدول، و تعمل على إلزامها بضرورة التقييد بهذه المبادئ حتى و لو كان ذلك على حساب خصوصياتها الثقافية و أبعادها التاريخية، مما أثر على الحق في في التنوع و التعدد، و أثر بشكل كبير على الجهود المبذولة من طرف منظمة اليونسكو في تحقيق التعاون الثقافي بين شعوب المعمورة.

الفرع الأول: الآثار السلبية للعولمة على حقوق الإنسان

لقد كان لظهور العولمة و التي يشهد في ظلها تغييرا كيفيا على الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و معلنة فيه عن بزوغ ثقافة كونية و ثروة اتصالية و تنافس اقتصادي عالمي، و هو ما ساهم في إخضاع حقوق الإنسان لجملة من المتغيرات كان أولها أنها نقلت هذه الحقوق إلى قمة جدول أعمال النظام العالمي، و أصبحت أحد العناصر الرئيسية في تشكيل السياسة الدولية و العلاقات بين الدول.

فعند مناقشة أثار العولمة على حقوق الإنسان ،فإنه يتحتم علينا العودة إلى الجدل القائم بين العالمية و الخصوصية، و خاصة و أن المواثيق الدولية تشير لحق الإنسان في التمتع بثقافته الخاصة و استخدام لغته و المجاهرة بدينه، و هو ما تسعى إليه منظمة اليونسكو جاهدة لتكريسه

[1] أحمد قوراية ،ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان ،مرجع سابق ،ص.ص.224.223.

واقعيا و تحقيقه ميدانيا خاصة و أن المادة 05 تنص على أن الحقوق الثقافية بوصفها إطاراً ملائماً للتنوع الثقافي، فالحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحقوق الإنسان عالمية ومتلازمة ومتكافلة، ويقتضي ازدهار التنوع المبدع التحقيق الكامل للحقوق الثقافية كما حُددت في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادتين 13 و 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]، وبناء على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه وإبداع أعماله ونشرها باللغة التي يختارها، وخاصة بلغته الأصلية، ولكل شخص الحق في تعليم وتدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية، وينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها وأن يمارس تقاليده الثقافية الخاصة في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[2].

و كل هذا من أجل صيانة خصوصيات الأفراد الثقافية، و لكن السؤال المطروح كيف يمكن صياغة هذه الثقافات المختلفة في طل المد و الزحف الهائل لطاهرة العولمة خاصة في ظل التفاوت الكبير الموجود غي الإمكانيات بين دول العالم، فالدول الكبرى لها من الإمكانيات من التأثير و تشكيل التهديد على الثقافات الأخرى للدول التي لا تملك هذه الإمكانيات[3]، و هنا نلاحظ أن منظمة اليونسكو ركز على ضرورة تجاوز هذا التفاوت و العمل على تحقيق التقارب بين الدول القوية و الضعيفة من خلال توصياتها على ضرورة من خلال الخطوط الأساسية لخطة عمل من اجل تنفيذ إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي حيث أنها عبرت بكل صراحة على ضرورة التصدي للفجوة الرقمية من خلال التعاون الوثيق مع الوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، و عن طريق تعزيز انتفاع البلدان النامية بالتكنولوجيا الجديدة، و مساعداتها على امتلاك ناصية تكنولوجيات المعلومات، و تسهيل التداول الرقمي للمنتجات الثقافية المحلية و تيسير انتفاع هذه البلدان بالموارد الرقمية المتاحة على الصعيد العالمي في مجالات التربية و الثقافة و العلوم[4].

---

[1] المادة 05 من إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ،ص.04 ،مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] مسعود شعنان ،حقوق الإنسان بين عالمية القيم و خصوصية الثقافات و علاقة ذلك بالعولمة ،(مجلة الفكر) ،ص.244 . https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/7/1/23863.

[4] اعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ،ص.06 ،مرجع سابق

فمن الآثار السلبية للعولمة كذلك على حقوق الإنسان و انعكاساتها على أمن و استقرار المجتمعات و الدول ،أنها تكرس لهيمنة الدول باعتبارها راعية لمبادئ حقوق الإنسان و حاملة لواء العولمة ،و تدخلها المباشر في الشؤون الداخلية للدول ،كما أنها تعمل على تدعيم المعارضة و الأقليات و تشجيع الطوائف بحجة أنهم مضطهدين و ضرورة العمل لحمايتهم من حكوماتهم و العمل على استرجاع حقوقهم المسلوبة حتى و لو استعملت القوة من طرف هذه القوى بتقديم تبريرات و حجج واهية باسم انتهاك حقوق الإنسان أو الأقليات[1].

فجاء مع العولمة كثرة الديون و الفقر ،حيث انخفض نصيب الفرد من الدخل إلى أكثر من 80 بلد سنة 2000 عما كانت عليه سنة 1990 ،و يوجد ما لا يقل عن 1.3 مليار إنسان يجاهدون للعيش بدخل لا يقل عن دولار واحد في اليوم ،و هذا بسبب انتشار الخصخصة و إلغاء الخدمات الاجتماعية ،و إلغاء الخدمات الاجتماعية ،مما أدى إلى تفشي استخدام المساواة في الكثير من البلدان ،و هذا ما أعطى الإحساس بانعدام الأمن الشخصي و الاجتماعي و السياسي في أنحاء عديدة من العالم ،فاستفحل الفقر و عدم القدرة على تحقيق صالح الأفراد و هو ما يفسر انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان ،و هو ما جعل الأمين العام لمنظمة العفو الدولية "بيار سانيه " ،يقر بمخاطر العولمة على حقوق الإنسان بحيث يرى أنها تركز على الثروة التي هي في أيدي الشركات المتعددة الجنسيات ،و معها ينخفض نصيب الفرد من الدخل ،مما يؤدي إلى انتشار الفساد و انعدام الأمن ،و أحصى 1.3 مليار إنسان يعيشون تحت عتبة الفقر[2]، و أصبحت العولمة مهددة لحقوق الإنسان على الرغم ما قدمته من فوائد على صعيد الاقتصاد العالمي إلا أنها لم تكن متكافئة بين شعوب العالم ككل.

و توسعت الهوة بين الأغنياء و الفقراء ،فقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1999 بعنوان: عولمة ذات وجه إنساني ،أنه على الرغم ما تعرضه و تقدمه العولمة من فرص كبيرة للتقدم البشري في مجالات الحياة، و لكن يشكل على الجميع دون استثناء[3].

---

[1] مراد بن صغير ،أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي ،مرجع سابق ،ص.16.

[2] عدنان السيد حسين ،العلاقات الدولية في الإسلام ،مرجع سابق ،ص.357.

[3] سميرة سلام ،انصاف بن عمران ،الخصوصيات الثقافية بين عولمة و عالمية حقوق الإنسان ،مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية ،(المجلد.05 ،العدد.01 ،2021)،ص.ص.88.87.

الفرع الثاني: إفرازات العولمة على حقوق الإنسان

و ما نلاحظه أن تركيز معظم الدول المهتمة بموضوع حقوق الإنسان منصب على الحقوق السياسية و المدنية أكثر من تركيزها على الحقوق الرئيسية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية كالحق في الحياة، و الحق في التعليم، و الحق في الصحة، و الحق في السلام، فهي في غالب الأحيان لا تتدخل لتوفير الغداء و حماية الشعوب من المجاعة و الفقر و الجهل، بل ساهمت في تأجيج و صناعة الكثير من بؤر التوتر في العالم على مستوى داخلي أو دولي باسم حماية حقوق الإنسان و الأقليات.

كما أنها تكيل بمكيالين في التعامل مع الدول في مجال حقوق الإنسان، فهي تحمل المسؤوليات للدول مثلا ما وقع في كوبا و العراق و كوريا و باكستان و الكثير من الدول العربية و الإسلامية، و على أنها دول تنعدم فيها مبادئ حقوق الإنسان، و تتغاضى في الحديث عن حقوق الإنسان في دول أخرى تتعرض لانتهاكات صارخة و تجاوزات لا يمكن أن يقبلها العقل البشري مثل ما يحدث في فلسطين، بحيث أن إسرائيل ترفض تطبيق القرارات الدولية [1]، و لأنها تملك الحماية الدولية من كبار القوى العالمية و التي تسعى هذه الدول إلى دمجها عنوة في المنطقة العربية في إطار ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، و جعلها دولة قائدة في هذه المنطقة على الرغم من الرفض الواضح للشعوب العربية لذلك.

كما أنها تسعى هذه الدول للعمل من أجل أن تلغي الحق في امتلاك الخصوصيات الثقافية و التراث الحضاري للأمم و الشعوب، و هي من أكثر المسائل و أخطرها التي تتأثر بالعولمة، فهي تهدف إلى تكسير الحواجز الفكرية و الثقافية بين مختلف الشعوب و الدول، و أدى إلى ذلك استغلال فكرة حماية حقوق الإنسان و الأقليات لتحقيق مصالح الدول المتقدمة تحت نطاق الشرعية الدولية[2].

حتى أصبحت دول العالم الثالث لا تخشى العولمة في شقها الاقتصادي بقدر ما تخشاها في مجال حقوق الإنسان، و إننا نجد الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض مفهوم خاص لحقوق الإنسان على المجتمع الدولي بوصفه المفهوم الأصلي و القدر على البناء، و أنه يمثل تراثا

[1] مراد بن صغير ،أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي ،مرجع سابق ،ص.17.

[2] المرجع نفسه ،ص.19.

مشتركا للإنسانية جمعاء، لا تراث حضارة بعينها، و يتناول ' مورا فشيك " و هو أبرز المنظرين و باحثي السياسة الخارجية الأمريكية موضوع حقوق الإنسان و يناقش قضية عالمية القيم و الثقافة الديمقراطية و خصوصياتها، و ما إن كان من الممكن تصديرها، و إمكانية أن تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهما في نشر الفهم الغربي لحقوق الإنسان من خلال الدبلوماسية الهادئة بالمساعدات و بالعمل العسكري إن عزم الأمر لذلك[1].

و في هذا الصدد يقول " صموئيل هيغتنتون " "إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على صدارتها العالمية من أجل خير العالم، ولأنها الوحيدة بين الأمم التي تعترف هويتها القومية بمجموعة من القيم السياسية و الاقتصادية ذات الطابع الكوني، و هي الحرية و الديمقراطية و المساواة و الملكية الخاصة، و بناء على ذلك فإن تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان هي أهداف مركزية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مما هي في سياسة أي بلد آخر[2]، و هنا يريد أن يقوم هيغتنتون أن النموذج الأمريكي هو الأصلح في العالم و على الجميع الاقتداء و العمل به ،فهي دعوة صريحة لنفي الآخر و عدم الاعتراف بخصوصيات و ثقافة الآخر، و هو ما يعرقل أي جهد لمنظمة اليونسكو في تحقيق التعاون الثقافي الذي يكرس الحق في التنوع و التعدد، و هو ما جاء في اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، ففي المادة الرابعة و التي تساوي جميع الثقافات في الكرامة و الجدارة بالاحترام، و تفرض حماية و تعزيز أشكال التعبير الثقافي[3]، و هذا بالاعتراف بأن جميع لثقافات بما فيها ثقافات الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وثقافة الشعوب الأصلية متساوية في الكرامة وجديرة بالاحترام، كما أنها في المادة الخامسة تحث على مبدأ التضامن و التعاون الدوليين، بتمكين جميع البلدان، و لاسيما البلدان النائية من استحداث و تعزيز وسائل التعبير الخاصة بها[4].

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم الإسلام و الإرهاب، و أخذت وسائل الإعلام تتحدث على أن الإسلام دين عداوة و حقد و كراهية و هو دين تطرف، و تتحدث عن ضرورة فصل الدين عن الدولة، ولأن الدين غير مواكب لحاجات الإنسان العصرية و بقي ساكنا دون تفاعله مع كل المتغيرات الحاصلة على جميع المستويات

[1] عماد خليل ابراهيم ،حقوق الإنسان و العولمة ،مرجع سابق ،ص.85.

[2] المرجع نفسه.

[3] المادة 04 ،اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ،مرجع سابق ،ص.02.

[4] المادة 05 ،اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ،مرجع سابق ،ص.02.

التي تشهدها البشرية، ففي هذا الشأن يقول "كنييث أولمان " عضو مجلس سياسات وزارة الدفاع الوطني " ليس من السهل أن تقول إن الإسلام دين مسالم، فإذا نظرت مليا إلى الدين لعرفت نزعته العسكرية، و على كل فإن محمدا المؤسس كان محاربا، و لم يكن داعية سلام مثل المسيح"[1]، و هنا لا بدا أن نتأمل هذا التصريح جيدا لنقف عند مجموعة من الملاحظات التي تكرس فعلا للأحادية و عدم الاعتراف بالآخر و اتهام كل من يقف ضد أو مخالفا لأي أمر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو القوى الكبرى، ففي تصريحه اتهام مباشر للرسول الأكرم عليه أفضل الصلاة على انه محاربا و ليس مسالما مثل المسيح، فهو ليس داعية و إنما جاء بحد السيف و بالقوة، و في المقابل فيه مفارقة بدعوتهم إلى الحوار بين الأديان و احترام هذه الأديان التي هي حق من حقوق الشعوب و الأمم، و الأكثر من هذا ففي الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من اعتناق الأديان حرية للأفراد في اختيار أي دين يرونه مناسبا لهم، و لكن لما تعلق الأمر بالإسلام ظهر الوجه الحقيقي لهذه القوى التي تعمل على توجيه كل التهم للدين الحنيف و العمل على محاربته بكل الطرق و الوسائل، و هو ما يجعل من الشعوب العربية و الإسلامية تطالب بقطع كل العلاقات مع هذه الدول، و هو ما يعقد تحقيق التعاون و بناء جسر تواصل بين الأفراد و الجماعات في كل أصقاع العالم.

وللتذكير أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يركز على الحقوق الفردية و إغفاله للحقوق الجماعية و الواجبات التي تنادي بها معظم المجتمعات غير الغربية، فهو لا يستحق صفة العالمية و حتى يكون كذلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار القيم المشتركة بين كل الثقافات، و في هذا المجال يقول " نورثروب " لا يمكن وضع إعلان للحقوق يعكس فقط قيم و إيديولوجية أحدى الدول، و ننتظر أن يقبل و يحترم من طرف جميع الدول، فإعلان عالمي للحقوق يجب أن يأخذ هذا الإعلان بعين الاعتبار القيم الثقافية المشتركة[2]، و هذا ما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و بتفاعل كبير من طرف منظمة اليونسكو حيث تم التأكيد على أن الحرية الثقافية جزء حيوي من التنمية البشرية التي لا تمكن الإنسان من اختيار هويته دون خسارة احترام الآخرين، أو التعرض للاستعباد من خيارات أخرى، وكما أن الاعتراف الأفضل بالهويات سيؤدي إلى تنوع أكبر في المجتمع و يثري حياة الناس،

[1] محمد صادق هاشمي ،الاحتلال الأمريكي و مشروع الشرق الأوسط – تداعياته و نتائجه - ،(مركز العراق للدراسات ،2005)،ص.42.

[2] شناز بن قانة ،الخصوصيات الثقافي لحقوق الإنسان في ظل العولمة ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،(العدد.04 ،جوان 2014) ،ص.102.

فالناس يريدون ممارسة دينهم علانية و التحكم بلغتهم و الاحتفال بتراثهم العرقي أو الديني دون خوف من تهكم أو عقاب أو انتقاص لفرصهم المواتية[1].

و الناس يريدون المشاركة في المجتمع دون الاضطرار إلى التخلي عن جذورهم الثقافية و إرثهم التاريخي، فقد زاد القلق لأن العالم يتغير بسرعة فائقة بفعل العولمة من خلال ثورة الاتصالات الحديثة، فيجب أن نقبل جميعا العيش فوق هذه الكرة الأرضية و أن تجد الإنسانية صيغة مشتركة و مستديمة لحياة تقبل بتعدد الثقافات و تنوعها لأنها حق من حقوق الإنسان[2].

فلقد كان لحقوق الإنسان في العقود الأخيرة أثر متزايد في النصوص القانونية و التشريعية لمعظم الدول في أنحاء العالم، و أصبح الموضوع الأكثر أهمية لدى الكثير من الفواعل الدولية و التي تحث على ضرورة الاهتمام الكبير بتوفير كل الحقوق للأفراد في جميع مناحي الحياة، و لكن هذه الحقوق تغيرت مفاهيمها بفعل طاهرة العولمة التي استغلت من طرف القوى العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية التي عمدت إلى تسويق نموذجها السياسي و الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي و فرضه على بقية الدول الأخرى، كما أنها عمدت على جعل حقوق الإنسان حجة و قرينة لتبرير كل تدخلاتها في الكثير من مناطق العالم تحت مسميات الحماية الدولية لكرامة الإنسان و الحق الأقليات، كما أنها ساهمت بشكل كبير في فرض خصوصيات دخيلة على الكثير من الأمم و الشعوب دون مراعاة أدنى حق في التعدد و التنوع الذي تنص عليه منظمة اليونسكو، و التي تبذل جهود كبيرة لتجسديه على أرض الواقع حتى تحقق الأمن و الاستقرار بين الشعوب و الأمم، و تجعل جسر للتواصل و معرفة ثقافات الآخر و التطلع لجعلها إرث للبشرية جمعاء.

المبحث الثاني : الصراع بين القوى الكبرى لبسط النفوذ و الهيمنة الثقافية

قد أبرز التحول في هيكل النظام الدولي عدة تطورات أهمها تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، و حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول نحو الديمقراطية و اقتصاد السوق، كما حصل تحول في المشكلات المتعلقة بالسلم و الأمن الدوليين، حيث شهد

[1]. العربي فاروق ،مأزق الثقافات الوطنية في ظل استقطاب العولمة الثقافية ،مرجع سابق ،ص.918.
[2] المرجع نفسه .

العالم تزايد المشكلات العابرة للحدود مثل: الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و الإرهاب الدولي ...إلخ.

و قد كانت للتحولات في هيكل موازين القوى في النظام الدولي الجديد انعكاسات بالغة الأهمية على خريطة الصراعات، و على رأسها الصراعات القومية أو الدينية أو الاثنية أو الطائفية في مناطق عدة من العالم، و على مستوى التنظير برزت أطروحات تفسر ماحدث بعد الحرب، و هنا ظهرت نظريات تركز على دور العوامل الثقافية و الحضارية في تفسير طبيعة العلاقات الدولية بصفة عامة و الصراعات الدولية بصفة خاصة.

و كل هذا أدى إلى تحولات في طبيعة و مفهوم القوة، بحيث شهدت هذه المرحلة تراجعا للمفهوم التقليدي للحرب و القوة، و بفعل بروز أبعاد دينية و ثقافية و اجتماعية، و هو ما يؤشر لصعود دور العوامل الثقافية في تشكيل التفاعلات الدولية بفعل بروز مفهوم الهوية الثقافية و اتخاذه أبعادا تصارعية حادة في عدة مناطق بالعالم[1].

و تعمل القوى الكبرى في العالم على مواصلة الهيمنة و السيطرة و فرض تصوراتها و أفكارها و قيمها على الآخر وفق ما يخدم مصالحها و أجندتها الدولية، مما يؤدي بهذه القوى إلى التصارع للحصول على مكاسب و تحقيق المصالح في مناطق عدة، فهي تعمل على إنكار حقوق أي طرف دولي حول مسائل محدد تثير النزاع فيما بينهم[2]، و هذا بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة باستعمال كل مقومات القوة.

و لعل أبرز هذه الروئ على المستوى السياسي الرؤية التسلطية للعالم و التي تؤمن بالوحدانية أسلوبا للحكم و التفرد به مما يجعلها ترى التعددية و التنوع لا جدوى منه و فرض التصور الواحد خاصة على الصعيد الثقافي تحرص على فرض رؤيتها للعالم و نفي كافة الروئ المتعارضة معها من خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الثقافة و الإعلام[3] ، و قد يتجلى هذا في ملفات معالجة مختلف الأزمات الدولية خاصة المتعلقة بالتوتر و النزاع تحاول فرض نظرتها الأحادية في كيفية حلها دون موافقة حتى المعنيين بذلك و هذا باستغلالها للمنظمات و الهيئات الدولية

[1] المرجع نفسه ،ص.178.

[2] مصطفى بخوش ، التحول في نظرية الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – دراسة في العلاقة بين الحاجة للاستمرار و الحاجة للتحول – مرجع سابق ،ص.17.

[3] يسين السيد ،الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر و السلام العالمي ،(مصر: دار ميريت ،2003) ،ص.91 .

لفرض تصورها ،و لعل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها و هيمنتها على الهيئات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن ،سمحت لنفسها بالتدخل و شن حروب ضد كل الدول التي لا تسير في فلكها و العراق و أفغانستان و إيران أكبر دليل على ذلك حيث تم وضعهم في خانة الدول المارقة و التي لا تسير في فلك القوى العالمية ،و هو ما يؤدي إلى فرض الهيمنة و السيطرة الثقافية على الآخرين باستعمال الوسائل العسكرية، و هو ما يجعل الدول الضعيفة تعاني من الارتباط بالعجلة الاحتكارية للدول القوية و تكون على حساب القيم و العادات التي ورثتها شعوبهم ،و في غالب ما تكون الخصوصية الثقافية معرضة للتلاشي بفعل هذا الصراع الدولي الذي يركز على عامل الاستقطاب ،و استخدام المنظمات و الهيئات الدولية لغرض فرض إيديولوجياته و توجهاته في هندسة السياسة العالمية التي تتماشى وفيق نظرته الأحادية و وفق المسار الذي يرسمه و يسير فيه الآخر و لا مجال لأي طرف الخروج من دائرته .

المطلب الأول: بروز متغير القوة الناعمة في حقل العلاقات الدولية

إن مقاربة القوة الناعمة و هذا المصطلح ابتكره العالم الأمريكي "جوزيف ناي" في تسعينات القرن الماضي، و سلط فيه الضوء على قدرة بعض الدول على استثمار عناصر الجذب الحضارية و الثقافية دون اللجوء للإكراه و استعمال وسائل القوة، و كان الهدف منه و بشكل غير مباشر هو التأثير على فاعل أخر بغرض حمله على تبني وجهة نظره و تحقيق مراميه دون الشعور بالطابع الإجباري لهذه العلاقة[1]، و قد كان استخدام القوة في السياسة الخارجية الأمريكية مرتبط بمجموعة من المتغيرات، و قد غيرت الولايات المتحدة ألأمريكية من إستراتجيتها بالانتقال من ميدان القوة الصلبة للقوة الناعمة، و قد تناولتها وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في خطابها أمام مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس حيث قالت: "إن أمريكا تستطيع وحدها أن تحل كل المشاكل و الأزمات الدولية الملحة، كما أن العالم لا يستطيع حلها بدون أمريكا[2].

[1]منيرة بودرداين، "الدبلوماسية الثقافية الأمريكية كقوة ناعمة و آلية إيديولوجية للهيمنة الثقافية في العالم العربي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021)، ص.652

[2]أبو أكريم منصور،"القوة الناعمة بين: تأصيل المفهوم و دلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة و الصين دراسة مقارنة)"، مجرجع سابق، ص.18

و حتى الصين اعتمدت على قوتها الناعمة، حيث يرى "كابيسمان" مؤلف كناب (السياسة الدولية للصين بين الاندماج و إرادة القوة) أن الهدف الحقيقي للسياسة الخارجية الصينية هو توسيع دائرة التأثير العالمي باستعمال دبلوماسية الحوار الموجه أساسا للحوار الإقليمي إلى التناغم و الانسجام الذي يهدف لضمان التنوع العالمي سياسيا و ثقافيا[1]، و هو ما جعل الصين تحرص على بناء علاقات في القارات الخمس خاصة إفريقيا و أسيا و أمريكا اللاتينية من خلال تخصيص مشاريع تسمح للكثير من الدول ببناء اقتصاديتها دون ضغوط و شروط خاصة في مجال البنية التحتية.

هو ما يعطي الانطباع بأن هذه القوى تحرك دبلوماسيتها الثقافية و تجعل منها أحد الآليات التي تتخذها القوى العالمية للهيمنة و السيطرة الثقافية و ممارسة كل أساليبها بتوظيفها لعناصر عدة للتأثير في الجماهير الأجنبية و صناع الرأي و القادة و النخب المؤثرة، و استغلت القطاعات الحساسة و الأكثر تأثيرا كالفنون، و التعليم، و التاريخ، و الدين، لأجل قبول أفكار و انطباعات و تمثلات معينة[2].

و لعل أبرز هذه البرامج التي تساعد على التجسيد الفعلي و الميداني للهيمنة الثقافية ، و السيطرة على العقول هي برامج التبادل التعليمي و الثقافي الدولية ، و التي تعتبر أحد أهم الوسائل التي تحاول من خلالها إدارات القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية استخدامها كوسيلة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، و من أهم هذه البرامج ما يعرف ببرنامج فولبرايث الدراسية الذي مكن أكثر من 250 ألف طالبا من 185 دولة من الدراسة في أمريكا مند سنة 1946، و برنامج غيلمان للمنح الذي مكن 2200 طالب أمريكي من الدراسة بالخارج مند سنة 2000، و خلال سنة 2000 وصل عدد الطلبة الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من 565 ألف طالب، و بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الأساتذة و الباحثين و العلماء[3]، و هذا ما يساهم في اكتساب ثقافات جديدة قد تتعارض مع ماهو موجود ببلدانهم الأصلية، و بمجرد عودتهم يحاولون تجسيد هذه الأفكار و التصورات و التي تصبح مع مرور الوقت قناعات يعملون على تجسيدها باستعمال كل الطرق و الوسائل، و التي قد ينجر عنها صدام بينهم و بين

[1] المرجع نفسه، ص.23
[2] منيرة بودرداين، "الدبلوماسية الثقافية الأمريكية كقوة ناعمة و آلية إيديولوجية للهيمنة الثقافية في العالم العربي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ص.651
[3] المرجع نفسه، ص.655

الجماعات التي يعيشون و يعملون بها، و كذلك قد تستغلهم هذه القوى الدولية التي مكنتهم من التكوين كورقة ضغط على حكومات بلدانهم لتغير بعض القوانين و التشريعات و جعلها تتماشى مع مصالحهم، و هو ما قد ينجر عنه صدامات قد تصل في بعض الأحيان إلى المطالبة بتغير أنظمتهم السياسية.

المطلب الثاني: صراع القوى الكبرى من أجل الهيمنة الثقافية

يعتبر مصطلح الهيمنة أحد المفاهيم في العلاقات الدولية، و التي اختلف الباحثون في تعريفها و تفسيرها بل و تحديد أهم مظاهرها، لكن رغم ذلك فهناك إسهامات للكثير من الدراسيين لتحديد مفهوم محدد لهذا المصطلح الذي يلعب دورا مهما في النسق الدولي و يوزع الأدوار بين القوى التي تصنع و تهندس السياسة الدولية.

كما أن الصراع بين القوى العالمية شهد تحولا نحو العامل الثقافي كبعد جديد في حقل العلاقات الدولية، و هذا سواء في إطار التعاون بين الدول أو داخل المنظمات والمؤسسات الدولية، ويشهد محاولة هيمنة وسيطرة بفرض تصورات وقيم وأفكار لا تتماشى مع التركيبة الاجتماعية للكثير من الشعوب و الأمم، إضافة إلى التطور المذهل في التكنولوجيا وتضيقها لرقعة العالم جعل منها عامل للتوحيد في مختلف أنماط الحياة دون مراعاة الحق في التنوع والتعدد، و احترام الخصوصيات الثقافية للأمم و الشعوب و ارثهم التاريخي.

تعمل القوى الكبرى في العالم على مواصلة الهيمنة و السيطرة و فرض تصوراتها و أفكارها و قيمها على الآخر وفق ما يخدم مصالحها و أجندتها الدولية، مما يؤدي بهذه القوى إلى التصارع للحصول على مكاسب و تحقيق المصالح في مناطق عدة، فهمي تعمل على إنكار حقوق أي طرف دولي حول مسائل محدد تثير النزاع فيما بينهم[1]، بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة باستعمال كل مقومات القوة .

و لعل أبرز هذه الروئ على المستوى السياسي الرؤية التسلطية للعالم و التي تؤمن بالوحدانية أسلوبا للحكم و التفرد به مما يجعلها ترى التعددية و التنوع لا جدوى منه و فرض التصور الواحد

[1] . مصطفى بخوش ، التحول في نظرية الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – دراسة في العلاقة بين الحاجة للاستمرار و الحاجة للتحول – مرجع سابق ،ص.17.

خاصة على الصعيد الثقافي تحرص على تسيد رؤيتها للعالم و نفي كافة الروئ المتعارضة معها من خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الثقافة و الإعلام[1]، و قد يتجلى هذا في ملفات معالجة مختلف الأزمات الدولية خاصة المتعلقة بالتوتر و النزاع تحاول فرض نظرتها الأحادية في كيفية حلها دون موافقة حتى المعنيين بذلك و هذا باستغلالها للمنظمات و الهيئات الدولية لفرض تصورها، و لعل أبرز مثال هو استغلال الولايات المتحدة الأمريكية هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن لشن الحرب على العراق سنة 2003 بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل و هذا لسبب أن العراق صنفت في خانة الدول المارقة و التي لا تسير في فلك القوى العالمية.

و هو ما يجعل الدول الضعيفة تعاني من الارتباط بالعجلة الاحتكارية للدول القوية و تكون على حساب القيم و العادات التي ورثتها شعوبهم، و في غالب ما تكون الخصوصية الثقافية معرضة للتلاشي بفعل هذا الصراع الدولي الذي يركز على عامل الاستقطاب و استخدام المنظمات و الهيئات الدولية لغرض فرض إيديولوجياته و توجهاته في هندسة السياسة العالمية التي تتماشى وفيق نظرته الأحادية و وفق المسار الذي يرسمه و يسير فيه الآخر و لا مجال لأي طرف الخروج من دائرته .

فالصراع هو صراع المصالح الدولية، و هو الذي تسبب في الحرب العالمية الأولى و الثانية، بل معظم حروب التاريخ و كان الهدف واحد هو تحقيق المصالح و تحقيق المكاسب، فصراع المصالح سواء بين الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو الدول الأوروبية و روسيا أو حتى دول أخرى في مناطق كثيرة من العالم هو الذي يدفع إلى اشتعال الأزمات و النزاعات و مختلف التوترات، كما يحدث في سوريا و اليمن و ليبيا و العراق[2]، و ضرورة أن تقر الدول أن الصراع هو لتحصيل المكاسب و المصالح هو أحد العوامل الرئيسية المعيقة لأي تعاون تسعى منظمة اليونسكو لتحقيقه، و لأن هذه الأزمات و التوترات مهددة للأمن و السلم الدوليين، و تقلل من فرص التعاون و عدم التواصل و مد الجسور بين الأمم و الشعوب، فالدول المهيمنة توظف هذه مجموعة من البرامج لبث ثقافتها وتقاليدها في المجتمعات الأخرى، وهذا يعني أن التوجه الإعلامي يراد به تعميم ثقافة تلك الدولة وقيمها على الآخرين.

---

[1] يسين السيد ،الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر و السلام العالمي ،(مصر: دار ميريت ،2003) ،ص.91 .

[2] عبد السيد الهاشمي ،الايديولوجيا و المصالح في الصراع الدولي ،ص.01 ،في:(2021/10/12).
.https://www.alittihad.ae/opinion/4228424/

فقد كتبت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" في مذكراتها المنشورة سنة 2015 عن التهديدات الجديدة، و كيف قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس "بارك أوباما بمواجهتها من خلال بناء الازدهار الأمريكي على أساس الاستحقاق في قيادة العالم وهذا بالاعتماد على ما يعرف بالقوة الذكية للسياسة الخارجية الأمريكية التي تنتج عن طريق عوامل ثلاث هي: الدبلوماسية التقليدية ،التنمية و المساعدة ،و القوة العسكرية[1]، و هذا يؤكد من خلال التصريحات المتتالية لكل القادة الأمريكان على أنهم يبحثون فعلا على قيادة العالم و السيطرة عليه وفق تصوراتهم و خصوصياتهم الثقافية و التاريخية، و جعلهم يتصارعون مع الكثير من دول العالم لأجل تحقيق أهدافهم مما أدى بالدول الضعيفة أن تكون توابع لهذه القوى، و فرضت عليها حصارا بحيث لا يمكن لها الخروج من الدائرة و المسار الذي تهندسه، و كل من يفعل ذلك فسيحارب، أو يصنف في خانة من يهددون الأمن و السلم الدوليين.

كما أن الصين تعتبر البعد الثقافي عامل تفاهم و تكامل لا عامل تفرقة أو هيمنة، و أن كل ما يقال بشأن التبوء بصراع الثقافات إنما هو من قبيل نشر البغضاء و الكراهية و فرض إيديولوجية المواجهة من أجل الاقتتال و التناحر مع الآخر، بإسم الدفاع عن القيم الكونية المهددة للحضارات العالمية[2]، و هنا يتجلى دعوة الصين إلى الانفتاح على مختلف الثقافات الأخرى، و تكريس مبدأ التعدد و التنوع لكل أشكال التعبير الثقافي، و هو رد مباشر و صريح على الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى فرض الهيمنة و السيطرة بتوحيد الثقافة في إطار الثقافة العالمية وفق النموذج الأمريكي و فقط، وكان الباحث السياسي الأمريكي جوزيف ناي قد ذكر في مقال نُشر في مجلة (فورين بوليسي) في عام 1990 أن السؤال الحاسم بالنسبة للولايات المتحدة الآن ليس ما إذا كانت قد بدأت القرن الواحد و العشرين "كقوة عظمى لديها أكبر إمدادات من الموارد، ولكن إلى أي مدى ستكون قادرة على التحكم في البيئة السياسية ودفع الدول الأخرى إلى فعل ما تريد"[3]، و هو ما يجعل الولايات المتحدة دائما تبيع قيمها وأساليب حياتها إلى ثقافات أخرى من خلال وسائل الإعلام والكتب والأفلام والمنشورات الأخرى، فضلا

[1] عصام بن الشيخ ،الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية –دراسة في أدبيات جوزيف ناي ،فرانسيس فوكوياما ،زينبغور بريجنسكي نموذجا ،دفاتر السياسة و القانون ،(العدد.15 ،جوان 2016) ،ص.288.

[2] حسين سالم ،الصين و الأبعاد العولمية: بين الخصوصية و العالمية ،أطروحة نيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية ،(جامعة الجزائر 03 :كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جوان 2011) ،ص.132.

[3] Arabic.news.cn ،الهيمنة الثقافية الأمريكية تعرض التعايش بين الثقافات المتنوعة للخطر ،مرجع سابق ،ص.02.

عن تمويل ما يسمى بالمنظمات الثقافية غير الربحية ،و ذلك لتسهيل قبول و دمج الثقافة الأمريكية داخل الثقافات الأخرى.

و تجسد الصراع بقوة على مستوى حقوق الإنسان خاصة في حقبة الحرب الباردة ،إذ كان للإتحاد السوفيتي تصورا مغايرا و يختلف تماما على المفهوم العربي لحماية حقوق الإنسان ،بل كان يتهم الغرب بتجاهله لحقوق الإنسان الجماعية ،ففي الوقت الذي كان العرب يركز على حقوق الأفراد كي يتحرر من قيود و تدخل الآخرين ،فإن الأسبقية في الدول الاشتراكية كانت للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية أما الحقوق السياسية و المدنية فلم يعنى بها ،فالصين على سبيل المثال فهمها الخاص لحقوق الإنسان يختلف عن الآخرين ،فقد ذكرت الحكومة الصينية مرارا أنه بالنسبة للشعب الصيني في المرحلة الحالية من النمو ما يجعل حق البقاء و التنمية هذا الحقان الأساسيان ،و لذا فإنهما أهم حقوق الإنسان التي يجب تنفيذها[1].

و هنا يتضح الاختلافات بين القوى العالمية حول تحديد مفهوم حقوق الإنسان ،و الذي أثر مباشرة على بقية الدول و أصبحت في وضع تجاذب بين هذه القوى التي تسعى للهيمنة و السيطرة ،مما نتج عن هذا الصراع العديد من التوترات و النزاعات في العالم و هدد في الكثير من الأحيان السلم و الأمن الدوليين.

المطلب الثالث:هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار القطب الواحد

أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في مختلف عناصر النظام الدولي كانهيار الإتحاد السوفيتي و حل حلف وارسو ،و تراجع الشيوعية كإيديولوجية سياسية نتيجة استقلال دول شرق أوروبا و تبني هذه الأنظمة عملية التحول الديمقراطي ،و تغير طبيعة العلاقات بين القوى الكبرى باختفاء الصراع بين القطبين [2] ،وأدت هذه التغيرات إلى ظهور نظام دولي جديد يتسم بالتسيير الأحادي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نموذج معرفي و إستراتيجي متكامل يمكنها من السيطرة و الهيمنة على العالم لأجل رسم توجه أحادي التصور و تفرضه على الجميع، و هنا نركز على أن مجمل خطابات صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تتميز

[1]مسعود شعنان ،حقوق الإنسان بين عالمية القيم و خصوصيات الثقافات و علاقة ذلك بالعولمة ،مرجع سابق ،ص.236

[2]سليمان خليل عرنوس ،الأزمة الدولية و النظام الدولي ،دراسة في علاقة التأثير المتبادل بن ادارة الأزمات و الاستراتجية الدولية و هيكل النظام الدول ،دراسات أوراق بحثية ،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات نوفمبر 2011)،ص.5.

بمصطلحات الهيمنة و السيطرة على العالم على جميع الأصعدة، و يرون أن العالم لا يمكن أن يتحرر بدونهم*.

فكانت نهاية الحرب الباردة عبارة عن ولادة مرحلة جديدة في تطور النظام الدولية، وأدت إلى تحولات في طبيعة و مفهوم القوة، بحيث شهدت هذه المرحلة ترابطا للمفهوم التقليدي للقوة و الحرب، بفعل بروز نزاعات ذات أبعاد دينية و ثقافية و اجتماعية، و هو ما يؤشر لصعود دور العوامل الثقافية في تشكيل التفاعلات الدولية بفعل بروز مفهوم الهوية الثقافية و اتخاذه أبعاد تصارعية حادة في مناطق عدة من العالم[1].

كما لقي البعد الحضاري و الثقافي اهتماما كبيرا من العديد من المنظرين في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحكم تحول طبيعة الصراع الدولي من عسكري إيديولوجي إلى اقتصادي حضاري، و هو ما يؤكده "صموئيل هيغتنتون" عن صراع الحضارات، بحيث يرى أن الصراع بين الثقافات سيكون سمة الصراع في القرن الحادي و العشرين، فالاهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية فرضه تجدد الاهتمام بمسائل الهوية الوطنية و العرقية[2]، فهذا الصراع يقلل من قدرة منظمة اليونسكو على تحقيق أهدافها و تجسيد التعاون الثقافي بين الدول و الأمم، لأنه يؤسس إلى محاولة هيمنة ثقافة واحدة على مجمل الثقافات الأخرى مما يؤدي إلى تهميش و طمس ثقافات شعوب و أمم بأكملها، و قد ينجر عن ذلك أعمال عنف قد تتطور إلى حروب بين جماعات أو دول في حالة ما سعت أي جهة الاستيلاء و السيطرة على جهة أخرى، و هو ما يطرحه "فرانسيس فوكوياما" على أن الدين و القومية هم أعداء الرأسمالية في صراعها مع العالم الغارق في التاريخ، و حيث يقف هذا العامل عائق في طريق انتشار القيم الرأسمالية الغربية للخروج من عالم ما قبل التاريخ إلا إتباع النموذج الغربي، و تحديدا النموذج الأمريكي سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا[3]، فهذا النموذج لا يمكن الخروج من دائرته أو مجرد النقاش حول مضمونه، بل تعمل بكل قوة على تجسيد فكرها و تصورها تجاه مجمل القضـايا التـي تهم العالم

* ففي بحث أعدته مؤسسة راند الشهيرة حول الاستراتجية الأمريكية المعلنة و الذي في مضمونها الأساسي منع ظهور أي منافس أو ند للولايات المتحدة الأمريكية (يسين السيد ،الحرب الكونية الثالثة ،عاصفة سبتمبر و السلام العالمي ،(القاهرة: ،مكتبة الأسرة ،2003)،ص.375.

[1] نورالدين فوزي ،تحليل الصراعات الدولية المعاصرة بين الأبعاد الثقافية و الاعتبارات الإستراتجية ،مجلة العلوم الإنسانية ،(العدد.37/36 ،نوفمبر 2014)،ص.178.

[2] المرجع نفسه ،ص.179.

[3] المرجع نفسه، ص.184.

أما "سمير أمين" فيرى أن هذا التصادم هو امبريالي لا يقدم شعوب الجنوب أي فرصة للاستفادة من أي امتياز، بل يعمق الهوة بين الشمال و الجنوب كل ذلك في إطار إيديولوجية اقصائية تسعى إلى تكريس التهميش و تغذية روح المواجهة بينهما[1].

فلهذا يربط الباحثون و المحللون السياسيون، و المهتمين بحقل العلاقات الدولية أن إستراتجية الهيمنة و عالمية الطموحات وصولا إلى الكونية أصبح واقعا أمريكيا بامتياز، بحيث أن جلهم يربطون العولمة بمصطلح الأمركة، بمعنى أن العالم أصبح في يد الولايات المتحدة الأمريكية، لدرجة أن الكثير أطلق عليها تسمية شرطي العالم أو حارس العالم و الضامن الوحيد لأمن و استقرار الكون، و هو ما يجعل الجميع دون استثناء تحت سلطاتها و سلطانها، و لعل ذلك يتجلى بوضوح من خلال سيطرتها على مختلف المنظمات الدولية السياسية أو الاقتصادية و النقدية، و حتى كبرى الشركات العالمية التي لا تتحرك إلا بإيعاز منها، و تعمل على تنفيذ كل خططها لأجل إرساء النموذج الأمريكي على المستوى العالمي.

الفرع الأول: إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الهيمنة

أتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتجية ثلاثية الأبعاد لتحقيق الهيمنة، و كانت البداية بسياسية الاحتواء، و التي من خلاله تحاول واشنطن احتواء كل من يقف في طريقها من خلال الحصار الاقتصادي و التطويق العسكري و العمل على كسر تحالفات الدول الأخرى سواء في محيطهما أو في مناطق أخرى من العالم.

و سعت الولايات المتحدة الأمريكية إعادة صياغة جديدة لشرق أوسط بمنظور أمريكي تحكم فيه بشكل كامل على موارده و ثرواته، و عملت على التلويح دائما و في كل المناسبات باستخدام ورقة الديمقراطية مع الجميع محاولة دائما إحراج كل من يخرج عن طوعها في مختلف المحافل الدولية و أمام المنظمات الدولية و الهيئات المختصة في مجال حقوق الإنسان و حقوق الأقليات و الاضطرابات الاجتماعية و النزاعات الدينية و هذا بالاعتماد على وسائل الإعلام و مراكز الفكر و وسائل الاتصال من خلال تقديم نفسها كداعم لقيم الديمقراطية و الليبرالية الحديثة و احترام حقوق، فالولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى هذه الإستراتجية الثلاثية الأبعاد

[1] المرجع نفسه ،ص.185.

لمواجهة أي طرف يؤثر في سعيهما المتواصل لفرض هيمنتها و سيطرتها في الشؤون العالمية و في هندسة السياسية الدولية[1].

و قد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تأسيس نظام دولي جديد خلال حرب الخليج الثانية، و لقد كانت انتهاء الحرب الباردة فرصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع دائرة نفوذها على الساحة الدولية و قد أشار الرئيس بوش الأب إلى أن النظام العالمي الجديد* فيه من السمات ما يفرقه عن النظم السياسية الدولية التي سبقت باعتباره عصر جديد ، و أكثر حيوية و قوة في البحث عن السلام و عصر تستطيع فيه جميع دول العالم أن تتقدم و تعيش في وئام، كما تعترف فيه الأمم المتحدة بالمسؤولية المشتركة من أجل الحرية و العدالة عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف[2]، و يشير "بشير عبد الفتاح" في كتابه (تجديد الهيمنة الأمريكية)، و إلى أن هناك طريقتين لتحقيق الهيمنة و حتميتها، الأول قسري يقوم على القوة و الإكراه و تعظيم التفوق العسكري، و عدم التردد في تجاوز الشرعية الدولية إذا ما تطلبت المصالح الإستراتجية الأمريكية ذلك، و الثاني رضائي و يستند على مصادر القوة الناعمة و الرخوة التي تقوم على الخطاب الدعائي و الإيهام بمقاصد الخير للبشرية[3].

و الهدف هو زرع القيم الأمريكية و الروح التوسعية للفكر السياسي، ففي مطلع القرن 19 ،قال الروائي "هيرمان ميلفيل" نحن رواد العالم و طلائعه ... اختارنا الرب و الإنسانية تتطلع إلى سلالتنا و تنتظر منا الكثير، و نحن نشعر في مكنون أنفسنا بالقدرة على فعل الكثير ،لقد بات لزما على الكثير من الأمم أن تحتل المؤخرة، و لأننا نحن الطليعة[4].

---

[1] أحمد قنديل ،البحث عن تعددية قطبية ،ص.03 ،في:(2015/01/06).

.http://www.acrseg.org/36505

* في كل خطاباته الرسمية الممتدة من 02 أوت 1990 إلى غاية مارس1991،استعمل بوش مصطلح النظام الدولي الجديد 374 مرة (عبد الله أمجد جهاد ،التحولات الاستراتجية في العلاقات الأمريكية الروسية ،(بيروت: دار المنهل ،ط1،2011) ،ص.56.

[2] عمر رحال ،الدور السياسي للأمم المتحدة في طل النظام الدولي الجديد ،(جامعة عين شمس: مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية ،ط 1،2007)،ص.30.

[3] وائل محمد اسماعيل ،الإمبراطورية الأخيرة – أفكار حول الهيمنة الأمريكية - ،ص.159.

https://books.google.dz/books?id=

[4] ميثاق مناحي دشر ،مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر) ،مجلة أهل البيت ،(العدد.19) ،ص.561.

https://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/19/180530-

و ما قاله روزفلت 'أمركة العالم مصير أمتنا و قدرها"[1]، و ذكر المحلل الأمريكي "ديفيد رونكوب" أن النوايا الأمريكية لأجل نشر ثقافيتها في العالم بأسره، ومن خلال العمل على إزالة الحواجز الثقافية و الهيمنة حاضرا و مستقبلا، و أنها تسعى لتغير الثقافات الأخرى بما تحتويه من عادات و تقاليد و أعراف وفق لحاجاتها، و أنها ترى بأن المجتمعات ليس بحاجة إلى أصولها التاريخية و تراثها الثقافي، و تحث جميع الدول أن تتوحد ثقافيا أو على الأقل تتشابه، و عليها أن تتقارب على أسس من الديمقراطية الليبرالية و السوق العالمية ،و تدعوا الجميع إلى تبني اللغة الانجليزية كلغة الثقافة العالمية الجديدة و لغة التخاطب على الكوكب الأرضي[2].

فهي دعوة صريحة من الولايات المتحدة الأمريكية لتبني ثقافة عالمية واحدة تكون وفق منظورها الخاص، و اعتماد نموذجها على كوكب الأرض دون مراعاة الحق في التعدد و التنوع و احترام الخصوصيات الثقافية الأخرى للشعوب و الأمم، كما أنها تركز على عامل التاريخ على أساس أن الإرث التاريخي المكتسب لا معنى له و العالم ليس بحاجة إليه، و إن ذل هذا فإنه يذل على عمر الولايات المتحدة الأمريكية القصير جدا إذا ما قرن بدول أخرى في العالم تضرب في أعماق التاريخ، و هو ما يفسر النوايا الأمريكية لطمس ثقافات الدول الأخرى و تهميش تاريخهم و الاستيلاء على تراثهم لأجل تجسيد هيمنتها الثقافية على الجميع، و كله عكس تماما ما تدعوا إليه منظمة اليونسكو، وهو ما أعتبر لدى الكثيرون على أنه تقويض كل الجهود التي تقوم بها المنظمة من أجل تحقيق الحق في التعدد و التنوع و جعله إطارا للتعاون و التقارب بين الأمم و الشعوب، و ليس باب من أبواب الصدام و النزاع.

فالولايات المتحدة الأمريكية أعلنتها صراحة أنها الحاكم الأقوى و الوحيد في العالم، و أنها ستعمل على نشر القيم و السلوك الأمريكي و نمط الحياة الأمريكية في العالم بأسره، و هو ما يفتح باب الغزو للشعوب و عقائدها و ثقافتها، فالعولمة بالرغم من صياغتها الاقتصادية فإنها تطال ثقافة الشعوب و هويتها الوطنية و مصالحها و خصوصياتها، و ترمي إلى تعميم نماذج و أنماط من السلوك لفرض منظومات من القيم و طرائق تسعى بها لغزو ثقافات أخرى[3].

---

[1]. المرجع نفسه ،ص.561.

[2] سامية جفال ،الإعلام و الثقافة و جدلية العلاقة في ظل العولمة ،مجلة علوم الإنسان و المجتمع ،(العدد.08 ،ديسمبر 2013) ،ص.346.

[3] باية بوزغاية ،العربي بن داود ،اشكالية الهوية و العولمة الثقافية ،مرجع سابق ،ص.653.

و هو ما أكده "نعوم تشومسكي" في كتابه (الهيمنة أو البقاء)، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، فأمريكا بوصفها طليعة تاريخية، فالتاريخ اتجاه و وجهة يمكن تميزهما، و من بين سائر أمم العالم وحدها الولايات المتحدة الأمريكية و بصورة استثنائية تعي غاية التاريخ و تجسيدها[1].

و تجسد ذلك في عهد الرئيس بوش الابن عن إمكانية جعلها أإمبراطورية، و هو ما دعا إليه "ريتشارد هاس" مدير تخطيط السياسة الخارجية في وزارة "كولن باول" مند عام 2000 الأمريكيين إلى إعادة التفكير بدورهم العالمي من دور الدولة التقليدية إلى دولة لقوة إمبراطورية حيث يقول " لا يجب الخلط بين السياسة الخارجية الإمبراطورية و السياسة الخارجية الامبريالية، فالأولى سعت إلى تنظيم العالم وفق مبادئ معينة مكونة إمبراطورية عالمية تدار بأسلوب الإكراه و استخدام القوة بشكل طبعي، و هو الملجأ الأخير إذ القيادة يجب أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية[2].

و ما يلاحظ أن صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت الدوائر التي ينتمون إليها، فكلهم يسعون إلى التركيز على أن تكون بلادهم هي القائد للمجموعة الدولية و على الجميع أن يسير وفق نهجها، و لا يمكن لأي طرف أن يبدي مجرد رأيه، و هو منافي تماما لكل اللوائح الصادرة من منظمة اليونسكو التي تحث على ضرورة التعاون في إرساء تصورات جماعية، و تكرس حرية الرأي و قبول كل طرف للآخر في إطار احترام متبادل بين الجميع، وما يلاحظ أن ركائز الثقافة الأمريكية سهلت سيطرتها على الوعي العالمي، و هذا من خلال رسم صورة الأمريكي بكونه المنقذ و الذي لا يقهر، و كذلك من خلال مؤسساتها التعليمية التي أصبحت قبلة تجذب الطلاب من كل أصقاع العالم، و هنا يرى "بريسنجكي" أنه و نتيجة للصراع الإيديولوجي القيمي بعد الحرب الباردة فتح الباب على مصرعيه لاستغلال المتغير الثقافي و بذل جهد أكبر لمحاولات فهم التحولات السريعة التي يمر بها العالم، إذ يؤكد أن هذه التحولات ستكون فلسفة و ثقافة أكثر منها إيديولوجية و قومية[3].

---

[1][3]نعوم تشومسكي ،الهيمنة أو البقاء ،ثرجمة سامي الكعكي ،(بيروت :دار الكتاب العربي ،2004) ،ص.19.
[2]باية بوزغاية ،العربي بن داود ،اشكالية الهوية و العولمة الثقافية ،مرجع سابق ،ص.653.
[3]سعد عبد الوهاب عبد الكريم ،هاشم كامل زامل كايم ،فكرة الهيمنة عند حوزيف ناي و بريجنسكي ،ص.07.
.http://tjfps.tu.edu.iq/template.doc

و ما يلفت الانتباه كذلك و بفعل العولمة، فإن الثقافة الشعبية الأمريكية تمادت في الانتشار و السيطرة على أذواق الناس في العالم، فقد أصبحت الموسيقى خاصة نوع الروك و البرامج التلفزيونية على غرار مسلسل دالاس، و الأفلام السينمائية المنتشرة في أنحاء العالم مثل أفلام رومبو الذي يروج لمقاتل أمريكي يستطيع لوحده احتلال دولة، كما أن النمط الأمريكي في اللباس و الأطعمة السريعة انتشرت على نطاق واسع، مما يجعل من مقومات الهوية الثقافية للمجتمعات الأخرى معرضة للزوال و الذوبان[1]، و هو ما يدعوا إلى الاعتقاد أن الثقافة الكونية هي نتاج الثقافة المهيمنة و هي الأمريكية بالتحديد، و ليست نتاج لتفاعل الثقافات الأخرى و تضافرها و تناظرها.

و هو ما جعل "كولن باول" يرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور أول كأمة عالمية تقدم للآخرين نموذجا لما هو ممكن، و بذلك طلب أن تكون لأمريكا مكانا عالميا يمكن أن يعيش فيه أناس من كل جنس و لون مكانا للسلام و التناغم الذي قدره الله لكل أبنائه[2]، و هو ما يعطي الانطباع فعلا على استعمال القوة في فرض النموذج و السلوك الأمريكي بكل قيمه و تصوراته و أفكاره على جميع شعوب المعمورة دون مراعاة لأدنى خصوصية ثقافية أو انتماء حضاري و حتى إرث تاريخي، كما أنها تبحث عن جعل رؤيتها وحيدة و فريدة و عالمية يقبلها الجميع دون مقاومة أو معارضة و لا حتى اعتراض، حتى تصل إلى الانفرادية المطلقة و التمييز بقوة عظمى مهيمنة و وحيدة يسمح لها ببناء نظام دولي أحادي القطبية تكون فيه الآمر الناهي و دون حسيب أو رقيب لها، مما جعل من الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الطريقة لا تمييز بين الإرهاب و المقاومة، فهي لا تؤمن بأن المقاومة هي الحق في تقرير المصير و الحرية و الاستقلال للشعوب المضطهدة كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، و يصف "جون ايكنبري" الخبير المعروف في الشؤون الدولية، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إستراتجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على عالم أحادي القطب لا مكان فيه لند مزاحم لها، و لا يمكن لأي دولة أو مجموعة دول أن تتحدها كزعيم تبسط هيمنتها وتنفذ إرادتها بالقوة، فهي تسعى لخلق نظام عالمي تتولى بمقتضاه إدارة الأمور[3].

---

[1] خيام محمد العولمة الثقافية و تآكل الهوية الوطنية ،مرجع سابق ،ص.ص.258.259.

[2] أحمد إبراهيم ،الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد ،أطروحة نيل شهادة الدكتوراه ،مرجع سابق ،ص.140.

[3] نعوم تشومسكي ،الهيمنة أو البقاء ،مرجع سابق، ص.19.

و من خلال يتضح لنا أن نية الولايات المتحدة الأمريكية هي رسم نظام أحادي القطب تتحكم فيه لوحدها، و تديره وفق نظرتها التي تبنى على تحقيق المصالح حتى و لو على حساب الأمن و السلم الدوليين من خلال تحكمها في مختلف المنظمات الدولية، فهي من جهة تدعوا إلى ضرورة بناء السلام في العالم، و في المقابل تتخذ قرارات تزرع توترات و نزاعات في بقاع عدة من العالم بسبب تصورها الأحادي دون الأخذ برأي الآخرين.

فلهذا يعتبر البعض أن أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف معلنة و غير معلنة مثل تكريس الهيمنة الأمريكية و ضمان استمراريتها من خلال البحث عن عدو استراتجي جديد تمارس من خلال محاربته دورها القيادي في العالم و قد كانت هذه الأحداث فرصة لاستعمال الإرهاب كعدو جديد، بحيث أكدت الوثيقتين الإستراتجيتين للأمن القومي لعامي 2002 و 2006 أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتردد في العمل بمفردها إن لزم الأمر ذلك دون اللجوء إلى الحلفاء[1].

و عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الإساءة إلى الإسلام و تحميله كل التوترات و النزاعات التي شهدتها الكثير من بقاع العالم، و شوهت صورته لدى الكثير من شعوب المعمورة باتهامه على أنه دين تشدد و دين قتل و إرهاب ،مما جعل هذه الشعوب ترسم صورة مقيتة عن المسلمين، و هذا العمل هو منافي للحق في اعتناق الأديان و كل ما تدعوا إليه منظمة اليونسكو في ضرورة الحوار بين كل الأديان، و العمل على إيجاد تلاحم و تكامل يجعل كل واحد يحترم الآخر في إطار الحق في التعدد و الخصوصية الثقافية.

فبعد أحداث برجي التجارة تبلورت وثيقة جديدة للأمن الأمريكي تعتمد على مفاهيم جديدة كتعزيز الكرامة الإنسانية، التحالفات الإستراتجية للقضاء على الإرهاب، نزع فتيل الصراعات الإقليمية، منع أعدائنا من تهديدنا ،تطوير مؤسسات الأمن القومي، لكن في الحقيقة ماهو إلا دور جديد للولايات المتحدة الأمريكية كما يقول "جون ايكنبري"[2] " ماهي إلا رؤية إمبراطورية

[1]أسماء رسولي ،مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،رسالة ماجسيتر علاقات دولية ،(جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية ،2011/2010)،ص.63.

[2]مركز الإعلام العربي ،استراتجية تصدير الفوضى و نزعة الهيمنة الأمريكية من منظور اقتصادي و اجتماعي ،دراسات اقتصادية ،ص.09 .

.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/590/4/1/135148

جديدة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية للعب دورا عالميا يحدد المعايير و يقرر مصادر الخطر و يستخدم القوة لتحقيق أي مصلحة.

و ما انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منظمة اليونسكو إلا دليل قاطع على أنها لا تقبل بالتصورات و الروئ المختلفة ، و لا تؤمن بالحق في التنوع و التعدد لكل أشكال التعبير الثقافي، كما أنها ضد تكريس مبدأ الخصوصية الثقافية، و بالتالي فهي تعمل بشكل دائم على عرقلة كل الجهود و المبادرات التي تسعى منظمة اليونسكو لتحقيقها و تجسيدها على ارض الواقع، و هي التي تعتبر من أهم العوائق التي أثرت على تنفيذ مختلف التوصيات و المواثيق التي سعت منظمة اليونسكو للتكريس الفعلي للتعاون الثقافي بين شعوب المعمورة.

و في ظل مواصلة منظمة اليونسكو لفرض وجودها و تجسيد جهودها على أرض الواقع فإنها وقفت في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي تحمي بشكل واضح و فاضح لكل الأعمال الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل في حق الفلسطينيين، و لهذا كانت سنة 2017 قرار الانسحاب، و خلفية هذا الانسحاب تعود إلى سنة 2011 حيث تم قبول دولة فلسطين كعضو كامل للعضوية بالمنظمة، و نتيجة ذلك توقفت إدارة "بارك أوباما" عن دفع مستحقاتها المالية التي تمثل 22% من الميزانية الإجمالية، و كذلك هناك قانون أمريكي ينص على قطع الأموال عن المنظمات التابعة للأمم المتحدة عندما تعترف بفلسطين كعضو كاملا للعضوية[1]، و هو ما أتبره الكثيرون نجاحا لمنظمة اليونسكو في تحدي هذه القوة العالمية.

فمجرد التفكير في هيمنة ثقافة معينة عن ثقافات أخرى هو مخالف للمادة العاشرة من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي يعبر صراحة على ضرورة تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي، وإزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل الممتلكات الثقافية على الصعيد العالمي ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، و إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي[2].

و للتذكير فإنها ليست المرة الأولى التـــي تنسحب فيها الولايات المتحدة الأمريكية مـن منظمة

[1]سياسة و اقتصاد ،انسحاب أمريكا و إسرائيل ،،ص.02 ،في(2019/01/03).
https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D9%84%D9%89-

[2]المادة 10 من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي ،مرجع سابق ،ص.05.

اليونسكو، فقد كان ذلك سنة 1984 في عهد الرئيس السابق "رونالد ريغان" ،بحيث ترى بأن سياساتها تتعارض مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، و أتهمتها بالفساد و الميل الإيديولوجي تجاه الاتحاد السوفياتي ضد الغرب[1]، و هو ما يذل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى فرض تصورها و فكرها داخل المنظمة بما يسمح لها التحكم في الشأن العالمي تجاه كل القضايا التي تهم البشرية، و هو ما يقلص من الحق في التعدد و التنوع ،و يكرس النظرة الواحدة دون الآخذ برأي الآخر و حق الآخر في التعدد و امتلاك الخصوصية الثقافية ،و العيش وفق هويته و ثقافته.

فنهاية الحرب الباردة أسست لحقبة جديدة في النظام العالمي بظهور مواضيع و قيم و مبادئ جديدة ساهمت بشكل كبير في تغير موازين القوى بتحكم تام و وحيد للولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة، فرسمت مسارا انفراديا لا يمكن لأي قوة الحياد عنه، و هندست لنموذج فرضته على الجميع دون أي مقاومة أو معارضة، و من نتائجه زيادة التوترات و النزاعات في العالم سواء على مستوى وطني أو دولي.

و هذا ما ساهم في المساس مباشرة بالأمن و السلم الدوليين في الوقت الذي ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية هي حارس العالم أو شرطي العالم، و الضامن الوحيد لأمن و استقرار الشعوب على كوكب الأرض، و قد كانت هذه الهيمنة و السيطرة و الانفراد في تسير الشأن العالمي أحد المعوقات الرئيسية التي أثرت على نجاح دور منظمة اليونسكو في تحقيق التعاون الثقافي، وكذا في تجسيد جهودها ميدانيا.

الفرع الثاني: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الدولية

إن الفردانية و الأحادية التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية في توجهاتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و النظرة الاستعلائية كقوة واحدة لا يمكن مواجهتها لها الآمر في كل مناحي الحياة، فهي التي تقرر مصير الشعوب و الأمم، و قد كان للمنظمات الدولية الاقتصادية و المالية و النقدية و حتى السياسية، و كذا الشركات المتعددة الجنسيات الدور الأكبر في هيمنتها بسبب سلطاتها الكبيرة داخل هذه المؤسسات، و تحكمها في صناعة القرارات وفق

[1] الجزيرة نث ،أمريكا واليونسكو... سنوات من التوتر بسبب إسرائيل ،ص.01 ،في:(13 /10 / 2017).

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/10/13/

نظرتها و منظورها الأحادي، وفضلا عن ذلك فإن قوة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنظمات إنما تتبع من خلال قوتها التصوتية، إذ تمتلك حوالي 17.73 من مجموع الأصوات في البنك الدولي، و على الرغم أن حصتها في البنك هي الثانية بعد اليابان التي تمتلك 6.18[1].

و كذلك تأتي من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة كان نصيبها 164 شركة، و تحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى ما بين المائة ،بمعنى أكثر من 35% من نصيبها و الباقي على بقية دول العالم ،مع اتساع نشاطها اللا محدود و المنتشر في العالم بأسره[2].

كما أن هناك الكثير يعتبر الأمم المتحدة مطلة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وفق أجندتها الدولية، فمكافحة الإرهاب مثلا أعطت الأمم المتحدة لأمريكا الشرعية لكل ما تقوم به ،فهي قادت الحرب على العراق مرتين سنتي 1991 و 2003، و الثانية كانت خارج إطار الشرعية الدولية و خارج إطار الأمم المتحدة و لم يجرأ أحد على محاسبتها أو معاقبتها، مما جعلها زارعة للرعب و الخوف في العالم ككل مستندة إلى مبدأ "كيسنجر" القائم على تسويق الخوف كسلعة إستراتجية في العلاقات بين الدول[3].

فقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الدولي لمواجهة العراق بعد غزوه للكويت سنة 1991 كان مؤشرا قويا على أن العالم أصبح قطب واحد يتزعمه و يسيطر عليه، و يصنع قراراته بطريقة منفردة من خلال الهيمنة العسكرية و الاقتصادية و السياسية، و يرتكز على مبدأ القوة الواحدة و ليس توازن القوى و أصبحت الهيمنة الأمريكية على مقدرات النظام الدولي حقيقة واقعية تستند إلى القوة المطلقة للسيطرة على السياسة العالمية، على الرغم من محاولة بوش إخفاء عنصر القوة كمتغير جديد في حقل العلاقات الدولية و كمقوم أساسي في حل النزعات الدولية التي يشهدها العالم، بقوله "تسوية النزاعات الإقليمية و الدولية بطرق سلمية و التضامن في وجه العدو و معاملة جميع الشعوب بمبدأ العدالة و المساواة و خفض سباق التسلح في عالم

---

[1] سليم كاطع علي ،مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي ،دراسات دولية ،(العدد.42 ،2009) ،ص.157. .https://www.iasj.net/iasj/download/02707cf2a2dd2235

[2] المرجع نفسه ،ص.158.

[3] عمر رحال ،الدور السياسي للأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد،ط1 ،(فلسطين: مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية ،ط 1 ،جوان 2007) ،ص.67.

يسوده الرخاء و السلام و التكامل ضمن شرعية هيئة الأمم المتحدة بعد تفعيل دورها عالميا[1]، و حتى على مستوى المنظمة العالمية للتجارة إذ تعد بصورة خاصة مكسب للولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك باستخدامها كأداة للتأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى حتى تؤمن أسواقها و تحمي اقتصادها من أي مشاكل محتملة، و يشير "جيفري مارثن" الوكيل الأسبق لوزارة التجارة الأمريكية بالقول :"أن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية إلى درجة أصبحت تعد فيها جزء لا يتجزأ من النشاط السياسي الخارجي الأمريكي و بصورة لم تكن معهودة من قبل[2].

فهذا القول يؤكد الاستحواذ الكامل للولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنظمات و التي تستخدمها كورقة ضغط على معظم الدول حتى تتجاوب مع خصوصياتها و مبادئها، و في الكثير من الأحيان تطلب منهم التنازل على بعض ثقافتهم و مبادئهم و قيمهم لأجل تقديم لهم المساعدات خاصة في المجالات التربوية و الاجتماعية و الثقافية، و مما يسمح و يسهل لها تنفيذ سياساتها تجاههم، فهذا الانفراد الأمريكي بالمركز المسيطر ضمن هيكل النظام الدولي الذي يخولها عمليا مهمة الإشراف على عملية صنع القرارات و اتخاذها على المستوى الدولي ،بما فيها تلك القرارات المتعلقة بالمنازعات و الصراعات الدولية، و بتسويقها سواء عن طريق الحلول السلمية أو عن طريق أعمال و إجراءات القمع بمختلف أشكالها تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة[3].

الفرع الثالث: مشروع الشرق الأوسط و دمج إسرائيل في المنطقة العربية

لقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المشاريع في المنطقة العربية، و آخرها نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط كبديل للنظام الإقليمي العربي، و قد كان المشروع حصيلة نقاشات بين أمريكا و إسرائيل من خلال تعاون مؤسساتي يهدف إلى صياغة خارطة المنطقة بفضل عرض صيغ كثيرة عن الاندماج الاقتصادي، و تكون ثوابتها سوق شرق أوسطية مركزها إسرائيل لتجعل منها قوة مهيمنة إقليميا، و كذلك تجعل منها النموذج الصالح و الذي لابدا أن يقتدى به داخل الإقليم العربي، و أبرز أهداف المشروع دعم مؤسسات المجتمع المدني و تشجيع

[1] حسين حسن فوزي ،الصين و اليابان مقومات القطبية العالمية ،(بيروت: دار المنهل ،ط1 ،2009) ،ص.36.

[2] سليم كاطع علي ،مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي،مرجع سابق ،ص.ص.169.170.

[3] عماد خليل إبراهيم ،حقوق الإنسان و العولمة ،مرجع سابق ،ص.69.

الثقافة الديمقراطية، و تفعيل دور المرأة و تمتعها بكل حقوقها و تكريس المساواة بينها و بين الرجل[1].

و لقد تجلى ذلك في كتاب "صموئيل هيغنتوتن" (صدام الحضارات)، حيث يقول "إنه إذا أصرت المجتمعات الأخرى على الحفاظ على هويتها و ثقافتها، و أن على المجتمعات الغير غربية حسب رائيه إذا أرادت أن تتحدث لغة العصر، و أن تتخلى على ثقافتها الخاصة و تبني عناصر الثقافة الغربية الجوهرية[2]، و هذا ما تجسد في كتاب "شمعون بيريز" المعنون بالشرق الأوسط الجديد الذي نشر سنة 1993، اقترح من خلاله سوق شرق أوسطية بعد تحقيق السلام المزعوم، و الذي يتم من خلال إدماج إسرائيل في المنطقة العربية، مما يجعلها الدولة المهيمنة و المسيطرة على مقدرات المنطقة، ففي مارس 1993 قال "شمعون بيريز" "اعتقد أن جامعتهم العربية يجب أن تسمى جامعة شرق أوسطية ... نحن لن نصبح عربا، و لكن الجامعة يجب أن تصبح شرق أوسطية، و أضاف لقد أصبحت الجامعة العربية جزء من الماضي[3].

و بعد ظهر مصطلح الشرق الأوسط الكبير على لسان "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي في 2002/12/12، في سياق حديثه على ضرورة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، و الكبير يعني إضافة جديدة لمساحات أخرى تشمل الامتداد من موريتانيا غربا إلى أفغانستان شرقا مرورا بإسرائيل و تركيا و إيران، و بعض الدول السوفياتية سابقا وسط أسيا[4]، وساعدت هذه السياسة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تصبح متحكمة في العالم من خلال تصنيفها للدول على المستوى الإقليمي فتستهدف الدول العربية المعارضة لها من أجل ضمان أكثر لأمن إسرائيل، كما أنها تمتلك الحق الكامل على المستوى الإقليمي والدولي في القيام بتوجيه ضربة وقائية* ضد أي دولة

---

[1] رشيد بلعريف ،إستراتجية الهيمنة الأمريكية العالمية: الأدوات و التداعيات ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،(المجلد.14 ،العدد.01 ،2022) ،ص295.

[2] فاتح دييش ،السياسة الاجتماعية في الجزائر بين النظرية المثالية و الممارسة الواقعية ،ص.325.

.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/77/4/1/78639

[3] حسين ظاهر ،معجم المصطلحات السياسية و الدولية ،مرجع سابق ،ص.219.

[4] المرجع نفسه ،ص.220.

*هي الحرب التي تشنها دولة قوية ضد دولة أخرى اعتقاد منها أن هذه الأخيرة قد تشكل خطرا عليها في المستقبل ، فيتم اللجوء إلى إستخدام القوة لمنع خطر ما حتى و لو لم يكن وشيكا ما يخالف منطوق القانون الدولي و تصبح حربا عدوانية لذا يحاول المعتدي إخفاء الأهداف الحقيقية لعدوانه مركزا على أنه بحربه الوقائية إنما يقوم بعمل إنساني نبيل ، دفاعا عن الحرية و الديمقراطية أو التصدي لجرائم الحرب ضد الإنسانية التي تمارسها الأنظمة الديكتاتورية (حسين ظاهر ،معجم المصطلحات السياسية و الدولية ،مرجع سابق ،ص.131).

تهدد أمنها و أمن إسرائيل، أو إلى أي دولة ترى واشنطن أنها تهددها دون أن تحتاج لإثبات تورطها[1].

ولقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المشاريع في المنطقة العربية، و آخرها نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط كبديل للنظام الإقليمي العربي، و قد كان المشروع حصيلة نقاشات بين أمريكا و إسرائيل من خلال تعاون مؤسساتي يهدف إلى صياغة خارطة المنطقة بفضل عرض صيغ كثيرة عن الاندماج الاقتصادي، و تكون ثوابتها سوق شرق أوسطية مركزها إسرائيل لتجعل منها قوة مهيمنة إقليميا، و أبرز أهداف المشروع دعم مؤسسات المجتمع المدني و تشجيع الثقافة الديمقراطية، و تفعيل دور المرأة و تمتعها بكل حقوقها و تكريس المساواة بينها و بين الرجل[2].

فهذه الثقافة الديمقراطية، و تشكيلة المجتمع المدني، و دعم المساواة بين الرجل و المرأة وفق المنظور الأمريكي و الغربي، و الذي لا يتماشى مع مبادئ و قيم المجتمعات العربية و تعمل هذه القوى على تجسيده بالقوة داخل المجتمعات العربية، مما يجعلها تنسلخ من خصوصياتها الثقافة و موروثها التاريخي، و تغير ثقافتها و هويتها بما يتماشى مع مصالح هذه القوى الغربية التي هدفها الرئيسي و الأساسي غرس إسرائيل داخل المجموعة العربية، و جعلها القوة الأولى في المنطقة و المهيمنة و المسيرة للجميع.

و إضافة لذلك فقد طرحت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة مشروع الشرق الوسط الكبير على مجموعة الدول الصناعية الكبرى في جوان 2004، و تتضمن هذه الوثيقة على إعادة صياغة جديدة و شاملة سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا لمجمل هذا الشرق الأوسط الكبير، و الهدف هو الحفاظ على المصالح الأمريكية ، و ضمان هيمنتها[3].

و يرى "محمد جواد علي" أن الولايات المتحدة الأمريكية في نظرية (إيزن هاور) حول الفراغ في المنطقة العربية،و أنها تعتقد أن هناك فراغا حضاريا فيها أدى إلى حالة أمنية متفاقمة، وهذه

[1] حسين خليل ،النظام الدولي و المتغيرات الدولية ،مرجع سابق ،ص.432.

[2] فاتح دبيش ،السياسة الاجتماعية في الجزائر بين النظرية المثالية و الممارسة الواقعية ،مرجع سابق ص.295 .

[3] حسين ظاهر ،معجم المصطلحات السياسية و الدولية ،مرجع سابق ،ص.221.

الحالة تراها أمريكا أنها تشكل نوعا من التهديد للحضارة الغربية، لذلك وجب عليها التدخل دون استشارة، و هدفها هو فك الارتباط بين الإسلام و دوله، و كذلك إنهاء فكرة القومية، و محاصرة النظام الإقليمي العربي و إدخاله ضمن الهيمنة الغربية و الأمريكية[1].

و كتب "مصطفى الفقي" حول عدالة العولمة: إن الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها لا تعتبر الممارسات الإسرائيلية إرهابا، بينما تعتبر الحق الفلسطيني في التحرير و الدفاع عن النفس في وجه العدوان الصهيوني إرهابا[2]، و قد عبر كذلك 'شمعون بيريز" بصراحة أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ بتاريخ:09 / 03 / 1998، بقوله "إن على العرب أن يفاضلوا بين كابوسين، الأول هو بقاء الوضع كما هو – و يقصد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية –، و الكابوس الثاني هو السلام بما يتضمنه من تنازلات و حلول وسط تشبه عملية بثر جراحية[3]، و ذكر في كتابه الشرق الوسط الجديد ضرورة تجاوز الاعتبارات القومية، فالاعتزاز بالانتماء العربي الإسلامي هو ضرب من الجهل و التخلف[4].

و في الحقيقة فهو يعتبر تدخل في حياة و أوضاع شعوب و دول المنطقة لفرض مبادئ و قيم و مفاهيم جديدة مؤثرة بشكل مباشر على هويتها و ثقافتها و حضارتها، و دون مراعاة لكل مقوماتها الثقافية و التاريخية التي نشأت عليها و اكتسبتها، مما يجعلها مجرد رقم تابع للنظام الغربي بعد تفتيتها إلى كيانات سياسية تقوم على أسس دينية، أثنية، عرقية، مما يسهل عليها دمج إسرائيل كدولة فاعل و مهيمن على المنطقة ككل دون الاهتمام بحق الشعوب في العيش في أراضيها بسلام، و لعل الهدف الرئيسي هو وضع القضية الأم التي تحملها الشعوب العربية و الإسلامية هي القضية الفلسطينية في طي النسيان إلى الأبد.

ففي فترة الحرب الباردة كان الصراع بين المعسكرين الغربي و الشرقي على استقطاب الدول لتقوية وجودهم و حضورهم على المستوى الدولي، و كان التجاذب بينهما على من يتمكن من

---

[1] لامية زكي ،مبادرة الشرق الأوسط الكبير ،الدوافع ،الخلفيات ،المخاطر ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،(العدد.04 ،جوان 2014)،ص.127.

[2] علي محمد أحمد ،خطر عولمة الثقافات و الاستبداد بالعلم في الثقافة العربية ،مرجع سابق ،ص.18.

[3] محمد صادق الهاشمي ،الاحتلال الأمريكي للعراق و مشروع الشرق الأوسط الكبير – تداعياته و نتائجه - ،(العراق: مركز العراق للدراسات ،2005) ،ص.17.

[4] المرجع نفسه ،ص.18.

نشر إيديولوجياته على نطاق واسع، و يتمكن من تحقيق الامتداد الثقافي في العالم حتى يتمكن من الهيمنة و السيطرة على الشعوب و الأمم.

لكن مع نهاية الحرب الباردة، و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد يدير شؤون العالم وفق نظرتها و تصوراتها سعت إلى عولمة القيم و المبادئ، و توحيد الثقافة العالمية في إطار واحد، و لا يجوز لأي طرف أن يحيد على هذا المسار، و سعت إلى انخراط الكل إلى الإيمان بالثقافة العالمية التي توحد شعوب و أمم المعمورة، دون الاهتمام بالخصوصيات الثقافية للآخرين، و هو ما خلق الكثير من بؤر التوتر و النزاعات سواء كانت داخلية على مستوى محلي بين جماعات محلية، أو دولية بين دول أو أكثر.

كل هذا اثر على كل المساعي و الأعمال التي تقوم بها منظمة اليونسكو لتفعيل التعاون الثقافي بين الدول بسبب النظرة الأحادية والفردية لأميركا و الغرب في التعامل مع هذا العامل الثقافي الذي أصبح أحد العوامل الرئيسية في حقل العلاقات الدولية ، و لما له من دور في تحقيق الاستقرار و الأمن في العالم بأسره.

فالهيمنة الثقافية تختلف تماما على الهيمنة السياسية أو العسكرية و الاقتصادية، فهي تعمل على بسط أفكارها و قيمها و تصوراتها بطريقة لينة، و غرسها داخل المجتمعات و الأمم و الشعوب بسلاسة، و حتى تنسلخ هذه الأمم و الشعوب من خصوصياتها الثقافية، و تصبح لا تعطي اهتمام للإرث التاريخي، و يجعلها عرضة للطمس و التهميش لتحل محلها سلوكات و مبادئ جديدة تنطلق معها مرحلة جديدة في بناء الأمم وفق تصور المهيمن.

المبحث الثالث: الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو لتحقيق التعاون الثقافي الدولي

على الرغم من كل الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو لتحقيق أدنى تعاون ثقافي ممكن بين الدول، إلا أنها تواجه معيقات عدة تؤثر بشكل مباشر على أداء عملها، و تفعيل أدوارها حتى تصبح قوة مؤثرة قادرة على صناعة القرارات و القدرة على تنفيذها، و يمكنها من تجسيد أي مسعى على أرض الواقع يمكنها من تحقيق تواصل بين شعوب المعمورة دون تصادم في إطار الاحترام المتبادل بين الجميع ،بجعل الثقافة إرث للبشرية جمعاء.

فإن التأمل في مستقبل التعاون الدولي الثقافي تجاه بعض القضايا و الاتجاهات و التحديات الرئيسية يتطلب تضافر جهود كل الفواعل الدولية من دول و منظمات و هيئات تكون إلى جانب منظمة اليونسكو حتى تتمكن من إنجاز الوظائف المنوط إليها، ولأجل تحقيق الأهداف التي يمكن اعتبارها تحديات للجماعة الدولية ككل، و هذا بتشجيع السلام بين شعوب المعمورة و تكريس مبدأ الحوار كثقافة للحفاظ على الخصوصية الثقافية للمجتمعات، إلى جانب ذلك العمل دون هوادة على مكافحة الفقر و الجهل و تثمين عنصر التنمية بكل أبعادها، و القضاء على كل أشكال الفوارق بين الشمال و الجنوب و التجند جميعا لبناء مجتمع المعرفة .

المطلب الأول: بناء مجتمع المعرفة و مواجهة الهيمنة الثقافية

إن فهم ثقافة الآخر من خلال ما يكتسبه من معارف و أهميتها في صناعة التواصل الإنساني ،فهناك حاجة ماسة لها أكثر من أي وقت مضى خاصة في وقتنا الحاضر الذي يشهد تغيرات على جميع المستويات، و لأجل التواصل معهم بشكل فعال و العمل على إيجاد أرضية مشتركة لنقل المعارف بين مختلف أمم و شعوب المعمورة لتعزيز العلاقات الإنسانية، و التي تسهم في الحفاظ على خصوصيات كل طرف مما يسهل للجميع بناء مجتمع المعرفة في كل أقطار العالم.

و في ظل الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو الساعية لتحقيق ذلك بتركيزها على ميادين تبادل المعارف و الربط الشبكي و رسم سياسات عامة و الترويج لها تتماشى و تطلعات و اهتمامات الشعوب، و على الرغم من أن الكثير من القوى تحاول احتكار التكنولوجيا و المعارف و المعلومات حتى لا تصل للجميع، و تبقيها على مستواها لأجل تحقيق مصالحها و أهدافها، إلا أن ذلك لم يمنع منظمة اليونسكو من التركيز على هذه الوظائف بمواصلة المسيرة التي بدأتها بشعار رسم السلام في عقول البشر، وبهندسة المعرفة في أذهان الشعوب لبناء مجتمعات المعرفة.

الفرع الأول: مساعي اليونسكو لبناء مجتمع المعرفة

إن الباحثين و المفكرين يتفقون على أن مفهوم مجتمع المعرفة هو توافر و تشجيع مستويات متقدمة من البحث العلمي و التنمية التكنولوجية التي توفر المادة المعرفية لجميع أفراد المجتمع دون استثناء و بدون تمييز، بحيث يتم حث هؤلاء الأفراد على تعلم كيفية الاستفادة المتكاملة و

الشاملة من المواد المعرفية المتوافرة و توظيفها و استثمارها و إدارتها بشكل مناسب، و بالتالي فإن المعرفة هي التي تميز المجتمع و تحدد قدرته على الاستمرار و الصمود و التقدم و التفوق في المنافسة[1]، و في سنة 2005 استخدمت منظمة اليونسكو تعبير مجتمع المعرفة، و انطلقت في ذلك من أن استخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات في شتى المجالات يعزز التعامل مع المعلومات في المجتمع، و أن هذا التعامل يقترن بعقل الإنسان و تفكيره و إدراكه ليفعل النشاطات المعرفية، وبما يشمل نشر المعرفة و تحفيز الإبداع و الابتكار، و التوجه نحو توظيف شتى أنواع المعرفة و الاستفادة منها.

و دعت منظمة اليونسكو سنة 2013 إلى ضرورة بناء مجتمعات معرفية في مختلف أنحاء العالم، لأنه يسهم في تعزيز التوافق و السلام بين الأمم و الشعوب، و يكرس لمبدأ الحفاظ و التمييز و التنوع في اكتساب الخصوصيات الثقافية المحلية[2].

و قد كان كذلك لإعلان مبادئ جنيف سنة 2003 إلى جانب ما بذلته منظمة اليونسكو من جهوده إضافة لدورها و مهامها، و المتعلقة ببناء مجتمع المعرفة كتحدي عالمي في الألفية الجديدة، والتي تركز فيه على التعاون الدولي و الإقليمي و الذي ترى بأنه يكون فعالا بالتنسيق بين الحكومات و القطاع الخاص و المجتمع المدني بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، و تجعلها متاحة للجميع بتصميمها على مساعدة البلدان النامية أو الأقل نموا أو التي تشهد اقتصاديتها مراحل تحول.

و هذا من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر و توفير المساعدة المالية و التقنية و إيجاد بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا، بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان و خطة العمل[3]، و محاولة من المنظمة لتوظيف هذا العامل المهم الذي يجعل الفرد يدرك ما يحيط، و يمكنه من فهم واقعه و واقع الآخرين مما يسهل له التواصل مع الجميع بشكل طبعي.

---

[1] لامية طالة ،من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ،نحو مقاربة مفاهمية ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،(المجلد.11 ،العدد.01 ،2021)،ص.183.

[2] سعد علي الحاج بكري ،مجتمع المعرفة و المسؤولية الاجتماعية ، /ص.02 ،في:(13 /01 / 2015).
.https://nshr.org.sa/?article=article7095

[3] إعلان مبادئ جينف-جينف 2003 ،بناء مجتمع المعلومات:تحدي عالمي في الألفية الجديدة ،ص.11.
.https://www.itu.int/net/wsis/outcome/booklet/declaration_Bar.html

أولا: إتاحة و تمكين الجميع من الاستفادة من التكنولوجيا

تعمل منظمة اليونسكو على إتاحة التكنولوجيا للجميع دون استثناء، و جعلها في المتناول و الحد من التفاوت الكبير بين دول الشمال و دول الجنوب في الاستعمال الكبير للتكنولوجيا في كل مناحي الحياة المتعلقة بالأفراد و الجماعات، و التي أدت إلى اتساع الهوة بين عالم يزداد تقدم و عالم باقي في دائرة التخلف، مما جعلها تسعى إلى جعلها في متناول الجميع، و تعمل على تعليمهم حتى طرق و تقنيات استعمالها و الاستفادة منها.

و في ظل محاولة القوى العالمية احتكار التكنولوجيا لأجل ممارسة الهيمنة على بقية دول العالم، و هذا لأن التكنولوجيا أصبحت لها حجم كبير من التأثير المتزايد، بحيث أصبحت أن كل الحكومات و الإدارات الوزارية تضم في طواقمها باحثين و مهندسين يلعبون دور الاستشارة في توجيه الخيارات، و إتاحة نماذج تصور و إدراك المستقبل، و معرفة كيف ستكون عليه العلاقات بين الدول، و القدرة على الاستشراف مما جعل للتكنولوجيا أهمية في الاستخدام الايجابي أو السلبي الذي قد يرسخ لفكرة التقارب أو العكس من ذلك ، و بالتالي فإن المعلومة و كيفية استخدامها أصبحت هي محور المنافسة بل الحرب المستقبلية بين القوى الكبرى في العالم[1].

و في ظل التنافس الدولي على امتلاك أخر ابتكارات التكنولوجيا، و هو ما لاحظه الكثيرون في خوف الولايات المتحدة الأمريكية من وصول هذه التكنولوجيا إلى الكثير من دول العالم و على رأسهم الصين، مما يجعلها تملك مجال واسع من المعلومات (علمية – استخبارتية)، عملت على شن حرب اقتصادية شرسة و قامت بحملة دعائية كبيرة لمقاطعة الشركات التكنولوجية الصينية ،و هذا حتى تبقى الوحيدة المتفوقة في هذا المجال لتضمن لنفسها المكانة التي تجعلها تهيمن و تسيطر دون منافس[2].

إن الابتكارات التكنولوجية الأخيرة ساهمت في إحداث تغيرات كبيرة في المجتمعات الإنسانية، مما جعل علماء الاجتماع يقرون بخطر هذه العوامل التكنولوجية التي تهدد بشكل كبير المجتمعات بمشكلات اجتماعية خطيرة كالجريمة، التشرد، و اهتزاز القيم و الأخلاق، و هذا بسبب زيادة و سهولة الاتصالات بين الشعوب، مما قد يجعل بعض المجتمعات تتأثر بالأخرى و يؤدي بها إلى الانسلاخ من خصوصياتها الثقافية و هويتها الوطنية، فإن معظم التغيرات

[1] المحاضرة الثانية عشر ،التكنولوجيا فاعل جديد في العلاقات الدولية ،صناعة المعرفة ،أداء للصراع أم السلام؟ ،ص.ص.13.14.
file:///C:/Users/Acer2019/Downloads

[2] المرجع نفسه،ص.14.

الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة، و لكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، فالتغير التكنولوجي ينتج اضطرابا مستمرا في المجتمع، و ذلك بتغير مراكز العمل التي تؤدي إلى تغيرات جذرية و كبيرة على المجتمعات من حيث قيمها و خصوصياتها الثقافية[1].

و عليه فمنظمة اليونسكو تسعى إلى جعل استعمال التقنيات الحديثة للتكنولوجيا في المتناول و بالوسائل و الطرق المناسبة التي تجعلها متاحة للجميع دون طرف على آخر، و كذا تركيزها الدائم و الشديد على الحفاظ على قيم و عادات و تقاليد و الخصوصيات الثقافية دون المساس بها، و مما يمكنها من خلق نوع من التواصل بين الشعوب و الأمم و جعله ارث للجميع يجب أن يحافظ عليها دون هيمنة ثقافة على ثقافة أخرى.

فهي تحاول أن تجعل من المعرفة لها دور متزايد في النمو الاقتصادي في بلدان الجنوب كما في بلدان الشمال ،كما أنها تشكل أحد أسس التنمية البشرية المستدامة، كما أنها تركز على ضرورة أن تكون مجتمعات المعرفة تعددية، و أن تعترف بتنوع الثقافات المعرفية و تعمل على صيانة قيمة المعارف المحلية و الأصلية للأفراد و المجتمعات[2].

فسعيها لتجسيد بناء مجتمع المعرفة على نطاق واسع في العالم حتى تحقق التعاون الثقافي الدولي و رسمه على أرض الواقع من خلال الحد من الفجوة الرقمية بين الدول، و جعلها في المتناول و الحد من احتكار القوى الكبرى للتكنولوجيا و استخدامها لصالحها لأجل تحقيق أهدافها على حساب الضعفاء، و هو ما يعيق أي محاولة لتعزيز التواصل بين شعوب المعمورة.

فهي تحرص على تمكين الكل من الاستفادة من الانتشار الواسع للتكنولوجيا و تطبيقاتها في كل مجالات الحياة، و هذا باستخدامها وفيق الظروف الموضوعية لكل مجتمع[3]، وهو ما يلاحظ أن منظمة اليونسكو دائما تضع في الحسبان الخصوصيات الثقافية التي يتميز بها أي مجتمع، و التي لا يمكن تجاوزها أو تهميشها أو طمسها بفرض تكنولوجيا تكون مدمرة لكل تنوع أو تعدد أو لأي شكل من أشكال التعبير المميز للأمم و الشعوب.

---

[1] صالح عبد الله العقيل ،دور الحراك الثقافي في التغير الاجتماعي و حماية الأمن الفكري ،مجلة بحوث التربية النوعية ،(العدد.21 ،أفريل 2011)،ص.112.
https://mbse.journals.ekb.eg/article_144974_c353945a70b5f01b50e81b477cd0042f.pdf

[2] لامية طالة ،من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ،نحو مقاربة مفاهمية ،مرجع سابق ،ص..189.

[3] ذهبية الجوزي ،أخلاقيات المعرفة في ظل مجتمع المعرفة ،مجلة الاقتصاد الجديد ،مرجع سابق ،ص.21.

ثانيا: بناء ثقافة التواصل بين الأمم و الشعوب

إن التواصل بين أمم و شعوب المعمورة أصبح واحدا من الأهداف و الرهانات التي تسعى منظمة اليونسكو لتحقيقه حتى ترسخ السلام في عقول كل البشر تساهم في تكوين صورة نمطية مشجبة لكل نوع من أنواع التطرف أو العنف أو الحرب، فتعمل على جعل التعايش و التفاهم بين كل الناس في العالم هي السمة التي تجمعهم من خلال احترام تنوع الهويات و الخصوصيات الثقافية، و كذا المساهمة في مواجهة الانطواء و الانعزال لبعض الأفراد و الجماعات بخلق تفاعلات بين الكل في إطار فضاء تواصلي يقرب من وجهات النظر و التصورات بعيدة كل البعد عن أي صدام أو صراع.

و لهذا يقول 'هابرماس' لقد غدا التواصل الصوت الوحيد القادر على توحيد عامل فقد مرجعياته، لنتواصل و لنتواصل بالأدوات و التقنيات التي تضاعف و تزيد من التواصل نفسه[1]، فالتواصل يسهل من التعايش و يزيد من الترابط الاجتماعي، و هي إحدى مكونات الحداثة و تؤسس لرؤية جديدة، و أن التواصل يعكس تماما الطموحات المتناقضة لمجتمعاتنا المعاصرة حيث يتبنى المرء قيما متناقضة في غالب الأحيان و هي الحرية و المساواة، الانفتاح و الهوية، العولمة و الإقليمية، ولذا فإن المفهوم المعياري للتعايش هو تحقيق هدف التآلف بين القيم و الأبعاد المتناقضة[2].

فمهما كانت الاختلافات بين الأمم و الشعوب في المكتسبات الثقافية و الإرث التاريخي، إلا أن التواصل بينهم يسهم بكل تأكيد فهم طرف للآخر و يضيق من فجوة التفاوت، و يعزز من تجسدي التعاون الثقافي الذي يحقق المصالح للجميع.

و لهذا فمنظمة اليونسكو تدعوا إلى ضرورة التواصل بين الثقافات المتنوعة و المتعددة و المختلفة لأجل تسهيل نشر المعرفة بين كل الشعوب، و يتمكن كل واحد من معرفة الآخر و يسهل من إنجاح أي حوار عبر فهم صحيح و موضوعي لمبادئ و أبعاد و منطلق مختلف الثقافات الحية، و هو ما يسهل التعرف على حقيقة الآخر و و يشجع على التواصل لبناء علاقات تتسم بالاحترام للمكتسبات الثقافية و التاريخية، و جعلها إرث بشري مشترك يشترك فيه الجميع، و يضمن صيانته و حمايته الجميع.

[1] إيمان سوقال ،التنوع الثقافي – جدلية التواصل و إعادة بناء الهوية - ،مجلة العلوم الاجتماعية ،(المجلد.07 ،العدد.31 ،جويلية 2018) ،ص.26.
[2] المرجع نفسه،ص.29.

و لهذا فعلى الجميع بذل مزيدا من الجهود و للتعرف على الثقافات الأخرى، و في هذا الصدد يقول "هارالد موللر" مدير مؤسسة (هيسن لأبحاث السلم و النزاعات) " ينبغي أن نزيد من معرفتنا لثقافات أخرى، فالمعرفة حول الإسلام أو الهندوسية أو البوذية فقط لا معنى لها من الناحية العلمية، وكما أن الناس لم يسمعوا بالكنفوشوسية ..... و هذا عيب فادح، و الآخر الذي يعرف عن المرء شيئا يصبح أقل غرابة و الحوار معه يغدوا أكثر سهولة[1].

فالتواصل بين المجتمعات المختلفة يوفر للجميع الاستفادة من تعلم المهارات و اكتساب المعرفة للنجاح في الدراسة و الحياة و بغض النظر عن الدولة التي ولدوا فيها و المجتمع الذي تربوا فيه، و لا تهم جنسيتهم و مستوى دخلهم العائلي أو حالتهم البدنية أو الصحية، و كانت خطة منظمة اليونسكو لسنة 2015 بخصوص التعلم اكتساب المعرفة، هي إزالة كل الفوارق في فرص التعلم الناشئة عن العرق أو الجنس أو الجغرافيا[2]، فهذا دليل على أن رسالة منظمة اليونسكو هي عالمية، و تهدف إلى بناء مجتمعات المعرفة في كل أصقاع العالم و جعلها في متناول كل الشعوب و الأمم دون استثناء بغض النظر على اللون أو الجنس أو الدولة التي ينتمي إليها، و من خلاله تجسد التواصل الفعلي في الارتقاء بجعل الخصوصيات الثقافية و التنوع و التعدد في الإرث التاريخي إرثا و مكسبا للبشرية جمعاء.

فقد كللت الجهود المبذولة بشكل كبير في تعزيز الأطر النظرية لتعزيز التنوعات الثقافية بأشكالها، وحماية اللغات المعبرة عنها من الاندثار و التأثير على صناعة القرار في الدول المختلفة و خاصة النامية، و قد أسفرت جهود منظمة اليونسكو الحثيثة في تعزيز التنوع الثقافي في الكثير من المشاريع الدولية و الإقليمية و عبر الثقافية لإنزال تصورها على أرض الواقع[3].

فالكثير من العوامل لها دور بارز في تذويب الخصوصيات الثقافية داخل المجتمعات وما بين الأفراد من عقائد وتراث وفكر وقيم وعادات وتقاليد وأعراف ولغة وغيرها من الثقافات المتنوعة والمختلفة وذلك وفق نظام ثقافي بصياغة عالمية موحدة، و هو ما يعتبره الكثيرين أحد التحديات التي تسعى المنظمة لتجاوزها و إنجاز الوظائف التي تدعم ثقافة التواصل بين الكل.

---

[1] محمد سعدي ،دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.30.

[2] تقرير موجز ،سعيا لتحقيق التعلم العالمي (توصيات من فريق عمل قياسات التعلم ،معهد اليونسكو للإحصاء) ،ص.29.
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/LTMF-SummaryReportARweb.pdf

[3] خديجة محمد كمال سعد الشاذلي ،التنوع الثقافي و آليات تعزيزه بالتعلم الجامعي في العالم المعاصر ،مجلة كلية التربية ،(الجزء الثاني ،جانفي 2020) ،ص.335.

https://jfe.journals.ekb.eg/article_124829_25f2e3cce7f0c4991f6089a7e8833b23.pdf.

وفي هذا الصدد فيجب على الدول مساعدة و العمل على مساندة منظمة اليونسكو للكل المساعي و الجهود التي تبذلها لبناء مجتمعات المعرفة والمعلومات، و لأن هذه الدول هي الركائز والدعامات القاعدية لتكريس هذا التحدي وتجسيده ميدانيا، باعتبار أن المسؤولية تقع على

عاتقها في تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للبيئة المعلوماتية و الاتصالية، و إشراك العديد من القطاعات الهامة أو ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أو بعض الخواص و المستثمرين و تأسيس ثقافة آمن المعلومات مع إعداد مراكز بحث تعنى بهذه المسألة[1]، كما أن الدول مطالبة بوضع سياسات تتسم بالشفافية و تشجيع المنافسة في بعض المجالات المهمة مثل التعليم و التدريب، و الحوكمة الالكترونية و إقامة مشروعات ثقافية تهدف إلى إنتاج و ابتكار أفكار جديدة، و تعمل على إطلاق حريات الرأي و التعبير و التنظيم و الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال تشجيع و تحفيز جهود الترجمة من و إلى وجود ثقافة معرفية متميزة في المجتمع تساندها و تشجعها، و تبرز و تحترم قدرات التفكير و الإبداع و السؤال و التأمل و البحث ن و تسهل تشجيع عنصر الشباب للمشاركة الايجابية و تسليحهم بالمهارات و المعارف و توفير التعليم و التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة و الفعالة في مجتمع المعرفة المنشود[2]، إن الثورة المعرفية ومجتمع المعرفة يتميز بقوته في عدة قطاعات أساسية، أين أصبحت الحاجة ملحة بشكل متزايد نتيجة لتلك التقنيات والتطورات الهائلة، وفي حقل المعلومات والاتصالات المعاصرة لتحقيق التنمية البشرية المستديمة والشاملة، ولقد أدى ذلك إلى تغيير مكونات المجتمع التقليدي وطبيعة الاقتصاد وعمليات الاتصال فيه، و لتعتمد كلها على المعرفة واستخدام شبكة الإنترنت. وقد فرض ذلك تحديا على أن تعيد الكثير من الأمم والشعوب تقييم منطق وجودها، وفي ضرورة التركيز على تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة[3]، فتمكين الجميع من تحقيق تنمية شاملة بأبعادها الثلاث البشرية و الاقتصادية و البيئية كفيل بتحقـــيق استقرار و أمن للشعوب و الأمم، فمواكبة التطورات الحاصلة في المجال العلمي والتكنولوجي، و أصبح ضرورة ملحة للجميع حتى يمكن مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، وذلك باستغلال هذا التقدم لبناء مجتمعات معرفية، من خلال خلق آليات للتعاون بين فواعل الجماعة الدولية،

---

[1] يمينه نزار ،عمال المعرفة و دورهم في بناء مجتمع المعرفة ،مرجع سابق ،ص.107.

[2] لامية طالة ،من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ،نحو مقاربة مفاهمية ،مرجع سابق ،ص.ص.187.188.

[3] فادي الدحدوح ،جامعتنا العربية وضرورة بناء مجتمع المعرفة ،ص.01 ،في:(2017/10/10).

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/10/10/447241.html

بالتركيز على ميادين التبادل المعرفي، والربط الشبكي للنهوض بالتنمية وفق الخصوصيات التي تحكم المجتمعات المحلية، فبناء مجتمعات معرفية في العالم بات هدفا مطروحا عالميا أوردته منظمة اليونسكو، وقد تم هذا الطرح على أساس أن المعرفة هي الوسيلة الرئيسة للتنمية الشاملة وتجددها واستدامتها في هذا العصر، وعلى أنها أيضا وسيلة مهمة للتفاعل والتفاهم الدولي، ففي إطار منافسة تحكمها الموضوعية وتبادل المصالح بما يحقق رضا الأطراف الدولية المختلفة و يعزز السلام بين الأمم، إن ما نعاصره اليوم من تدفق مذهل ومتواصل في الموارد المعرفية، و يمثل ظاهرة غير مسبوقة ولم تعهدها الكثير من الأمم والمجتمعات.

مما جعلها من أبرز التحديات بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولات العالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية، والتي بسببها تم استحداث نظم تعليمية حديثة مثل التعليم عن بعد، وتطوير مجالات البحث العلمي وتزايد استخدام الوسائط الإلكترونية، وزيادة التعاون العلمي للاستفادة من الخبرات وتدويل التعليم، وبعضها الآخر مرتبط بمجموعة التحديات الداخلية المتعلقة بالمجتمعات المحلية، والتي تجد صعوبة في تحقيق التوازن بين الكم والنوع بمنظومة العمل، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق في هذه المجتمعات[1].

المطلب الثاني:مكافحة الفقر و الجهل و تحقيق التنمية الشاملة

إن مكافحة الفقر و الجهل تعتبر قضية جوهرية و أساسية، و التي تركز عليها مختلف المنظمات الدولية و الإقليمية حكومية أو الغير حكومية، خاصة منظمة اليونسكو التي تلعب دورا مهما في ظل تزايد اشتداد الفقر على الصعيد العالمي، و التي لا يمكن معالجتها إلا بالعلم و التعليم الشامل والاستعانة بالتكنولوجيا لمواجهة هذا الثالوث القاتل(الجهل، المرض، الفقر). فاليوم نعيش في ظل لا توازن اقتصادي و اجتماعي حاد بين الشعوب لا سيما بين الجنوب و الشمال، و لم يسبق للتهميش الاجتماعي أن كان بهذا الحجم الذي عليه اليوم فالفقراء يزدادون فقرا، و الأغنياء يزدادون غنى، و أي حوار بين كل الثقافات سيبقى حوارا لا يتجسد على أرض الواقع إذ لم يستحضر انشغالات أبعاد التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية[2].

و قد سهرت منظمة اليونسكو مند إنشائها على عملية تحسين التعليم في جميع أنحاء العالم لأنه الركيزة الرئيسية لمواجهة الفقر و محاربة الجهل و توفير مناخ صحي أفضل للناس، ولهذا كان التركيز الشديد على هذا العامل و ذلك من خلال تقديم المشورة الفنية و إعداد الوثائق التقنية

[1] لامية طالة ،من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ،نحو مقاربة مفاهمية ،مرجع سابق ،ص.184.
[2] محمد سعدي ،دور الثقافة في الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.43.

للقضاء على الأمية بإيلاء عناية خاصة للتعليم الأساسي و إعداد المعلمين، و تعزيز التعليم الجيد سواء الثانوي أو العالي من خلال تأمين فرص تعليمية لكل الشعوب بتوفير الخبرات و تعزيز الشراكات لتقوية القيادة التعليمية على مستوى الأوطان، و قدرة الدول على تأمين جيد للجميع[1].

إن إدراك و وعي منظمة اليونسكو بأن التعليم هو القاعدة الأساسية التي يجب أن تنطلق منها لمكافحة الفقر و الجهل، و مواجهة الأخطار التي تهدد صحة البشرية، فلهذا تبذل جهود مضنية و كبيرة على الصعيد العالمي، و بالتنسيق مع الدول و الهيئات المختصة للتقليل من نسبة المحرومين من الدراسة في العالم، و مساعدة الكثير من الدول خاصة الفقيرة بالخبرات و التقنيات التي تساهم في تطوير التعليم، و دعمهم بالكفاءات و الطاقات التي تقدم الإضافة التي تسعى المنظمة لتحقيقها.

الفرع الأول: التركيز على التعليم لمواجهة الفقر و الجهل

يحتل التعليم أهمية محورية في بناء المجتمع، حيث يعد من أهم عناصر بناء المجتمع الثقافي والعلمي، و وفقًا لعدد من التصرفات والمصالح التشاركية العلمية والثقافية المختلفة والمتنوعة بين أفراده، إذ يسهم التعليم في بناء المجتمع من خلال تعليم الأفراد كيفية التصرف كمواطنين مثقفين ومتعلمين داخل دولتهم، بالإضافة إلى مساهمة التعليم في توجيههم إلى الانتماء والوطنية داخل الدولة والمجتمع، و كذلك يسهم التعليم في بناء المجتمع من خلال تعليم أفراده كيف يكونوا منتجين من خلال التدريب العملي والتعليم المتخصص لأداء الوظائف الفردية والأعمال الأساسية، والتي تسهم في بناء المجتمع وتطوره ومن نقاط الأهمية التي يشير لها التعليم في التطور والبناء المجتمعي أيضًا توسيع الآفاق الثقافية والعلمية للشعوب المختلفة، وذلك من خلال زيادة القدرة على التفكير في مجموعة مختلفة من المجالات العلمية التي تسهم في بناء المجتمع[2].

فمنظمة اليونسكو ركزت على رؤية جديدة للتعليم بحلول عام 2030، حتى تتمكن من تغير حياة الناس بتوجيههم للاهتمام بالتعليم نظرا للدور المهم الذي يلعبه في التقليص من حجم الفقر و الجهل داخل المجتمعات، و يمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة و الشاملة بأبعادها الثلاث البشرية و الاقتصادية و البيئية، و ترى منظمة اليونسكو أن التعليم هو السبيل الوحيد و الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية في كل مجالات الحياة المتعلقة بالبشر، و هو ما يتجسد في تحقيق الهدف الرابع المتمثل في ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع، و تعزيز فرص

[1] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ،ص.141.
[2] أسامة عكنان ،إعصار الخليج رياح الشرق تهب على مستقبل العالم،(الجزائر: دار الشهاب،1991)،ص.61.

التعلم مدى الحياة للكل دون استثناء، و جعله في متناول جميع الفئات و الطبقات بكل المجتمعات و الدول في كل أصقاع العالم[1].

و من خلال قمة منتدى داكار حول التعليم و الذي تم فيه تقييم التعليم للجميع لعام 2000 يرى المشاركون أنه تحقق تقدم كبير في العديد من البلدان، و على الرغم من ذلك فقد أحصي أكثر من 113 مليون طفل محرومين من الانتفاع بالتعليم الابتدائي، وأن يكون هناك 880 مليون أمي من البالغين مع وجود التمييز بين الجنسين بشدة في الكثير من دول العالم، فالكثير من الشباب و الأطفال ما زالوا محرومين من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للحصول على عمل مدر للدخل وللمشاركة الكاملة في حياة مجتمعاتهم و يكونوا مساهمين و فعالين في تحقيق التنمية، وما لم يتم الإسراع في التقدم نحو التعليم للجميع فلن يكون هناك تحقيق للأهداف الوطنية والأهداف المتفق عليها دوليا بشأن الحد من شدة الجهل و الفقر وستتفاقم أوجه التفاوت بين البلدان وداخل المجتمعات[2].

و عليه التزمت منظمة اليونسكو و بكل صدق لتحقيق التعليم للجميع، و كما يمثل في الوثيقة الرئيسية لتقييم التقدم المحرز عالميا في تحقيق أهداف داكار الستة للتعليم، و التي ركزت عليهم كثيرا المنظمة لأن تجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع يمكن من جعل التعليم فاعلا أساسيا في نمو و تقدم و ازدهار الكثير من الأمم و الشعوب، فعملت على على أن يتم بحلول عام 2015 تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد و مجاني و إلزامي و إكمال التعليم، و مع التركيز على الذين يعيشون ظروف صعبة و أطفال الأقليات الاثنية، و ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار و الراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم و اكتساب المهارات اللازمة للحياة، و : تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم، و ضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة و ملموسة في التعليم، و لا سيما القراءة و الكتابة[3].

و إذا تم تقييم هذه الأهداف من حيث القدرة على تحقيقها أو الإخفاق في تجسيدها على أرض الواقع، فيرى الكثيرون أنها حققت الكثير من هذه الأهداف فمثلا نلاحظ أنها أسست لمعهد دولي لبناء قدرات إفريقيا، و يقوم بدور رئيسي في تنفيذ الكثير من الأنشطة خاصة في تحسين نوعية المناهج الدراسية المستخدمة لإعداد المعلمين في كل المستويات، و تحسين كيفية تدريب

[1] إعلان انشيون لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ،ص.07 .
.https://tcg.uis.unesco.org/wp-content/uploads/sites/4/2022/02/FFA_

[2] إطار عمل داكار التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية ،ص.01 ،في:(05 / 10 / 2000).
.http://www.schoolarabia.net/teachers/text_teacher1.htm

[3] فاطمة بلحنافي ،مبادئ القانون الدولي الثقافي ،مرجع سابق ،ص.142 .

المسؤولين على إعداد المعلمين، و تنمية قدراتهم بالقدرة على استخدام التكنولوجيا و المعلومات و الاتصالات و جعلها متاحة للجميع، مما يضمن لها الجودة في بناء المجتمع على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية[1].

كما كشف تقرير العلوم السابع لمنظمة اليونسكو الصادر في 11 جوان 2021، على أن العالم شهد ارتفاعا في الإنفاق على البحث العلمي في الفترة الممتدة بين 2014 و 2018 بنسبة 19.2% ، أي أسرع من الزيادة التي عرفها متوسط الدخل العالمي الذي لم يتجاوز 14.8%[2]، و هذا يدل على أن الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو كان لها الأثر ميدانيا بإقناع الكثير من الدول على ضرورة الإنفاق على البحث العلمي بضخ أموال تساعد على بناء مجتمعات معرفية تؤمن بالتقارب بين بني البشر مهما كان حجم الاختلافات الثقافية التي بينهم[2].

فمنظمة اليونسكو تركز على أن التعليم يكون مبكرا للأطفال، و الاهتمام و الرعاية للفئات الأكثر حرمانا و فقرا مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون التعليم مجاني و هذا حتى يتم مراعاة الظروف الصعبة للناس خاصة لمحدودي و معدومي الدخل، و جعله إلزامي بمعنى إجباري لجميع الأسر و هنا نذكر أن الكثير من الدول سنت قوانين ردعية لكل من يتسبب في عدم التحاق الأطفال بالمدارس على غرار الجزائر، كما أن منظمة اليونسكو أكدت على عنصر مهم و هو أطفال الأقليات العرقية داخل المجتمعات المحلية بمنحهم اهتمام و مكانة و منحهم كل الحقوق في مجال التعليم و الحذر من تهميشهم أو إقصائهم.

فلمنظمة اليونسكو رؤية عالمية تقوم على أسس حقوق الإنسان و الكرامة و العدالة الاجتماعية و الإدماج و الحماية و التنوع الثقافي و اللغوي و الاثني و المسؤولية المتبادلة، مما يجعلها تؤكد على أن التعليم هو ضرورة للسلام و التسامح و الازدهار البشري، و يساهم في القضاء على الفقر و يكافح الجهل لبناء مجتمعات المعرفة، و تعهدت المنظمة بأنها تتصدى لكل أشكال الاستعباد أو التهميش و لكل انعدام تكافؤ الفرص و المساواة في الانتفاع بفرص التعلم و التعليم و المشاركة، و لكل أوجه التفاوت و التركيز على الفئات الأكثر حرمانا و

---

[1] تقرير المؤتمر العام ،الدورة الأربعون ،باريس 2019 ،ص.14.

.https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/12/UNESCO40C91a_221119.pdf

[2] هشام بومجوط ، اليونسكو: زيادة عالمية في الاهتمام بالعلوم والعالم العربي يحبو في مسيرته ،ص.01 ،في:(17 /06 / 2021).

https://www.aljazeera.net/science/2021/6/17.

تهميشا[1]، و قد قدرت منظمة اليونسكو أن عدد الأطفال الذين لا يستطيعون القراءة و الكتابة بحوالي 250 مليون، و في هذا الصدد قال 'بان كي مون" أمين عام للأمم المتحدة 'إنه وفقا لأحداث تقارير (الرصد العالمي للتعليم للجميع)، و التي تصدره منظمة اليونسكو مازال100 مليون فتاة في البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل لا تستطيعين قراءة و كتابة جملة واحدة[2].

و هو ما جعلها تدعوا على اتخاذ تدابير عالمية و إقليمية قوية للتآزر و التعاون و التنسيق من أجل تنفيذ جدول أعمال التعليم عن طريق جمع البيانات و تحليلها و إبلاغها على الصعيد الوطني في إطار الكيانات و الآليات و الاستراتجيات الإقليمية القائمة، كما أنها عقدت العزم على زيادة الإنفاق العام على التعليم تبعا للظروف السائدة في كل بلد، و تحث على الالتزام بتخصيص نسبة تتراوح ما بين 4 و 6 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، أو إنفاق نسبة تتراوح ما بين 15 و 20 في المائة على الأقل من مجموع النفقات العامة على التعليم[3].

فهي تدعوا الدول إلى تخصيص ميزانيات توجه إلى مجال التعليم مباشرة، و الإنفاق بشكل يضمن الحصول على تعليم شامل للجميع و ناجح يمكن من إعداد أجيال تكون قادرة على التسيير الراشد و الصالح لأوطانهم و يمكنهم من التجاوب مع كل المتغيرات الحاصلة، و قادرون على التواصل مع بقية الأمم و الشعوب الأخرى في إطار تعاون دولي يمكن الكل من تحقيق مصالحه.

كما أنها تبذل مجهود كبير بسعيها الدائم و المتواصل لتحقيق التفاوت بين الجنسين في التعليم و ضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم و التدريب المهني للفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص دوي الإعاقة و الشعوب الأصلية و الأطفال الذي يعيشون في أوضاع هشة، و العمل على الترويج لثقافة السلام و نبذ العنف و المواطنة العالمية و تقدير التنوع الثقافي و تقدير الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030[4].

و حتى تحقق التعاون العلمي بين الدول، و تتمكن الدول الفقيرة و النامية من مسايرة هذه التطورات و الاستفادة من البحث العلمي، فقد عمدت منظمة اليونسكو للمطالبة بزيادة عدد المنح

---

[1] إعلان انشيون لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ،مرجع سابق ،ص.07

[2] مدونات البنك الدولي ،في عالم سريع التغيرات على الحكومات أن تضع التعليم في أولوياتها ،،ص.01 ،في:(2014/11/04).

.https://blogs.worldbank.org/ar/voices/rapidly-changing-world-governments-need-make-

[3] إعلان انشيون لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ،مرجع سابق ،ص.09

[4] أهداف التعليم للجميع 2000-2015 ،ص.02.

HTTPS://AR.UNESCO.ORG/GEM-REPORT/NODE/1346.

الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، و بخاصة البلدان الأقل نموا و الدول الصغيرة النامية و البلدان الإفريقية للالتحاق بالتعليم العالي في الدول المقدمة[1].

و هذا يسهل الاحتكاك و اكتساب المعارف و المهارات و الاستفادة من التدريب المهني و تكنولوجيا المعلومات و القدرة على التحكم في تقنيات الاتصال و التواصل، و التمكن من استيعاب البرامج التقنية، و القدرة على البحث العلمي المتوفرة في البلدان المتقدمة، ليتمكنوا من توظيفها في بلدانهم الأصلية بعد عودتهم مع نهاية مشوارهم الدراسي العلمي، و هنا يجب التركيز على أن دولهم مطالبة بتوفير البيئة و المناخ المناسب و الملائم لمواصلة بحثهم و إبراز قدراتهم و ابتكاراتهم لأجل توظيفها في بناء بلدانهم و تطوريها و السير بها نحو الأمام.

الفرع الثاني: تحقيق التنمية الشاملة

أشار "روبرث مكنامارا" في كتابه (جوهر الأمن)، 'أن الأمن ليس هو القوة العسكرية فحسب، و ليس النشاط العسكري فحسب، و إنما الأمن هو التنمية و بدون تنمية لا يمكن أن يوجد آمن، و الدول النامية التي لا توجد فيها تنمية في الواقع لا يمكن أن تظل آمنة'[2]، فالأمن لم يصبح كما كان في السابق تركز فيه الدول على القوة العسكرية من عدة و عتاد و أسلحة متطورة، بل أصبح الآن اليوم مرتبط بمؤشرات التنمية و تحقيقه يتطلب ضمان الحق في العيش بكرامة للبشر خالية من الفقر و الجهل، و هو ما جعل منظمة اليونسكو ترفع التحدي من خلال تجسيد هذه الوظيفة، لأجل تحقيق ما تصبوا إليه الشعوب و الأمم للعيش في رفاهية من خلال توفير كل الآليات التي تساهم في إنجاح عملية التنمية الشاملة.

فمنظمة اليونسكو تدعوا إلى إقامة علاقات دولية متوازنة و عادلة لا يقصى فيها أي طرف، بتعزيز آليات التعاون الدولي و إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل لا يستغل فيه دول الشمال دول الجنوب بالسيطرة و الهيمنة على ثرواتها، و بتعزيز للتعاون الفكري و الثقافي، و تجسيد سياسات الحوار بين مختلف الثقافات لأنها تلح على أن أي إقصاء اجتماعي و زيادة الهوة بين البلدان الغنية و الفقيرة سيكون أكبر خطر يهدد السلام العالمي الذي تسعى لترسيخه في عقول البشر في العالم بأسره.

و قد تزايد التركيز على إدماج البعد الثقافي في التفكير الإنمائي و في مشروعات التنمية ،مما يجعل التنوع الثقافي عنصرا مهما و أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، و هو ما صرح به الرئيس

---

[1] المرجع نفسه.

[2] ليلى لعجال ،واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة قسنطينة: كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية ،2010/2009)،ص.88.

الأسبق للبنك الدولي "حيمس دوو ولفنسون' "لقد بدأنا في إدراك الفعالية الإنمائية، فهي تتناغم مع إحساس المجتمع بهويته"[1].

و في وقت سابق أقرت اللجنة العالمية للثقافة و التنمية في تقريرها لعام 1995، و المعنون "تنوعنا الخلاف" بأن جهود التنمية غالبا ما أخفقت، و لأن شبكة العلاقات و المعتقدات و القيم و الدوافع التي تجسدها الثقافة أهملت التخطيط لإنجاز المشروعات الإنمائية المختلفة[2].

و نظرا لأهمية العامل الثقافي في مجال تحقيق التنمية و تطلعات شعوب العالم فيؤكد "أرجون أياد وراي " و يقول " إننا نحتاج إلى تغير شاسع واسع في طريقة نظرنا إلى الثقافة لكي نخلق علاقة أكثر إنتاجية بين الانثروبولوجيا و الاقتصاد، و بين الثقافة و التنمية في معركتنا ضد الفقر"، هذا التغير يقتضي منا أن نضع المستقبل و ليس الماضي في صميم تفكيرنا حول الثقافة فالمهمة الملقاة على عاتقنا إذن تتمثل في إطلاق القدرة على التفوق و الطموح، و في تمكين الأفراد و الجماعات من العمل كوكلاء لبناء تنميتهم بأنفسهم[3].

فهي تسعى في إطار تحدياتها في مجال التنمية بأبعادها الشاملة أن تضع تصورات طموحة و على مستوى عالمي من اجل إحداث تغير حياة الناس نحو الأحسن من اجل بقاء البشرية، فتعمل على القضاء على الفقر بكل أشكاله و في كل مكان، و القضاء على الجوع بتوفير الأمن الغذائي، و الاهتمام و الرعاية الصحية للناس بمختلف الأعمار، و تعزيز فرص التعليم الشامل و للجميع و على مدى الحياة، و بذل جهود أكبر للحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان و فيما بينها، و العمل على تنشيط الشراكة العالمية في تحمل المسؤوليات من اجل تحقيق التنمية المستدامة[4]، و يبقى تركيزها على التنمية المستدامة لأنها هي التي تضمن حق الأجيال أن تستفيد من الثروات، وكذلك الحفاظ على مكتسباتهم الحضارية و الثقافية التي تعبر عن موروث لهم لا يمكن التنازل عليها أو القبول بطمس و تهميش خصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية.

و في هذا الصدد تقول "ايرينا بوكوفا" المديرة العامة لليونسكو بخصوص إعلان أشنيون على "أننا نعتبره تقدما هائلا على صعيد السعي لتوفير التعليم الجيد للجميع، و يمكن جميع الأطفال و الشباب و الكبار من اكتشاف المعارف و المهارات التي يحتاجون إليها ليحيوا حياة كريمة، و يساهموا في تدبير شؤون مجتمعاتهم، و يساعد هذا الإعلان الحكومات على توفير فرص التعليم

[1] موجز تنفيذي ،تقرير اليونسكو الاستثمار في التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات ،مرجع سابق ،ص.24 .
[2] محمد سعدي ،دور الثقافة في الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.44.
[3] موجز تنفيذي ،تقرير اليونسكو الاستثمار في التنوع الثقافي و الحوار بين الثقافات ،مرجع سابق ،ص.24.
[4] منظمة اليونسكو ،التعليم من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أهداف التعليم 2030 ،ص.04.
https://www.oneplanetnetwork.org/sites/default/files/from

للناس مدى الحياة، فالتعليم هو السبيل الوحيد إلى إرساء السلام و تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي[1].

و تجلى هذا كذلك منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن عام 1995، و البرنامج الذي يتناول اهتمامات الناس في العالم من خلال التأكيد على ترابط التحديات المتعلقة بالفقر و البطالة و الاستعباد الاجتماعي، فقد اجتمع 117 من رؤساء الدول و الحكومات و اعترفوا "بأن شعوب العالم أظهرت بشتى الطرق أن الحاجة ماسة لمعالجة المشاكل الاجتماعية و بخاصة مشاكل الفقر و البطالة و الجهل، و التي لم يسلم منها أي بلد من البلدان و التأكيد على العمل باتفاق شامل لحل هذه المشاكل و القضايا المتعلقة بالناس[2].

و قد أوضحت منظمة اليونسكو في دراسة لها أن معدل الفقر في العالم يمكن أن ينخفض بمقدار النصف إذا أكمل جميع الكبار تعليمهم، و قد صرحت "ايرينا بوكوفا" المديرة العامة لليونسكو " إن التحليل الجديد لفوائد التعليم بعيدة المدى الذي صدر اليوم ينبغي أن يكون أخبار سارة لجميع العالمين على هدف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر بحلول عام 2030[3].

فالاستدامة بالنسبة لمنظمة اليونسكو هي تحقيق المساواة بين الأجيال و السلام و التسامح، و الحد من الفقر، و صيانة البيئة، و الحفاظ على الموارد الطبيعية، و تجسيد أسس العدالة الاجتماعية، و لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها و منهجها الشمولي لا بدا من وجود ‘رادة سياسية للدول.

و كذلك استعداد لدى المجتمعات و الأفراد لتحقيقها، و هذا لا يتم تحقيقه إلا بتطوير التعليم و الاتجاهات و القيم، و المشاركة في مجتمع ديمقراطي للعيش بطريقة مستدامة، كما يتضمن كذلك دراسة القضايا المحلية و القضايا العالمية، و عليه تسعى المنظمة إلى تمكين المواطنين في كل أصقاع الأرض من التعامل مع أوجه التعقيد و انعدام المساواة و الاختلافات في الرأي[4].

---

[1] إعلان انشيون لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ،مرجع سابق ،ص.12.

[2] التقرير الأول مؤتمر العمل الدولي ، الخلاص من الفقر ،الدورة 91 ،ط1 ،2003 ،ص.04.
.https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf

[3] منظمة اليونسكو ،يمكن خفض الفقر في العالم إلى النصف إذا أكمل الجميع تعليمهم الثانوي ،،ص.01 ،في:(2017/06/21).
https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/

[4] عيسى يونسي و آخرون ،التعليم من اجل التنمية المستدامة ،ص.64 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/563/13/1/165626

فهي دعوة للتعاون الثقافي بين الدول من أجل تحقيق التنمية لدى الأمم و الشعوب في ظل يتم فيه احترام الخصوصيات الثقافية و مراعاة الاختلافات في المعتقدات و القيم و الآراء، و تكريس الحق في التنوع و التعدد و كل أشكال التعبير، و بعيدة عن أي تهميش أو طمس لأي ثقافة و هذا بالتركيز على ضمان العيش الكريم لكل شعوب العالم في إطار التنمية التي هي حق لكل البشر دون استثناء، مما يسهم في تحقيق السلام و الأمن على كوكب الأرض.

و هذا ما تجسد في المادة الثالثة من إعلان الحق في التنمية، و الذي يحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية، و يؤكد على الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، و مع التركيز على إقامة نظام اقتصادي دولى جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول[1].

و يكمن التحدي الأكبر لمنظمة اليونسكو حتى تؤدي الوظائف المنوط إليها على هذا الصعيد، هي محاولة إقناع صانعي القرارات و الفاعلين الاجتماعيين المحليين الدوليين بدمج مبادئ التنوع الثقافي، و قيم التعددية الثقافية في محل السياسات و الآليات و الممارسات العامة لا سيما عبر الشراكات العامة و الخاصة، و ترمي هذه الإستراتجية من جهة إلى دمج الثقافة في مجمل سياسات التمييز سواء ارتبطت بالتعليم أو العلم أو الاتصالات أو الصحة أو البيئة أو السياحة، و تهدف من جهة أخرى إلى دعم تطوير القطاع الثقافي عن طريق الصناعات الإبداعية، فبجانب مساهمتها في التخفيف من حدة الفقر، و تنطوي الثقافة على منافع هامة من حيث التماسك الاجتماعي[2].

فالتنمية الشاملة هي أحد الوظائف الأساسية التي ترفعها منظمة اليونسكو و تراهن على تحقيقها و تجسيدها على أرض الواقع من خلال بذل جهد أكبر و هذا بالتنسيق مع هيئات و منظمات أخرى، و كذا مع الدول التي هي ملزمة بأن تنخرط في هذا المسعى لأجل تحقيق أمال شعوب العالم، لأن توظيف التنمية بمفهومها الشامل مع وجود إشارات ايجابية من طرف الجميع يمكن المنظمة من تحقيق أهم الوظائف التي تشتغل عليها و هي محاربة الفقر، و الجهل، و المرض بتوفير مستوى عال من التعليم و ووعي و إدراك مجتمعي كبير.

---

[1] المادة 03 ،إعلان الحق في التنمية ،مرجع سابق ،ص.01.

[2] اليوم العالمي للنوع الثقافي من أجل الحوار و التنمية ،ص.03 ،في:(2017/05/21).
https://hrdoegypt.org/?p=3218

المطلب الثالث: تشجيع الحوار و تحقيق التعايش و السلام

في ظل هذا المشهد الدولي الجديد المضطرب والمتسم بالعولمة، و بالصراع الدولي بين القوى الكبر لأجل السيطرة و الهيمنة الثقافية ،وجب على منظمة اليونسكو إطلاق رسالة أساسية ألا وهي تحقيق السلام بين الأمم و الشعوب، و تشجيع الحوار بين البشر الذي يساهم في التواصل بين الجميع و يسهل تبادل الأفكار والخبرات وتكاملها، وهو تعبير عن الاعتراف بوجود الآخر، وعن حقه بالمشاركة في الرأي، ويضمن له الحفاظ على خصوصياته الثقافية والعقائدية التي تؤسس لنشر السلام داخل المجتمعات المحلية والمختلفة، و مع زيادة وعي المجتمع الدولي بأن الثقافات لها دورا هاما في تحقيق وتشجيع السلام العالمي والتعايش بين الشعوب والأمم، و أخذت منظمة اليونسكو على عاتقها المبادرة للتقليل من الصراعات والتعصب والعنف والعنصرية والتطرف الديني داخل المجتمعات وفيما بينها، و حث الجميع على تعزيز التعايش بين الثقافات و الحضارات لتحقيق الاستقرار و السلام على كوكب الأرض، فيعد البعد الثقافي من أهم المحاور التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون بين مختلف الدول في العديد من المجالات اقتصادية و اجتماعية و أمنية ،فلذلك فإن الحوار الثقافي بين الجميع يشكل مسألة أساسية لتحقيق السلام و التعايش بين و أمم و شعوب الأرض.

الفرع الأول: السعي لتكريس ثقافة الحوار بين الثقافات و الحضارات

تولي منظمة اليونسكو أهمية بالغة لتكريس ثقافة الحوار بين الأفراد و الشعوب و الممو الدول حتى تخلق جو من التفاهم و التواصل لفهم كل طرف الآخر، و تعمل على تعزيز التقارب الثقافي بين الجميع باستعمال لغة الحوار التي تقلل من الصراع أو التصادم، و تساهم في تعزيز أواصر اللقاء بين شعوب العالم، فعلى اعتبار الحوار بأنه الرجوع عن الشيء، و كذلك الرجوع إلى الشيء، ومن هنا تم تفسير الحوار و المحاورة بأنهما مراجعة المنطق و الكلام في المخاطبة، و قالوا في معنى يتحاورون أي يتراجعون عن الكلام ،و المقصود بالتراجع هنا هو نبادل الكلام بين شخصين أو جماعتين[1].

فيبقى الحوار هو تفاعل بين أفراد أو شعوب يهدف لتحقيق التواصل الإنساني، و يكرس لتبادل الأفكار و التصورات حول مختلف القضايا التي تهم البشرية، و كذا تتبادل فيه الدول الخبرات و الإمكانيات لتتكامل فيما بينها، و هو ما يؤسس للاعتراف بالآخر و هو ما يدفع إلى تحقيق المشاركة في الرأي دون تغليب طرف على طرف آخر حتى يتحقق التواصل بجميع أشكاله بين البشرية جمعاء.

[1]زهيرة مزارة ،الحوار الثقافي في ظل الشراكة الأورو متوسطية بين متطلبات تفعيل التعاون و تحقيق التنمية مجلة سر من رأي ،(المجلد.11 ،العدد.41 ،جوان 2015) ،ص.37 .

و ليتحقق الحوار يجب مراعاة بعض الشروط المهمة و منها، وضرورة التعرف على حقيقة و الهدف من الحوار، و الاعتراف بالآخر، أو بمعنى أن يكون الحوار قائما على الاحترام المتبادل، فلا يكون الحوار بين قوي وضعيف، و أن لا يقوم الحوار على المركزية الحضارية التي تريد للعالم حضارة واحدة مسيطرة و مهيمنة على الحضارات الأخرى، و مع التركيز على القوائم المشتركة، بحيث يجب العودة إلى التاريخ المشترك و الإرث الثقافي الكبير و القيم الإنسانية الرفيعة كفيل بما يدعم و يعزز فرص الحوار و التقارب، و أن يحترم الحوار المرجعيات و الخصوصيات الثقافية و يبتعد عن التسلط و إلغاء الآخر[1].

و كذلك من شروط النجاح الاعتراف بحرية الآخر في صناعة ذاته و صياغة تجربته على النحو الذي يريد مادام لا تتجاوز حدود الآخرين، و عدم إسقاط واقع القوي و الضعيف على مجريات الحوار، لأن قوي اليوم ليس بالضرورة هو قوي الأمس و قوي الغد أي أن الحوار يجب أن يتم بمساواة بين المتحاورين حتى لا تتحول إلى إملاءات، و يجب أن يضمن الحوار مصالح الطرفين دون أن تحقق مصالح طرف على حساب مصالح الطرف الآخر[2].

الفرع الثاني: تحقيق التوافق بين الثقافات و الحضارات

إن الحوار بين أو الحضارات أو الديانات المختلفة يدخل في إطار وجوب أن يخاطب الإنسان الإنسان من أجل التعاون و التعارف و احترام رأي الغير و معتقداته و عاداته و تقاليده إلى غير ذلك مما نشا و ترعرع عليه، فالحوار البناء يساهم في التقدم، و غياب الحوار تكون نتائجه مأساوية، و أن الاختلاف بين الناس و الشعوب يساهم في تكريس التنوع و التعدد و يخلق مزيج ثقافي بين الناس على كوكب الأرض[3]، و قد بلورت منظمة اليونسكو سياسة متماسكة لحوار الثقافات و الحضارات مند نشأتها أولت اهتماما خاصا لهذا الموضوع، و كانت في طليعة المؤسسات الدولية التي سعت لتعزيز هذا الحوار عبر مجموعة من المبادرات الرامية لتكريس التنوع الثقافي، و توفير قواعد جديدة لدراسة التفاعلات بين الثقافات، كما عقدت عدة مؤتمرات و لقاءات عالمية و إقليمية و وطنية لتعزيز و إذكاء الوعي بأهمية و إمكانيات الحوار بين الثقافات في أوساط صناع القرار و المجتمع المدني[4].

---

[1] سعيد حفظاوي ،الحوار بين الحضارات ،المفهوم ،الحدود و البدائل ،،دور المواطنة الحاضنة لقيم التنوع الثقافي في الحوار من خطاب الكراهية و تجسيد قيم التسامح و التعايش –دولة المدينة نموذجا- ، المؤتمر الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،مرجع سابق ،ص.ص.183.184.

[2] عبد الإله جفال ،حوار الأنا و الآخر بين واقع التنوع الثقافي و عائق العولمة ،مجلة أبعاد ،(العدد.04 ،جانفي 2017) ،ص.98 .

[3] سعد بوفلاقة ،حوار الثقافات في الغرب الإسلامي ،مجلة حوليات التراث ،(العدد.07 ،2007)،ص.45.

[4] محمد سعدي ،دور الثقافة في الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.32.

أولا.تجسيد التقارب بين الحضارات المختلفة

من أبرز التحديات التي تواجهها منظمة اليونسكو لتفعيل الحوار و تجسيده ميدانيا و تقريب وجهة النظر بين الأمم و الشعوب، و خلق التواصل الترويج لفكرة صدام الحضارات التي ساهمت في تعقيد إشكالية العلاقة بين الإسلام و الغرب و خاصة من الناحية الحضارية، و التي مفادها أن الحرب ستأخذ شكل التصادم بين الخصوصيات الحضارية و الثقافية بشكل عام، و أن هذه الأخيرة ستحل محل الحدود السياسية و الإيديولوجية، و كما أن تفكير الغرب الذي لازال ينظر إلى ذاته على انه مركز العالم و أعلى حضارة إنسانية، و من تم ينظر نظرة استعلاء على الأمم و الشعوب الأخرى، مما يجعله يرفض التعددية و عدم خصوصية الآخر، و هذا له من التأثير السلبي الكبير على جهد تبذله المنظمة لتحقيق حوار فعال و جاد يعزز البناء الحضاري المشترك للإنسانية جمعاء[1].

و يرى الكثير من الباحثين أن الهدف الرئيسي من تعميم نظرية صراع الحضارات و غيرها من النظريات المتشابهة لها تدعوا للصراع و الصدام بين الأمم و الشعوب، وهو إبعاد النظر عن الأهداف الحقيقية للتدخلات الاستعمارية في كافة بقاع العالم، و إضفاء الشرعية على وجود دولة إسرائيل ذات الطابع العنصري، و إيقاع الشعوب المقهورة و الباحثة عن حريتها و كرامتها التي تهدف إلى الإلغاء الجسدي للآخر، و الخلط بين حركات التحرر من جهة و حركات الإرهاب من جهة أخرى و اعتبارها كلها إرهابا مصدره حضارة معينة يجب مواجهتها بحضارة أخرى[2].

فصموئيل هيغتنوتن يرى أن الحضارات في صراع أشبه بصراع البقاء، بحيث أن قيمها و أهدافها مختلفة و لابدا للحضارة الغربية من مواجهة هذا الصدام المنتظر من خلال تشكيل وحدة تكتل غربي في مواجهة الحضارة الإسلامية، و التي يراها هي المحور الخطر لديه، حيث يقول "في العالم الناشئ لن تكون العلاقات بين الدول و الجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة علاقات وثيقة، بل غالبا ما تكون عدائية بيد أن هناك علاقات أكثر عرضة للصراع من غيرها"[3]، و يؤكد دائما على أن الصراع بين الغرب و الإسلام سيطل مستمرا لم يتغير، ففي قراءة لما قاله هيغتنوتن فهو يدعوا بشكل صريح لمعادة و محاربة الإسلام بتأكيده على أنه من المستحيل أن يتحقق التواصل و التعايش معه، و لا يمكن العيش بسلام مادام الإسلام لم يتغير، و هنا نقول أنه يقصد بالتغير التفاعل و قبول كل ما يأتي من الغرب دون معارضة أو مقاومة و

[1]سعيد حفظاوي ،الحوار بين الحضارات ،المفهوم ،الحدود و البدائل ،مرجع سابق ،ص.185.
[2]حسين ظاهر ،معجم المصطلحات السياسية و الدولية ،مرجع سابق ،ص.231.
[3]محمد عبد الله سليمان ،نظرية صدام الحضارات بين هيغتوتن و فوكوياما و بن لادن (رؤية فكرية و سياسية) ، المؤتمر الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،مرجع سابق ،ص.ص.70.69.

بلا صدام، فهي دعوة صريحة لأن يصبح الجميع يدور في فلك المركز الذي يملكه و يسيره الغرب و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

و هو ما جعل جل الدارسين يؤكدون على أن أحداث 11 سبتمبر 2001، و ما أحدثته من تداعيات يعد مؤشرا قويا و هاما في دعم نظرية صدام الحضارات، فقد أدت هذه الأحداث إلى وحدة الغرب ضد كل ماهو إسلامي، و قد رد "غراهام فولر' على هيغتنوتن بقوله " كنت دائما اتخذ موقفا مضادا من نظرية هيغتنوتن، و ردي عليه هو: نعم هناك توترات بين الحضارات، و لكن المشكلة ليست في الحضارات و إنما في المصالح المختلفة[1].

كما أن "فوكوياما" يتهم الحضارة الإسلامية الوحيدة التي لها مشكلة مع الحداثة حيث يقول "إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة التي لا يمكن الجدال فيها، لأن لديها بعض المشاكل مع الحداثة، و يضيف: أن الحضارة الإسلامية حضارة عريقة ليس من السهل إذابتها في الحضارات الأخرى، مما يجعلها لا تتجاوب مع كثير من القيم و المفاهيم و الثقافة الغربية فهي حضارات ذات أصالة لا تقبل التبعية و لا يمكن اختراقها[2].

ففي القول الأول نراه يتهم الإسلام أنه دين التخلف و الذي لا يقبل بالعصرنة و الحداثة و التجاوب مع المتغيرات الحاصلة في حياة البشر، و بقي يعيش الماضي دون التطلع للحاضر و لا يستشرف المستقبل، مما يجعل هذه الحضارة معرقلة لأي تطور أو تقدم تشهده البشرية، و في القول الثاني يراها حضارة قوية و لا يمكن جراها للذوبان داخل القيم و الخصوصيات الثقافية الغربية، و من الصعب أن تخترق أو تطمس أو تهمش، و بالتالي فهي دعوة صريحة لاستعمال القوة و العنف من طرف الغرب لمحاربة هذه الحضارة و إدخالها بيت الطاعة و لو بالقسر و الإكراه، و قد تعرضت هذه النظريات إلى جملة من الانتقادات خاصة نظرية صراع الحضارات، بحيث يرى "زكي الميلاد' أن صاحب نظرية صراع الحضارات يقرأ الأحداث من زاوية الصراع و التصادم بدل الحوار و التواصل و التعدد و التكامل، كما أنه قرأ الأحداث من منطلق الفكر السياسي (الدولة) ، و الفكر السياسي محكوم بمقولة الصراع[3].

و قد تنبأ "مهدي المنجرا" بأن الصراع في المستقبل سيكون صراع ثقافي حيث يقول "إن الحروب المقبلة ستكون قبل كل شيء حروبا حضارية ثقافية، و فيها المصالح الحضارية أكثر

---

[1] المرجع السابق ،ص.71.
[2] المرجع نفسه ،ص.73.
[3] الشريف زروخي ،في ماهية الخطاب الفلسفي و صناعة الحوار بين الثقافات و الشعوب ، المؤتمر الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،مرجع سابق ،ص.198.

مماهي اقتصادية و سياسية[1]، كما أن المفكر الفرنسي "روجي غارودي' في كتابه (في سبيل حوار بين الحضارات)، وجه من خلاله نفدا للفكر الغربي في تاريخ علاقته بالأمم و الحضارات غير الغربية، و حيث يرى أن المشروع الذي يضع حدا للاعتداء الغربي إنما هو مشروع "حوار حضارات" الذي يقدمه كبديل للمشروع الحضاري الغربي الأحادي الإقصائي، و في هذا الصدد يقول "و بهذا الحوار بين الحضارات وحده يمكن أن يولد مشروع كوني ينسق مع اختراع المستقبل، و ذلك ابتغاء أن يخترع الجميع مستقبل الجميع"[2].

و يؤكد "غارودي" على أن الغرب يتجاهل الحضارات الأخرى، بقوله: "و التاريخ الحقيقي: أي التاريخ الذي يرغب عن أن يتركز حول الغرب قد يكون تاريخ فرص أضاعتها الإنسانية بسبب التفوق الغربي الذي لا يرجع إلى تفوق الثقافة بل يرجع إلى استخدام تقنيات السلاح و البحر لأهداف عسكرية و عدوانية"[3]، و هذا ما يبرر ما نقوله على أن الغرب يستعمل القوة العسكرية لتحقيق أهدافه بوسائل ذات بعد ثقافي، و هذا ما يؤثر سلبا على أي إمكانية لزرع الحوار في أوساط البشرية، و هو ما جعل "غارودي" يعمل على تسويق اقتراحا يعد مخرجا حقيقيا للأزمة الحضارية بين الغرب و العالم الآخر تمثل في قوله "إن تبادلا سمح بفتح حوار حقيقي بين الحضارات ليس مستحيلا، و لكن الحوار يفترض أن يقتنع كل طرف بأن له ما يتعلمه من الآخر"[4]، و عليه فإن ما نراه اليوم له تأثير سلبي على ما تسعى إليه منظمة اليونسكو لترقية الحوار و جعله أداة إلى الالتقاء بين الأمم و الشعوب، ولأن العالم اليوم يعيش حضارة واحدة هي الحضارة الغربية العلمية التقنية مع أن لكل أمة سمات و ميزات خاصة و تقاليد ترجع إلى الميراث الثقافي اللغوي، و الظروف المعيشية التي تمليها كل بيئة أو محيط، فالاستعلاء الثقافي و الكبرياء الحضاري الزائد يؤدي إلى التنافر و التناكر بين الشعوب ،في حين تسعى البشرية إلى وحدة المصير تحت سلطة الأمم المتحدة القائمة على مبدأ المساواة و العدالة الديمقراطية، و كل فلسفة لا تخضع لهذا المبدأ فهي فاشلة لأنها تنكر الثقافة[5].

و قد ساهمت بعض الهيئات و المنظمات إلى جانب منظمة اليونسكو في السعي إلى تعزيز الحوار بين الحضارات و تفادي أي دعوة للصدام و التي قد تكون مؤثرة على السلم و الأمن

---

[1]المرجع السابق ،ص.198.

[2]نرجس بخوش ،جدلية الأنا و الآخر في خطاب حوار الحضارات –قراءة نقدية في حقيقة العلاقة - المؤتمر الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،مرجع سابق ،ص.222 .

[3]يحي حسن علي مراد ،حوار الثقافات بين المفهوم الإسلامي و الغربي -دراسة مقارنة- ،مجلة الدخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية ،(المجدل.02 ،العدد.02 ،ديسمبر 2018) ،ص.242.

[4]نرجس بخوش ،جدلية الأنا و الآخر في خطاب حوار الحضارات –قراءة نقدية في حقيقة العلاقة - ،مرجع سابق،ص.222

[5]مولود طياب ،حوار الثقافات ،مجلة اللغة العربية ،العدد.16 ،ص.ص.96.95 .
.https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/219/8/2/9104

الدوليين، و من بينها المؤتمر الإسلامي و الذي جسد من خلال إعلان طهران سنة 1999 و أفضى إلى[1]:

-القبول الفعلي بالتنوع الثقافي بوصفه أحد الملامح الثابتة للمجتمع الإنساني.

-احترام كرامة الإنسانية بين جميع البشر و الدول و رفض كل أشكال الهيمنة و السيطرة الثقافية و التصدي للمذاهب و الممارسات الرامية لخلق الصراع و الصدام بين الحضارات.

-السعي لإيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الحضارات و القبول بالتعاون و السعي للتفاهم كآلية لتعزيز القيم العالمية المشتركة و وضع حد للتهديدات العالقة.

فمنظمة اليونسكو تواجه تحديات واضحة لتفعيل الحوار و جعله ثقافة بين الشعوب و الأمم و ترسيخه على المستوى الدولي هي التصريحات التي يدلي بها الكثير من المنظرين و الكتابات التي يروجون لها، و التي تزيد من تعميق الهوة و تكرس للصراع و الصدام، فمثلا ' بيل غرام" يرى بأن الإسلام دين شرير و قبيح"[2]، و صرح "روبارتسن" أن اعتبار الإسلام دين سلام، هو تزوير للواقع و أن النبي محمد هو متطرف و متعصب و قاطع طريق و قاتل"[3]، فالحوار في هذا الوضع من الصعب جدا تجسيده، و لا يمكن أن يغرس الطمأنينة في نفوس الشعوب و الأمم الإسلامية التي فد تبادر شعوبها إلى القيام بعمليات انتقام تجاه بلدان هؤلاء المنظرين، و هو ما عجل بمنظمة اليونسكو لعقد ندوة بليتوانيا في أفريل 2000 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، و شاركت فيه ببحث تحت عنوان "مفاهيم الحضارة في القرن الحادي و العشرين"، بحيث ركزت على الإشكاليات المعرفية التي يجب ضبطها حتى يمكن إنجاح هذا الحوار[4]، و أهم هذه المفاهيم التي طرحتها منظمة اليونسكو هو تحليل مفاهيم الحضارة المختلفة و الدراسات المقارنة للحضارات للوصول إلى مفهوم شامل و متكامل للحضارة يكون أساسا للحوار بين مختلف الحضارات[5].

فمنظمة اليونسكو ركزت على أن الحضارات يجب أن تكون جسر تواصل بين الأمم و الشعوب، و الحوار الذي يجمع هذه الحضارات يكون بالتشاور و التفاعل الثقافي بين الشعوب و

---

[1] عائشة عباش ،دور المواطنة الحاضنة لقيم التنوع في الحد من خطاب الكراهية و تجسيد قيم التسامح و التعايش – دولة المدينة نموذجا- ، المؤتمر الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،مرجع سابق ،ص.46.

[2] عمار الطالبي ،التسامح في الإسلام و ضرورته المجتمعية والدولية وأثاره،مجلة التبيان،(العدد.11،سبتمبر2020)،ص.18

[3] المرجع نفسه.

[4] أعمال ندوة 11 إلى 13 ديسمبر 2003 ،حوار الثقافات هل هو ممكن ؟ ،ط1 ،ص.82 .
.https://books4arabs.com/BORE02-1/BORE02-1648.pdf

[5] المرجع نفسه ،ص.87.

أكدت على ضرورة القدرة على التكييف مع الأفكار و التعامل مع جميع الآراء الثقافية و الدينية و السياسية المختلفة بشكل يسهم في فهم كل طرف للآخر و يسهل من عملية التواصل و ترسيخ ثقافة الحوار.

كما أن تحقيق لغة الحوار و تجسيده على أرض الواقع يتطلب ضرورة الانفتاح المعرفي و الفكري كسمة رئيسية من سمات العصر على المستوى الكوني و التفاعل الذي يشهده العالم اليوم ،و هي أحدى أبرز العوائق التي تواجهها منظمة اليونسكو لنشر التواصل بين الحضارات ،لأن ما أملته جملة من التغيرات الكونية الفكرية و المادية لم يعد لمجموعة بشرية أو الدولة ما ان تعيش في معزل عن بقية العالم ،و دون تؤثر أو تتأثر في مختلف التغيرات الحادثة[1].

فالانفتاح يحقق غايات إنسانية معينة لطالما حلم بها بني البشر ،تلك الغايات تتمحور حول فكرة تحقيق التواصل الاجتماعي و التعايش البشري المنشود ،المراد به بناء مجتمع المعرفة الذي يحقق الغايات الإنسانية المتمثلة في التعارف و التكامل ،و يجب أن يكون هذا التكامل عملية تفاعل متبادلة بين الشعوب مبتغاها تحصيل التقارب في الروئ للتوصل إلى غايات مشتركة تقود إلى تعايش سلمي بين هذا و ذاك ،و لأجل ضمان الحقوق و المصالح المشتركة بعيدا عن الصدامات و الصراعات[2].

فمنظمة اليونسكو تدعوا المجتمعات إلى عدم الانغلاق على نفسها لأنها سنبقى عاجزة عن النهوض و تحقيق التنمية المحلية ،و كذا السير في طريق التطور و الحضارة ‘و هو عكس المجتمعات المتفتحة التي تنمو و تتطور بالحفاظ على مبادئها و قيمها ،حيث نجد أن أفرادها يعيشون إنسانيتهم بعيدا عن الصراعات المتنوعة من خلال الإيمان بالتنوع الفكري و الثقافي ضمن حياة مشتركة متداخلة المصالح و المنافع ،و يتعايشون على اختلاف تنوعهم و تمايزهم[3].

يبقى الحوار بين الحضارات أو الثقافات أو الأديان ،يهدف إلى تحقيق التعارف و التعاون و ترسيخ قيم الاحترام المتبادل بين الآراء المختلفة و التصورات المتباينة ،و كذا تجسيد الاعتراف بالمبادئ و العادات و التقاليد التي تتمايز بها الشعوب و الأمم ،و يحافظ على الخصوصيات الثقافية للأفراد و الجماعات ،و يدافع على الحق في التنوع و التعدد و كل أشكال التعبير الثقافي في إطار شامل الهدف منه العيش بسلام على أرض الكوكب عن التواصل و فهم الآخر للآخر و بعيد كل البعد عن الصراع و الصدام، و هذا ما تسعى إليه منظمة اليونسكو التي تعتبر

[1] محمد كوشنان ،الانفتاح على الآخر ضرورة حتمية للتعايش ،، المؤتمر الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،مرجع سابق ،ص.131.

[2] المرجع نفسه .

[3] المرجع نفسه ،ص.133.

الحوار أبرز مقومات التقارب بين الأمم و الشعوب و الركيزة الرئيسية لتحقيق التجانس و العيش في عالم آمن.

الفرع الثاني: تحقيق الحوار الثقافي و التعايش السلمي

إن حياة البشر هي حياة مشتركة متشابكة و مترابطة على الرغم من التمايز و الاختلاف و التنوع الذي تنفرد به كل أمة على حساب أمة أخرى، و على الرغم من ذلك فتجمعهم المنافع و المصالح المشتركة، و لا يمكن أن يعيش البشر في زاوية منغلقة لا يعرف ماذا يحدث من حوله من تغيرات و مستجدات و اكتشافات جديدة، و يكون بعيد عن الآخرين من دون أن يؤثر فيهم و يتأثرون به، و هو ما يجعلهم يتحاورن فيما بينهم لتحقيق التفاعل الايجابي الذي يخدم مصالحهم في إطار ينتج لهم العيش بسلام.

إن التعايش نوع من التعاون الذي يبنى بالثقة و الاحترام، و يهدف إلى إيجاد أرضية تتفق عليها كل الأطراف المختلفة، و يتم في إطار الاقتناع و الرضا و الحوار الذي يسهل من ترقية و تنمية روح التعايش بينهم من خلال النقاط المشتركة التي تربط بينهم و تجمعهم، و هذا ما يبرز منظومة من القيم الإنسانية المشتركة كالتسامح و المحبة و ضمان حقوق الإنسان و سلامته[1]، فالحوار الثقافي بين الأمم و الشعوب يسهل من عملية فهم الأفكار التي يحملها كل طرف مما يضفي عليه طابع التسامح في إطار العيش المشترك بسلام.

و لذلك فإن الحوار الثقافي يمثل حجر الزاوية في بناء تنوع ثقافي متناغم، وعلى الرغم من انه الوسيلة المثلى لمعرفة الآخر و التعرف على ثقافته و نشر قيم التسامح و التفاهم و الاحترام المتبادل بين مختلف الشعوب و الأمم، و تعزيز الأمن و السلم الدوليين و تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و الإسهام في مكافحة التعصب بكافة صوره و أشكاله و التصدي لمظاهر التميز العنصري، و كل ذلك يساهم في تحقيق هدف التماسك الاجتماعي و هذا ما يتجاوب مع الإعلان العالمي للتنوع الثقافي الذي أقرته منظمة اليونسكو عام 2001 لتعزيزه بين الشعوب و لدوره في التنمية، و قدرته على وضع أرضية صلبة للحوار بين الثقافات المختلفة[2].

وهو ما يكرس للتعايش السلمي الذي يحقق لكل الأمم الحياة بسلام على الرغم من اختلافاتها في النظم السياسية، بحيث يكتسب كل نظام طابعه الخاص كما يسهم في عدم تدخل دولة في شؤون أي دولة أخرى، و هذا التعايش السلمي ينتج عنه لغة الحوار و التفاهم و التعاون بين

[1]. عائشة عباش ،دور المواطنة الحاضنة لقيم التنوع في الحد من خطاب الكراهية و تجسيد قيم التسامح و التعايش – دولة المدينة نموذجا- ،مرجع سابق ،ص.40.

[2] خالد الشروقاوي السموني ،الحوار الثقافي و أثره على التماسك الاجتماعي ،،ص.02 ،في:(24 / 04 / 2020). https://www.al-jazirah.com/2020/20200424/ar10.htm

الأمم المختلفة، و بين شعوب المعمورة التي تسمح لنفسها بقبول الآخر، و تكرس لمبدأ التواصل بين مكتسبات و الإرث البشري ككل.

أولا: نشر ثقافة الحوار الثقافي و التسامح لتحقيق التعايش السلمي

على اعتبار أن للثقافة أهمية كبيرة في مجال السياسية الدولية، و هو ما كرسه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المؤرخ في 08 / 09 / 2000، في حين اعتبرت "أن التسامح يشكل قيمة لازمة للعلاقات الدولية في القرن الواحد و العشرين، و ينبغي أن تشمل التشجيع النشط لثقافة تقوم على السلام و الحوار بين الحضارات، و احترام الإنسان لأخيه الإنسان على اختلاف المعتقدات و الثقافات و اللغات من دون خشية أو كبث للاختلافات بين المجتمعات و داخلها، بل مع الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا قيما للبشرية[1].

و يؤكد الكثير من المفكرين و الباحثين على أن التسامح أحد المقومات التي لها القدرة على تحقيق الحوار و تجسيد التواصل في إطار يحفظ لكل طرف حقه في اكتساب خصوصياته الثقافية، و في هذا الشأن يقول "محمد عابد الجابري" "التسامح يعني احترام الحق في الاختلاف و الحق في التعبير الديمقراطي"[2]، و يرى "محمد أركون" "انه اعتراف للفرد المواطن بحقه في أن يعبر داخل الفضاء الذي يعيش فيه عن كل الأفكار السياسية و الدينية و الفلسفية، والتي يردها و لا يستطيع أن يعاقبه على أرائه إلا إذا حاول فرضها بالقوة و العنف على الآخرين[3].

و في هذا الصدد يقول كذلك "مايكل ولثرز' "أن للتسامح القدرة ما يجعل بالإمكان وجود الاختلافات، و الاختلافات تجعل من الضروري ممارسة التسامح"[4]، فحسبه أن مقوم التسامح مؤشر ايجابي على صناعة الحوار و جعله ثقافة يتمتع بها الجميع مهما كان حجم الخلافات.

و يذهب "حسن حنفي" بعيدا في رؤيته للتسامح كورقة مهمة يمكن أن تساعد منظمة اليونسكو في كل الجهود التي تبذلها من اجل تحقيق السلام العالمي، و تساهم كذلك في تجسيد التقارب بين الشعوب و الأمم و تقلص من فجوة التباعد، و حيث يقول "أن التسامح هو اكتشاف الآخر و الخروج من دائرة الأنانية و النرجسية وحب الذات التي كثيرا ما تؤدي إلى سد كل محاولات تحقيق التلاحم الذي تسعى إليه، و ابتلاعها كل شيء خارجها الآخر و العالم والناس و الكون، فالتسامح انفتاح الذات عـن غيرها و يمكنها من التواصل مع الآخرين في ظـــل يحافظ فيه على

[1] محمد سعدي ،دور الثقافة في الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.33.
[2] محمد أمين بكيري و آخرون ،حضور التسامح في الحضارات القديمة ، الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،مرجع سابق ،ص.170.
[3] المرجع نفسه ،ص.170.
[4] المرجع نفسه ،ص.168.

الحق للجميع في التعدد و التنوع دون التفكير في طمس أو تهميش لأي مكتسب تاريخي أو إرث ثقافي أو حضاري[1]، و حتى يكون الحوار مجديا و محققا للأهداف لابد من التأكيد على قيمة التسامح الايجابي إزاء الآخرين، و ليس مجرد التسامح الحيادي و هذا يعني الإقرار بالتعددية الثقافية، و يعني أيضا احترام حضارات الآخر و ثقافته مهما يكن مستواه من الرقي المادي، ولأن احترام الآخر و التعرف عليه من شأنه أن يؤدي إلى تفهم كل الظروف المحيطة به، و من شأنه كذلك أن يقضي على الكثير من الأحكام المسبقة و المفاهيم المغلوطة لدى الأطراف الحوار[2].

و في هذا الصدد خصصت منظمة اليونسكو 15 نوفمبر من كل سنة يوما للتسامح على المستوى العالمي مند سنة 1995، و جعلت منه قيمة أخلاقية و أعطته بعد سياسي حتى يتجسد بين الدول، وكما أكدت أن التسامح ليس معناه تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها أو القبول بالإقصاء و التهميش و الإذلال[3]، كما تؤكد منظمة اليونسكو على الاحترام و القبول و التقدير للتنوع الثري للثقافات و لكل أشكال التعبير و الصفات الإنسانية، و هذا ما دعت إليه منظمة اليونسكو في دورتها الثامن و العشرين بباريس أكتوبر 1995، و من خلال المبادئ التي تنص عليها المادة الأولى من ثقافة التسامح على أنها تعني: الاحترام و القبول بالآخر، و التسامح لا يعني المساواة و التنازل أو التساهل بل اتخاذ موقف إيجابي بحق الآخرين، و تؤكد على أن التسامح بأن البشر مختلفين بلغتهم و أوضاعهم و طباعهم و قيمهم و سلوكهم و لهم الحق في العيش بسلام[4].

فالسلام يعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي تطمح لتحقيقها منظمة اليونسكو و تجسيدها في عقول البشر، وهي أبرز الوظائف التي تواجهها في عالم اليوم مع زيادة حدة التوترات و الأزمات الأمنية على المستوى الدولي و الإقليمي و حتى المحلي، و قد كان ذلك في جويلية 1989 برسم خطة في سبيل نشر و تعميق ثقافة السلام، و تجسيدها في عقول البشر، و ارتكزت على أطروحة أساسية و هي تطوير ثقافة السلام كمسألة ترتكز على قيم عالمية يحترم فيها كل واحد خصوصيات و ثقافة الآخر[5]، و في المؤتمر الأول لثقافة السلام في فيفري 1994 أوصت

---

[1]. المرجع نفسه ،ص.173.

[2] عبد الله تركماني ،سبل نجاح حوار الثقافات في عالم متغير ،،ص.04 ،في:(22 / 11 / 2005).
http://alhiwaradimocraty.free.fr/25-11-05-1.htm

[3] عمار الطالبي ،التسامح في الإسلام و ضرورته المجتمعية و الدولية و أثاره ،مرجع سابق ،ص.14.

[4] الخفاجي ،فاتن محمد رزاق ،مقومات التسامح العالمي و تأثيرها على السلام ،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،(المجلد 2016 ،العدد.52 ،ديسمبر 2016) ،ص.250.

[5] عبد الناصر مجدوب ،مفهوم السلام لدى المنظمة العالمية للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) ،ص.01 ،في:(12 / 04 / 2021).
.https://adelhr.org/portal/14271

منظمة اليونسكو على أن الصراعات المتوارثة بين الناس يمكن حلها بعيد عن العنف، و بناء السلام مهمة مشتركة تعددية تتطلب تضافر جهود كل الناس و على كافة المستويات، و أكدت المنظمة على ضرورة النظر للسلام من زاوية ثقافية تربوية لهذا أولت أهمية قصوى للحوار الثقافي[1].

و نظرا للسعي الدائم لمنظمة اليونسكو لجعل التسامح من المبادئ الأساسية لتحقيق التعايش بين كل الناس، و هذا ما شجع الكثير من الدول في العالم على سن و تشريع قوانين في دساتيرها الوطنية تحث على ضرورة التسامح و نشر ثقافة السلام و المحبة بين الأفراد و المجتمعات، و عملت على زرع و تأصيل قيم التسامح بين البشر لأنها تعتقد أنه من المستحيل أن يتقدم الإنسان و المجتمع الدولي دون تجاوز التشدد و التعصب و الانفراد بالرأي، و لا يتم هذا إلا بقبول الآخر مهما كان حجم الاختلاف و التعارض[2].

فالهدف الرئيسي لمنظمة اليونسكو من استخدام الثقافة لنشر السلام في عالم تحكمه الحروب، و ذلك عبر التبادل الثقافي بين الدول و الشعوب، و هو ما جاء على رأس مبادئ اليونسكو " لأن الحروب تبقى في فكر الناس، فيجب إرساء السلام أيضا في فكرهم و في عقولهم كما تدعوا و تسعى المنظمة لترسيخ هذا المبدأ"[3].

و حتى الرئيس الألماني "هورست كولر" في كلمة ألقاها بمناسبة الذكرى الستين لإنشاء المنظمة رأى أن هناك تغيرا ايجابيا قد حدث فعلا في فكر الناس، إذ يقول "لدينا اليوم منظمات مثل اليونسكو تسعى إلى حماية حقوق الإنسان، و الحفاظ على الكرامة الإنسانية و القواعد الرئيسية للتبادل الثقافي و التعايش ،كما تعمل على حماية الأفراد من العنف أو الظلم أو التعصب أو عدم التسامح، و كما يعملون على حماية الثقافات المختلفة"[4].

فهذا التصريح للرئيس الألماني يعتبر دفعا قويا لمنظمة اليونسكو في إدراكها لأهمية البعد الثقافي في حقل العلاقات الدولية، و الذي من شأنه أن يكون محفزا لتحقيق السلام و الأمن الجماعي و مساهما في معرفة و مواجهة كل الأسباب التي تؤدي إلى العنف و النزاعات، و كل من شأنه أن يغذي النعرات الطائفية و الاثنية و العشائرية بتكريس ثقافة الحوار، فالعالم اليوم

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد أمين بكيري و آخرون ،حضور التسامح في الحضارات القديمة ،مرجع سابق ،ص.169.

[3] اليونسكو ،نشر الثقافة سلاح ضد الحروب ،،ص.01 ،في:(25 / 07 / 2011).
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/rapidly-changing-world-governments-need-make- .

[4] المرجع نفسه.

يواجه الكثير من التحديات التي يتداخل بعضها ببعض في كثير من الأحيان، وفضلا عن الأزمات التي تنطوي بدورها على مخاطر أمنية و بيئية و اجتماعية و ثقافية، و كلها تساهم في نشر عدم الثقة و اللا يقين و الخوف من المستقبل و لا تساعد في بناء عالم يسوده الانسجام و السلام بين البشر[1].

و في ظل محاولة الكثير من القوى لمواصلة هيمنتها و سيطرتها الثقافية، و التي تبقى ابرز التحديات التي تسعى منظمة اليونسكو لمعالجتها بالبحث عن آليات تعزز من فرص التعاون و تقلل من الصراع، و لا يمكن إنجاح أي حوار إذا ما أرادت هذه القوى أن تقصي الآخر و تسعى غلى تعميم مفاهيمها و فرض أشكالها المختلفة السياسية و الاقتصادية و الأمنية و الثقافية، فكلما رفض الآخر هذا الحوار الذي يهدر حقوقه و يفقده كل معتقداته الثقافية و الحضارية، فكلما اتجهت المعالجات في اتجاه الحلول الأمنية و العسكرية و السيطرة من خلال القوة و القمع[2].

و لإنجاح أي حوار ثقافي يحقق فعلا التعايش السلمي و يجسد مبادئ التواصل بين الشعوب و الأمم و يحافظ على الخصوصيات الثقافية و يضمن الحق في التعدد و التنوع، و يجب أن تكون للثقافات القدرة على قراءة واعية للتحولات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، و استشراف الأفاق بروح يقظة و منفتحة، فليس المهم الدعوة للحوار الثقافي و فقط بل ممارسته على أرض الواقع لمعالجة تراكمات سوء الفهم و الأحكام المسبقة، و لمعرفة مختلف التحديات المطروحة على مختلف الثقافات في العالم[3].

و حتى يحقق الحوار مهما كان شكله و طبيعته وأهدافه، و على الرغم من التحديات المطروحة أمامه، فإن الأمر يتطلب تضافر جهود الجميع بإرساء قواعد و أسس متينة لتحقيق هذا الهدف و على رأسهم منظمة اليونسكو التي تبذل جهود كبيرة لبناء جسر تواصل يقرب الشعوب و الأمم من بعضها البعض، و خاصة في القضايا التي تتعلق بضرورة الحفاظ على القيم المحلية الوطنية و رفض كل هيمنة ثقافية لا تتجاوب و تتلاءم مع الموروث الثقافي و التاريخي للمجتمعات المحلية، و كما أن منظمة اليونسكو تسعى إلى تداول الأفكار و حوار الثقافات و الحضارات لأجل خلق التفاعل مع الغير، و الإدراك الصحيح لثقافة فهم الآخر الذي يكرس للحفاظ على الخصوصية الثقافية و يعزز من الحق في التنوع و التعدد و ممارسة كل أشكال التعبير الثقافي الذي تنشأ عليه المجتمعات ،فهذا الحوار يقرب من وجهات النظر و الآراء

[1] محمد سعدي ،دور الثقافة في الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.40.
[2] عبد الله تركماني ،سبل نجاح حوار الثقافات في عالم متغير ،مرجع سابق ،ص.03
[3] محمد سعدي ،دور الثقافة في الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.41 .

و التصورات و يضع حد لأي تباعد يؤدي إلى التصادم و الصراع من خلال ترقية و تنمية ثقافة التفاهم و التلاقي بين الأمم و الشعوب و الدول حتى تعيش في أمن و سلام، و هذه هي أبرز الوظائف التي تتطلب من منظمة اليونسكو القيام بها و تجسيدها ميدانيا، و التي تعتبر من التحديات التي تواجهها في المرحلة القادمة لإقناع صناع القرار في العالم بضرورة التحاور من أجل أن يعيش السلام في فكر البشرية.

المبحث الرابع: السيناريوهات الممكن حصولها

تواجه منظمة اليونسكو بديلين محتملين في المستقبل، الأول القدرة على نجاح مهامها و تحقق أهدافها لإرساء نظام عالمي يؤمن بالتعدد و التنوع و يحافظ على خصوصيات الآخر و قابل للتحاور من أجل جعل المكتسبات الثقافية و التاريخية إرث للبشرية جمعاء، و القيام بوظائفها المنوط لها، و كذا مدى قدرتها على إقناع الجميع بضرورة الالتفاف حول مساعيها الرامية لتجسيد تعايش سلمي في ظل الاختلاف الموجود بين الجماعات و الأفراد، والبديل الثاني فيشير إلى إمكانية فشل منظمة اليونسكو بسبب تناقض المصالح و كذا استمرار القوى الكبرى في ممارسة الهيمنة الثقافية دون قبول الحوار، و تفضل ممارسة الصراع و الصدام بين الثقافات المختلفة الذي من خلاله تبحث عن تحقيق مصالحها حتى و لو تطلب الآمر استعمال القوة و العنف.

المطلب الأول: السيناريو الأول

إن مواصلة الدول في تغليب مصالحهم الخاصة و العمل على تحقيق أهدافهم بشتى الطرق و الوسائل يزيد من عمق التوتر و الصراع داخل المنظومة الدولية، و سيكرس استمرارية السيطرة و الهيمنة الثقافية للقوى الكبرى، و يجعل الكثير من الأمم و الشعوب مجرد توابع لها، و هو ما يؤثر بالسلب على أي جهد تبذله المنظمة لتحقيق التعاون الثقافي، و كما أن أكبر عائق يصادف المنظمة و الذي يفشل كل مشاريعها المستقبلية هو مشكلة التمويل، و حتى و إن وجد فإنه يسيس من طرف الدول المانحة.

الفرع الأول: إشكالية التمويل و تسيس المنظمة

مازالت لحد الآن تعاني منظمة اليونسكو أزمة تمويل، و وصل حجم إنفاقها خلال الفترة بين عامي 2010 و 2011، 1.1 مليار دولار أمريكي، و لكنه انخفض بنسبة قدرها 16% سنتي 2012 و 2013، فبعد حصول فلسطين على العضوية الكاملة بعد انسحاب الولايات المتحدة

الأمريكية و إسرائيل لأنهما من اكبر ممولي المنظمة[1]، فهذا التمويل بأبعاد سياسية و تدخل واضح في عمل المنظمة ودليل على أن هذه الدول تستعمل ورقة التمويل لأجل رسم توجهات المنظمة وفق منظورها الخاص و وفق سياستها و أجندتها و ما يخدم مصالحها و يحقق أهدافها حتى و لو على حساب حقوق شعوب مقهورة و تحت وطأة استعمار، و هو ما يتنافى مع ما تدعوا إليه الأسرة الدولية في مجال حقوق الإنسان و الشعوب في الحرية الكاملة.

و مع غياب التمويل اضطرت اليونسكو التي يعمل بها 2000 شخص في أنحاء العالم على تقليص برامجها و تجميد التوظيف و سد الفجوات بالإسهامات التطوعية، و قد بلغت ميزانيتها لعام 2017 نحو 326 مليون دولار، أي نحو ربع الميزانية سنة 2012، و هذا بسب اعتراض بعض الدول على سياسات المنظمة فلم تسدد الأعباء المالية على غرار اليابان و بريطانيا و البرازيل، و لأن في الكثير من الحالات تكون بعض التوصيات و المخرجات التي تأتي من المنظمة تتعارض مع سياسات و توجهات بعض الدول[2]، فنقص السيولة المالية له تأثير مباشر على البرامج المتعددة و المتنوعة و في كل المجالات التي تسعى لتنفيذها المنظمة و تجسيدها على أرض الواقع خاصة الحق في التنوع و التعدد الثقافي و الحفاظ على الخصوصيات الثقافية للشعوب و الأمم و جعله إرث للبشرية جمعاء و مكسبا يستفيد منه الجميع.

و عادة في الحروب تطغى الأجندة السياسية و يتم تسييس العمل الإنساني، بحيث تسعى الأطراف المختلفة إلى توظيف المساعدات لتحقيق مكاسب سياسية، مما يشعر الكثير من العاملين في المجال الإنساني بالقلق أن تحل جداول الأعمال و النشاطات الإنسانية الواسعة النطاق محل العمل الدبلوماسي و السياسي بطريقة أو بأخرى من أجل بناء نظام مستقر و مستدام يشارك استقراره العمل الإنساني على حساب الحلول العادلة[3]، و هذه إحدى التحديات التي تواجهها منظمة اليونسكو أثناء العمل الإنساني أين تستغل بعض الأطراف مثل هذه

---

[1] اليونكسو ،لا بدا أن تبني اليونسكو إصلاحات داخلية تحفظ أهميتها ،ص.01 ،في:(06 / 12 / 2020).

.https://arabicedition.nature.com/journal/2020/12/

[2] اليونسكو ،تحقيق اليونسكو تكابد نقص الأموال و كثرة السياسة في معركة من أجل البقاء ،ص.02 ،في:(14 / 10 / 2017).

.https://www.reuters.com/article/unesco-ia1-idARAKBN1CJ0E7

[3] غسان الكحلوت ،العمل الإنساني الواقع و التحديات ،(بيروت: المركز الوطني الديمقراطي،ط1،سبتمبر 2020)،ص.120

https://books.google.dz/books?hl=ar&lr=&id=

الحالات لتحقيق أهدافها و مصالحها، و تتدخل في الشؤون الداخلية للدول و تحاول أن تضع له خارطة طريق للحلول وفق تصوراتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التي تختلف تماما على بيئة ذلك المجتمع.

الفرع الثاني: تغليب المصالح الوطنية و استمرار الهيمنة الثقافية

كما أن الصراع و الفوضى الدولية من أبرز القضايا المثيرة للجدل و الخلاف، و هو ما يجعل منظمة اليونسكو غير قادرة للوصول إلى قرارات جماعية يتفق عليها جميع الأعضاء ، مما يفتح الباب للمساواة خاصة عندما يتعلق الأمر بالتمويل الذي يقابله عدم المساس بالسياسات الداخلية للدول و هنا نرى أن الليبرالية الجديدة تطرح سؤالا جوهريا و مهما حيث تقول "كيف من الممكن فصل المصالح الذاتية للدول عن دور و مساهمة المؤسسات الدولية؟، و هنا ضروري على الدول أن تتخلى على الأناء و الذاتية عند معالجة القضايا الثقافية العالمية[1]، و تحييد كل الخلافات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و وضعها جانبا، مما يمكنها من إقامة حوار متجانس قادر على تحقيق التعايش السلمي مهما كانت نوعية الاختلافات و الخلافات، و كذلك عرقلة الدول لأي تصور أو اعتماد أو اتفاقيات تراها منظمة اليونسكو مناسبة.

و كمثال على ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل عرضتا بشدة حماية كل أشكال التعبير الثقافي يوم 2005/10/20 على الرغم من تصويت 151 دولة بنعم[2]، و بقيت هذه الاتفاقية تحت رحمة التجاذبات و لم يكن الطريق سهلا أما لجان الصياغة في إخراج الاتفاقية في شكلها النهائي، و هذا لخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحكم الحكومات في حريات أفراد فيما يقرؤونه و يشاهدونه و يسمعونه[3]، مما يجعلها غير قادرة على اختراق النسيج الاجتماعي للكثير من الدول و استغلال ترسانتها الإعلامية للتأثير في الشعوب الأخرى و لتأليبهم على حكامهم و جعلهم أداة تابعة لها و مؤيدين لأفكارها و من ثم تستطيع تحقيق مصالحها و أهدافها ،و لعل ابرز مثال هو ما حدث مع بداية سنة 2011 أو ما يعرف بالربيع العربية و محاولة القوى العالمية زرع أفكار جديدة للشعوب العربية باسم الديمقراطية و حقوق

[1] عمران عمر علي ،الصراع و التعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة و بين الليبرالية الجديدة ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة راخو دهوك ،(المجلد.08 ،العدد.04 ،ديسمبر 2020) ،ص.667 .

.file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/%

[2] صلاح الدين بوجلال ،حماية الخصوصية الثقافية بين الاعتبارات القانونية و تجاذبات المصالح السياسية و الاقتصادية ،- اتفاقية اليونسكو بشأن حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي نموذجا - ،مرجع سابق ،ص.247.

[3] المرجع نفسه.

الإنسان و حقوق الأقليات و حقوق المرأة ،مما أدى إلى حروب أهلية لازالت لحد الآن يدفع ثمنها الشعب العربي و الكثير من شعوب العالم ،في حين تعيش هذه القوى على ثرواته و مدخراته و مكتسباته ،مما يزرع حالات ألا استقرار و ألا أمن في هذه الدول و تصبح بعد ذلك بالنسبة لهذه القوى مصدر لتصدير الجرائم و الحركات المتطرفة ،و يضعونها في خانة الدول المهددة للأمن و السلم الدوليين.

ففي ظل استمرار الهيمنة الغربية باستغلال طاهرة العولمة فسيبقى الصدام القيمي و الثقافي متواصل على مستوى الواقع الدولي ،مما يجعل العالم تحت السيطرة الغربية خاصة على الحضارات و الثقافات التي لا تبدي انسجاما مع هذه الهيمنة ،فتجعل الحضارة الغربية تستعمل مبدأ القوة و الحرب و التي تأخذ أبعادا حضارية ،بمعنى آخر تدمير كل المكونات الحضارية للقوى المناوئة سياسيا و اقتصاديا،و كذلك يصاحب هذه الهيمنة تغليب المصالح الوطنية حتى بالنسبة للدول الصغرى و التي لا ترضى بالإطلاع على العالم الخارجي و النظر إليه من باب التفاعل مع أي جديد ،و هذا يتجلى و يتجلى هذا كذلك في عدم تعامل الكثير من الدول مع حقائق العالم[1] .

و هذه الحقائق التي تتغير بسرعة في ظل التطور التكنولوجي الكبير و سرعة المعلومات و قوة التواصل بين الأفراد و الجماعات ،و هو ما يجعل من الكثير من الدول أن تتجاوب مع هذه المتغيرات و فق ما يحافظ على خصوصياتها الثقافية و إرثها التاريخي ،و لا تبقي نفسها معزولة عن العالم الخارجي لأنها ستبقى منغلقة و غير قابلة لأي تغير ،و تبقى تعيش في دائرة الخوف و الرعب من كل ماهو جديد و هو ما يفقدها مواكبة التطور و يجعلها عرضة للابتزاز و التدخل من القوى الأخرى.

فعلمية صنع القرار السياسي داخل المنظمة يجب النظر من زوايا متعددة، فمن الزاوية القانونية نجد أن المؤتمر العام هو الوحيد المختص في صناعة السياسات العامة، و أن دور المجلس التنفيذي فهو يختص في تنفيذ هذه السياسات، و إذا كانت القاعدة العامة هي المساواة بين الدول، فإن لكل دولة الحق في صوت واحد، و هو ما يتوجب تطبيق قواعد الديمقراطية للحق في اتخاذ القرارات بالأغلبية، و هذا في الحقيقة ليس صحيحا تماما لأن ذلك يتضح في أن الاختلافات الفعلية بين إمكانات وقدرات الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية تعكس نفسها بشكل

[1]عبد الله بن جبر العتيبي ،بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية ،العولمة و سيادة الدولة الوطنية ،ص.100.

.file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/

ملموس على هيكل المنظمة وتلقي من ثم، بتأثيراتها الضخمة على عملية صياغة وبلورة سياسة هذه المنظمة من الناحية الفعلية[1].

المطلب الثاني: السيناريو الثاني

تتوفر منظمة اليونسكو على إمكانية كبيرة لتحقيق النجاح في الكثير من الجهود التي تبذلها لتحقيق تعاون ثقافي دولي، و يسهل التقارب بين كل الثقافات و الحضارات، و يساهم في خلق جسر تواصل بين شعوب الأرض و يحد من أي تباعد أو صراع أو صدام يؤدي إلى محاولة طمس أو تهميش أو تغليب ثقافة على ثقافة أخرى.

و خاصة إذا ما توفر مناخ يحقق اتفاق جماعي تشترك فيه الأسرة الدولية لإرساء سياسة دولية للحوار الثقافي يرسخ للوعي بفهم و احترام الآخر، و كذا إذا ما توفرت الإرادة السياسية للأعضاء بالمنظمة على إعادة النظر في الهياكل المكون للمنظمة و العلاقة بين بعضهم البعض، و إجراء بعض الإصلاحات عليها حتى تجعل من القرارات الصادرة ملزمة للتنفيذ من كل الأعضاء.

الفرع الأول: القدرة على تحقيق اتفاق جماعي وإرساء سياسة دولية للحوار الثقافي

من الطبيعي أن تتمايز الثقافات و تختلف لكن هناك قيم مشتركة بين جميع الثقافات كالحق في الحياة و تجريم المعاملات الغير إنسانية و تجريم التعذيب ...إلخ، و كما أن الحقوق يجب أن تكون مرنة التي تحترم و تحمي التمايز و التنوع الثقافي و الوصول على اتفاق بين مختلف الثقافات جول مجموعة من الحقوق العالمية يتطلب إجراء حوار ثقافي واقعي[2].

فإذا ما استطعت منظمة اليونسكو إقناع الجميع بضرورة إجراء حوار حقيقي بحيث لا يمكن لي ثقافة أن تعطي لنفسها التكلم باسم الثقافات الأخرى و القبول بالتحاور في إطار مشترك يساهم في تجسيد التعاون الثقافي بين الأمم و الشعوب و يوفر بيئة و مناخ للعيش المشترك و في عالم أمن و مستقر، و في هذا الصدد يقول "ادغار موران" "إنه يجب أولا الاعتراف بالآخر بوصفه

[1] عبد المالك بلغربي ، بين فعالية النشاط وإشكالية التمويل (اليونسكو نموذجا)، ص.01، في:(2021/06/09)
http://www.ech-chaab.com/ar/-

[2] قانة شنازين ،الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان في ظل العولمة ،مرجع سابق ،ص.103.

مخاطبا له نفس الحقوق مثلنا، و الحوار الحقيقي يتم حين نعترف للآخر بنفس الكرامة، و ليس هناك حوار ممكن بين السيد و عبده، و لأن الحوار يتطلب المساواة"[1].

و إذا تولدت قناعة لصناع القرار و الدول و الوعي بوحدة مصير الإنسانية و وحدة مصالحها العليا في العالم و بالتالي تدعيم أواصر التعاون و التضامن و السلام داخل المجتمع العالمي، فالانتماء لا يكون لثقافة معينة فقط و لكن إلى الإنسانية و قيمها المشتركة أيضا، و هذا هو المنطلق للوعي بإنسانية الإنسان أي أنه على الرغم من كل الاختلافات القائمة بين الأفراد في العالم بأكمله، و إلا أن الكل معني بالمشاركة في عالم الإنسانية[2].

و يضيف في هذا الصدد كذلك "ادغار موران" "إذا ما تمعنا جليا في كل ما يشهده كوكب الأرض من تصادم و حروب و مجاعات و أزمات و نزاعات و كوارث، فإننا نجد كل الاحتمالات المطروحة لا تنذر إلا بخطورة الوضع و البشرية مهددة بأكملها، و عليها فهي مطالبة بمراجعة حساباتها، و أن تتسم بالوعي الكامل و الحس الذي يجعلها تستدرك و بسرعة المخاطر التي تتهددها"[3].

و هو ما ذهب إليه من قبل في ظل مواصلة الهيمنة و السيطرة قبل سنوات السيناتور الأمريكي "ويليام فولبرايث" في صحيفة نيويورك ثايمز حيث يقول "لقد وجدت أمريكا نفسها اليوم تأخذ على عاتقها مسؤولية وجوب قيادة العالم دون أي رغبة للقيام بذلك، و دون السعي إليه مطلقا، فيجب علينا أن نمارس بكل قوانا هذه الأمانة التي ائتمنتنا عليها العناية الإلهية"[4].

فضرورة الإيمان بالتعددية الثقافية لتحقيق مفهومي العدالة و المساواة ،و التي تجعل من الاختلافات القائمة بين المجتمعات تتعايش في بيئة واحدة دون صدام أو نزاع ،مما يسهل لها التقارب الذي يساهم في توطيد العلاقات بين الإنسانية جمعاء، و يكرس للتواصل في إطار

---

[1] محمد سعدي ،دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم ،مرجع سابق ،ص.28.

[2] المرجع السابق ،ص.25.

[3] عدنان السيد حسين ،العلاقات الدولية في الإسلام ،مرجع سابق ،ص.544

[4] نورالدين لعسل ،الصراع الدولي من منظور الاستراتجيات الاقتصادية ،نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2008/2007) ،ص.113

مبني على الاحترام المتبادل، و الذي كذلك يجعل من بني البشر يعيشون في أمن و سلام[1] ، فبات من الضروري على الدول و الشعوب و الأمم و الهيئات الدولية و على رأسها منظمة اليونسكو إقامة ثورة ثقافية ذات مضمون إنساني و ذات أبعاد إنسانية، بل ذات محتوى التزامي بإنسانية الإنسان و يمكن من خلالها انقاد البشرية و انقاد الأسرة الدولية من التفكك و التنازع بحيث تتطلب العلاقات الدولية من التكافؤ خدمة للإنسانية و لا تتطلب السيطرة على المواد و الثروات و أسباب القوة[2].

كذلك يجب أن لا تبقى التكنولوجيا و تقنيات التواصل و الاتصال و التطور في مجال الإعلام و الاتصالات حكرا إلا على الدول الكبرى دون الأخرى، و لأنها تستغلها لاختراق بقية الدول ثقافيا و اجتماعيا و التأثير على أفرادها و مكوناتها الاجتماعية من خلال غرس توجهات و تصورات لشعوبها لا تتماشى مع تنشئتهم الاجتماعية و لا تتوافق مع خصوصياتهم الثقافية مما يجعلهم عرضة للطمس و التهميش للكثير من إرثهم الثقافي و التاريخي، و هنا نجد الكثير مما يعارضون أي نوع من أنواع الانسلاخ الثقافي مما يؤدي إلى حدوث الصدام والصراع بين الجماعات و هذه الدول التي تريد فرض ثقافتها بالقوة و العنف.

الفرع الثاني: إعادة النظر في تركيبة و دور المجلس التنفيذي

إن المؤتمر العام هو الذي ينتخب أعضاء المجلس التنفيذي، و الذين عددهم 58، و يتم التصويت عليهم على أسس تنوع الثقافات و الأصول الجغرافية و هو ما يصعب حدوث توازن في التمثيل، فالمطلوب و أن أرى إنه من الأجدر هو تقليص عدد الأعضاء بالمجلس التنفيذي و التوزيع يكون جغرافيا (لأن الجغرافيا هي امتداد للثقافات)، حتى يحدث التوازن و لا تطغى و لا تهيمن أي منطقة أو طرف على الآخر، و الرئاسة تكون دورية سنوية لأعضاء المجلس التنفيذي، و تكون له الصلاحية الأوسع في التصويت على القرارات و التوصيات التي تتخذ مع إلزامية التنفيذ من طرف الدول الأعضاء بالمنظمة.

[1] خديجة محمد كمال سعد الشاذلي ،التنوع الثقافي و آليات تعزيزه بالتعلم الجامعي في العالم المعاصر ،مرجع سابق ،ص.342

[2] المرجع نفسه

خلاصة الفصل الثالث:

إن ما تبذله منظمة اليونسكو من مجهودات كبيرة لإشعاع التوافق و التلاحم بين الشعوب و الأمم، و تكريس روح التعاون الثقافي بين الدول في كل أصقاع العامل، و بتمكين الجميع من ممارسة حقه في التنوع الثقافي، و تجسيد التعدد و التنوع و جعله إرثا تستفيد منه البشرية جمعاء.

إلا أن هذه الجهود تبقى رهينة لمعيقات تصعب من تحقيقها و تجسيدها على أرض الواقع، و لعل أبرز العوائق طاهرة العولمة التي لا تؤمن بالآخر و تعمل على نفيه، و عدم مراعاة خصوصياته الثقافية و لا تحترم مكوناته الاجتماعية، و لأنها تسعى لجعل الجميع يسير في فلك و مسار واحد، و لا يحق لأي طرف الخروج أو الحياد عن هذا المسار من خلال سعيها الدائم و المستمر لتوحيد القيم و الآراء و التصورات وجعلها ذات صبغة عالمي، فحتى و لو كانت تتعارض مع العادات و التقاليد و منافية للهويات المكونة للمجتمعات و الجماعات و الأفراد.

كما أنها تؤثر بشكل كبير على سيادة الأمم و الدول بتدخلها المباشر في وضع و رسم سياسات الدول في جميع المجالات باعتمادها على مؤسسات و منظمات دولية مالية و بنكية لتحقيق مصالح القوى الكبرى، و هذا نتيجة امتلاكها و احتكارها للتكنولوجيا و وسائل الإعلام و الاتصال، و مما يسهل عليها فرض هيمنتها الثقافية على الكثير من دول العالم.

و لأن طاهرة العولمة تملك رؤية فردية في صناعة السياسة الدولية، و تصور أحادي في دراسة القضايا التي تهم الشعوب و الأمم، و كذا فرضها لحلول تتماشى مع مصالح الدول الكبرى للكثير من النزاعات و التوترات في العالم، فطاهرة العولمة لا تراعي تماما الخصوصيات الثقافية و لا البعد الهوياتي للمجتمعات و الشعوب في معالجة القضايا المتعلقة بالبشر، و يتجلى الصراع بين القوى الكبرى لتجسيد السيطرة و الهيمنة الثقافية من خلال فرض تصوراتها في هندسة السياسة الدولية يؤثر مباشرة على ثقافات الآخرين، و هذا بتكريسها للقوة الناعمة بالاعتماد على المتغير الثقافي الذي يوفر لها ظروف السيطرة و الهيمنة بطرق سلسلة، و وفق ما يتماشى مع مصالحها دون مراعاة الحق في الحفاظ على هوياتهم و ثقافتهم مما يجعلها عرضة للتهميش و الطمس و الإقصاء.

و هذا من شأنه يؤجج للصراع و النزاع و هو ما يؤثر سلبا على كل المساعي و الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو في تكريس الحق في التنوع و التعدد، و على الرغم من هذه المعيقات إلا أن المنظمة مطالبة برفع سقف التحديات، و العمل على الاستمرار في توفير المناخ المناسب لتحقيق الوظائف التي تعمل على تجسديها ميدانيا، و خاصة و أن شعارها رسم السلام في عقول البشر، و الذي يتطلب العمل على مكافحة الثالوث القاتل (الفقر، الجهل، المرض)، و هذا يتطلب إقناع المجتمع الدولي بقبول الخطط التي تضعها المنظمة و على الجميع الانخراط في تجسيدها، و الذي يتطلب اقتناع صناع القرار في العالم بأنها تمثل مصلحة لبني البشر ككل، كما أنها مطالبة بإنتاج مجتمعات المعرفة التي يكون فيها التعلم أحد الأولويات الرئيسية لتحقيق ذلك، و التي تجعل مجتمعات متفتحة على الثقافات الأخرى و التعامل معها دون عقدة.

كما أنه يكرس لفهم الآخر من خلال الحوار الجاد الذي يجعل من الجميع يعيش في كنف الأمن و السلام التي تسعى إليه منظمة اليونسكو، فكل المعيقات التي تواجهها و التحديات التي ترفعها لتجسيد الوظائف المنوط لها يقابلها إما نجاح أو فشل في تحقيق الأهداف و تجسيد الجهود على أرض الواقع، و لعل أبرزها في حالة النجاح توفر الإرادة السياسية لكل الدول في إعطائها مكانة و جعلها تلعب دورا رئيسيا في القبول بمبدأ التنوع و التعدد، و جعل كل الحضارات و الثقافات إرث للبشرية ككل مما يسهل لها تحقيق السلام على كوكب الأرض.

خاتمـــة

إن توفر الإرادة السياسية للمجموعة الدولية في تكريس مبدأ التعاون الثقافي بتزكيتها لكل المساعي و الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو، و هذا خاصة إذا التزمت الدول بتطبيق الاتفاقيات و البنود و التوصيات التي تطرحها المنظمة في معالجتها للقضايا الثقافية التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض، و هذا بتكريس الحق في التنوع و التعدد و القبول بالخصوصيات الثقافية المتنوعة و المختلفة و التي تجعل منها إرث للبشرية يستفيد منه الجميع في بناء ثقافات الأمم و الشعوب.

فمنظمة اليونسكو تجتهد لتحقيق التعاون الثقافي الذي يضمن الحفاظ على الخصوصيات و العادات و التقاليد، و هذا من خلال جهودها المبذولة على جميع الأصعدة ، و التي تسعى من خلالها لتحقيق التجانس و الحوار بين مختلف الثقافات و الحضارات، و من خلال حماية الهوية الثقافية للأمم و الشعوب، و كذا بالتركيز على الحق في التعدد و التنوع إن هذا المسعى الدولي اصطدم بعوائق أثرت على تحقيق التعاون الثقافي بفعل ظاهرة العولمة التي تعمل على نفي الآخر و رسم مسار واحد يسلكه الجميع، و لا يحق لأي طرف الخروج من فلكها، و كما أن امتلاك أحدث الوسائل التكنولوجية، و السيطرة على عالم الرقمنة خلق شرخا كبيرا بين دول قوية تزداد ثراء و دول ضعيفة تزداد فقرا، و هذه الهوة جعلت من الدول الضعيفة حلبة للصراع بين القوى الكبرى لبسط النفوذ و الهيمنة و السيطرة على ثرواتها .

فلقد كان كذلك التحول في استعمال القوة من الصلبة إلى الناعمة بفعل شيوع ظاهرة العولمة و بروز تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و بإيعاز من القوى الكبرى التي سعت بكل قواها إلى الهيمنة و السيطرة على الأمم و الشعوب بإدخال مفاهيم جديدة تتنافى مع خصوصياتهم الثقافية و هويتهم الوطنية و محاولة فرضها باستغلال منظمات و مؤسسات دولية، مما جعل هذه الدول أمام تحديات يجب مواجهتها برسم سياسات سياسية و اجتماعية و ثقافية و علمية تخفف و تحد من تأثير البعد الثقافي الخارجي الذي يسعى إلى طمس كل ما يتعلق بالخصوصيات الثقافية الوطنية.

مما جعل منظمة اليونسكو تسعى لبذل جهود كبيرة و متواصلة لحماية و تعزيز كل أشكال التنوع الثقافي و حرصها على الحق في التعدد و التنوع لأنها تسعى للمحافظة على الهويات و الخصوصيات الثقافية للأفراد و الشعوب و المجتمعات، و يكرس للتفاعلات بين بني البشر

بطريقة يسودها الاحترام المتبادل، و الذي يسمح بضمان أمن و استقرار الجميع على الرغم من الاختلافات الموجودة بينهم في الأفكار و التصورات و العقائد و العادات التقاليد.

كما تبذل المنظمة جهود كبيرة لجعل التنوع الثقافي مساهما و محركا قويا للتنمية بأبعادها الثلاث البشرية و الاقتصادية و البيئية، و هذا بالتركيز على دمج عامل الثقافة في برامج و سياسات التنمية المستدامة بتعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، و هذا التنوع يحمل في طياته البعد الحضاري و الإنساني و القيمي للشعوب و الأمم، و يجعل منه وسيلة للتعاون و التواصل حتى يفهم كل طرف الآخر على الرغم من كل الاختلافات و التناقضات الموجودة بينهم، و قد كان للمنظمة دورا كبيرا في معالجة من القضايا من خلال عقدها للكثير من المؤتمرات و المنتديات لأجل حشد دعم الجميع لكل الجهود التي تبذلها في سبيل تكريس التعاون الثقافي الدولي.

و على الرغم من كل الجهود التي تسعى لتكريسها على أرض الواقع و تجسيدها ميدانيا، إلا أنها اصطدمت بجملة من العوائق التي تحول دون مبتغاها، و لعل أبرز التحديات هي طاهرة العولمة التي تكرس للنظرة الأحادية و الفهم الفردي و الضيق في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فهي لا تؤمن بالآخر و حقوق الآخر و خصوصيات الآخر، مما يجعلها تهاجم و تحارب الحق في التنوع و التعدد الذي يميز البشرية، و جعلها آلية في يد القوى الكبر لممارسة سيطرتها وهيبتها الثقافية على الدول الأخرى دون الاكتراث بحق الشعوب في ممارسة الشعائر و المعتقدات التي نشأت عليها و تعمل على تهميشها و طمسها و إقصائها، و خاصة العولمة الثقافية التي تعيق منظمة اليونسكو في كل الجهود التي تبذلها و التي تعزز من خلالها مبدأ التنوع و التعدد لكل أشكال التعبير، و في حين العولمة تسعى لهندسة قيم واحدة و خصوصية موحدة للجميع تهمش من خلالها ثقافات و إرث تاريخي للكثير من شعوب المعمورة، و هو ما يولد الصراع بين الأمم و يؤجج للنزاعات الاثنية و العرقية و الطائفية داخل الدولة الواحدة و حتى بين الدول، مما يجعل التقارب و التعاون شبه مستحيل في ظل محاولة طرف واحدة السيطرة و الهيمنة بثقافة على الآخرين.

و على الرغم من هذه المعيقات، فإن منظمة اليونسكو تحاول جاهدة مواجهة كل التحديات التي تسمح بتقديم كل ما لديها لإنجاح الوظائف التي تسعى إلى تحقيقهم على أرض الواقع، و

كذا بتحقيق بعض أهدافها ببذل جهد أكبر في سبيل لعب كل أدوارها رفقة كل الفاعلون على المستوى الدولي، و حتى تتمكن من الوصول إلى بناء مجتمع المعرفة من خلال التشجيع على الترابط المعرفي و العلمي و الترويج لها خاصة الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة، و جعلها في متناول الجميع على الرغم من محاولات القوى الكبرى احتكارها لنفسها من دون غيرها، و سعيها الدائم و المستمر للحد من التفاوت الكبير بين الشعوب في امتلاك و استعمال التكنولوجيا و شبكة المعلومات.

و لعل أبرز الوظائف المنتظرة منها و لعل أبرزها، و هي مكافحة الثالوث القاتل، الفقر، المرض، الجهل، و التأسيس لتنمية شاملة و التي تعتبر جوهر القضايا التي تهتم بها المنظمة، فقد عملت على تحسين التعليم في الكثير من دول العالم بوضع خطط و استراتجيات لأنها تعتبر التعليم الركيزة الأولى لمواجهة الفقر و محاربة الجهل و يوفر البيئة الصحية المناسبة للعيش الكريم، و كما أنه يرسم طريق الوصول إلى تجسيد الحكم الراشد و الديمقراطية التشاركية بتكوين النخب القادرة على تسير الدول و تحقق بها الاستقرار على المستوى الدولي.

كما أن المنظمة تعمل دون هوادة على تشجيع الحوار و تحقيق التعايش بين شعوب الأرض، و تجتهد لتكريس مبدأ السلام و الأمن على كوكب الأرض من خلال تجسيد السلم في عقول البشرية، و هي من أهم الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو و هذا في ظل مشهد دولي مضطرب جدا، و يشهد أزمات و توترات على مستوى محلي و حتى دولي و هو ما جعلها تسعى لتسهيل تبادل الأفكار و التصورات و التخفيف من حدة الاختلافات بتكريس الحوار الفعال الذي يعزز التقارب الثقافي بين الجميع، و يمكن من تجسيد التواصل و فهم الآخر و يقلل من حدة الصراع و الصدام و يعزز أواصر التلاقي بين شعوب المعمورة.

و عليه فيمكن وضع الاستنتاجات التالية التي يمكن من يحقق التعاون الثقافي أهدافه من خلال الجهود التي تبدلها منظمة اليونسكو، و يواجه التحديات المطروحة أمامه ،فإن الأمر يتطلب مما يلي:

– ضرورة تضافر جهود الجميع من دول و هيئات و منظمات من خلال توفير الإرادة السياسية و النية الصادقة للتجاوب مع توصيات و مواثيق المنظمة.

– إرساء قواعد الحوار كشكل من أشكال التفاهم و تقريب وجهة النظر، و خاصة في القضايا التي تتعلق بضرورة الحفاظ على القيم المحلية الوطنية.
– إلزام الدول بتقديم تعهدات بتعزيز كل المواثيق و التوصيات الصادرة عن منظمة اليونسكو، و العمل على تطبيقها و تجسديها على أرض الواقع.

–على منظمة اليونسكو أن تراعي أثناء وضع الخطط التربوية و التعليمية خاصة المناهج التي تدرس و التي تهدف إلى تطوير التعليم مراعاة الخصوصيات الثقافية للدول و الأمم و الشعوب.

– رفض كل محاولة لهيمنة ثقافة على ثقافات أخرى لا تتجاوب و تتلاءم مع الموروث الثقافي و التاريخي للمجتمعات المحلية، و توعية الأفراد و المجتمعات بحتمية التفاعل مع الثقافات الأخرى في إطار يؤسس للتقارب، و بعيد كل البعد عن الصدام من خلال تجسيد مبدأ الإطلاع و التعرف على ما يملكه الآخر.
– ضرورة التغلب على التفكير المصلحي و الذاتي للدول و الذي من شأنه أن يعيق كل طرح أو صياغة تؤسس للتعاون الثقافي تسعى إليه منظمة اليونسكو.

– ضرورة مكافحة الفقر و الجهل و تحقيق التنمية بحوار فعلي شمال / جنوب، و هذا لا يتأتى إلا بالمساهمة في بناء مجتمع المعرفة الذي يعتمد على العلم و البحث العلمي كآلية لبناء المجتمعات والدول.
– يجب أن تلعب منظمة اليونسكو دورا أساسيا للارتقاء بالثقافة العالمية ، و هذا من خلال رفع مستوى الوعي لدى الحكومات و منظمات المجتمع المدني، و إقناع الهيئات و المؤسسات الدولية بالانخراط في هذا المسعى الذي يكون مكملا لدور المنظمة و متمما لها.

– كما أن منظمة اليونسكو مطالبة بالسعي لضمان التواصل بين الأجيال بالمحافظة على الإرث الثقافي و جعله إرثا يشترك فيه الجميع دون استثناء، و وضعه في خانة ذاكرة الشعوب و مقومات و هوية المجتمعات على الرغم من اختلافاتها العرقية و الدينية و انتمائها.

التوصيات :

على الهيئات و المنظمات و الدول المساهمة و المساعدة لكل الجهود التي تبدلها منظمة اليونسكو في سبيل تحقيق السلم في عقول البشر من خلال مايلي:

-ضرورة تضافر الجهود بين المنظمات الدولية و حكومات الدول من اجل الحفاظ و صيانة و حماية الحق في التعدد و التنوع، و كل أشكال ممارسة التعبير الثقافي مع ما تنص عليه اللوائح و التوصيات و المواثيق الدولية و التي تكون ملزمة للتطبيق و التنفيذ بما يخدم مصالح الجميع.

-من الضرورة الملحة توفير السيولة و الموارد المالية للمنظمة حتى تسهل من أداء مهامها و أدوراها بشكل مستمر و دائم، و هو ما يساعده على تحسين أدائها و تساعدها على تجسيد سياساتها و توصياتها، و هذا بتشريعات و قوانين تكون ملزمة للمنطوين تحت لوائها بتسديد الحق في الانضمام، و كما يشترط أن لا يرتبط التمويل و المساهمات بتحقيق مصالح طرف على أخر.

-على الحكومات الوطنية أن تسن قوانين و تشريعات مؤيدة و متوافقة مع الجهود التي تبدلها منظمة اليونسكو في سبيل تحقيق التعاون الثقافي الدولي.

-خلق وعي عالمي يكرس لاحترام الخصوصيات الثقافية، و يحد من أي هيمنة و سيطرة للدول الكبرى و التي تمارس ضغوطات على الدول الصغيرة لأجل تحقيق مصالحها.

كما يجب على الدول أن لا تتعامل بمبدأ رفض أو قبول العولمة من منطلق أنها مؤامرة ، و لكن عليها بتفعيل آليات و مكانزمات لمراقبة الثقافات الوافدة من الخارج و تركز على:

-ضرورة مواكبة هذا التطور من خلال الاستثمار في التعليم، و الاهتمام بالمورد البشري الذي هو محور تحقيق التقدم و التطور من خلال تكوينه و تنميته و تكييفه مع كل المتغيرات الحاصلة بشرط التجاوب معها وفيق ما يحافظ على الخصوصيات الثقافية و الموروث التاريخي.

-العمل على جعل من التطور التكنولوجي فرصة للتحديث في مختلف القطاعات الأساسية خاصة التعليم و البحث العلمي.

-بناء مؤسسات المجتمع المدني ليكون قادر على مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية و يتجاوب مع كل المتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية بالحفاظ على هويته الوطنية و خصوصيته الثقافية.

–توفير مناخ مناسب و ملائم للنخب و الكفاءات و منحها امتيازات حتى لا تفكر في الهجرة و البحث عن الرفاه و العيش الكريم في دول أخرى، و حتى لا تصبح عرضة للاستغلال حتى في بعض الأحيان ضد أوطانهم.

–العمل على التعريف بالموروث التاريخ و الإرث الثقافي المحلي من خلال استغلال منظومة الإعلام للترويج له و التأثير به.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع:

أ.المصادر:

القرآن الكريم

ب.المراجع:

أولا: الكتب

1.1.الكتب العربية:

1.ابو زيد احمد ،1978 ،محاضرات في الانثربولوجيا الثقافية ،دار الفضة العربية ،بيروت ،لبنان
2.البدانية ذياب ،2006 ،الأمن و حرب المعلومات ،ط 1 ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،عمان

3.التيميمي عزالدين الخطيب و آخرون ،1988 ،نظرات في الثقافة الإسلامية ،دار الشهاب ،الجزائ

4.الخويلدي زهير ،2013 ،تشريح العقل الغربي مقاسات فلسفية في النظرة و العمل ،ط1 ،دار الروافد الثقافية ،الجزائر

5.السيد حسين عدنان ،2010 ،العلاقات الدولية في الإسلام ،ط2 ،دار مجد ،بيروت ،لبنان
6.السيد عبد القادر سلوى ،إبراهيم محمد عباس ،2010 ،الإنثربولوجيا و القيم ،دار الجامعة المعرفية ،القاهرة ،مصر

7.السيد يسين ،2003 ،الحرب الكونية الثالثة عاصفة سبتمبر و السلام العالمي ،مكتبة الأسرة،القاهرة ،مصر

8.الغزالي محمد ،حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة ،دار الهناء ، برج الكيفان ،الجزائر
9.العلالي صادق،2006 ،العلاقات الثقافية الدولية (دراسة قانونية سياسية) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر

10.أمجد جهاد عبد الله ،2011 ،التحولات الاستراتجية في العلاقات الأمريكية الروسية ،ط1 ،دار المنهل ،بيروت ،لبنان

11.الميلاد زكي ،2010 ،المسألة الثقافية من أجل بناء نظرية في الثقافة ،ط2 ،مكتبة مؤمن قريش ،بيروت ،لبنان

12.الهاشمي محمد صادق ،2005 ،الاحتلال الأمريكي للعراق و مشروع الشرق الأوسط الكبير – تداعياته و نتائجه – ،مركز العراق للدراسات ،العراق

13.الهزايمية محمد عوض ،2005 ،قضايا دولية –تركة قرن مضى و حمولة قرن آتي – ،ط1 ،المكتبة الوطنية ،عمان

14.ايفانز غراهام ،جيفري نوينهام ،2004 ،قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ،مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات

15.بن نبي مالك،1991 ،القضايا الكبرى ،ط 1 ،دار الفكر ،بيروت ،لبنان

16.بن نبي مالك ،2018 ،الأعمال الكاملة،ط 2 ،المجلد 03 ، دار الفكر ،بيروت ،لبنان

17.تشومسكي نعوم ،2004 ،الهيمنة أو البقاء ،ترجمة سامي الكعكي ،دار الكتاب ،بيروت ،لبنان

18.حسن فوزي حسين ،2009،الصين و اليابان مقومات القطبية العالمية ،ط 1 ،دار المنهل ،بيروت ،لبنان

19.خليل حسين ،2009 ،النظام الدولي و المتغيرات الدولية ،ط 1،دار المنهل ،بيروت ،لبنان

20.رحال عمر ،2007 ،الدور السياسي للأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد،ط1 ،مركز حقوق الإنسان و المشاركة الديمقراطية ،فلسطين

21.سعدي محمد ،2006 ،مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان

22.سعدي محمد ،2012 ،دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم ،ط 1 ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية ،الإمارات

23.سلطان صلاح الدين،2008 ،مخاطر العولمة على الأسرة عالميا و إسلاميا و عربيا ،ط 1 طريق الأمة للنشر و التوزيع ،المملكة العربية السعودية

24.سيدفان باثريك ،2011 ،الدولة و التعدد الثقافي ،ترجمة المصطفى الحسوني،ط 1 ،دار توبقال ،الدار البيضاء ،المغرب
25.شكري محمد عزيز ،1978 ،الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ،عالم المعرفة ،الكويت صايغ يوسف ،1992 ،التنمية العصيبة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان
26.صادق هاشمي محمد ،2005 ،الاحتلال الأمريكي و مشروع الشرق الأوسط – تداعياته و نتائجه – ،مركز العراق للدراسات ،العراق
27.طايل محمد فوزي ،1997 ،نهضة أمة كيف نفكر استراتجيا ،ط 1 ،مركز الإعلام العربي ،العراق
28.ظاهر حسين ،2011 ،معجم المصطلحات السياسية والدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت ،لبنان
29.عبد الفتاح بشير ،2007،الخصوصية الثقافية ،ط 1،دار نهضة مصر ،مصر
30.عبد الرحمن عبد الله محمد،2001 ،علم الاجتماع السياسي ،النشأة التطورية و الاتجاهات الحديثة المعاصرة،ط 1 ،دار النهضة العربية ،بيروت ،لبنان
31.عطا محروس عبد الخبير ،أماني صالح ،2008 ،العلاقات الدولية البعد الديني و الحضاري ،دار الفكر ،دمشق ،سوريا
32.عمارة محمد ،1999 مخاطر العولمة على الهوية الثقافية ،دار نهضة ،مصر
33.غانم أماني محمود ،2007، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات ،برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ،القاهرة ،مصر
34.غريفثي مارثن ،ثيدي أوكالاهن ،2002،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،ط 1 ،دار روثليدج ،دبي ،الإمارات
35.غضبان مبروك ،2007 ، المدخل للعلاقات الدولية ،دار العلوم ،عنابة ،الجزائر
36.غليون برهان ،1999 ،ثقافة العولمة و عولمة الثقافة ،دار الفكر ،سوريا
37.عكنان أسامة ،1991 ،إعصار الخليج رياح الشرق تهب على مستقبل العالم ،دارالشهاب ،الجزائر
38.كوتش دنيس ،2007 ،مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية ،ترجمة :منير السعداني ،ط 1 ،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ،لبنان

39.لنتون رالف ،1968 ،الأنثروبولوجيا و أزمة العالم الحديث ،ترجمة: عبد المالك الناشف ،مؤسسة فرنكلين للطباعة و النشر،بيروت ،لبنان

40.محجوب محمد عبده ،2006 ،القرابة و البناء الاجتماعي ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،مصر

41.هرمية غي و مجموعة من المؤلفين،2005 ،معجم علم السياسة و الدراسات السياسية ،ترجمة: هيثم اللمع ،ط 1 ،دار مجد ،بيروت ،لبنان

1.2. الكتب الأجنبية

42.Hobsbawm Eric, 1992, Nations and Nationalism since 1780. Cambridge Cambridge University Press

43.Sarah Orosz-Dellinger, May 2013, Exploring Social Identity and The Acculturation Process of Venezuelan Undergraduate Students at A Midwestern U.S. University, A Thesis Submitted to The Graduate College of Bowling Green State University in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Master of Arts

44.Steve Smith, Ken Booth &MarysiaZalewski, International Theory: Positivism and beyond, 1966, UK: Combridge University Press

ثانيا: المقالات العلمية

1.المقالات باللغة العربية:

45.أبو زيد أحمد محمد ،2012 ،"تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد44

46.إبراهيم عبد السلام محمد مخلوف ،2022 ،تداعيات العولمة و مؤسساتها للتأثير على السيادة الوطنية في طل التدخل الدولي ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ،المجلد 59 ،العدد 01

47.إبراهيم عبد الرزاق عماد الدين ،أوت 2017 ،الهوية الإسلامية بين مأزق الانغلاق و مطلب الانفتاح ،مجلة التبيان ،العدد 03

48.أحمد الخلايلة المعتصم بالله ،2018 ، "أبعاد العولمة الثقافية على الهوية العربية في عصر الأحادية القطبية" ،مجلة التراث الأردنية ،العدد01

49.أحمد علي محمد ،مارس 2002 ،"خطر عولمة الثقافات و الاستبداد بالعلم على الثقافة العربية"،مجلة الصراط ،العدد 5

50.الجوزي ذهبية ،2014 ،أخلاقيات المعرفة في ظل مجتمع المعرفة ،مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 02 ،العدد 11

51.الخفاجي ،فاتن محمد رزاق ،ديسمبر 2016 ،مقومات التسامح العالمي و تأثيرها على السلام ،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،المجلد 2016 ،العدد 52
الرجال أسماء فريد،جانفي 2010 ،الاسلاموفوبيا ،مجلة مفاهيم ،العدد 61
52.السيد ياسين،أفريل 2006 ،الحوار الثقافي العالمي من الأزمة إلى الإستراتجية ،مجلة قضايا ،العدد 16
53.الشعلالي ناصر محمد ،أكتوبر 2018،قراءة في مفهوم الثقافتين عند سي – بي – سنو – ،المجلة الجامعة ،المجلد 02 ،العدد 20

54.الطالبي عمار ،سبتمبر 2020 ،التسامح في الإسلام و ضرورته المجتمعية والدولية وأثاره،مجلة التبيان،العدد.11

55.الطائي حاتم علو ،مارس 2009 ،نشأة اللغة و أهميتها ،مجلة دراسات تربوية ،مركز البحوث و الدراسات التربوية ،العدد 06

56.العربي فاروق ،جوان 2021 ،مأزق الثقافات الوطنية في طل استقطاب العولمة الثقافية ،حوليات جامعة الجزائر 01 ،المجلد 35 ،العدد 02

57.العنابي خليل ،نوفمبر 2019 ،"مأزق علم السياسة بين الايديولوجي و المعرفي"،مجلة سياسات عربية ،العدد 41
58.العوض وليد ،03 / 11/ 2011 ،اليونسكو: فلسطين عضوا منظمة اليونسكو نجاحات فلسطينية و وردود فعل عدوانية هيسترية ،مجلة الحوار المتمدن،العدد.3535
59.العقيل صالح عبد الله /أفريل 2011 ،دور الحراك الثقافي في التغير الاجتماعي و حماية الأمن الفكري ،مجلة بحوث التربية النوعية ،العدد.21
60.الفنزي عدنان مترف ، الأنصاري بدر محمد ،جانفي 2018 ،العلاقة بين الأبعاد الثقافية العالمية و نموذج العوامل الخمسة للشخصية لدى المعلمين الكويتيين و غير الكويتيين ،مجلة الدراسات التربوية و النفسية ،المجلد 12،العدد 1
61.آل ياسين محمد محمد حسن ،ديسمبر 2021 ،أثر الأبعاد الثقافية الوطنية في محفظة أبعاد أخلاقيات العمل:دراسة مقارنة في ثلاث عينات من العراق و الهند و كوريا الجنوبية ،المجلة العربية للإدارة ،المجلد 14 ،العدد3

62.المنوفي كمال ،أكتوبر 2008 ،مفهوم الثقافة السياسية – دراسة نظرية تأصلية – ،مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ،المركز الدولي للدراسات المستقبيلة و الاستراتجية
63.الهياجي ياسر هاشم عماد ،جويلية 2016 ،دور المنظمات الدولية و الإقليمية في حماية التراث الثقافي و إدارته و تعزيزه ،مجلة أودماتو ،العدد 34

64.بلاط شريفة فاضل محمد،مارس 2020 ،"الأبعاد الدولية للتنمية المستدامة (رؤية مستقبلية)"،مجلة العلوم السياسية و القانون،المجلد 5 ،العدد 21

65.بلعريف رشيد ،2022 ،إستراتجية الهيمنة الأمريكية العالمية: الأدوات و التداعيات ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ،المجلد 14 ،العدد 01

66.بلعز كريمة ،2019 ،"فلسفة التعايش و دورها في التنوع الثقافي" ،مجلة أفاق علمية ،المجلد 11،العدد 3
67..بلوصيف الطيب ،ريمة مشطوف ،2020 ،ا"لثقافة السياسية و المشاركة السياسية للشباب الجامعي أي علاقة ؟ ،دراسة ميدانية لعينة من طلبة لجامعة سطيف 02"،مجلة المعيار،المجلد 24،العدد 52

68.بن السعدي اسماعيل ،ديسمبر 2002 ،"الثقافة و الثقافة الفرعية تحليل في المحتوى و الخصائص النموذجية "،مجلة الإنسانية ،العدد 18
69.بن الشيخ عصام ،جوان 2016 ،الهيمنة كهدف في السياسة الخاريجة الأمريكية –دراسة في أدبيات جوزيف ناي ،فرانسيس فوكوياما ،زينبغور بريجنسكي نموذجا ،دفاتر السياسة و القانون ،العدد 15
70.بن قانة شناز،جوان 2014 ،الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان في ظل العولمة ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 04
71.بن مرار جمال ،ديسمبر 2017 ،مفهوم السيادة في طل المتغيرات الدولية ،مجلة الحقوق و العلوم السياسية،العدد 04
72.بن مرار جمال ،سبتمبر 2017 ،مفهوم السيادة الوطنية في طل العولمة ،مجلة مدارات سياسية ،المجلد 01 ،العدد 02
73.بني فارس صالح ،2020 ،العلاقة بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان –سوريا نموذجا – ،مجلة المنارة ،المجلد 26 ،العدد 03

74.بوجلال صلاح الدين جوان 2018 ،الحماية القانونية الدولية للتنوع الثقافي و أدوات التعبير الثقافي ،مجلة العلوم الإنسانية ،المجلد أ ،العدد 49
75.بلقاسمي أمنة ياسين ، محمد مزيان ،جوان 2012،العولمة الثقافية و تأثيرتها على الشباب و المراهقين الجزائريين (دراسة تحليلية) ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ،العدد 08

76.بوزيان عبد الغني ،جوان 2013 ،"دور الإعلام الثقافي في تقريب الثقافات الفرعية من الشباب"،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،المجلد 6 ،العدد 1
77.بوسيقيقة سليم ،مارس 2015 ،"الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها"، مجلة الباحث الاجتماعي ،المجلد 11 ،العدد 1
78.بو الأنوار راوية ،منال بوكورو ،2022 ،دور اليونسكو في حماية التراث الثقافي المادي في وقت النزاعات المسلحة – السجد الأقصى نموذجا – ،مجلة الحقوق و الحريات ،المجلد 01 ،العدد 01

79.بوبكر جيلالي ،أوت 2017 ،"الهوية و العولمة ،مفاهيم تأسيسية"،مجلة التبيان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،العدد03
80.بوبكر رفيق ،ديسمبر 2007، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامية ، مجلة دراسات الجامعة الاسلامية العالمية شيتا كونغ ،المجلد 04
81.بودرداين منيرة، الدبلوماسية الثقافية الأمريكية كقوة ناعمة و آلية إيديولوجية للهيمنة الثقافية في العالم العربي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02

82.بوضياف محمد ،08 /05 / 2007 ،"الثقافة السياسية في الجزائر" ،مجلة العلوم الانسانية ،المجلد 7 ،العدد 11
83.بوفلاقة سعد ،2007 ،حوار الثقافات في الغرب الإسلامي ،مجلة حوليات التراث ،العدد 07
84.جاسم صباح محمد ،2010 ،"مفهوم الثقافة الإسلامية و تحدياتها" ، مجلية ديالي،العدد 44
85.جغلول زغدود ،جوان 2015 ،عالمية النص القانوني لحقوق الإنسان أم عولمة الإيديولوجية (قراءة في نصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان) ،مجلة الإنسانية ،العدد. 49
86.جفال سامية ،ديسمبر 2013 ،الإعلام و الثقافة و جدلية العلاقة في ظل العولمة ،مجلة علوم الإنسان و المجتمع ،العدد.08
87.جفال عبد الإله ،جانفي 2017 ،حوار الأنا و الآخر بين واقع التنوع الثقافي و عائق العولمة ،مجلة أبعاد ،العدد.04

88.حاج صدوق ليندة ،محمد دمانة،أفريل 2020 ،الجهود الدولية لحماية التراث اللامادي ،مجلة الاجتهاد القضائي ،المجلد 12 ،العدد 22

89.حمادو فاطمة ،2017/01/01 ،الحماية الدولية للآثار أثناء النزاعات المسلحة ،مجلة الدراسات الحقوقية،المجلد 04 ،العدد 01

90.حمياز سمير ،2020 ،الآليات الإستراتجية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية : دراسية على ضوء الطروحات النظرية "لويل كيملكا" ،مجلة الفكر المتوسطي ،المجلد.09 ،العدد 01

91.حوبة عبد الغاني ،مارس 2016 ،آليات الحماية الدولية للممتلكات الثقافية بالقدس ،مجلة الشهاب ،العدد 02

92.خليفي حفيظة ،مارس 2022 ،"الثقافة الفرعية المنحرفة و الثقافات الأخرى"،مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد 16 ،العدد 01

93.خليل عرنوس سليمان ،نوفمبر 2011،الأزمة الدولية و النظام الدولي ،دراسة في علاقة التأثير المتبادل بن ادارة الأزمات و الاستراتجية الدولية و هيكل النظام الدول ،دراسات أوراق بحثية ،الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

94.دنش رياض ،مارس 2015 ،منع التمييز في ضوء اتفاقية سيداو(اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد.39/38

95.ربحي عليان مصطفى ،أكتوبر / نوفمبر 2007،منظمة الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة (اليونسكو) ،مجلة الأمن و الحياة ،العدد 305

96.رحال عبد اللطيف،1998 ،"اليونسكو و النظام العالمي الجديد" ،مجلة الثقافة ،العدد 47

97.زغو محمد ،2010 ،أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد و الشعوب ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،العدد 04

98.زكي لامية ،جوان 2014 ،مبادرة الشرق الأوسط الكبير ،الدوافع ،الخلفيات ،المخاطر ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 04

99.سعد الشاذلي خديجة محمد كمال ،جانفي 2020،التنوع الثقافي و آليات تعزيزه بالتعلم الجامعي في العالم المعاصر ،مجلة كلية التربية ،الجزء الثاني

100.سعدي محمد ،2012 ،"دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم" مجلة سلسلة محاضرات الإمارات،ط 1 ،العدد 154

101.سكور إيمان ،وليليا شاوي،2019 "دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و شبكة المعلومات العالمية في تشكيل و أعادة تشكيل الهوية قراءة تحليلية لواقع الهوية الثقافية في شمال إفريقيا" ،المجلة الجزائرية للاتصال ،المجلد 18 ،العدد 2

102.سلام سميرة ،انصاف بن عمران،2021 ،الخصوصيات الثقافية بين عولمة و عالمية حقوق الإنسان ،مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية ،المجلد 05 ،العدد 01

103.سليماني محمد ،ديسمبر 2020 ،مخاطر العولمة على تراث و هوية الشعوب ،المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية ،المجلد 02 ،العدد 02

104..سلطاني المهدي ،محمد دحماني ،سبتمبر 2020 ،أثر التنوع الثقافي و العرقي على الاستقرار السياسي للدولة (روندا نموذجا) ،مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، ،المجلد 05 ،العدد 09

105.سوقال إيمان ،جويلية 2018 ،التنوع الثقافي – جدلية التواصل و إعادة بناء الهوية – ،مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد 07 ،العدد 31

106.شابو وسيلة ،2019 ،الحماية الوطنية و الدولية للتراث الرقمي ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،المجلد 06 ،العدد 01

107.طيب جميلة ،أكنوبر 2014 ،مفهوم السيادة بين نظام وستفاليا و تأثيرات العولمة ،مجلة صوت القانون ،العدد 02

108.طيبي وردة ،مارس 2018 ،المسجد الأقصى المبارك و القانون الدولي الإنساني ،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ،المجلد 02 ،العدد 09

109.ضيفي عبد الرزاق ،أكتوبر 2008 ،سرقة الآثار و علاقتها بسرقة التاريخ ،مجلة الإعلام و الإيمان ،العدد 38

110.طالة لامية ،2021 ،من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة ،نحو مقاربة مفاهمية ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،المجلد 11 ،العدد 01

111.علي محمود ،حنان خمش ،15 / 01 / 2014 ،"العلاقات الدولية و الايدولوجيا ،مقاربة ماركسية" ،مجلة المفكر،المجلد 9 ،العدد 1

112عمر مبارك عمر عبد الله ،مارس 2020 ،التنظيم القانوني للآثار في ليبيا ،مجلة العلوم السياسية و القانون ،المجلد 04 ،العدد 21

113.علي مراد يحي حسن ،ديسمبر 2018 ،حوار الثقافات بين المفهوم الإسلامي و الغربي – دراسة مقارنة– ،مجلة الدخيرة للبحوث و الدراسات الإسلامية ،المجلد 02 ،العدد 02

114.عمار نابي عبد الحكيم ،ديسمبر 2017، الوطن العربي و العولمة ، مجلة كلية الآداب ،(العدد 24 ،ج1

115.عمران عمر علي ،ديسمبر 2020 ،الصراع و التعاون في العلاقات الدولية: الإسهامات النظرية للنقاش بين الواقعية الجديدة و بين الليبرالية الجديدة ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة راخو دهوك ،المجلد 08 ،العدد 04

116.غزال عبد الرزاق ،وفاء بورحلي ،جانفي 2020 ،تكريس التعددية الإعلامية عبر تحقيق التنوع الثقافي في وسائل الإعلام و الرقمنة ،الملامح ،المقومات ،العوائق ،مجلة الباحث الإعلامي ،العدد 46

117.فالبيورن مورثن ،2005 ،"الثقافة و العلاقات الدولية و الثقافة في العلاقات الدولية"،مجلة العربية للدراسات الدولية،المجلد 09 ،العدد 01

118.فخري مهدي أسماء ،دنيا واد شهاب ،جانفي 2010 ،اليونسكو حول العالم،مجلة دراسات تربوية ،العدد 09

119.فوزي نورالدين،نوفمبر 2014 ،تحليل الصراعات الدولية المعاصرة بين الأبعاد الثقافية و الاعتبارات الإستراتجية ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 37/36

120.قصوري رفيقة ، بوستة جمال،جوان 2017 ،العولمة الاقتصادية و تأثيرها على السيادة الوطنية ،مجلة الحقوق و العلوم السياسية ،العدد 08 ،الجزء 02

121.كاطع علي سليم ،2009 ،مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي ،دراسات دولية ،العدد 42

1222.لعطراوي كمال ،محمد الصغير سليني،ديسمبر 2019 ،دور منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) في حماية حقوق الإنسان ، مجلة الدراسات القانوينة و الاقتصادية ،العدد 04

123.لمزري مفيدة ،وردة ساعي ،2020 ،الشركات المتعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية ،مجلة ايليزا للبحوث و الدراسات ،المجلد 05 ،العدد 01

124.لهويمل باديس ،سبتمبر 2020 ،اللغة العربية في عصر العولمة و العلمانية – الواقع و التحديات – ،مجلة التبيان ،العدد 11

125.محصر لطفي ،جانفي 2013،السيادة و العولمة ،مجلة أكاديميا ،العدد 01

126.محمود رمضان محمد جابر ،جانفي 2015 ،دور الجامعة في الحفاظ على الهوية الثقافية لطلابها في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة ،مجلة بحوث التربية النوعية ،جامعة المنصورة ،العدد 37

127.مساعدية لزهر ،جوان 2017 ،"في مفهوم الثقافة و بعض مكوناتها (العادات ،التقاليد ،الأعراف)"،مجلة الذاكرة ،العدد 9

128.مزارة زهيرة ،جوان 2015 ،الحوار الثقافي في ظل الشراكة الأورو متوسطية بين متطلبات تفعيل التعاون و تحقيق التنمية مجلة سر من رأي ،المجلد 11 ،العدد 41

129.موسى الخالدي نبيل عمران ،2015 ،أثر هيمنة الثقافة الأمريكية و مواقف المثقف العراقي ،مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ،المجلد 01 ،العدد 20

130.مجموعة من الكتاب ،نظرية الثقافة" ،جانفي 1978 ،ترجمة علي سيد الضاوي ،مجلة علم المعرفة ،العدد 223

131.منصور أبو أكريم، "القوة الناعمة بين: تأصيل المفهوم و دلالات التوظيف في تنفيذ السياسة الخارجية (الولايات المتحدة و الصين دراسة مقارنة)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 07، العدد 02

132.ناجي علي الصناعي،جوان 2015 ،"الثقافة الوطنية بين اشكالية المفهوم و التحديات الراهنة "،مجلة القلم ،العدد 03

133.نبار ربيحة ،ديسمبر 2018،طاهرة العولمة – تجلياتها و تأثيرها – ،مجلة الشامل للعلوم التربوية و الاجتماعية ،المجلد 01 ،العدد 02

134.نزار يمينة،2021 ،عمال المعرفة و دورهم في بناء مجتمع المعرفة ،مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية ،المجلد 06 ،العدد 02

135.نافعة حسن ،مارس 1989،العرب و اليونسكو ،مجلة عالم المعرفة ،العدد 135

136.هامل محمد هشام ،أكتوبر 2021 ،عبد القادر البفيرات ،الحق في التنوع الثقافي في القانون الدولي المعاصر ،مجلة دراسات و أبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،المجلد 13 ،العدد 05

2.المقالات باللغة الأجنبية:

137.Ariely Gal, 2019 ,The nexus between globalization and ethnic identity: A view from below, Ethnicities, Vol. 19, no.05

138.Byron G. Adams & Fons J.R.Van de Vijver, 2017, Identity and acculturation: The case for Africa, Journal of Psychology in Africa, Volume 27, Issue 2

139Dartey-Baah Kwasi Winter, 2011,"The impact of national cultures on corporate cultures in organizations",, Academic Leadership, Vol. 9, Issue 1

140.Santosh Kumar Tripathi & Jaiswal Snehlata, December 2018

" Purple Economy:-Component of a Sustainable Economy in India", IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Vol.20, No.12

141.Samalavičius Almantas , March 2005, National identity, culture and globalisation Lithuania wakes up to a new social and cultural reality, , National identity, Eurozine,

ثالثا:الرسائل العلمية

142.بخوش مصطفى ،2005، التحول في نظرية الصراع الدولي بعد الحرب الباردة – دراسة في العلاقة بين الحاجة للاستمرار والحاجة للتحول –"،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،الجزائر

143.بلحنافي فاطمة ،2015 / 2016 ،مبادئ القانون الدولي الثقافي،أطروحة دكتوراه،جامعة وهران 02 ،الجزائر ،وهران

144.العاقب سفيان ،2015 / 2016 ،الدولة و العولمة: نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما نموذجا

145.رسولي أسماء ،2010 /2011 ،نيل شهادة ماجستر ،جامعة وهران 02 ،الجزائر ،وهران ،مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،رسالة ماجسيتر ،جامعة باتنة ،الجزائر ،باتنة

146.لعجال ليلى ،2009 / 2010 ،واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي ،مذكرة شهادة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،الجزائر ،قسنطينة

147.لعسل نورالدين ،2007 /2008 ،الصراع الدولي من منظور الاستراتجيات الاقتصادية ،نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،بسكرة

148.محمدي محمد /2018 /2019 ،منظومة حقوق الإنسان في حفظ الأمن و السلم الدوليين ،أطروحة دكتوراه ،(جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر ،تلمسان

149.مرتاضي لمياء ،2012 / 2013 ،نفوسي ،دور الشعر الملحون في التنمية الثقافية المحلية – دراسة سيوسيو انثربولويجة بمستغانم – ،،أطروحة دكتوراه،جامعة وهران ،الجزائر ،وهران

رابعا:المواقع الالكترونية

150.البوريني عاتكة ،أهمية التنوع الثقافي ،20 / 11/ 2017

https://rjeem.com/

151.الخوري باسيل ،مخاطر إدارة المؤسسات متعددة الجنسية و الإدارة الدولية – الأبعاد الثقافية –

https://www.spu.edu.sy/downloads/files/

152.الراشدان عبد الرحمن ،خصائص الثقافة ،26 / 07 / 2016)
https://almerja.com/reading.php?idm=54238

153.أفكار و مواقف ،ما الثقافة و ما الثقافة الوطنية ،2011/07/25)
https://alghad.com/%D9%85%D8%A7-

154.العزام عبد الله ،التعاون الثقافي المتعدد الأطراف وإشكالية الممارسة والتطبيق ،2020/02/11

file:///C:/Users/DELL/Desktop/elktab.pdf

155.الزبون سلام ، تعريف اليونسكو ، 19 / 01 / 2016
https://mawdoo3.com/%

156.العسالي جمال ،بن يحي نجاة ،إشكالية التنوع الثقافي في منظمات الأعمال ،مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/313/1/1/22837

157.الياسري جبار محمد هاشم ،الثقافة (مفهومها – خصائصها – عناصرها) ،13 / 12 / 2016
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx

158.القويزي لقائمة ،الاستراتجيات و الممارسات التنظيمية لإدارة التنوع الثقافي

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/200/3/6/25889

159.اليوم العالمي للتنوع الثقافي من اجل الحوار و التنمية 21 ماي

https://www.un.org/ar/observances/cultural-diversity-day

160.البيروني عرين ،خصائص و محددات الثقافة ،23 / 11 / 2020
https://e3arabi.com/%D8%B9%D9%84%D9%85-

161.اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ،الدورة الثامنة و الأربعون ،من 17 جانفي إلى 4 فيفري 2011
http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc

162.المغدوي بلسم ،أهمية تعزيز قيم التنوع الثقافي ،25 / 11 / 2015
http://educationtaibah.blogspot.com/2015/11/blog-post_16.html

163.اليونسكو ،اليوم العالمي للتنوع الثقافي من اجل الحوار و التنمية 21 ماي ،ص.01
https://www.un.org/ar/observances/cultural-diversity-day

164.اليونسكو ،لتنوع الثقافي عامل أساسي في عملية التنمية ،2014/05/21

https://news.un.org/ar/story/2014/05/203152

165.اليونسكو ،المؤشرات المواضيعية لدور الثقافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

https://www.iti-worldwide.org/pdfs/culture_indicators_ara.pdf

166.اليونسكو ،التنوع الثقافي عامل أساسي في عملية التنمية ،2014/05/21
https://news.un.org/ar/story/2014/05/203152

167.اليونسكو ،اليونسكو وأهداف التنمية المستدامة

https://ar.unesco.org/sdgs

168.اليونسكو ،إلوندو أوسومو ،اليونسكو وحكومة مالي تتفقان على تدابير لحماية التراث الثقافي ،24/ 05 / 2012
https://news.un.org/ar/story/2012/05/159522

169.اليونسكو ،اليونسكو تقدم خطة لحماية الآثار السورية ،2014/05/28
https://www.aljazeera.net/cultureandart/2014/5/28/-

170.اليونسكو ،التعليم من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أهداف التعليم 2030
https://www.oneplanetnetwork.org/sites/default/files/from-

171.اليونسكو ،يمكن خفض الفقر في العالم إلى النصف إذا أكمل الجميع تعليمهم الثانوي ،2017/06/21

https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/58891/%D9
172.اليونسكو ،نشر الثقافة سلاح ضد الحروب ،25 / 07 / 2011
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/rapidly-changing-world-
173.اليونسكو ،الهيئات الإدارية لليونسكو
https://ar.unesco.org/about-us/governance

174.اليونسكو ،موقف صادر عن منظمة اليونسكو
/https://www.fao.org/erp/erp-fao-position-en/ar

175.اليونسكو ،بخصوص محو الأمية

https://ar.unesco.org/themes/literacy
176.اليونكسو ،لا بدا أن تبني اليونسكو إصلاحات داخلية تحفظ أهميتها ،06 / 12 / 2020

https://arabicedition.nature.com/journal/2020/12/d41586-020-03311-

177.اليونسكو ،تحقيق اليونسكو تكابد نقص الأموال و كثرة السياسة في معركة من أجل البقاء ،14 / 10 / 2017

https://www.reuters.com/article/unesco-ia1-idARAKBN1CJ0E7

178.اليونسكو ،تقرير موجز ،سعيا لتحقيق التعلم العالمي (توصيات من فريق عمل قياسات التعلم ،معهد اليونسكو للإحصاء)
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/LTMF-

179.اليونسكو ،تقرير المؤتمر العام ،الدورة الأربعون ،باريس 2019
https://www.un.org/unispal/wp-

180.اليونسكو ،مبادئ التوجيهية ،اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي ،مارس 2005
https://www.mohamah.net/law/%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5-
181.الأمم المتحدة ،اليوم العالمي للغة الأم 21 فيفري ،دور التكنولوجيا في التعليم متعدد اللغات : التحديات و الفرص
https://www.un.org/ar/observances/mother-language-day

182.أخبار الأمم المتحدة ،في يوم اللغة العربية اليونسكو تبرز الدور التاريخي للغة العربية في البحث العلمي و نشر المعرفة ،2005/12/18
https://news.un.org/ar/story/2015/12/243402

183.إعلان جيرونا ،سبتمبر 2011
https://stringfixer.com/ar/Barcelona_Declaration
184.الاتحاد الدولي للتحالفات من أجل التنوع الثقافي ،19 / 07 / 2007

https://ficdc.org/ar/

185.اليوم الدولي للغة الأم ،تعزيز التعدد اللغوي من أجل التعليم الشامل والاندماج في المجتمع، 2021/02/21

https://ayyamsyria.net/amp/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9

186.إعلان الحق في التنمية ،اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986 ،
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html

187.اندي زينب ،مفهوم الخصوصية في الإسلام ،03/23/ 2022

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_

188.الجوزي عزالدين ،حقوق الإنسان و قواعد القانون الدولي الإنساني علاقة تكاملية لحماية الفرد في زمن الحرب ،2019
file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9

189.التقرير النهائي لتقييم الأنشطة التقنية لقطاع الثقافة في اليونسكو ،اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي ،أكتوبر 2013
https://ich.unesco.org/doc/src/IOS-EVS-PI-129_REV.-AR.pdf

190.المادة 01 من اتفاقية بشأن صون التراث الثقافي غير المادي ،باريس 17 اكتوبر 2003

https://almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1413&language=ar

191.التراث الثقافي لليونسكو ... مسيرة نجاح ،2010/04/26

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AA-

192.أخبار الأمم المتحدة ،19 /05 / 2003

https://news.un.org/ar/story/2003/05/7772

193.المادة 03 ،الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي ،21 / 11 / 1972
https://marsd.daamdth.org/2018/02/27/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D

194.الأحمدي فهد عامر ،الفرق بين العولمة والعالمية ،15 / 08 / 2012

https://www.alriyadh.com/760133

195.الشيخ عبد الصمد نجيب ،ابراهيم فهد سليمان ،مجلة الثقافة الإسلامية و الإنسانية
https://abqarijournal.usim.edu.my/index.php/abqari/article/view/32

196.أوكيف روجر و آخرون ،حماية الممتلكات الثقافية دليل عسكري
https://books.google.dz/books?hl=ar&lr=&id=_

197.العلمي عبد الحي العلمي ،اليونسكو: أهداف الألفية في مجال التعليم مهددة بالفشل ،2012/10/16
https://www.dw.com/ar/%

198.الهيمنة الثقافية عندما يلتقي غرامشي ببورديو ،9/07/ 2018
https://aljumhuriya.net/ar/2018/07/09/

199.الهاشمي عبد السيد ،الايدولوجيا و المصالح في الصراع الدولي ،2021/10/12
https://www.alittihad.ae/opinion/4228424/

200.الجزيرة نت ،أمريكا واليونسكو... سنوات من التوتر بسبب إسرائيل ،10/13 / 2017

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/10/13/

201.السرحان حسين أحمد دخيل ،التنمية البشرية المستدامة و بناء مجتمع المعرفة
https://abu.edu.iq/sites/default/files/jurnals/abu/16/16-6.pdf

202.الحاج بكري سعد علي ،مجتمع المعرفة و المسؤولية الاجتماعية ،13 /01 / 2015
https://nshr.org.sa/?article=article7095

203.إعلان مبادئ جينف–جينف 2003 ،بناء مجتمع المعلومات:تحدي عالمي في الألفية الجديدة
https://www.itu.int/net/wsis/outcome/booklet/declaration_Bar.html

204.الدحدوح فادي ،جامعتنا العربية وضرورة بناء مجتمع المعرفة ،2017/10/10

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2017/10/10/447241.html

205.إعلان انشيون لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ،2022/04/02
https://tcg.uis.unesco.org/wp-

206.أهداف التعليم للجميع 2000–2015
HTTPS://AR.UNESCO.ORG/GEM-REPORT/NODE/1346

207.إطار عمل داكار التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية ،05 / 10 / 2000
http://www.schoolarabia.net/teachers/text_teacher1.htm

208.اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار و التنمية ،2017/05/21
https://hrdoegypt.org/?p=3218

209.أعمال ندوة 11 إلى 13 ديسمبر 2003 ،حوار الثقافات هل هو ممكن ؟
https://books4arabs.com/BORE02-1/BORE02-1648.pdf

210.السموني خالد الشروقاوي ،الحوار الثقافي و أثره على التماسك الاجتماعي ،24 / 04 / 2020
https://www.al-jazirah.com/2020/20200424/ar10.htm

211.الكحلوت غسان ،العمل الإنساني الواقع و التحديات ،سبتمبر 2020

https://books.google.dz/books?hl=a

212.المحاضرة الثانية عشر ،التكنولوجيا فاعل جديد في العلاقات الدولية ،صناعة المعرفة ،أداء للصراع أم السلام؟
file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/%

213.الثقافة و نظرية هوتسفيد للأبعاد الثقافية ،ترجمة هيفاء علي ،26 /2020/05
https://academy.hsoub.com/entrepreneurship/managementleadership/

214.بالحاج مبروك سلمى ،الدين و الثقافة ... جدل العلاقة و المصير
http://www.maaber.org/issue_march17/spotlights3.htm

بلغربي عبد المالك، بين فعالية النشاط وإشكالية التمويل (اليونسكو نموذجا)، 2021/06/09

http://www.ech-chaab.com/ar/

215.بوكوفا إيرينا ،تستقبل أعضاء المركز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في اليونسكو، 2014/01/24

https://news.un.org/ar/story/2014/01/195762

216.بوطالب عبد القادر ،الاختلاف و التماثل بين الثقافات : روئ انثربولوجية ،المصدر: مجلة العلوم الإجتماعية

https://www.aranthropos.com/

217.بوزغاية باية ، العربي بن داود ، إشكالية الهوية و العولمة الثقافية ،الملتقى الدولي الأول حول الهوية و المجالات الاجتماعية في ظل التحولات السيوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري ،يومي 27 و 28 فيفري 2011

https://guelma.yoo7.com/t4376-topic?theme_id=192146

218.بن صغير مراد ،أهداف العولمة و أثرها على حقوق الإنسان و السلام العالمي

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/450/5/1/68770

219.بومجوط هشام ،اليونسكو: زيادة عالمية في الاهتمام بالعلوم والعالم العربي يحبو في مسيرته ، 17 /06 / 2021

https://www.aljazeera.net/science/2021/6/17/

220.تركماني عبد الله ،سبل نجاح حوار الثقافات في عالم متغير ،22 / 11 / 2005

http://alhiwaradimocraty.free.fr/25-11-05-1.htm

221.تنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي

https://ich.unesco.org/doc/src/01853-AR.pdf

222.جاموس عبد الرحيم ،الثقافة و الايديولوجيا ،01/01 / 2020

https://www.addustour.com/articles/1123755-

223.خلفان كريم ،واقع حماية التراث العراقي في ضوء التدخل العسكري الأنغلو أمريكي عام 2003

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/381/8/2/132757

224.خروع أحمد ،العولمة و السيادة ،محاضرة ألقيت بمعهد الحقوق بن عكنون بمناسبة اليوم الدراسي 11 مارس 1997

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/32/35/1/96827

225.خطة العمل جينف – جينف 2003 ،التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

https://www.itu.int/net/wsis/outcome/booklet/plan_action_C8ar.html

226.خطة عمل طارئة لحماية التراث العراقي

https://ar.unesco.org/news/

227.ديبش فاتح ،السياسة الاجتماعية في الجزائر بين النظرية المثالية و الممارسة الواقعية

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/77/4/1/78639

228.دوفرجي موريس دوفرجي ،ثرجمة جمال الأتاسي ،سامي الدروبي ،مدخل إلى علم السياسة

file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/Noor-

229.ربابعة أسماء ،تعريف منظمة اليونسكو ،31/ 07 / 2021
https://mawdoo3.com/

230.رأي في الأنظمة ،حق الخصوصية ،2005/11/25

https://www.alriyadh.com/110341

231.رحاب سعيد ، "الثقافة قنطرة...العلاقات الدولية" ، 2013/10/28

https://alarab.qa/opinion/28/10/2013/266518

232.سيد أحمد أميمه ،التفاعل بين الثقافات ... سلام و تنمية ،2017/05/17

https://sis.gov.eg/Story/140513?lang=ar

233.طحرور فيصل ، ،دور منظمة اليونسكو في حماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاعات المسلحة ،جوان 2016
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/3/2/10232

234.سعيد حيدر ،الفرق بين العولمة والعالمية ،11 /01/ 2021

https://www.almrsal.com/post/577872

235.سمير حسين ،ماهو دور اليونسكو في حماية الآثار ؟
https://ujeeb.com/

236.سياسة و اقتصاد ،انسحاب أمريكا و إسرائيل ،2019/01/03
https://www.dw.com/ar/

237.شابني نسيمة ،أثار العولمة الثقافية على الهوية الثقافية للشعوب العربية ،مجلة دفاتر البحوث العلمية
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/595/2/1/112708

238.شريم صفاء ،سلبيات وسائل التواصل الاجتماعي ، 07 / 04 / 2019

https://r.search.yahoo.com/_ylt=AwrP4k

239.شعنان مسعود ،حقوق الإنسان بين عالمية القيم و خصوصية الثقافات و علاقة ذلك بالعولمة ،مجلة الفكر
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/7/1/23863

240.شبكة النبأ المعلوماتية ،مصطلحات انثربولوجية ' التثاقف ' (التكيف الثقافي) ،2007/05/04

https://annabaa.org/nbanews/63/16.htm
241.طياب مولود ،حوار الثقافات ،مجلة اللغة العربية ،العدد.16
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/219/8/2/9104

242.عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي/انجيزي)
https://www.noor-book.com/book/pdfhtml/7

243.عارف نصر ،مفهوم التنمية
https://ebook.univeyes.com/43037/pdf-

244.عبد الوهاب عبد الكريم أسعد ،هاشم زامل كايم ،فكرة الهيمنة الأمريكية عند جوزيف ناي و بريجنسكي ،
http://tjfps.tu.edu.iq/template.doc

245.عبد الرحيم عباس عبد الباسط ،مبدأ التسامح في إطار المواثيق الدولية و التشريعات العراقية النافذة ،مجلة العلوم القانونية و السياسية ،

file:///C:/Users/Acer2019/Downloads/340-

246.غالم جلطي ،بن منصور عبد الله ،إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي ،مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

https://ebook.univeyes.com/39864/pdf-doc-

247.فياض منى ،العولمة و الثقافة ،2005/12/19
https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/19dec05fayya

248.فرحات هدى ،اليونسكو ،19 /05 / 2020
https://political-encyclopedia.org/dictionary

249.ق. مصطفى ،"باقتراح من الجزائر ..الأمم المتحدة تعتمد 16 ماي يوما عالميا للعيش معا بسلام"،2017/12/09

https://www.ennaharonline.com/%

250.قنديل أحمد ،البحث عن تعددية قطبية ،2015/01/06

http://www.acrseg.org/36505

251.كاتب سعود ،القوة الناعمة للتعاون الثقافي الدولي ،2021/03/18
https://www.alarabiya.net/qafilah/2021/02/22/

252.نصار جمال ،الهوية الثقافية و تحديات العولمة ،2015/01/28
https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/01/201512895243715948.html

253.نواري أحلام ،تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/3/4/52765

254.مناد طالب مناد ،الحوار بين عالمية المعرفة و خصوصية الثقافات و الشعوب ،المؤتمر الدولي الافتراضي (أطروحات التعايش و الصراع ما بين الحضارات و مستقبل العلاقات الدولية في ظل تحديات القرن 21 ،أيام 8 و 9 ماي 2021
https://democraticac.de/wp-content/uploads/2021/05

255.مجدوب عبد الناصر ،مفهوم السلام لدى المنظمة العالمية للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) ،2021/04/12
https://adelhr.org/portal/14271

256.ماير جون ،جون بولي ،جيوفري توماس ،نظريات العولمة ،2016/03/24

https://katehon.com/ar/article/nzryt-lwlm

257.مهران ابتسام ،الفرق بين الثقافة و المثقافة و التثاقف،2021/01/14

https://www.almrsal.com/post/987267

258.محمد هواش محمد عطية ،اتفاقية اليونسكو 1970 ومنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ،2019/04/08

https://ccha.castle-journal.info/index.php/2019-04-08-12-53-

259.محمد مراد بركات ، ظاهرة العولمة رؤية نقدية بين رفض العرب و الإسلاميين و الترويج الغربي

https://books4arabs.com/B2/BA-304.pdf

260.مانتل جون شوارز ،ثرجمة: بدر الدين مصطفى ،الهيمنة و النزاع في مجتمع ما بعد الايديولوجيا

https://mana.net/wp-content/uploads/2021/05/

261.محمد إسماعيل وائل ،الإمبراطورية الأخيرة – أفكار حول الهيمنة الأمريكية –

https://books.google.dz/books?id=1ZdPDwAAQBAJ&pg=PA158&lpg=P

262.مناحي دشر ميثاق ،مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر) ،مجلة أهل البيت

https://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-

263.مركز الإعلام العربي ،استراتجية تصدير الفوضى و نزعة الهيمنة الأمريكية من منظور اقتصادي و اجتماعي ،دراسات اقتصادية

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/590/4/1/135148

264.مدونات البنك الدولي ،في عالم سريع التغيرات على الحكومات أن تضع التعليم في أولوياتها ،2014/11/04

https://blogs.worldbank.org/ar/voices/rapidly-changing-world-

265.مؤتمر العمل الدولي ،التقرير الأول الخلاص من الفقر ،2003

https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc91/pdf/rep-i-a.pdf

266.ليزال كول نيكي ،تعريف الهيمنة الثقافية

https://eferrit.com/%

267.يعقوب ناصر الدين ،العولمة الثقافية ،2012/05/29

https://alghad.com/%

268.الهيمنة الثقافية الأمريكية تعرض التعايش بين الثقافات المتنوعة للخطر ،2020/11/07

http://arabic.news.cn/2020-11/07/c_139498550.htm

277.International Cultural Cooperation

https://www.encyclopedia.com/social-sciences/applied-and-social-sciences-magazines/international-cultural-cooperation?fbclid=IwAR3eQQeqXAHkWQdx9yR6PKlmCmV361L7dRC6oEUGKKixJkNgocn8ukwuyAU

269.Resolution 1769 (2010) Final version ,Strengthening measures to protect and revive highly endangered languages ,12/11/2010

https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=17930&lang=en

270.Ritu mathur ,Language and Cultural Diversity,24/05/2020

https://www.linkedin.com/pulse/language-cultural-diversity-ritu-mathur

271.rieks smeets ,UNESCO Activities for Safeguarding Endangered languages

https://lingsib.iea.ras.ru/en/articles/smeets.shtml

272.Alasrag, Hussien ,The Economic Human Rights and The Right to Development in Egypt,10/12/2006

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/2229/1/MPRA_paper_2229.pdf

الفهرس

فهرس الموضوعات	الصفحة
مقدمة	01
الإشكالية	07
الفرضيات	08
أهمية الموضوع	08
الأهمية العملية	08
الأهمية العلمية	08
أسباب إختيار الموضوع	09
أسباب موضوعية	09
أسباب ذاتية	10
حدود الدراسة	10
الحدود المكانية	10
الحدود الزمانية	10
الحدود المعرفية	11
صعوبات الدراسة	11
الدراسات السابقة	11
مقاربات الدراسة	15
تقسيم الدراسة	14
المقاربة النيوليبرالية ومكانة الجانب التعاوني في تفاعلات العلاقات الدولية	16
مقاربة القوة الناعمة	16
مقاربة الثقافة العالمية	17
مقاربة الدور	17
المقاربة البنائية	17
المناهج	18
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري	20
المبحث الأول : مفهوم التعاون الثقافي الدولي و المفاهيم المتداخلة معه	20
المطلب الأول : مفهوم الثقافة	20
الفرع الأول: تعريف الثقافة	20
1.التعريف اللغوي للثقافة	21

3.التعريف الاصطلاحي للثقافة	21
الفرع الثاني: مكونات الثقافة	26
الفرع الثالث: خصائص الثقافة	26
الفرع الرابع: المفاهيم المتداخلة مع الثقافة	27
1.الثقافة والأنثروبولوجيا	29
2.الثقافة والايدولوجيا	29
3.الثقافة و الحضارة	31
4.الثقافة و الدين	32
5.الثقافة و التثاقف	33
1.مفهوم التثاقف	33
2.التثاقف وارتباطاته بالهوية	35
1.2. التثاقف أحادي البعد	35
2.2.نموذج ثنائي الأبعاد للتثاقف	36
3.2.نموذج متعدد الأبعاد للتثاقف	36
الفرع الخامس: مفهوم التنوع الثقافي	37
أولا: تعريف التنوع الثقافي	39
ثانيا: أهمية التنوع الثقافي	41
ثالثا: تعريف الخصوصية الثقافية	42
الفرع السادس:مستويات الثقافة	45
أولا.الثقافة السياسية	45
1.تعريف الثقافة السياسية	45
2.أبعاد الثقافة السياسية:	46
3. أنماط الثقافة السياسية	48
ثانيا.الثقافة الوطنية	49
1.2.تعريف الثقافة الوطنية	49
2.2.متغيرات الثقافة الوطنية	50
ثالثا.الثقافة الفرعية	52
1.3.تعريف الثقافة الفرعية:	53

2.3.خصائص الثقافة الفرعية:	54
المطلب الثاني:مفهوم التعاون الثقافي الدولي	55
الفرع الأول:تعريف التعاون الثقافي الدولي	56
1.تعريف التعاون الدولي	56
2.1.تعريف التعاون الثقافي الدولي	57
3.1.دوافع اللجوء للتعاون الثقافي الدولي	58
المبحث الثاني: مفهوم المنظمة الدولية للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)	60
المطلب الأول:التعريف بالمنظمة، نشأتها، المبادئ، والأهداف	60
الفرع الأول:التعريف بالمنظمة	61
الفرع الثاني:نشأتها	63
الفرع الثالث:أهدافها	64
الفرع الرابع:وظائفها	65
المطلب الثاني:هياكلها	66
أ.المؤتمر العام	66
ب. المجلس التنفيذي	67
ح. الأمانة العامة	67
د.اللجان الوطنية للدول	68
المطلب الثالث :مجالات العمل و التعاون الأساسية للمنظمة	68
الفرع الأول:في مجالات التربية و التعليم	68
الفرع الثاني:في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانية	69
الفرع الثالث:في مجالات الثقافة	69
المطلب الرابع:منشورات اليونسكو	70
خلاصة الفصل الأول	72
الفصل الثاني: جهود منظمة اليونسكو لتفعيل التعاون الثقافي الدولي	74
المبحث الأول: حماية و تعزيز أشكال التنوع الثقافي	74
المطلب الأول : التمكين من الحق في التنوع الثقافي	74
المطلب الثاني: حماية اللغة وصيانة الدين كتعبير ثقافي	78
الفرع الأول: حماية اللغة كشكل من أشكال التعبير الثقافي	78
الفرع الثاني : صيانة الدين كعامل للتعبير الثقافي	84

المطلب الثالث: المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة	88
الفرع الأول: مبادرات منظمة اليونسكو لتحقيق التنمية الشاملة	89
المبحث الثاني: الحفاظ على الخصوصيات الثقافية و تجسيد مبادئ حقوق الإنسان	94
المطلب الأول: حماية و صيانة الخصوصيات الثقافية	94
المطلب الثاني: جهود اليونسكو في الحفاظ على الخصوصيات الثقافية	94
الفرع الأول: الحق في الحفاظ على الخصوصيات الثقافية	95
الفرع الثاني: الحق السيادي للدولة في الحفاظ على خصوصياتها الثقافية	96
الفرع الثالث : تشجيع الحوار و التعاون	96
المطلب الثالث: تجسيد مبادئ حقوق الإنسان	98
الفرع الثالث: تكريس اليونسكو لمبادئ حقوق الإنسان	99
المبحث الثالث: حماية التراث الثقافي و الآثار والممتلكات أثناء النزاعات الثقافية المسلحة	104
المطلب الأول: حماية و صيانة التراث الثقافي	104
المطلب الثاني: جهود اليونسكو في حماية التراث الثقافي	106
المطلب الثالث : حماية الآثار و الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة	110
المطلب الرابع: جهود اليونسكو في حماية الآثار و الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة	111
خلاصة الفصل الثاني	117
الفصل الثالث :معيقات تحقيق التعاون الثقافي و الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو	120
المبحث الأول: تأثير العولمة و تداعياتها على البعد الهوياتي الثقافي	122
المطلب الأول: تأثير العولمة الثقافية على البعد الهوياتي للأمم و الشعوب	124
الفرع الأول: تأثيرات العولمة الثقافية	125
الفرع الثاني: انعكاسات العولمة الثقافية على الهوية الثقافية للشعوب و الأمم	125
أولا: تأثيرها على مقومات الهوية الوطنية للأمم و الشعوب	127
ثانيا: تأثيرها على الثقافة العربية و الإسلامية:	131
الفرع الثاني: انعكاسات العولمة على سيادة الدول	135
أولا: دور العولمة في التأثير على سيادة الدول	136
ثانيا: التدخل الأجنبي و تأثيره على السيادة	138
الفرع الثالث: تجليات العولمة على حقوق الإنسان	140
أولا: الآثار السلبية للعولمة على حقوق الإنسان	141

ثانيا: إفرازات العولمة على حقوق الإنسان	144
المبحث الثاني: الصراع بين القوى الكبرى لبسط النفوذ و الهيمنة الثقافية	147
المطلب الأول: بروز متغير القوة الناعمة في حقل العلاقات الدولية	149
المطلب الثاني: صراع القوى الكبرى من أجل الهيمنة الثقافية	151
المطلب الثالث:هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار القطب الواحد	154
الفرع الأول: إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الهيمنة	156
الفرع الثاني: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الدولية	163
الفرع الثالث: مشروع الشرق الأوسط و دمج إسرائيل في المنطقة العربية	165
المبحث الثالث: الوظائف التي تواجه منظمة اليونسكو لتحقيق التعاون الثقافي الدولي	169
المطلب الأول: بناء مجتمع المعرفة و مواجهة الهيمنة الثقافية	170
الفرع الأول: مساعي اليونسكو لبناء مجتمع المعرفة	170
أولا: إتاحة و تمكين الجميع من الاستفادة من التكنولوجيا	172
ثانيا: بناء ثقافة التواصل بين الأمم و الشعوب	174
المطلب الثاني:مكافحة الفقر و الجهل و تحقيق التنمية الشاملة	177
الفرع الأول: التركيز على التعليم لمواجهة الفقر و الجهل	178
الفرع الثاني: تحقيق التنمية الشاملة	182
المطلب الثالث: تشجيع الحوار و تحقيق التعايش و السلام	186
الفرع الأول: السعي لتكريس ثقافة الحوار بين الثقافات و الحضارات	186
الفرع الثاني: تحقيق التوافق بين الثقافات و الحضارات	187
أولا.تجسيد التقارب بين الحضارات المختلفة	188
الفرع الثاني: تحقيق الحوار الثقافي و التعايش السلمي	193
أولا: نشر ثقافة الحوار الثقافي و التسامح لتحقيق التعايش السلمي	194
المبحث الرابع: السيناريوهات الممكن حصولها	198
المطلب الأول: السيناريو الأول	198
الفرع الأول: إشكالية التمويل و تسيس المنظمة	198
الفرع الثاني: تغليب المصالح الوطنية و استمرار الهيمنة الثقافية	200
المطلب الثاني: السيناريو الثاني	202
الفرع الأول: القدرة على تحقيق اتفاق جماعي وإرساء سياسة دولية للحوار الثقافي	202

الفرع الثاني: إعادة النظر في تركيبة و دور المجلس التنفيذي	204
خلاصة الفصل الثالث:	205
خاتمة	208
المصادر و المراجع	214
الفهرس	243